

د. محمد حسين أبو العلا

ديكتاتورية العولمة

قراءة تحليلية
في فكر المثقف

مكتبة مديبولي



اهداءات ٢٠٠٤

الدكتور/ محمد حسين أبو العلا
القاهرة

ديكتاتورية العولمة

قراءة تحليلية في فكر المثقف

الكتاب : ديكتاتورية العوامة

قراءة تحليلية في فكر المثقف

الـتـالـيـف : د. محمد حسين أبو العلا

الطبعة : الأولى عام ٢٠٠٤

الناشر : مكتبة مديولى ٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة

تليفون : ٥٧٥٦٤٢١ فاكس : ٥٧٥٢٨٥٤

رقم الإيداع : ٢٠٠٣/٢٠٢٨٤

الترقيم الدولي : ISBN: 977-208-456-2

د. محمد حسين أبو العلا

ديكتاتورية العولمة

قراءة تحليلية في فكر المثقف

الناشر

مكتبة مدبولي

2004

مقدمة

مقدمة:

يؤثر مفهوم العولمة Globalization على الصعيد المعرفي إشكاليات فكرية عديدة بدأت في إطار الدراسات الاقتصادية، وامتدت الى ميادين علمية أخرى كالاقتصاد والسياسة والبيئة والإعلام والثقافة والمعلوماتية والعلاقات الدولية، من ثم أصبح لهذا المصطلح شيوعا كبيرا له طابع كوني جعله محل اهتمام ونظر كثير من الباحثين على اختلاف توجهاتهم الأيديولوجية نحو استقصاء مساراته وانعكاس هذه المصارات على أرضية الواقع المعاصر، مما خلق نوعا خاصا من الجدل للدائر المنبثق عن تضارب المصالح والأهداف القائمة على رؤية أحادية تجاه مفهوم متعدد الأبعاد متشعب الأنماط هو مفهوم العولمة.

ويذكر Ronald Robertson أن المهمة الأساسية للنظرية الاجتماعية هي تفسير مسارات العولمة بصور متعددة الأبعاد ومعالجة مشكلة النظام الكوني مع وجود حساسية خاصة نحو أبعادها الثقافية وتقديم إطار تحليلي يمكن أن يؤول ردود الأفعال العديدة تجاه العولمة ويتغلب على قيودها الخاصة ، وأيضاً تحليل العولمة من ناحية موضوع الحداثة ومن خلال نقد نظرية الأنظمة العالمية وتناولها للثقافة.

ولقد جعل المنظرون الاجتماعيون في القرن التاسع عشر من أمثال أوجست كونت A.Conte وسان ميمون Saint-Simon وكارل ماركس K.Marx ما يسميه كثيرون الآن بالعولمة محور عملهم التحليلي وكذلك السياسي حين ساد اعتقاد على مستوى الجبهة السوسيولوجية بأن للرأسمالية أخذة بالتوجه نحو توحيد العالم اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا.

وفي العقد السادس من القرن العشرين سادت في الفكر الغربي إرهافات حول العولمة اتخذت متجهين' متقاربين: أولهما علمي والآخر أيديولوجي.

مقدمة

بالنسبة للمنتج الأول: ورد في إطار العلوم الاجتماعية وبخاصة مع موجة الاهتمام بعلم اجتماع البنى الاجتماعية والدولية Sociology Of Global And International Structures And Processes. كما عبر عنه لاجوس Lagos (١٩٦٣) وجالتونج Galtung (١٩٦٦) وهوروفيتس Horowitz (١٩٦٦) ومور Moore وروبرتسون Robertson (١٩٦٨) وجندر فرانك (١٩٦٦) A.G Frank (١٩٦٩). وبارسونز T. Parsons (١٩٧١) وجرى تطويره بصورة واضحة فيما يتعلق بموضوعات التنمية والتصنيع والتحديث التي اختبرت بشكل أكبر على المستوى الكوني وكانت قبل ذلك تتم دراستها إما على المستوى المحلي أو القومي.

أما المنتج الثاني: الأيديولوجي فقد مارس نقاشا عميقا حول دينامية النظام الرأسمالي والمدى الفائق الذي يمكن أن يحققه بفعل الثورة العلمية التكنولوجية وتم في إطاره صوغ منظومة مفاهيمية من قبيل مفهوم (المجتمع ما بعد الصناعي) Post Industrial Society لدانيال بيل D. Bell ، ومفهوم (مجتمع الوفرة) Affluent Society لجون جالبرت J. Galbraith ومفهوم (القرية الكونية) The Global Village لمارشال ماك لوهان M. McLuhan ، ومفهوم (عصر التكنوترون) The Technotronic لبريجنسكى Z. Brezezinski وكلها نصبت في مجرى التبشير بازدهار النظام الرأسمالي. وعلى ذلك فالمشكلة السوسيولوجية عند منظري العولمة هي إدراك السياق الذي تحدث فيه مثل هذه الالتقاءات وإدراك الخطوات والصراعات التي تتجه نحو الموقف الكوني..

: ولقد ارتبط مفهوم Globalization بنسق الثقافة الأنجلو سكسونية وهو المفهوم الأكثر تداولاً لدى الباحثين في الدراسات الأكاديمية وغير الأكاديمية فضلا عن أنه المفهوم الممثل لرؤية استراتيجة كاشفة عن سياسات أكبر الدول تمثيلا للنظام الرأسمالي وهي الولايات المتحدة الأمريكية الساعية نحو فرضه

مقدمة

وتقنيته وبرمجته مستهدفة إعادة ترميط وتشكيل العالم سياسيا واقتصاديا وثقافيا وفق مصالحها.

ويؤكد "برهان غليون" أن سيطرة الولايات المتحدة على سياسة العولمة الدولية لا تتبع فقط من قوة الإرادة التي تبرزها الهيمنة الدولية ولكن لأنها تتحكم فعلا بالنميب الأكبر من الاستثمارات والتجديدات في مجال التقنية وتملك القسط الأكبر من الموارد الأساسية للقوة بحيث لا تعادلها اليوم أي قوة عالمية أخرى منفردة، إن هذا التحكم وتلك الملكية هي التي تفسر موقع السيادة الكبرى الذي تحتله.

والسؤال الذي يستوجب الطرح هنا: ما هو موقف الدول النامية أو دول الجنوب في ظل سيادة إجراءات العولمة وعملياتها التي تجسدها ممارسات النموذج الأمريكي؟ وأي مستوى من الوعي النقدي يمكن أن يدفع بهذه الدول النامية نحو تحديد استراتيجية تتواجه بها مع سياسات العولمة دون أن تنفع باقتصادياتها في اتجاه أزمات حادة تفقدها ما حقته من محصلة سنوات التنمية أثر التغيرات للمحظة في السوق العالمية؟

يرى "رمزي زكي" أن العولمة في حالة البلاد النامية يجب أن يكون لها مضمون تنموي بمعنى أن تقاس نتائجها بمعيار كلي وهو مدى فاعليتها في الانتقال بالاقتصاد الوطني وخفض معدلات البطالة وزيادة الإنتاجية والتقدم الفني والارتفاع بمستوى معيشة الناس وخفض فجوة المواد المحلية وزيادة الاعتماد على الذات واحتواء أزمة المديونية الخارجية، ويجب في هذا الخصوص تطوير معايير وطنية مركبة تقاس فاعلية العولمة من منظور مصلحة البلد النامي وليس من منظور مصلحة رأس المال المالي الدولي.

وبالتالي هل تطرح العولمة باعتبارها تحديا حضاريا -في المقابل- على الدول النامية توجه آخر يكون أكثر فاعلية وتأثيرا من العولمة ذاتها لاسيما وأن ظهور العولمة لم يكن محض صدفة عارضة لا تخضع للشرطيات المنهجية؟ ...

مقدمة

وهل يعنى ذلك بالضرورة أن عملية العولمة التي أصبحت تحيط بالمصالح السياسية والاقتصادية والثقافية للدول وتعد شبكة من الاتصالات عبر الكرة الأرضية تعد بدورها حتمية تاريخية بعد الفصل الحاسم للصراع بين المنظومة الاشتراكية والمنظومة للرأسمالية؟ مع الأخذ في الاعتبار كما يتصور الباحث أن العولمة لم تأت من خارج السياق التاريخي للإنسانية بل برزت وبشكل منطقي على أثر مفهومات أخرى سبقتها مثل العالمية، الكونية، الكوكبية، على ما يبين هذه المفهومات وبين العولمة من خلاف جذري يعكسه مدى الاستدلال حين الخضوع للدراسات العلمية الرصينة حول هذه المفاهيم.

وانطلاقاً من ذلك فرغم ما يشاع عن العولمة كمفهوم وظاهرة تتضارب حولها الآراء والتوجهات، إلا أن الباحث المنقذ يستطيع - في إطار صعوبات عديدة- أن يقيم للعولمة حدوداً يتمتع معها الخلط في إطار ما تقتضيه الدراسة العلمية الجادة، وتبني هذه الحدود على وجود الآليات الفعلية المتحققة للعولمة، وبالتالي يبني أيضاً للمفهوم الإجرائي المستخدم على تلك الآليات وليس على الخوض في أغوار النظريات المتعددة التي تنحصر داخل مفهومات تنطلق من الأرضية الفكرية التي تقوم عليها تلك النظريات، وعلى ذلك يمكن فهم العولمة من خلال ميكانيزمات العولمة ذاتها وخارج محاولات الهيكلة القائمة في جانب كبير منها على مدى التشيع والمهادنة أو مدى الرفض والمناهضة. وسوف يقتصر هذا البحث في دراسة ظاهرة العولمة على مرحلة صعود هذا المصطلح إلى أرضية الدراسات المحلية والعالمية استناداً إلى أنه من غير المنطقي دراسة كل المراحل التاريخية التي شهدت نوعاً من المد الرأسمالي تحت مسميات ومصطلحات مختلفة، وأصبح الباحثون الآن يقرنون بينها وبين مفهوم العولمة على اعتبار أنه يمثل امتداداً حقيقياً لها، إذ تؤكد كثير من التوجهات النظرية أن العولمة ظاهرة قديمة ذات مضمون ثابت وممثلة لتيارات النظام الرأسمالي الذي سوف ينتهي تماشياً مع حركة التاريخ، ذلك أن مفهومها في إطار هذه التوجهات

مقدمة

ينطوي على ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم في مجالات تبادل السلع والخدمات وحرية لنقل رؤوس الأموال، لكن في التصور العلمي للباحث يرى أنها وإن كانت ظاهرة قديمة فإن وسائلها وتقنياتها في هذه الحقبة التاريخية أصبحت محققة لدرجة من التفوق التكنولوجي والمعلوماتي لم تكن قد توافرت من قبل وبالتالي يعتبرها الباحث ظاهرة جديدة تتلاقى آلياتها وميكانيزماتها مع متغيرات الظرف التاريخي المعاصر ومعطياته.

إن إشكالية دراسة العولمة تتجسد في القراءة المستفيضة لأدبيات الفكر الغربي المعاصر والتي تبرز كما كبيرا من التساؤلات وتثير نوعا خاصا من الجدل النقدي حول العولمة هل هي تعبير عن:

(١) أزمات وتناقضات النظام الرأسمالي ذاته، فعلى الرغم من أنها تبدو دعوة إنسانية تطرق إليها الذهن الرأسمالي ما بعد الحدائي بعد فقدان أسنة الحدائنة إلا أن ذلك في حد ذاته يشير إلى فقدان للنظام الرأسمالي قيمها إنسانية سادت مرحلة للتقدم للمادي أي مرحلة الحدائنة التي يرمز لها بموت الإنسان.

(٢) أزمة الشعور بفقدان الذات المركزية داخل المركز للرأسمالي ذاته، من ثم تعد العولمة معبرة عن صياغة فكرية أيديولوجية مستحدثة مغلفة بالمبادئ الإنسانية كالديمقراطية والمساواة والحرية الكاملة على كافة الأصعدة الدولية وتحقق هدفها في الهيمنة عابرة القوميات. والعولمة بهذا المعنى هي صياغة جديدة لإعادة للمركزية للرأسمالية Recentralization في شكل جديد مستحدث.

(جـ) محاولة نشر حضارة السوق المعولمة Global Commodation وهي بذلك تعبر عن سيادة نمط التنشيط حيث العمل على تحويل كل شئ إلى سلعة متداولة في السوق لصالح قوة حرة جديدة عابرة للقوميات.

مقدمة

وعلى ذلك يطرح "روزناو" منظومة متكاملة من التساؤلات المتشابكة حول العولمة والمنطوية على قضايا ترتبط بالمستقبل الكوني، وبالتالي تكون هناك ضرورة ما لمحاولة مشتركة بين دول الشمال والجنوب نحو إيجاد صيغة للتعامل واستراتيجية محققة لأهداف وميول كل منهما. وعلى رأس هذه التساؤلات:

ما هي العوامل التي أدت إلى بروز ظاهرة العولمة في الوقت الراهن؟ وهل يرجع هذا إلى انهيار نظام الدولة ذات الحدود المستقلة؟ وهل العولمة تتضمن زيادة التجانس أم تعميق الفوارق والاختلافات؟ وهل الهدف هو توحيد العالم أم فصل النظم المجتمعية عن طريق الحدود للمصنوعة؟ وهل العولمة تنطلق من مصادر رئيسية واحدة أم تنطلق من مصادر متنوعة ومتداخلة؟ وهل تنطلق من عوامل اقتصادية وإبداع تكنولوجي أم من خلال الأزمة الأيكولوجية؟ وهل هي عبارة عن اتحاد كل هذه العوامل أم أنه لا يزال هناك أبعاد أخرى؟ وهل العولمة تتميز بوجود ثقافات عامة أم مجموعة من الثقافات المحلية المتنوعة؟ وهل العولمة غامضة أم أنها تحول بارز على المدى الطويل بين العام والخاص وبين المحلي والخارجي وبين المغلق والمفتوح؟ وهل هي استمرار لنمو الفجوة بين الأغنياء والفقراء على جميع المستويات؟ وهل العولمة تتطلب وجود حكومة عالمية.

إن إشكالية العولمة تكمن في صعوبة التوصيف الكلي لها والذي تعكسه العديد من التساؤلات التي تختلف في مضمونها ومحتواها طبقا لاختلاف طبيعة المدخل العلمي إليها وأيضا طبقا لاختلاف القاعدة الفكرية وبالتالي تخلق معيارية الحكم على الظاهرة اتجاهات متباينة لدى المتقنين والساسة والأكاديميين قد تصل إلى حد التناقض والازدواج عند التقييم الموضوعي المطلق.

فلقد تعددت هذه الاتجاهات نحو العولمة في أرضية الفكر الغربي والعربي على السواء ولكنها تتمحور بين الرفض والتأييد والموقف النقدي

مقدمة

التحليلي، فعلى المستوى الأول كانت هناك اتجاهات تتبنى موقف ضدي من العولمة يمثلها "إدوارد لوتواك" Edward Lotwak، "روبرت رايش" Robert Rysh، "اندجار بيزاني"، "توم تشوميسكي"، وفي المقابل كانت هناك اتجاهات مؤيدة بإطلاق للعولمة ويمثلها "توماس فريد مان"، "فوكوياما".

أما المستوى الثاني فقد كانت هناك محاولة لتصنيف اتجاهات المنقشين العرب نحو العولمة قدمها "السيد ياسين": هناك اتجاهات رافضة بالكامل وهى اتجاهات تنق ضد مسار التاريخ، وهناك اتجاهات تقبل للعولمة دون تحفظات باعتبارها لغة العصر القادم وهى اتجاهات تتجاهل السلبيات الخطيرة لبعض جوانب العولمة، وهناك اتجاهات نقدية تحاول فهم القوانين الحاكمة للعولمة.

وعلى كل ذلك نتعقد إشكالية هذا البحث في دراسة اتجاهات المنقشين المصريين نحو العولمة باعتبارها ظاهرة معاصرة تبلورت معالمها ومظاهرها في العقد الماضي، ثم دراسة طبيعة العلاقة الجدلية بين هذه الاتجاهات في تولفها وتأييدها أو معارضتها ورفضها وبين النسق القيمي للمجتمع المصري، هل تؤصل هذه الاتجاهات للنسق القيمي للمجتمع المصري أم تؤصل وتتبنى النسق القيمي للعولمة؟ وهل من الضروري أن يكون هناك تناقض بين النسق القيمي للمجتمع المصري ونسق قيم العولمة؟ أم أن عمليات التفاعل بين الأنماط القيمية هي السمة الغالبة؟ مما يستثير الدافع العلمي في اتجاه البحث الجاد داخل إطار تأثيرات العولمة وتشكيلها لاتجاهات المنقشين نحوها، ولما كانت فئات المنقشين تمثل إحدى الركائز المنوط بها تأصيل قيم ثقافية واجتماعية وسياسية وبيئية جديدة بل وللحفاظ على قيم أخرى تعد بدورها مكون أساسى من مكونات الهوية، فعلى الجانب الآخر نجد أن هناك دورا هاما نحو مجابهة القيم المضادة وبالتالي يكون التساؤل المحوري هو: ما هو موقف المنقشين من التأثيرات الحادة للعولمة على منظومة القيم والمجال اليبئي في المجتمع المصري؟ وهل يختلف موقف المنقش المصري تجاه هذه للتأثيرات باختلاف لنتماؤه الفكري؟

مقدمة

يرى "عبد الباسط عبد المعطى" أن من شروط فاعلية المنقصف العربي تعميق القيم الضرورية للتفاعل الإيجابي مع العولمة. وعلى النقيض من ذلك يؤكد "عبد الوهاب المسيرى" أن الغرب أدرك أن هناك نخب محلية كبيرة مستعدة للتعاون معه وبالتالي أصبح للتعاون معها أرخص بكثير من الدخول في حروب.

ومن هذه الرؤية وتلك تنسج الهوة في النظر الى العولمة من حيث أهدافها وأدواتها واستراتيجية التعامل معها كقضية خلافية متفردة ليست على غرار قضايا أخرى كثيرة. وأيضا لما كان لمفهوم البيئة نوعا من الخصوصية المكانية فإن هذا المفهوم قد أصبح الآن له درجة كبيرة من العمومية من حيث سرعة التأثير والتأثر أو سرعة الانفتاح على البيئات الأخرى ومحاولة التكيف معها أو تدميرها، فهل يعنى تصدير التلوث أو الاستحواذ على الموارد الطبيعية أثرا من الآثار الإيجابية للعولمة على للتوازن البيئي؟ أم أن هذا التوازن يستدعي بذاته استراتيجية علمية جادة لتحقيقه ثم الحفاظ عليه بإقامة وسائل التواجه التي تحقق نسق بيئي متكامل أصبح يمثل مطلب اقتصادي اجتماعي وسياسي للدول. ويدور الشق الثاني من البحث حول تساؤل مهم هو: هل اتجاهات المنقفيين نحو ظاهرة العولمة ذات علاقة ارتباطية بالمجال البيئي للمجتمع المصري؟ وبمعنى آخر هل ترتبط اتجاهات المنقفيين نحو ظاهرة العولمة بخصوصية البيئة أم بعولمة البيئة؟

لا سيما وأن المجال البيئي المحلى والعالمي قد أصبح يمثل إشكالية كبرى من حيث الآثار والانعكاسات السلبية للمنصبية على هذا المجال أثر الثورة التكنولوجية والمعلوماتية بما أخل بمفهوم الأمن البيئي والذي أصبح يعد بدوره ضمن الأهداف المنشودة التي تسعى الدول والحكومات نحوها، من هنا فإن الأخذ بسياسة الأمن البيئي ضرورة ملحة لذا فمن الممستحيل توقف الإنسان عن

مقدمة

للتنمية في حين أن التنمية بدون مشاركة وقرار سليم ووعى ودراسة وتربية وتعليم ستؤدي إلى تدمير البيئة.

ويؤكد "ألور مغيث" في بحثه (أزمة البيئة وحوار الثقافات) أن أزمة البيئة لا تطرح على الثقافات اتفاقاً على الحد الأدنى كما هو الحال عند حوار القوى السياسية المختلفة ولكنه اتفاق على الحد الأقصى أي على المبادئ الكبرى وعلى حق الإنسان وباقي الأحياء في العيش في كوكب ملائم. وتحت هذا الحد الأقصى تختلف وتتوعد الاعتقادات والممارسات الفكرية والسياسية والاقتصادية، ويؤكد أيضاً أن الاتكاء على العولمة لتعميم نمط الحياة الغربية ذي الاستهلاك المتسارع سيكون وبالا على الإنسان والطبيعة.

وبالتالي يحاول هذا البحث -ليس فقط- تعميق دراسة آليات ظاهرة العولمة كأهم وأبرز الظواهر المعاصرة وإنما دراسة أبعادها وتأثيراتها السياسية والاقتصادية والبيئية والثقافية على أنساق القيم والبيئة في المجتمع المصري، وذلك من خلال التعرف على اتجاهات عينة عمدية مختارة تمثلها فئات من المثقفين باعتبارها أهم الفئات الاجتماعية نظراً لما تمتاز به من نزعتها القويصة نحو الفكر النقدي الذي يعتبر من أهم الوسائل في دراسة ظاهرة معقدة متشابكة كظاهرة العولمة التي أسهمت بدورها في ظهور فعاليات جديدة على كافة الأصعدة والأنحاء، نشير منها إلى ما أحدثته العولمة من تدميط Uniformalisation في سلوكيات البشر وثقافتهم وبالتالي تغيير الأنواق والعدالت وصياغة نمط استهلاكي بل نمط قيمي مغاير تؤيده ثورة اتصالية كبرى، ومن هنا فلا مناص من طرح تساؤل مهم هو: نحو أي متجه تسير تنويعات العولمة؟ ونحو أي متجه تكون رؤية المثقفين لها؟

ومن هنا كان أيضاً تناول ظاهرة العولمة في المحيط الدولي والمحلى بالبحث والتمحيص ورصد التغيرات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية فضلاً عن التغيرات الاجتماعية والثقافية والاستراتيجية الممثلة للانعكاسات المباشرة

مقدمة

لهذه الظاهرة، ومن ثم التعرض بالتحليل لموقف فئات المنقنين من هذه التغيرات وأثرها الممتدة على الأنظمة والسياسات والأنساق القيمية والنظم البيئية أيضا. لذا جاء اهتمام الباحث بدراسة قضية العولمة في إطار متغيرات البحث مؤسسا على مبدأ سوسيولوجي هو أن تغير القيم أو تخلخلها أو عدم اكتساب أنماط جديدة منها قد يسهم بشكل ما في زيادة كم المشكلات الاجتماعية إضافة إلى المؤشرات الداعمة والمؤكدة لملاحق تدمير البيئة واختراقها بما يهدد وجود الإنسان.

إن المنطلق الأساسي لدراسة ظاهرة العولمة وتأثيراتها على المنظومة القيمية والمجال البيئي يأتي من أن العولمة تمثل في ذاتها اتجاه يستند إلى مجموعة من القيم المتعارضة مع قيم إنسانية كثيرة، فإذا كانت العولمة ونسقتها القيمي تدور حول التوحد على كافة الأصعدة والمستويات، فإن ذلك ينتهي مع مفهوم القيم بشكل عام إذ أن القيم في مجملها لها طابع من الخصوصية يجعل لكل مجتمع قيمه التي تتفاوت داخل هذا المجتمع ذاته وما أفراد أو صفوفه إلا نتاجا ملموسا لهذه القيم فضلا عن أن كل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية لا تتطلب منطقيا أن يعيش البشر مستوى قيمي موحد.

ويشتمل هذا البحث على تسعة فصول. الأول: الإطار النظري للبحث، ويضم سبعة فصول تناول الفصل الأول: موضوع البحث ومشكلته وفروضه وأهميته وأهدافه الأساسية، وقد تعرض الفصل الثاني لمفاهيم البحث والتعريفات الإجرائية، كما تناول الفصل الثالث: الدراسات السابقة ويشمل مجموعة من الدراسات التي تضمنت مفردات بحثنا للراهن عن المنقنين، العولمة، القيم، والبيئة ثم للتعقيب على هذه الدراسات بشكل أوضح النقاط المشتركة بينها فسي التحليل، كما أوضح ما انتهت إليه من نتائج كانت على درجة كبيرة من التطابق، في حين طرح الفصل الرابع: المنقنون والعولمة.. قراءة في دلالة العلاقة. رؤية تحليلية للإشكالية الفكرية للمنتقد مع العولمة في إطار مناقشة وضعية الفكر

مقدمة

العربي وموقفه من بعض القضايا الفكرية المعاصرة خلال السياق التاريخي العولمة بما يكشف علي الصعيد النظري محاور أزمة المتقف، بينما ركز الفصل الخامس: الأسس الفكرية والمعرفية لظاهرة العولمة علي تاريخية ظاهرة العولمة، وأنماطها وآلياتها وعلاقتها بالنموذج الأمريكي والأسباب الموضوعية لبروزها وموقف العالم العربي في التعامل مع هذه الظاهرة، مع للتعرض أيضا للاستراتيجية المصرية في التواجه معها اضافة الي تحليل لأطروحة نهاية التاريخ وأطروحة صدام الحضارات باعتبار أنها أطروحات تبريرية لهذه الظاهرة، أما الفصل السادس: العولمة وألساق القيم (منظور منهجي) فقد قدم رؤية نقدية فى اشكالية القيم وتوجهاتها في المدارس الاجتماعية المختلفة مشيرا لطبيعة التغير والثبات في المنظومات القيمية، من ثم للتعرض الي التحولات وللتغيرات التي طرأت علي نسق القيم المصري وفاعلية ظاهرة العولمة مع هذا النسق فى إطار العلاقة الجدلية بين هذه الظاهرة والتمهيش القيمي، أما الفصل السابع: العولمة والمنظومة الايكولوجية في مصر. فقد تناول ملامح الأزمة الايكولوجية من منظور عالمي ومحلي وإسهام النموذج الأمريكى فى تكريس هذه الأزمة ثم للتعرض لفاعلية آليات العولمة فى النظام البيئي المصري واشكالية العولمة أيضا مع السياسات البيئية المصرية.

لما الفصل الثامن فيتناول الإجراءات المنهجية للبحث مستعرضا منهج البحث وعينة البحث وأدواته، كما قدم الفصل التاسع عرض وتحليل وتفسير لنتائج الدراسة الميدانية المرتبطة بعدد من المتغيرات التابعة للاختبارات المستخدمة.

وأخيرا ينتهي البحث بملخص موجز تستعرض اطاره النظري وما أسفرت عنه نتائج الدراسة الميدانية.

وبهذا يرجو الباحث أن يتحقق الهدف من إجراء هذا البحث وأن يكون بدلية جادة وحقيقية ومقدمة لأبحاث أخرى تضيف في مجالات البحث العلمي بما

مقدمة

يحقق تقدم وتطور المجتمع، وكذلك يرجو الباحث أن يكون هذا البحث خطوة على الطرق الصحيح وإضافة جديدة ثرية في علم الاجتماع الذي تتسع آفاقه دائما لدراسات أخرى عديدة.

الفصل الأول: موضوع البحث ومشكلته وأهميته وأهدافه

تمهيد:

- موضوع البحث.
- مشكلة البحث وفروضة.
- أهمية البحث.
- أهداف البحث الأساسية.

تمهيد:

يعتبر التصميم المنهجي للبحث أمراً ضرورياً في مختلف البحوث الاجتماعية، ويتطلب هذا التصميم بلورة المشكلة وصياغتها صياغة دقيقة وتحديد نوع الدراسة ومناهج البحث والأدوات اللازمة لجمع البيانات وطريقة معالجة هذه البيانات من حيث التحليل والتفسير مع مراعاة الزمن المناسب لإجراء البحث واستبعاد جميع العوامل والظروف غير المرغوب فيها والتي تؤثر في سير الدراسة. وبالتالي تعد مشكلة البحث في إطار تجديد النظريات العامة وتطور المنهجيات للناجمة عن تقنيات البحث المعاصرة من أهم الخطوات في البحث العلمي بصفة عامة، إذ تؤثر تأثيراً ينعكس على مسار إجراءات البحث وخطواته. ويرى كثير من العلماء أن تحديد المشكلات هو أصعب بكثير من إيجاد الحلول المناسبة لها. وعند (جون ديوي) John Dewey أن المشكلة تتبع من الشعور بموقف غامض يتحدى تفكير الباحث ويدفعه نحو استجلاء غوامضه والكشف عنه.

ويعتبر عالم الاجتماع (فرانكلين . هـ. جينجز) Franklin . H. Giddings هو أول من استخدم مصطلح الاتجاهات في أمريكا كما أن (وليم توماس) William Thomas هو الذي قدمه إلى مجال علم النفس الاجتماعي. وتتجلى طبيعة الاتجاهات بصفة أساسية في مقاومة التغيير إذ أنها لا تستجيب لبعض الحقائق الجديدة تأسيساً على أن الأفراد لا يغيرون اتجاهاتهم بسهولة نظراً لوجود العنصر المشاعري الذي يجعل تغيير الاتجاهات أمراً معقداً، ولما كان علماء الاجتماع والنفس يرون أن الاتجاهات غير منفصلة عن القيم لأنها لا توجد منفردة داخل الفرد ولكنها تتجمع حول بعضها البعض في شكل تكتلات متناسقة تسمى بأنساق القيم، فإن الاتجاهات والقيم تعد من أهم الدوافع الاجتماعية المهيأة للسلوك، لكن لما كانت الاتجاهات والقيم متعلمة فإنها

عرضة للتغيير نتيجة للتوصل لمعلومات جديدة إلا أنه يبدو أن الاتجاهات هي أكثر عرضة للتغير بينما القيم الأساسية أكثر ثباتاً واستقراراً واستمراراً.

بينما تؤكد العلاقة الجدلية بين الاتجاهات والقيم أن حدوث التغيير في القيم لدى الأفراد والجماعات يكون نتيجة لعملية التغيير الاجتماعي حيث يجد الفرد تعارض بين قيمه والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الجديدة التي حلت محل الظروف والأوضاع القديمة وأدرك للفرد عدم تناسب اتجاهاته مع قيمه أو إذا وجد أن اتجاهاته تسير في اتجاه مضاد لقيمه فمنذ ذلك يكون التغيير في الاتجاه مهماً.

وانطلاقاً من هذا تأتي مشكلة البحث الراهن في إطار الأسس والمعايير التي يتم بمقتضاها الاختيار السليم لمشكلة البحث والتي من أهمها إحساس الباحث وشعوره المتحفز دائماً نحو استقصاء مسارات الرؤى والأفكار التي تحرك اتجاهات المتقنين على اختلاف توجهاتهم الفكرية في علاقتها بالعولمة كظاهرة معاصرة تمثل تحدياً خاصاً مطروحا على المستوى المحلي والدولي، تحدياً يستهدف توحيد الوعي وتوحيد القيم وأنماط الإنتاج والاستهلاك وطرائق السلوك في إطار سياسات الظرف الكوني، ذلك أن العولمة في معناها هي عملية حضارية معقدة أو تحولا تاريخيا ضخما تتبثق معه طريقة جديدة في التعامل مع الواقع ونمط مغاير في ممارسة الوجود الفردي والجمعي.

ويستلزم ذلك بالضرورة استقراء اتجاهات المتقنين نحو العولمة كظاهرة لها درجة ما من الخطورة علي بنية الواقع، وباعتبار هؤلاء المتقنين أصحاب ممارسات معرفية فضلاً عن كونهم يمثلون المؤشر والمحك الأساسي في رسم سياسات فكرية للتعامل معها والكشف عن مغزاها واستكشاف إيجابياتها وسلبياتها والأسباب الموضوعية نحو صعودها، وبالتالي يناقش هذا البحث إشكالية تحول المتقنين في اتجاه قيم العولمة أم في اتجاه تنبؤ وترسيخ قيم المجتمع المصري من خلال منظور اتهم الفكرية ومناحيهم الأيديولوجية والتي

تتيح لهم رؤية وموقف يعكس اتجاهاتهم أيضا نحو المجال البيئي للمجتمع المصري في إطار اتجاهاتهم نحو العولمة.

ويؤكد "خلدون النقيب" إننا لا نعلم على وجه الدقة ما هو تأثير العولمة على تعديل قيم واتجاهات المجتمعات التقليدية وما بعد التقليدية ولا قدرتها على إحداث تحول ثقافي Cultural Shift فيها وحتى تستطيع أن تفعل ذلك فإننا نحتاج إلى دراسات مسحية ميدانية لتحديد متغيرات العولمة وخصائصها بدقة أكبر مما هو متوافر الآن ولتوليد مؤشرات مقننة متفق على أوزانها النسبية.

وعلى ذلك ينطلق البحث في خط أكاديمي يقيم معياريات وضوابط ومحددات لظاهرة لها طابع انسيابي يصعب معه قولبتها وهيكلتها وتأطيرها لا سيما مع توالي ملامحها المتجددة، وبالتالي أصبحت دراسة اتجاهات المتقنين نحوها أمرا له وجاهته العلمية من الناحية النظرية والامبريقية على اعتبار أنها ظاهرة تمثل تحولا تاريخيا بمفهوم النقلة النوعية المعاصرة التي انقلبت معها الأولويات واختلفت المرجعيات وتبدلت المنظومة المعلوماتية من حيث ارتباطها المباشر بالمشروع السياسي الأمريكي الجديد New American Political Project.

ولذا كان المتفقون لديهم خلفية ايمتولوجية وقاعدة تنظيرية تدفع بهم نحو تكوين اتجاهات إزاء كافة للظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وهناك الآن ظاهرة هي الأكثر بروزا اجتمعت لها أبعاد متعددة مثل ظاهرة للعولمة فكان لابد من استبيان اتجاهاتهم نحوها تأسيسا على أن التحليل وللتنظير يعد عاملا مهما نحو تحريك الواقع، كما تكشف اتجاهاتهم نحو العولمة عن مدى العلاقة الطردية أو العكسية مع كلا من أنماط القيم والبيئة في المجتمع المصري.

موضوع البحث:

يشير استعراض بعض الاتجاهات الفكرية في أدبيات الفكر الاجتماعي المعاصر الخاصة بظاهرة العولمة والممثلة علسي وجه للخصوص للثقافة الأمريكية والفرنسية إلى رؤى ومواقف أيديولوجية متباينة من قبل المنظرين والمفكرين، منها ما يدلل علي محاولة تكريس العولمة ومنها ما يفندها كأطروحة فكرية أو كعملية، ومن تلك المحاولات كانت محاولة Robert Straussshop ففي كتابه (توازن الغد) يرى أن المهمة الأساسية لأمريكا هي توحيد الكرة الأرضية تحت قيادتها واستمرار هيمنة الثقافة الغربية في مواجهة نمور آسيا وأي قوة أخرى لا تنتمي للحضارة الغربية، فهمة الشعب الأمريكي هي القضاء علي الدول القومية، فالمستقبل خلال الخمسين سنة القادمة سيكون للأمريكيين وعلي أمريكا أن تضع أسس الإمبراطورية الأمريكية بديلا للإمبراطورية الإنسانية.

وفي نفس الاتجاه كانت رؤية David Rothkopf من أن المصلحة الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة تقتضي أنه إذا كان العالم يتحرك باتجاه لغة مشتركة فستكون هي اللغة الإنجليزية وأن للعالم إذا كان يتحرك باتجاه معايير مشتركة في مجالات الاتصالات Telecommunication والأمان Safety والنوعية Quality فستكون هذه للمعايير أمريكية وإذا كان يجرى تطوير قيم مشتركة فإنها ستكون قيما يرتاح إليها الأمريكيون.

بينما "ميشيل كلوغ" يطرح رؤية مغايرة لهذا تماما فيقول: يتم النظر للعولمة علي أنها قائمة من أمريكا، بينما نحن نعتقد أننا مغزو ون بوساطة العالم، في حين أن العالم يعتقد أننا نعزوه، فالعولمة ربما تكون بصدد جعل بقية العالم شبيها بعض الشيء بأمريكا لكن ذلك لا يدل علي أننا ستكون بشكل واع مؤسسي العولمة إلا لبعض الوقت، فالعولمة ستكون أكثر فائدة للولايات المتحدة

منها لبقية العالم ولا يوجد المشروع الأمريكي للعولمة أو لأمركة العالم، فكلمنا تقدمت العولمة للأمام صارت أكل تأمركا.

كما تساعل "سيرج لاتوش" S. Latouhe عن قدرة العولمة علي الاستمرار وعلي إعادة إنتاج نفسها في ظروف أصبحت القيمة الأساسية خلالها للمال وما ينتج عن جمعه من فساد يمثل سمة بنيوية ومؤكدة هيأها البروز للطاغي للشركات المتعدية للجنسية، والتهديد الذي تمثله تكنولوجيا خارج حدود السيطرة، وفساد النخب للسياسية وتدني الشعور المدني ونهاية التضامن الذي نظمته دولة الرفاه والنمو الكوني للمتاجرين بالمخدرات مما يؤدي وبطريقة شبه آلية إلى التحرك حول مصالح أنانية ومن ثم إلى أزمة أخلاقية.

وكذلك أيضا كان اتجاه كلا من "ريتشارد بارنت" R. Barnet و"جون كافاناغ" Cavanagh نحو التنديد بالإمبراطورية الإمبريالية الممثلة في الشركات المتعدية للجنسية ودورها في تعميم البطالة والتضخم وتوريد الأغذية للفاسدة ونفايات الأطعمة والمصناعات الملوثة للبيئة إلى البلدان النامية وإيصالها ثلث البشر على الأقل إلى درجة من الفقر باتوا معها محرومين من أي شيء.

ومن تلك المحاولات أيضا كانت رؤية الفيلسوف الفرنسي "جاك ديريدا" J.derrida المحتوية على عشرة اتهامات مباشرة للعولمة تحت مسمى (كوارث للنظام العالمي المعاصر) وهي: البطالة، الإقصاء الجماعي لمواطنين بلا مأوى من كل مشاركة في الحياة السياسية، المنافسة الاقتصادية، عجز السيطرة علي تناقضات السوق الحرة، تفاقم الديون الخارجية، صنع الأسلحة والاتجار بها، توسع نشر الأسلحة النووية، الحروب الأهلية، ظهور الدول الشبكية للرأسمالية مثل: المافيا، بوكالات المخدرات، وهيمنة الغرب علي تفسير وتطبيق القانون الدولي.

ولما كانت كل هذه الاتجاهات الغربية تعد كاشفة عن العمق المفاهيمي
 نظاهرة جدلية لها منطلقاتها النظرية علي الصعيد الأكاديمي والفلسفي فقد
 طرحت مفهوما جديدا في التاريخ الفكري الإنساني هو مفهوم النهايات الذي
 أفرز بدوره مفهومات جديدة مثل نهاية الإنسان، نهاية للتاريخ، نهاية المتقف،
 نهاية الأيديولوجيا، نهاية السياسة، نهاية الجغرافيا، إضافة إلى الجهود المكثفة
 التي يبذلها الباحثون حين اللخوض في تفسير وتحليل ما بعد الحداثة وما بعد العلم
 والفلسفة، وما بعد الدولة فهل يساعد ذلك علي شكل نخب ثقافية عولمية
 عابرة للثقافات وللتقافات والدول والقوميات، نخب تحاول تصنيع هوية كونية
 بغض النظر عن الانتماء الثقافي والفكري أو القومي؟ في إطار ما يحدث فسي
 الوقت الراهن من ثورات مترامنة مترابطة هي الثورة السياسية التي تعنى
 الانتقال من الشمولية والسلطوية إلى الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق
 الإنسان، وأبضا الثورة القيمة التي تعنى الانتقال من القيم المادية إلى قيم ما بعد
 المادية وكذلك الثورة للمعرفية التي تتركز في الانتقال من الحداثة إلى ما بعد
 الحداثة.

وكذلك فإن القراءة الأيديولوجية والنضالية للعولمة كما يؤكد "علي
 حرب" تتجلى بنوع خاص لدى المثقفين العرب والفرنسيين حيث نقرأ العولمة
 بتعبير للتمركز والهيمنة أو الاستعمار والرأسمالية المتوحشة أو الاستغلال
 والغزو والاحتصاب عند "صديق جلال العظم" حيث يغلب على فكره الجانب
 الاقتصادي أو لدي "بيار بورديو" حيث يغلب علي تحليله للبعد السوسيولوجي أو
 لدي "محمد عابد الجابري" حيث يغلبي علي أطروحاته المنطق الأنثروبولوجي أو
 لدي "سرج حلبي" و "إينياسو رامونيه" حيث الغلبة للهواجس السياسية والأطراف
 النضالية.

وعلي كل ذلك توافر لدي الباحث نوعا من اليقين العلمي والجدوى
 الموضوعية نحو ضرورة دراسة اتجاهات المثقفين نحو ظاهرة العولمة

باعتبارهم يعيشون تحولا وتغيرا جذريا في المناخ الثقافي العالمي ويتأثرون بالتغيرات المؤيدة والرافضة للعولمة والتيارات الأخرى ذات الموقف النقدي التحليلي وبالتالي يمثل هذا البحث محاولة جادة لتحديد العلاقة بين اتجاهات المتقنين المصريين نحو ظاهرة العولمة وبين كلا من أنساق القيم والبيئة في المجتمع المصري.

وإذا كانت القيم تعد في ذاتها نسبية ومطلقة حسب الطبيعة المجتمعية وظروف البيئة المحيطة فإن للتغيرات البنائية أو الوظيفية التي تطرأ على أي مجتمع تستوجب معها بالضرورة دائما تشخيص نوعية أنساق القيم السائدة والتي ترتبت على تلك التغيرات سواء كانت فردية أو اجتماعية، وبالتالي فإن من سمات القيم في عصرنا الراهن وكما يتصورها Berr General إنها متعارضة وواقعة مع ذلك تحت تأثير الاتجاه نحو توحيد العالم بفضل وسائل الاتصال والنقل والنشر التي ساهم فيها العلم، وأن ثمة شعورا متزايدا بالثقة في إمكان تحقيقها مهما يكن من تعددها وتعارضها.

لذلك فالنخبة التي تمارس وصياتها على القيم العامة تفاجئ دوما بما يحدث ويصدم وما يجعلها تنتقل من صدمة إلى أخرى: صدمة الحداثة ، ثم صدمة الأصولية ثم صدمة للعولمة.

وإذا كانت العولمة في مسيرتها إنما تسعى نحو فرض مفهومها الأخلاقي والقيمي بالشكل الذي يتقرر معه مفهوم عالمية القيم أو للقيم الكونية المحققة بالفعل لنوعا من الازدواجية الثقافية لدى الأفراد والمتقنين جامعة بين المرجعية القيمة المحلية وقيم وافدة جديدة، فإن الباحث يتساءل عن وضعية المتقف المصري بين قيمة المحلية ومنظومة القيم العولمية إلى أي منها تتحول اتجاهاته؟

ذلك فضلا عن أن للمتقف المعاصر اهتمام خاص بالقضايا الحيوية ذات الأبعاد المحلية والعالمية وما يتفرع عنها من محاور سياسية واقتصادية

واجتماعية فان ما نطرحه قضية البيئة في إطار فاعلية سياسات العولمة باعتبارها قضية تمس وجود الإنسان ذاته يفرض ضرورة ما نحو الفهم الموضوعي لطبيعتها وانعكاساتها وأثارها المتجددة والتي ترتبط بمصالح الدول المتقدمة والنامية علي السواء، فبينما تسعى الدول الصناعية الكبرى في اتجاه مشروعاتها التنموية التي ترفع فائض نسبة التلوث بتجاوز المعدلات المسموح بها دوليا فهي تعارض أيضا محاولات المعالجة العالمية للبيئة.

ويعتبر Gearg . Lodge أن الإحساس بأهمية البيئة هو أعظم نبض للعولمة وبالتالي فأهم التباينات بخصوص البيئة هو ذلك الحادث بين دول الشمال ودول الجنوب، فمجموعة الدول السبع الكبار تنتج ٤٥% من غازات الصوبات في العالم، كما أن الدول الصناعية تستهلك ٧٠% من المصادر الطبيعية، ذلك رغم أن أعدادات سكانها تبلغ فقط ٢٥% من جملة سكان العالم، لذا يري البعض أنه يجب مطالبة الشمال الغني بإجراء الإصلاحات اللازمة نتيجة الهم الذي سببه للجنوب الفقير.

وفي إطار تلك التغيرات الجذرية الحادثة بالنسق الايكولوجي والتي حولت البيئة بعناصرها المختلفة إلى قضية خارج حدود السيادة الوطنية للدول، من ثم أصبحت دراسة اتجاهات المتقنين نحوها في إطار العديد من التغيرات له موضع من الأهمية النظرية لا سيما إذا ارتبطت تلك الاتجاهات بالآثار المباشرة للعولمة علي البيئة. إذ أن الفاعلية الاجتماعية للمثقف المصري تقوم علي الاتجاهات الواضحة المستندة إلى رؤية وموقف من قضايا ثلاث هي للعولمة والقيم والبيئة، فان تلك القضايا في أبعادها وعلاقاتها وتفسيرها وتحليلها ونقدتها علي نحو نموذجي هي من الأهمية حتي أنها ستظل بؤرة اهتمام علم الاجتماع في مناحيه النظرية والعملية.

مشكلة البحث:

تتبلور مشكلة البحث في رصد واستقصاء وتحليل الأبعاد المجتمعية لظاهرة العولمة وتأثيراتها على أنساق القيم والبيئة في المجتمع المصري، وذلك من خلال التعرف على رؤى واتجاهات المتقنين، ولتحقيق الهدف من هذا البحث كان لابد من طرح التساؤل الرئيسي المتعلق به بطريقة تكون أكثر تحديداً، وبالتالي يمكن صياغة مشكلة للبحث في الإجابة على التساؤل الآتي:

• هل ثمة علاقة بين اتجاهات المتقنين نحو العولمة وبين كلا من أنساق القيم والبيئة في المجتمع المصري؟ بمعنى .. هل اتجاهات المتقنين نحو العولمة تؤصل للنسق القيمي للمجتمع المصري أم تؤصل وتنبئ النسق القيمي للعولمة؟

ولأيضا هل اتجاهات المتقنين نحو العولمة ذات علاقة ارتباطيه بالمجال البني للمجتمع المصري أم إنها ترتبط أكثر بمفهوم عولمة البيئة؟ وفي ضوء هذا التساؤل الرئيسي والأساسي يمكن صياغة مشكلة البحث في الفروض الآتية:

- ١- يوجد ارتباط دال إحصائيا بين اتجاهات المتقنين نحو العولمة وبين الاتجاه نحو النسق القيمي للمجتمع المصري والنسق القيمي للعولمة ويتفرع عن هذا للفرض بعض الفروض الفرعية مثل:
 - (١) يوجد ارتباط دال إحصائيا بين اتجاهات الكتاب والمفكرين نحو العولمة وبين الاتجاه نحو النسق القيمي للمجتمع المصري والنسق القيمي للعولمة.
 - (٢) يوجد ارتباط دال إحصائيا بين اتجاهات الأساتذة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات نحو العولمة وبين الاتجاه نحو النسق القيمي للمجتمع المصري والنسق القيمي للعولمة.

- ٢- يوجد ارتباط دال إحصائياً بين اتجاهات المتقنين نحو العولمة وبين الاتجاه نحو المجال البيئي للمجتمع المصري.
- ويتفرع عن هذا الفرض بعض الفروض الفرعية مثل:
- (١) يوجد ارتباط دال إحصائياً بين اتجاهات للكتاب والمفكرين نحو العولمة وبين الاتجاه نحو المجال البيئي للمجتمع المصري.
- (٢) يوجد ارتباط دال إحصائياً بين اتجاهات الأساتذة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات نحو العولمة وبين الاتجاه نحو المجال البيئي للمجتمع المصري.
- ٣- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الاتجاه نحو العولمة بين فئات للكتاب والمفكرين حسب طبيعة الاتجاه الفكري.
- ٤- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الاتجاه نحو العولمة بين الأساتذة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات حسب طبيعة التخصص الأكاديمي.
- ٥- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الكتاب والمفكرين من جهة والأساتذة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات من جهة أخرى علي مقياس الاتجاه نحو ظاهرة العولمة، مقياس الاتجاه نحو النسق القيمي للمجتمع المصري والنسق القيمي للعولمة، مقياس الاتجاه نحو المجال البيئي المصري.

أهمية البحث:

أولاً: الأهمية النظرية:

- ١- يدخل البحث الرأى ضمن الاسهامات الأكاديمية التأسيسية داخل العالم العربي في تناول ظاهرة العولمة من خلال دراسة اتجاهات المتقنين نحوها وارتباط تلك الاتجاهات بنسق القيم المصري والنسق القيمي للعولمة والمجال البيئي للمجتمع المصري، ذلك فضلاً عن قلة أو ندرة

الدراسات الأكاديمية الراصدة لظاهرة العولمة ذاتها وتحليل أبعادها وتداعياتها وتأثيراتها المتنوعة.

٢- ان العرض النقدي التحليلي لظاهرة العولمة في ذاتها وبأبعادها المختلفة له موقع من الأهمية النظرية حيث أثير حولها من قبل الكتاب والباحثين وعلماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد والإعلام والبيئة كما كبيرا من التساؤلات المنهجية علي مستوى دول الجنوب والشمال في إطار سياسات التعامل معها وظروف وجودها ومؤشرات تصاعدها وانعكاس إيجابياتها وسلبياتها بحسب الوضعية الحضارية للدول.

٣- يعد تحديد اتجاهات المتقنين نحو ظاهرة العولمة محكا كاشفا لوضعية الخطاب الثقافي المصري المعاصر في إطار المعالجات النظرية والأكاديمية للظاهرة داخل تيارات الفكر الغربي.

٤- تطرح بعض الدراسات والبحوث العديد من المنظورات المختلفة في اتجاه أن ظاهرة العولمة تستهدف تأصيل وسيادة نسق قيمي لها، لذا فقد توافرت لدي الباحث ضرورة علمية لاستكشاف مدي توافق المتقنف المصري مع هذا النمق أو مدي ارتباطه به إذ يري "السيد ياسين" ان المعركة الحقيقية لا تكمن في مواجهة العولمة كعملية تاريخية وإنما ينبغي أن تكون ضد نسق القيم المسائد الذي هو في الواقع إعادة إنتاج لنظام الهيمنة للتقديم.

وأيضا تتمثل نفس الرؤية في إطار ما يؤكدہ John Gray من أنه بحلول أواخر التسعينات كان الرأي في الولايات المتحدة الأمريكية علي ثقة من أن القيم الأمريكية تنتشر عبر العالم بسرعة وبصورة لا انعكاس لها.

٥- ان طبيعة العلاقة الجبلية بين تزايد معدلات الإنتاج والاستهلاك في إطار سياسات العولمة وبين محاولات إقامة التوازن البيئي خاصة في الدول النامية تستلزم للدراسة الموضوعية الرصينة التي تكشف بالضرورة عن اتجاهات المتقنين نحو المجال البيئي للمجتمع المصري في إطار اتجاهاتهم نحو العولمة لا سيما وأن تلوث البيئة لم يعد يخضع لحدود السيادة الوطنية، كما يؤكد كلا من "جاري بيرتس، روبرت . ز . لزلنس، روبرت . أ . ليتان، روبرت . ح . شابيرو" من أن التلوث الذي يعبر الحدود القومية يقدم تصورا واضحا عن التأثير الخارجي.

الأهمية المجتمعية:

تتعلق الأهمية المجتمعية لهذا البحث من الإشارة إلي تصاعد حدة تأثيرات ظاهرة العولمة ومدي فاعلية آلياتها علي عدد من الأصعدة والمستويات التي تنعكس بشكل مباشر وغير مباشر علي الدول النامية وضمننا مصر، وعلي ذلك تتأكد أهمية دراسة اتجاهات المتقنين نحو الظاهرة في علاقتها بمتغيرات أساسية مثل: أنماط القيم والبيئة وتتمثل بعض هذه التأثيرات في الآتي:

- ١- ارتفعت نسبة استحواذ ٢٠% من أغني شعوب العالم من ٧٠% إلي ٨٥% من إجمالي الدخل القومي في العالم خلال الثلاثين سنة الأخيرة، في حين انخفضت حصة ٢٠% من أفقر شعوب العالم من ٢,٣% إلي ١,٤% من هذا الدخل وعلي ذلك تضاعف الفرق بين منخلات الفقراء والأغنياء لهاتين المجموعتين من الشعوب من ١ : ٣٠ إلي ١ : ٦٠ ضعفا لصالح الأغنياء.
- ٢- ازدياد عدد الشركات المتعددة الجنسية في ٤ ادولة صناعية بين عام ١٩٧٠ - ١٩٩٠ من ٧ آلاف إلي ٢٤ ألف شركة ثم بلغ عددها ٣٨ ألف شركة في

عام ١٩٩٣، كما بلغ إجمالي ثروة ١٠٠ شركة كبيرة منها حتى منتصف العقد الأخير من القرن الماضي نحو ٣٥٠٠ مليار دولار.

٣- تعمل في مصر أكثر من ٤٠٠ شركة من الشركات المتعددة الجنسية وفقاً لإحصاء ١٩٩٦.

٤- أصبحت نسبة ٨٠% من التجارة الدولية حتى عام ١٩٩٥ تحت هيمنة الشركات متعددة الجنسية.

٥- يصل نصيب أمريكا في السوق العالمية من برامج الكمبيوتر سابقة التجهيز إلى نسبة ٦٠% والموسيقي سابقة التسجيل إلى ٧٥%، بينما بلغ نصيبها من سوق للكتب العالمية نحو ٣٢%.

٦- تأكيد سيادة مفهوم عولمة أسواق النفايات السامة وعولمة الغابات وعولمة الثلوث.

أهداف البحث الأساسية:

- ١- هناك هدف علم للبحث: ويتمثل في دراسة أهم اتجاهات وروى المتقنين نحو ظاهرة العولمة في علاقتها بأنساق القيم والبيئة داخل المجتمع المصري، بهدف تكوين صورة موضوعية تكون أقرب إلى التكامل عن التأثيرات المعاصرة والمستقبلية للعولمة بما يتيح إبراز عمق هذه التأثيرات بشكل خاص، من ثم تكون ضرورة التطلع إلى موقف سياسي واقتصادي واجتماعي بل وموقف ثقافي في المقابل.
- ٢- هناك هدف خاص للبحث: ويتمثل في دراسة النقاط الأساسية للبحث والتي سوف يتم التعرف عليها من خلال الأطر النظرية والدراسات السابقة والنتائج التي سوف يستقيها الباحث من عينة دراسته.

وأهم هذه النقاط هي:

- ١- التعرف علي ملامح اتجاهات المنققين نحو ظاهرة العولمة.
- ٢- الكشف عن رؤية المنققين لأنساق القيم والبيئة داخل المجتمع المصري في إطار تأثيرات ظاهرة العولمة.
- ٣- التعرف علي موقف المنققين من التأثيرات الملموسة لظاهرة العولمة علي أنساق القيم والبيئة في المجتمع المصري.
- ٤- التعرف علي ملامح الظرف المجتمعي العام الذي سادت فيه العولمة كمفهوم وظاهرة.
- ٥- الكشف عن العوامل الأساسية التي ساهمت في تصاعد ظاهرة العولمة محليا وعالميا.
- ٦- التعرف علي طبيعة العلاقة بين اتجاهات المنققين وبين ملامح الظروف للمجتمعي لظاهرة العولمة.
- ٧- التعرف علي طبيعة العلاقة بين ملامح الظرف المجتمعي العام -الذي سادت فيه العولمة- وبين أنساق القيم في المجتمع المصري.
- ٨- الكشف عن العديد من الانعكاسات السياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية لظاهرة العولمة علي المجتمع المصري.
- ٩- الكشف عن الأرقام والإحصاءات الدالة علي آثار ظاهرة العولمة ملبا علي التوازن البيئي محليا وعالميا بما يسمح بالاستكشاف الدقيقة لمغزى مفهوم عولمة البيئة.

الفصل الثاني: مصطلحات ومفاهيم البحث

تمهيد:

أولاً: مفهوم المثقفين

ثانياً: مفهوم العولمة

ثالثاً: مفهوم نسق القيم

رابعاً: مفهوم البيئة

المصطلحات و المفاهيم:

تنشأ المفاهيم والمصطلحات نتيجة لخبرة اجتماعية مشتركة، تختلف هذه الخبرة باختلاف الأفراد والجماعات، من ثم فإن المفهوم العلمي قد يتغير في مفردات تكوينه طبقا لمنطق تقدم العلوم، من ثم أيضا تصبح هذه العلوم في حاجة ماسة لتحديد أدق للمفاهيم الأصلية والفرعية التي تستند إليها، ويرى الباحث أن إشكالية صياغة المفهوم العلمي وضبطه لا تزال تدخل ضمن الإشكاليات الكبرى في ميدان العلوم الإنسانية بشكل عام ويأتي ذلك من درجة الأهمية التي تمثلها مسألة المفهوم العلمي هذه في سياقاتها المتعددة ذات الانعكاسات علي مسار البحث السوسولوجي ونتائج، والمعروف أن كل النظريات الاجتماعية الكبرى قد قامت علي قاعدة مثينة من المفاهيم الأساسية التي استطاعت أن تبلور أفكارها وتصورتها ومناهجها من خلالها بل وتعمق مضموناتها، وعلي ذلك يصبح للمفاهيم دورها للفاعل في توجيه مسار أي دراسة فضلا عن دورها في السياق البحثي عموما.

وبناء علي ذلك فقد تم تحديد المفاهيم الأساسية المرتبطة بطبيعة موضوع البحث الراهن في ضوء العديد من الدراسات السابقة والقريبة الصلة بذات البحث وفيما يلي عرضا لهذه المفاهيم:

أولا: مفهوم المثقفين:

يعتبر هذا المفهوم من المفاهيم الجدلوية في الدراسات السوسولوجية والسياسية، إذ تتعدد حوله الرؤى التي تضع له محددات وضوابط وأدوار تختلف باختلاف السياق التاريخي الذي يتكون معه تراثا مفاهيميا يتفق في نقاط محورية كثيرة ويتباين ويتناقض أيضا في نقاط أخرى خلال التحليلات المرتبطة بالتوجهات الفكرية له مع وجود معايير تتسم بدرجة من الثبات النسبي، وسوف يعرض الباحث بعضا من ذلك.

استخدم في التراث العربي الإسلامي العديد من الألفاظ الاصطلاحية للإشارة الي كل من تكون صناعته الأساسية هي الفكر أو الثقافة مثل: "صاحب القلم" و"اللفقيه" و"العلامة" و"الشاعر" و"الفيلسوف" و"الحكيم" وحديثا شاع استخدام كلمات "المتعلم" و"المثقف" والأديب" و"العالم" و"الفنان" لتدل علي الشيء نفسه تقريبا.

وفي اللغات الأوروبية الحديثة أيضا استخدم العديد من الألفاظ للإشارة الي كل من تكون صناعته الأساسية هي الفكر والإنتاج الثقافي منها: المتعلم (Educated) ولدارس المتمرس (Scholar) والمثقف المطلع (Cultured) والمثقف النشط (Intellectual) وهذه الكلمة الأخيرة هي الأكثر شيوعا والأقرب للمصطلح العربي ، وتختلط في اللغات الأوروبية كلمتا (Intellectual) وانتلجنسيا (Intelligentsia) في كثير من الكتابات وأحيانا نرت في ترجماتنا العربية هذا الخلط بين الكلمتين.

فلأنتلجنسيا مدلول تاريخي اجتماعي محدد يشير الي المتعلمين تعليما عاليا حديثا من الأطباء والمحامين والمهندسين والمعلمين والصحفيين والكتاب والعلماء في روسيا القيصرية وأوروبا الشرقية سواء كانوا مشغولين بالفكر أو عدمه وسواء كانت لهم اهتمامات عامة خارج مهنتهم وتخصصاتهم أو لم تكن.

ويعرف معجم العلوم الاجتماعية المثقفين بأنهم الأفراد الذين يتميزون عن باقي أفراد المجتمع بالخبرة والمعرفة التي قد يحصلون عليها عن استعداد وخبرة أو التزام مترتب علي وظيفتهم المهنية التي تستدعي استخدام مثل هذه الخبرة والمعرفة، أي أن لديهم القدرة علي التحليل والتركيب والتمييز والاختيار، وأيضا القدرة علي مواجهة المواقف الجديدة بنجاح أو حل المشكلات الجديدة بابتكار الوسائل الملائمة.

ويضع "برهان غليون" تعريفا للمثقفين يشير فيه الي تلك المجموعة من الناس التي تتميز عن غيرها بأنها تجعل من التفكير في الواقع والمصلحة العامة

عموماً أحد هوموها الرئيسية وتشارك في الصراع الاجتماعي والسياسي من أجل دفع هذا الواقع حسب الرؤى التي تراها، وقد تتخذ أشكالاً مختلفة سياسية وفكرية وفي إطار الأوار للفعالية يحدد "حليم.بركات" مفهوم المثقفين علي اعتبار أنهم من يمارسون بالدرجة الأولى نشاطات فكرية فينشغلون بالبحث والإبداع والشرح والتعليم والتعبير وصياغة الرموز لغايات قصوى تشمل للفهم والمعرفة وللوعي والتخطيط والعمل.

علي مستوي آخر يشير "هشام شرابي" الي أن المثقف هو المسئوع للثقافة ويمتيز بصفتين أساسيتين هما: الوعي الاجتماعي Social Conscience الذي يمكن الفرد من رؤية المجتمع وقضاياها من زاوية شاملة وتحليل القضايا علي مستوي نظري متماسك، وكذلك الدور الاجتماعي Social Role المتمثل في النشاط الذي يؤديه صاحب للوعي الاجتماعي بكفاية وقدره في مجال اختصاصه المهني وكفاءته الفكرية.

وفي نفس السياق ولكن في إطار تحليلي يري "علي حرب" أن المثقف هو من تشغله قضية الحقوق والحريات أو تهمة سياسة الحقيقة أو يلتزم للدفاع عن القيم الثقافية المجتمعية أو الكونية بفكره وسجلاته وبكتابه ومواقفه.

وفي اتجاه آخر يؤكد "سمير أمين" أن المثقف هو الذي يرفض الخضوع لمقتضيات التنمية للرأسمالية المندرجة في للتوسع الرأسمالي للعالمي والذي يبحث عن بديل له، وبذلك يشترك ولو بدرجات متفاوتة في الثورة الوطنية الشعبية.

وفي نفس الاتجاه يري "أحمد مجدي حجازي" أن المثقف هو ذلك المفكر الواعي بأهمية قضية الانتماء القومي والواعي أيضا بأهمية دوره في إحداث التغيير الاجتماعي القائم علي الخلق والإبداع لتنمية مجال الفكر للجدي المستقل والفكر الذاتي القادر علي مجابهة التبعية الخارجية بأشكالها المتعددة والمتطورة.

ويلاحظ علي هذين المفهومين في إطار البحث للراهن أنهما يكشفان عن العديد من القضايا التي يمكن أن تسهم في صياغة مجموعة من التساؤلات عن: موقف المتقف من قضايا التنمية الشاملة في إطار المد للارأسمالى العولمي؟ والي أي مدي يسهم المتقف في دعم قضية الانتماء القومي؟ من ثم في التواجه مع مقتضيات العولمة للثقافية والاقتصادية والاعلامية والسياسية؟ وما هي طبيعة الفكر الذي يتواجه به مع مفردات التبعية الخارجية؟

وعلي مستوي التراث الأوروبي والغربي تتجه رؤية "ماكس فيبر" الي أن المتقفون هم مجموعة من الأشخاص الذين تمكنهم قدراتهم ومواهبهم الخاصة من النفاذ الي منجزات ذات قيمة ثقافية. بينما "بارسونز" يعتبر المتقفون هم متخصصون في أمور للثقافة ويضعون اعتباراتها فوق الاعتبارات الاجتماعية اليومية للمعتادة.

و "روبرت ميشيل" يري أن المتقفون هم أولئك الأشخاص الذين يمتلكون المعرفة وعلي أساس هذه المعرفة وتأملاتهم للذاتية يصوغون أحكامهم علي الواقع دون أن يستمدوا هذه الأحكام مباشرة أو بالضرورة من خبراتهم الحسية. كما أشار "بوتومور" T. B. Bottomore الي أن المتقفين هم عبارة عن جماعة صغيرة تتألف من أولئك الذين يسهمون مباشرة في نقل ونقد وابتكار الأفكار وهم الفنانين والفلاسفة والعلماء والمؤلفين والمفكرين والمتخصصون في النظريات الاجتماعية والمعلقين السياسيين . وفي نفس الإطار كانت رؤية Lipset للمتقفين علي اعتبار أنهم تلك الفئة المستغرفة والمنشغلة بإنتاج الأفكار. وفي توصيف "إدوارد شيلز" فالمتقفون هم أصحاب طموحات سياسية إما مباشرة بالمعني لكي يصبحوا حكاما لمجتمعاتهم أو طموحات غير مباشرة بالسعي الي صياغة ضمير مجتمعاتهم والتأثير علي السلطة السياسية في اتخاذ القرارات الكبرى.

وفي إطار استعراض العديد من التعريفات السابقة حول مفهوم المتقنين يمكن طرح العناصر المشتركة بينها والمتمثلة في النقاط التالية:

- ١- يتميز المتقنون ذاتيا بالخبرة والمعرفة والوعي والفترات الخاصة بما يحقق لهم سلطة فكرية داخل مجتمعاتهم.
- ٢- تتمثل الفاعلية المجتمعية للمتقنين في إنتاج ونقد وإبتكار الأفكار مما يؤثر بالضرورة علي وضعية الحركة الثقافية.
- ٣- يتحدد دور المتقنين في الممارسات الفكرية والمشاركة في الصراع الاجتماعي والسياسي.
- ٤- تتجه اهتمامات المتقنين نحو قضايا الانتماء القومي والتبعية الخارجية والتغيير الاجتماعي.

وعليه يري الباحث أن مفهوم المتقنين يمكن تعريفه إجرائيا كما يلي:
"المتقنون هم الفئة الطليعية من الكتاب والمفكرين والأكاديميين أصحاب الرؤية النقدية للواقع والمهتمون بدراسة وتحليل وتفسير القضايا المجتمعية المحلية والعالمية بصفة عامة والعولمة بصفة خاصة سواء كانت آلية للتعامل معها تتم باعتبارها ظاهرة، أو عملية، أو أيديولوجيا".

ثانيا: مفهوم العولمة:

تمثل العولمة مفهوما جديدا له تواجد أكاديمي في المجالات المعرفية المتعددة، وتكيفا خاصا مع ميقاتها النظرية حتي أنه صار من المفهومات المركزية المرتبطة بالإشكاليات الخاصة بالقضايا للدخلة في إطار هذه المجالات، مما يستلزم أن يكون التأصيل المنهجي أحد أهم مسوغات كونه مفهوما محوريا. وذلك نظرا لشيوع مفهومات أخرى بديلة أطلقت علي معناه مثل: الكونية، الكوكبية، الجولوبالية، الشمولة، الأمركة Americanization،

التغريب Westernization. ويميل الكثير من الباحثين نحو استخدام أيّا منها لكن بعامة تستخدم الأغلبية مفردة أو مفهوم العولمة مما يعكس بالضرورة وجود اتفاق علي المعني واختلاف علي المسمي.

وفي إطار الدلالات المفاهيمية للعولمة يري "عز الدين إسماعيل" ان العولمة نفسها يمكن أن تستخدم بوصفها صيغة مصدرية أي دالة علي الممارسة والفعل فتقابل عندئذ في الإنجليزية Globalization، وهي تستخدم كذلك بوصفها صيغة فاعل عندئذ علي الظاهرة وتقابل في الإنجليزية كلمة Globalism.

وفي عكس هذا الاتجاه يؤكد "محمد حافظ دياب" أن مفهوم العولمة يثير مشكلة مفاهيمية حين يتم التفريق بين العولمة كواقع Globalization وكأيديولوجيا Globalism، ولقد جاز اعتماد الأولي منهما علي دينامية هذه الظاهرة العالمية، فيما للثانية تركز للتعبير عن الظاهرة اعتمادا علي الدينامية الذاتية للجماعة.

وكذلك يفرق "محسن الخضيرى" بين العولمة Globalization كحالة State Of Affair وبين التعولم Globalability كعملية Process وعلي القابلية للتعولم Globability كإنبعاث ذاتي للقدرة علي الوصول الي العولمة. ويطرح "صلاح سالم زرنوقة" ثلاث تصورات للمصطلح هي:

(1) العولمة كأيديولوجيا Globalism وتعني أن العولمة طرح مذهبي يقوم علي فكرة انتصار الحضارة الغربية التي تؤسس لحضارة إنسانية جديدة أو حضارة تكنولوجية تقود العالم.

- (د) العولمة كظاهرة Globalization وهي تشير إلى مجموعة من الإجراءات والممارسات والسياسات الصادرة عن القوى الكبرى في العالم وردود الأفعال التي تصاحبها.
- (ج) العولمة كعملية Globality وهي تشير إلى إنها مرحلة تاريخية أو هي بمثابة تطور نوعي جديد في التاريخ الإنساني، من ثم فهي محصلة تطور تاريخي تراكمي له جذوره.
- وبصفة عامة فإن كلمة للعولمة Globalization تفيد معنى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل.
- ويرى الباحث أن إشكالية التعامل مع مفهوم العولمة ترتبط ببعض الاعتبارات والمحددات ولثوابت النظرية والتي أهمها:
- ١- نظرح بعض الكتابات النظرية على اختلافها وبطريقة عمدية جانباً من التركيز على الأبعاد السلبية لظاهرة العولمة، كما تطرح كتابات أخرى أيضاً الأبعاد الإيجابية في إطار متحيز، مما يصعب معه تطابق التقييم العلمي للظاهرة مع الشكل الذي يسمح بتحقيق الضبط الاصطلاحي للمفهوم.
 - ٢- تعدد الرؤى والأفكار محلياً وإقليمياً وعالمياً حول مفهوم العولمة إلى درجة التناقض للراجعة بالأساس إلى طبيعة التوجه الأيديولوجي للمفكرين والباحثين والراجعة بالأساس أيضاً إلى اختلاف الأهداف والمصالح بالنسبة للمؤسسات والمنظمات الدولية.
 - ٣- تمثل التغيرات والتطورات المطردة في سياسة آليات ظاهرة العولمة سبباً موضوعياً نحو عدم وجود مفهوم ثابت وجامع وقاطع للعولمة.
 - ٤- يتحدد الموقف المجتمعي من ظاهرة العولمة إيجاباً وسلباً طبقاً للمصالح الاقتصادية والسياسية والثقافية وللوضعية الحضارية للدول الصناعية والنامية على السواء وينعكس ذلك على نسبية المفهوم.

٥- وجود العديد من المصطلحات المعبرة عن الظاهرة مما يتطلب بالضرورة الاختيار الموضوعي لأكثر هذه المصطلحات تعبيراً عن الظاهرة.

٦- تعتبر العولمة ظاهرة كلية متعددة ومتشابكة الأبعاد، للدرجة التي يصعب فيها الفصل بين هذه الأبعاد حين إخضاعها للبحث الأكاديمي، من ثم أيضاً تختلف الاتجاهات نحوها باختلاف الأهمية النسبية لكل بعد من الأبعاد وينتج عن ذلك أن يكون المفهوم قاصراً علي بعد واحد مما يضعف مصداقيته العلمية.

ونظراً لأن مفهوم العولمة يعتبر مفهوماً متفرداً من حيث الكم غير الميسوق من الإنهائات الفكرية حول تعريفه، فسوف يعرض الباحث لعدد من هذه المفاهيم الممثلة لتقافات مختلفة.

يشير تقرير للتنمية البشرية^١ الي أن العولمة توسع فرص تقدم بشري غير مسبوق للبعض، ولكنها تؤدي الي تكماش تلك الفرص بالنسبة لآخرين وإلي تآكل الأمن البشري. فهي تدمج الاقتصاد والثقافة والحكم ولكنها تفتت المجتمعات. فالعولمة في هذه الحقبة تسعى مدفوعة بقوى السوق للتجارية السي تعزيز الكفاءات الاقتصادية وتوليد النمو وإدراج الأرباح ولكنها تغفل أهداف العدل والقضاء علي الفقر وتعزيز الأمن البشري.

وفي اتجاه مغاير كان تعريف "صندوق النقد الدولي" للعولمة باعتبارها التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم والذي يحتّمه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود، إضافة لتدفق رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتكنولوجيا في أرجاء العالم.

ويتضح من ذلك مدي الخلاف الجذري بين المفهومين إذ لم يشر صندوق النقد الدولي بتوصيفه العام كأحد الآليات المهمة في تكريس سياسات العولمة ظاهرة ومفهوماً إلا باعتبارها نوعاً من التكامل الاقتصادي الدولي الذي تتحرك في إطاره رؤوس الأموال وانتشار كافة وسائل وأدوات التقنية

للتكنولوجية، بينما للعولمة آثار وانعكاسات ترتبط بالبعد المياسي والثقافي والاجتماعي والأمني أيضا.

وهناك اتجاهات موضوعية في التعبير المنطقي عن واقع ظاهرة العولمة منها ما يؤكد "تورمان جيرفان" من أنها تشير إلى مجموعة شاملة من العمليات الاقتصادية والسياسية والأيدولوجية ويوجد عند أساسها الاقتصادي تدويل التمويل والإنتاج والتجارة والاتصالات الذي تقوده أنشطة الشركات عابرة الأوطان واندماج أسواق رأس المال والنقود وتضافر تكنولوجيات الكمبيوتر والاتصالات السلكية واللاسلكية.

ويري Giddens أنها تتمثل في مجموعة معقدة من العمليات التي يحركها مزيج من التأثيرات السياسية والاقتصادية. إنها تغير الحياة اليومية خاصة في الدول النامية من خلال ما تخلقه من نظم وقوة عبر قومية.

وكذلك نتجه رؤية John Gray نحو أنها تعني الانتشار العالمي للتكنولوجيات الحديثة في الإنتاج الصناعي والاتصالات من كل الأنواع عبر الحدود -في التجارة، ورؤوس الأموال، والإنتاج، والمعلومات.

وهناك أيضا بعض الاتجاهات الإيجابية السائدة نحو العولمة في تيارات الفكر الغربي بعامه علي اختلاف منظوراته وتوجهاته الثقافية والتي تتمثل العولمة خلالها علي أنها نقلة نوعية في التاريخ الإنساني، في فمّن جانب Martin Wolf هناك تصور يتضمن أن العولمة هي عملية تحرر تاريخية من إفسار الدولة القومية الي أفق الإنسانية ومن نظام التخطيط الصارم الي نظام السوق الحرة ومن الولاء لثقافة ضيقة ومتعصبة الي ثقافة عالمية واحدة يتساوي فيها الناس والأمم جميعا، وتحرر من التعصب لأيدولوجيا معينة الي الانفتاح علي مختلف الأفكار، وتحرر من كل صور اللاعقلانية الناتجة من التحيز المسبق لأمة أو دين أو أيدولوجية بعينها الي عقلانية العلم وحياد الثقافة.

ويذهب Alain Minc الي أن للعولمة التي يصورونها علي أنها عذيفة وحشية فتاكة هي واقعة سعيدة بالنسبة الي كل شعب والي كل مجتمع يعرف كيف لا يكون مجرد ضحية لها.

كما عدد "فيليب مورو ديفارج" إيجابيات العولمة في أنها تزيل غرور العالم وتضع جميع المعتقدات موضع المناقشة وتقيم سوقا كوكبية للقيم والمعتقدات والأيدولوجيات وتنتشر نسبية عالمية وتقضي علي كل مصادر التعصب وتتيح لكل شخص أن يصلح معتقده.

وفي سباقات فكرية أخرى لها مرجعيتها الأيدولوجية تمحورت العديد من الرؤى السلبية حول مفهوم العولمة فمثلا Bertrand Badie يعتبر العولمة قوة قاهرة وسالبة لقانون الحماية الدولية بل ومؤسسة لفكرة الاستعمار من جديد.

وعند أولريش بك^١ فالعولمة تعني انهيار وحدة الدولة الوطنية والمجتمع الوطني وتكون علاقات جديدة للقوة والمنافسة، وللصراعات والتدخلات بين وحدات الدولة الوطنية والممثلين لها من جهة والممثلين عبر الحدود الوطنية والهويات والأماكن الاجتماعية والأوضاع والقضايا من جهة أخرى، وكذلك يري Stephen Castles في إطار تناقضات العولمة أنها تعني فرض التغيرات الجذرية علي المجتمعات المحلية عن طريق قوي متحركة من أعلي ولكن تطور القوي الموازية للعولمة من أسفل هو الأمل الكبير من أجل عالم أكثر مساواة لا يعني فيه التغيير الاقتصادي أو الاجتماعي الاستبعاد والفقر لكثير من الناس.

وعلي مستوى ربط للعولمة بالحركة الإمبريالية العالمية يقول "مارتن كور": العولمة هي ما كنا نسميه في العالم الثالث لمئات طويلة وقرون عديدة الاستعمار فكل منها لا يختلف كثيرا عن الآخر.

ويؤكد أيضا "كافتر" أن العولمة هي أن يصبح العالم سوبر ماركت كبير تعرض فيه الأفكار والمنتجات وتصبح متاحة لكل من يدفع الثمن في أي وقت. وعلى مستوى المحاولات العربية الساعية نحو تأصيل مفهوم العولمة في تنوعاته المتعددة كشفت رؤية "محمود أمين العالم" عن أن للعولمة هي ظاهرة موضوعية تاريخية، وخطوة -برغم كل مظاهرها السلبية بل والبشعة- متقدمة في التاريخ الإنساني ولكنها معركة ضد الهيمنة لمصلحة عدد محدود من الدول الكبرى والشركات الجشعة للمتعديّة القومية من أجل تحويل هذه العولمة العدوانية الشرسة الي عولمة إنسانية تسودها المشرعية الدولية والتضامن العالمي والديمقراطية واحترام حقوق الدول جميعا في تنوع خصوصياتها الثقافية وهويتها القومية واختيار طرقها الخاصة للتنمية بينما اعتبرها "علي حرب" معبرة عن مشروع حضاري إنساني علي أساس أنها تمثل جملة عمليات تاريخية متداخلة تتجسد في تحريك للمعلومات والأفكار والأموال والأشياء والأشخاص بصورة لا سابق لها من السهولة والأنية والشمولية والديمومة، إنها قفزة حضارية تتمثل في تعميم التبادلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية علي نحو يجعل العالم واحدا من حيث كونه موقفا للتبادل أو مجالا للتداول أو أفقا للتواصل.

وعلي العكس من ذلك اعتبرها "صديق العظم" حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ.

وفي نفس الاتجاه صورها "حسن حنفي" علي أنها صراعا تاريخيا بين المركز والأطراف بين الدول الغنية والدول الفقيرة بين الشمال والجنوب بين الاستعمار والتحرر، بين الهيمنة والاستقلال. ويتفق معه في الرؤية "محمد أبو الإسماعيل": فالعولمة هي نظام أمريكي يقوم علي نفي الآخر وثنائية للسيادة للطرف الأقوى والتبعية للطرف الأضعف واحتكار مصادر القسوة للعسكرية

والاقتصادية والتكنولوجية من جانب الأقوياء واستخدمها ضد الضعفاء وفق ثنائية الأقلية الذكية والجمهور للوضع وثنائية الشمال المتقدم والجنوب المتخلف. أما "السيد ياسين" فقد صورها علي أنها ليست محض مفهوم مجرد، فهي عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية فسي مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والاتصال.

ويضع "جلال أمين" تعريفا للعولمة كظاهرة متعددة الجوانب تشمل تسارع معدل للتجارة الدولية وتدفق العمالة ورأس المال والتكنولوجيا فضلا عن تسارع معدل لنقل الأفكار وأنماط الحياة ويختلف أثر هذه الجوانب في التنمية البشرية.

وكذلك كانت رؤية "برهان غليون" أن العولمة هي ثمرة للتطورات العلمية والتقنية الموضوعية النابعة من منطق التنافس بين الدول والشركات ومن ناحية أخرى ثمرة إرادة للنخب والدول الحاكمة في استغلال هذه للتطورات لتحقيق أهداف تتعلق بخدمة المصالح الاجتماعية. ويلاحظ علي مفهومات العولمة السابقة ما يلي:

١- أنه علي اختلاف منطلقاتها وأطرها الأبيستمولوجية تعكس مدي التناقض بينها طبقا لاختلاف المصطلحات النظرية وطبيعة الانتماء الفكري والمصالح الحيوية القومية علي الصعيد الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي، وطبقا أيضا لدرجة الوعي ومعطيات الواقع التاريخي، إضافة الي العوامل الذاتية.

٢- أقرت المفهومات التي تبنت خصائص العولمة وتوصيفاتها وكذلك التي اتخذت موقفا إيجابيا أو سلبيا منها أن العولمة هي واقع فعلي ممارس له ألياته وميكانيزماته وليس مجرد مفهومات تقوم علي للتظير الأيديولوجي.

٣- قدمت المفهومات المعارضة لتوجهات ظاهرة العولمة حيثيات أكثر موضوعية في نقد الظاهرة من المفهومات المؤيدة.

٤- لم تطرح المفاهيم في جملتها أية ميكانيزمات موضوعية في كيفية تفاعل الدول للنامية مع ظاهرة العولمة.

وعليه يري الباحث أن مفهوم العولمة يمكن تعريفه إجرائيا كالاتي:

العولمة ظاهرة رأسمالية معاصرة لها أنماطها المتعددة التي تستهدف إحداث تغييرات جذرية في المجتمع الدولي سياسيا واقتصاديا وثقافيا وإعلاميا، ولها آلياتها الفاعلة التي تقنن وجودها علي مستوى الإجراءات والممارسة في الواقع التاريخي.

ثالثا- مفهوم نسق القيم:

يمثل مفهوم القيم وضعاً مركزياً وقاسماً مشتركاً داخل المنظومة المعرفية للعلوم الإنسانية علي اختلافها مثل: الاقتصاد والاجتماع والسياسة والانثربولوجيا وعلم النفس والفلسفة والتربية، لذلك تعددت حوله الرؤى والتوجهات في إطار التغيرات والتحولات الاجتماعية العامة التي تنعكس بشكل أساسي علي مضمون القيمة ومحتواها.

ويؤكد كورنل Kornel أن مفهوم القيم يربط دراسة علم النفس التجريبي لعملية الإدراك بدراسة تحليل الأيديولوجية السياسية، كما يربط الميزانية في الاقتصاد بالنظرية الجمالية وفلسفة اللغة، وكذلك يربط أدب اللغة بثورات الشعوب.

ولقد بدأت بحوث القيمة في ميدان الدراسات الفلسفية حيث تحدث "أفلاطون" عن الخير أو القيمة Good Or Value علي أنها تنويج لعالم المثل Culmination Of The World Of Ideals، والمبدأ الأساسي الذي تنتظم حوله كل أوضاع العالم وقوانينه. وبالنسبة للمعني اللغوي للقيم فالأصل اللاتيني للكلمة هو Valeo: ويعني القوة أو للصحة الجيدة وفي اللغة الإنجليزية كلمة Value وفي الفرنسية Valeur نجد أن معني الكلمة لا يزال رغم تطوره يختلط

بالكثير من معناها اللاتيني. ففي قاموس أكسفورد تعرف القيمة علي أنها: صفة النفع أو القبول أو قيمة الشيء بالمقارنة بشيء آخر أو قيمة الشيء بالنقد أو بالبضاعة التي يمكن بها استبداله أو القيمة الناتجة عن علاقة الضوء والظل في الرسم أو في الموسيقى أو في القيم الأخلاقية أو الفنية وعن طبيعة القيم في إطارها التجريدي وخاصيتها المعيارية Normativeness Characteristic ينص "جوزيف فيشر" Joseph Fichter انها تلك المحكات أو المعايير التي تحكم بها الجماعة أو المجتمع علي أهمية الأشخاص أو الأنماط والأهداف والأغراض الاجتماعية والثقافية الأخرى.

وعلي مستوي للتناول والتحليل الموسيولوجي الذي يتفق وطبيعة البحث الراهن فان مفهوم القيم وطبقا للطرف للتاريخي الأنّي يثير تساؤلات محورية أهمها:

(١) هل التغير الكلي الحادث في المناخ الاجتماعي العالمي يستدعي تغير

كلي أم نسبي في أنساق القيم لدخل المجتمعات؟

(٢) هل يؤثر تغير النسق القيمي عالميا علي الهويات الثقافية؟

(جـ) هل يمثل وجود منظومة القيم العالمية Universal Values ضرورة

معاصرة في إطار التغيرات المتلاحقة علي مستوي المجالات المختلفة؟

أما كلمة نسق في اللغات الأوروبية فمصدرها كلمتان يونانيتين هما:

Stema Syn أي وضع أشياء بعضها مع بعض في شكل منظم منسق، و النسق

هو مجموعة الوحدات المترتبة ترتيبا مخصوصا والمتصل بعضها ببعض

اتصالا به تتسبب لكي يؤدي الي غرض معين أو لكي يقوم بوظيفة خاصة.

ويعرف Wolman النسق بأنه مجموعة من العناصر لها نظام معين

وتدخل في علاقات مع بعضها بعضا لكي تؤدي وظيفة معينة.

كما يعرفه Warren بأنه مجموعة من الأشياء أو الوقائع المترابطة فيما بينها بالتفاعل أو الاعتماد المتبادل.

ويشير Parker الي أن فكرة نسق القيم اندثقت من تصور مؤداه انه لا يمكن دراسة قيمة معينة أو فهمها بمعزل عن القيم الأخرى.

ويري الباحث أن مهمة الفكر الاجتماعي المعاصر والفكر الفلسفي أيضا هي الاعتماد علي أدوات بحثية غير تقليدية في تناول المنظومة القيمية للمجتمع المصري بالتحليل والتفسير، ذلك بمحاولة إعلاء قيم جديدة وترسيخ وتأسيس قيم حقيقية ممثلة للطابع القومي National Character ولها اتساق منطقي مع التحولات المجتمعية الساعية نحو تأسيس نسق عظام لقيم عالمية مشتركة Central Values.

وسيعرض الباحث لعدد من التعريفات المختلفة لمفهوم نسق القيم:

يعرف "روبين وليامز" النسق القيمي علي أنه مجموعة من القيم المركزية المسيطرة التي تميز مجتمع ما ويشارك فيها أعضاء هذا المجتمع وتحدد سلوكهم، وهذا النسق يعطي للمجتمع استمرارية للعلاقات الموجودة بداخله والارتباطات التي تساعد في توضيح المطالب في المجتمع كما يساعد علي التنبؤ بالسلوك. وكذلك يري "سعد الدين إبراهيم" أن النسق القيمي هو مجموعة من القيم المترابطة التي يحكمها اتساق داخلي يساعد أفرادها علي النظرة المشتركة للأمر وعلي حد أدنى من وحدة السلوك والاستجابة النمطية للمنبهات نفسها، ولكل نسق قيمي مظاهره المادية والتاريخية التي تفرزها الخبرات الجماعية في مجتمع معين.

وفي نفس الاتجاه يرى "محمد علي محمد" أن نسق القيم هو مجموعة القيم المكتسبة التي تؤلف نسقا متماسكا للقيم حيث تحتل كل قيمة في هذا النسق أولوية خاصة بالقياس الي القيم الأخرى، وهذا الترتيب للقيم يمكننا من دراسة آليات الثبات والتغير التي تطرأ علي أنساق القيمة، فهذه الأنساق لها درجة من الثقافة والشخصية، كما أنها خاضعة للتغيير بقدر ما يشهد المجتمع والثقافة من تغيرات حاسمة.

ويعرض قاموس علم الاجتماع لمفهوم النسق القيمي علي أنه نموذج منظم للقيم في مجتمع أو جماعة ما، وتتميز القيم للفردية فيه بالارتباط المتبادل الذي يجعلها تدعم بعضها بعضا وتكون كلا متكاملا. ويحدد النسق القيمي إطارا لتحليل المعايير والمثل والمعتقدات والسلوك الاجتماعي.

لما "محمد أحمد بيومي" فيري أنه يمثل تلك المجموعة من المعايير التي يصبح بها السلوك القيمي معقولا وذا معني وهو مجموعة المبادئ التي تربط الفرد بهويته والمجتمع بتقاليده وتتنظم العلاقات بينهم.

وأیضا جاء تعريف "انجلش وانجلش" لنسق القيم علي أنه مجموعة القيم المترابطة التي تنظم سلوك الفرد وتصرفاته، ويتم ذلك غالبا دون وعي الفرد، وبمعني آخر هو الترتيب الهرمي للقيم التي يبنهاها الفرد أو أفراد المجتمع بحكم سلوكه أو سلوكهم دون الوعي بذلك.

ويعتبر "روكيتشن" أن نسق القيم هو تنظيم من المعتقدات يتصف بالثبات النسبي ويحمل تفضيلا لغاية من غايات الوجود أو شكلا من أشكال السلوك الموصلة الي هذه الغاية، وذلك في ضوء ما تمثله من أهمية بالنسبة للفرد.

لما تعريف "بنجتسون" Bengtson فقد تناول أنساق القيم علي أنها ذلك النظام والرابطة التي تربط بين البناء الاجتماعي والشخصية لأن البناء الاجتماعي ينفذ بتأثيره الي سلوك الآخرين خلال ما يتحدد علي أنه قيم للجماعة تفرض الامتثال.

ويلاحظ الباحث علي التعريفات التي تناولت النسق القيمي أنها تتشابه في النقاط التالية:

١- يمثل النسق القيمي مجموعة من القيم المتداخلة ذات العلاقات ببعضها البعض.

٢- يتميز كل مجتمع بوجود نسق قيمي يحكمه، كما تتعدد الأنساق القيمية داخل المجتمع الواحد.

٣- يعتبر النسق القيمي من أهم المحددات والضوابط للسلوكيات الفردية والمجتمعية، كما أنه يعد أحد العوامل المهمة في تبرير سلوك الأفراد والجماعات.

٤- ينقسم النسق القيمي بدرجة عالية من الثبات النسبي وأيضاً بدرجة من الاستمرارية والبقاء عبر الأجيال.

٥- تمثل بعض القيم أولوية مطلقة داخل النسق ويمثل بعضها الآخر ترتيباً هرمياً.

٦- تندمج داخل النسق القيمي قيماً قديمة وقيماً معاصرة تفرضها الضرورة التاريخية.

وعلي ذلك يمكن تعريف مفهوم نسق القيم إجرائياً كالآتي:

نسق القيم هو مجموعة من القيم المركزية المترابطة والداعمة لسلوكيات الأفراد والجماعات في مختلف المجتمعات، وقد يكون هذا النسق مؤثراً في الأنساق القيمية الأخرى أو متأثراً بها أو في حالة صراع معها طبقاً لدرجة التحولات المجتمعية الإقليمية أو الدولية ومدى استجابته لها.

رابعاً - مفهوم البيئة:

يعد مفهوم البيئة في إطاره المعرفي من المفاهيم التي تتميز بدرجة كبيرة من الثبات النسبي، إذ أن هناك شبه اتفاق حول العناصر والمكونات التي تنطلق منها معظم التعريفات المرتبطة به، من ثم فإن الخلاف حول هذا المفهوم لا يستند في مرجعيته الي التوجهات الفكرية للباحثين ولكن الي فلسفة المعالجة المقترحة كمدخل للتعامل مع مشكلات البيئة وأيضاً الي الإمكانيات المادية المحققة لذلك. وتعرف البيئة بأنها مجموعة العوامل الخارجية التي يستجيب لها الفرد والمجتمع بأسره كالعوامل الجغرافية والمناخية من سطح ونباتات وحوارة ورطوبة، وكذلك العوامل الثقافية التي تعود للمجتمع والتي تؤثر في حياة الفرد والمجتمع وتشكلها وتطبعها بطابع معين.

ويري "أحمد زكي بدوي" أن البيئة هي المجال الذي تحدث فيه الإثارة والتفاعل لكل وحدة حية، وهي كل ما يحيط بالإنسان من طبيعة ومجتمعات بشرية ونظم اجتماعية وعلاقات شخصية وهي المؤثر الذي يدفع للكانن الي الحركة والنشاط. وتنقسم البيئة الي قسمين هما: البيئة الطبيعية Geographic Environment والبيئة الاجتماعية Social Environment. بينما هناك من يحدد أن مفهوم البيئة هو عبارة عن مجالات ثلاثة تؤثر وتتأثر بعضها ببعض الآخر وهي:

(١) المجال الحيوي: وهو ذلك النطاق من كوكب الأرض الذي توجد به الحياة في واحدة من صورها بدون مساعدة صناعية وهو يجمع بين الطبقات السفلي من الغلاف للجوي حتى أقصى ارتفاع يمكن أن توجد به حياة والطبقات السطحية من المحيط الأرضي وحتى أقصى عمق يمكن أن توجد به حياة كما يشمل طبقات المحيط المائي حيث توجد بصورها الطبيعية .

(٢) المجال التكنولوجي: وهو كل ما صنعه الإنسان وبنائه ولقاهه في حيز المجال الحيوي مثل: البنايات السكنية في القرى والمدن ومراكز الصناعة وشبكات المواصلات وشبكات الري والصرف ومنشآت ضبط الأنهار ومراكز الطاقة.

(ج) المجال الاجتماعي: وهو مجال احتياجات الإنسان وتطعماته من التنظيمات والمؤسسات التي يعتمد عليها في إدارة كل من العلاقات لداخلية وبين أفراد المجتمع والعلاقات بين المجتمع والمنظومات الأخرى، وهناك العديد من التقسيمات المختلفة للبيئة حيث يرى البعض أنها تنتمل في بيئة كلية وبيئة وسطية وبيئة داخلية.

ويري البعض الآخر تقسيمها الي بيئة عامة وبيئة خاصة.

أما "فيرجينيا برودون" Virginia Brudine فتري أنه بين الفرد والبيئة الطبيعية هناك نظم معقدة تقف بشدة مثل النظام السياسي والنظام الاقتصادي والاجتماعي وهو ما يسمى بالوسط الذي تنطلق من خلاله عديد من العلاقات التي يظهر تأثيرها علي البيئة فقرار الحرب هو قرار سياسي ولكن له علاقة بالبيئة وتسميرها^(١).

ويتفق الباحث مع هذه الرؤية الشاملة للعلاقة المباشرة بين مفهوم البيئة والأنظمة الأخرى، إذ أن هذا المفهوم هو مفهوما ديناميكيًا يشير في وضعيته الآنية الي التدخل الواضح بين للنظم والعلاقات والسلوكيات، فلا ينظر الي البيئة كمظهر طبيعي فقط تمثل مكوناته الموقع المكاني والمناخ والتربة والمياه

الجوفية والمسطحية والحياة النباتية ولكن كتركيبية متفاعلة إيكولوجيا وفيزيقيا وثقافيا واجتماعيا وسياسيا سواء كانت هذه التركيبية صراعية أم توافقية.

ويتفق مع كل ذلك أيضا مفهوم David Sills الذي يعتبر أن طرح مفهوم البيئة في اتجاه واحد يمثل نظرة قاصرة لأن هناك تداخل بين النظم المختلفة والبيئة حيث أن مفهوم البيئة يشمل كل المظاهر المحيطة، من ثم فإن الهشاشة التي صار عليها المحيط الجوي للأرض Biosphere توضح بشكل درامي الحقيقة الفلسفية والبيئية .. ان كل شيء مرتبط بكل شيء وهناك إذن علاقة متبادلة لكل الأشياء Interrelatedness.

ونتفق جملة تعريفات مفهوم البيئة في وجود بعض العناصر المشتركة بينها والتي أهمها:

- ١- تعتبر العوامل الجغرافية والمناخية والثقافية والاجتماعية هي عوامل أساسية في تكوين المجال البيئي لكل مجتمع.
- ٢- تمثل النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعيدا عن طبيعة التوجه المجتمعي نوعا من العلاقة التبادلية مع البيئة الفيزيكية وبالضرورة تؤثر هذه النظم على اختلاف طبيعتها إيجابا وسلبا على هذه البيئة.
- وفي إطار تحليلي نقدي يلاحظ أنه مع بروز ظاهرة العولمة أثيرت تساؤلات تتعلق بمدى إمكانية إعادة تقييم مفهوم البيئة والمصلحة الكوكبية، من ثم فخطاب البيئة المعاصر هو أجراً نقد نظري للرأسمالية على اعتبار أنه النظام الأشد وحشية في ممارسة العدوان على الطبيعة وتمير للمجال البيئي.
- وعلى ذلك يتضح وجود العديد من التغيرات التي تفرضها ظاهرة العولمة باعتبارها أحد أهم موجهات النظام الرأسمالي على الجوانب والأبعاد المجتمعية المختلفة وضمنا قضية البيئة وما يرتبط بها من مفهومات مثل: وحدة

الأداء البيئي، الانتماء البيئي، المعايير البيئية، التحديث البيئي، القلق البيئي،
الانضباط البيئي، الأمن البيئي.

وعليه يري الباحث أن مفهوم البيئة يمكن تعريفه إجرائيا كالاتي:

البيئة هي المجال الفيزيقي الذي تتدمج عناصره الجغرافية والمناخية
ويتأثر بالتغيرات والظواهر البيئية الخارجية التي تَخل بتوازنه وتُسمح بوجود
علاقة موجبة بين الأنظمة السياسية العالمية وهذا المجال.

الفصل الثالث: الدراسات السابقة

تمهيد:

أولاً: دراسات عن المثقفين والعولمة

ثانياً: دراسات عن العولمة والقيم

ثالثاً: دراسات عن العولمة والبيئة

تعقيب على الدراسات السابقة

تمهيد:

تمثل قضية العولمة بأدبياتها وفي سياقها التاريخي طرحا فكريا سوسيولوجيا يتطلب نوعا خاصا من المعالجة العلمية علي إختلاف منطلقاتها وأهدافها النظرية والأكاديمية، كما تمثل أيضا ظاهرة امبريقية ذات ممارسات اندماجية لارتباط متغيراتها ومفرداتها علي متصل واحد.

وقد مثل كلا من الاتجاهين في تناول العولمة إشكالية منهجية نظرا لإختلاف التقنيين للنظري الذي يعتبر العولمة فكرة تجريدية لها عمق فلسفي ودلالات أيديولوجية عن الممارسات الفعلية لآليات العولمة مع حركة الواقع باعتبارها حتمية منطقية، من ثم فدراسة العولمة في ذاتها وتحليل أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية وتوجهاتها وأثارها وانعكاساتها يمثل بالنسبة للدراسات الجادة عبئا علميا لأنها ظاهرة ديناميكية، فكيف إذا ارتبطت دراسة العولمة في إطار اتجاهات المتقنين نحوها بالتحولات في النسق القيمي للمجتمعات لا سيما الدول النامية؟ وأيضا كيف إذا ارتبطت دراستها بالتغيرات الحادثة في المنظومة الإيكولوجية الدولية ولاسيما الدول النامية أيضا؟

وإذ تهدف دراستنا هذه الي تقديم فهم سوسيولوجي لطبيعة هذه الارتباطات بين متغيرات البحث في إطار تطبيقاتها علي عينة من فئات المتقنين في المجتمع المصري بشكل يتجاوز للتناول الجزئي أو المرحلي خلال دراسة وتحليل مجموعة من العلاقات المتبادلة إيجابا وسلبا بما يعكس طبيعة منظورات معينة يكون لها تأصيل منهجي تنبني عليه مجموعة من النتائج الدافعة نحو أبعاد أخرى للقضية، فإن ذلك يتطلب عرضا للدراسات والبحوث والرؤى السابقة لفهم وتحليل خصوصية العلاقة بين مفردات هذا البحث. ويقسم الباحث الدراسات السابقة التي تناولت عناصر موضوعه الي ثلاثة محاور بما يتفق وطبيعة بحثه.

أولاً- بحوث ودراسات عن المتقنين والعولمة:

١- دراسة (مصطفى عبد الغني) المتقف العربي والعولمة

تهدف هذه الدراسة الي الإجابة عن عدة تساؤلات أهمها: ما هو موقف المتقف العربي من تحديات العولمة؟ وما تأثير عصر العولمة في المتقف العربي؟ ما هو موقف المتقف العربي من تغيرات الحقبة الأخيرة؟ وكيف تعامل معها؟ وكيف تحول المتقف العربي من هيمنة نظام للدولة القومية الي عصر هيمنة الرأسمالية وآلياتها؟

من ثم تتحدد مشكلة الدراسة في محاولة رصد موقف المتقف منذ القرون العشرين وإلي اليوم وهي الفترة التي شهدت تحولات في حالة المتقف عبر أنماط محددة فرضتها طبيعة الدولة التحررية في الخمسينات والستينات مروراً بحقبة التغيرات في البنية الاقتصادية والفكرية وصولاً الي قمة التغيرات الرأسمالية العالمية التي تبنت أكثر وضوحاً عقب سقوط سور برلين وانتهاء الثنائية المعروفة لبيدأ عصر القطبية الواحدة وانتهاء حرب الخليج الثانية ثم رواج عصر المصطلح الجديد ... العولمة.

وقد اتجهت الدراسة نحو رصد العلاقة بين الدولة والمتقف، من ثم رصد المواقف الكاشفة لأنماط المتقفين في نهاية القرن العشرين منتهية الي تحديد عشرة أنماط للمتقفين في علاقاتها بمفهوم العولمة وهي: المتقف السلفي، والمتقف المتطرف، والمتقف الخبير، المتقف المؤيد، المتقف الغائب، المتقف عابر القارات، المتقف للاعب، المتقف المهمش، المتقف السطحي، المتقف الجديد.

ثم انطلقت الدراسة نحو إشكالية بحثية مثلها تساؤل محوري هو: هل توجد علاقة بين العولمة والفكر العربي؟ مما يستوجب معه طرح تساؤلات كثيرة عن العلاقة بين العولمة والحدثة وما بعد الحدثة؟ وأيضاً عن العولمة هل

هي شعار للتبعية؟ وما هو تأثير المناخ الأدبي العالمي المعاصر على البنية
الإبداعية العربية؟

وهل العلاقة بين العولمة والأنسنة علاقة بين طرف واحد أم طرفي
نقيض؟ ثم كيف يمكن أن نرى الأدب العربي من منظور العولمة؟ وكيف نرى
العولمة في منظور الأدب؟ والي أي مدى استطاع الأديب العربي أن يعبر عن
مأساة عصر العولمة؟ وعلاقة هذه العولمة بالوعي القومي العربي؟ وما الذي
وصل إليه الفكر الأدبي العربي إزاء العولمة؟

وتتور إجابات "مصطفى عبد الغني" حول كل ذلك خلال تحليلاته لعدد
من الظواهر مثل: غياب المعنى، تسليع الأدب، ظاهرة التشظي، العنصر
التكنولوجي، العولمة والتعريب، وي طرح كل تلك مسألة الخوض في تحليلات
للأبعاد الثقافية والاجتماعية للعولمة وعلاقتها بالأجناس الأدبية، مما يطرح
بالضرورة طبيعة إشكالية المنتج الثقافي للمثقف العربي في إطار الأبعاد المتعددة
للعولمة.

من ثم تمثلت نتائج هذه الدراسة في النقاط الآتية:

- * شهدت فترة التسعينات ثلاثي نور المثقف العربي الي حد التهميش.
- * أسهم ضعف الدولة في تغير دور المثقف، بل دفعها ليلعب المثقف دورا
يرسم له فيؤديه بمهارة المثقف حين يتحول الي نقيض مثالياته.
- * يتحدد موقف المثقفين في حركتين: حركة المثقف للمعاصر وحركة
النظام العالمي الجديد وقد أصبح النظام السائد في مصر تابعا له يتقبل
الهيمنة لا يواجهها، وطبقا لذلك فقد لعب أغلب المثقفون الأدوار التي
رسمت لهم فبدلا من أن يكونوا أداة تعارض الهيمنة أصبحوا أداة من
أدواتها.

وقف المتقف في المعسكر الآخر موقف الهيمنة مؤثرا التطويع لمتغيراته
القيمة عن الانصياع للدور الذي كان يجب أن يلعبه في مواجهة
الرأسمالية الجديدة.

٢- دراسة "عبد الباسط عبد المعطي" المتقف العربي والتفاعل الإبداعى

مع العولمة

تهدف هذه الدراسة الي تحليل دور المتقف العربي في سياق العولمة ليكون
فاعلا إيجابيا ومبدعا في إنضاج الوعي العربي بأهمية الهوية الثقافية المتميزة
والممتددة كأساس مركزي للتفاعل مع العولمة.

وتفترض هذه الدراسة أن المهام المستقبلية تتطلب وعيا بالذات الثقافية
وبالآخر الثقافي، وحالة الوعي بهذه الذات أو تلك تتوقف علي وعي الذات
المتقنة بنفسها علي مستوي الإمكانيات والإنجازات وعلي مستوي النقائص
والإخفاقات في الماضي القريب والحاضر. ويعد الوعي بالذات ضروريا
لاستشراف المستقبل المرغوب فيه للمجتمع العربي وأيضا لاستشراف أبعاد مهام
الدور المستقبلي المرغوب فيه للمتقف العربي ، وإن تحديد هذين المستويين من
المستقبل المرغوب فيه للمتقف ومجتمعه بتحقيق بالضرورة في التفاعلات الجدلية
التي تثري كلا منهما وتجعله ممكنا.

ويعتقد "عبد الباسط عبد المعطي" أن أدوات تحقيق هذا الهدف الذي
تتطلع إليه دراسته هي:

أولا: الوعي بالعولمة: وهو وعي يتطلب للتمييز بين الموضوعي في التطور
الإنساني أو ما يمكن التعبير عنه بالكوكبية وبين التوظيف الذاتي
المرتبط بتحويل إنجازات الكوكبية وتوظيفها للهيمنة والتتميط الإنساني أو
ما يمكن تسميته بالعولمة، من ثم فالمهم تعيين الشروط الموضوعية
العامة في العقل والإرادة الإنسانية، والنوعية المرتبطة بنظم سياسية

واقتصادية، من ثم في جماعات بشرية بعينها. جعلت مجتمعات أكثر قدرة وإمكانية من غيرها لتوظيف حصاد الكوكبية. ويشير "عبد الباسط عبد المعطي" إلى أن الهدف من هذا المستوى من الوعي هو استيعاب شروط إنتاج الكوكبية والعولمة وتوظيف إنجازاتها كضرورة لتحديد معايير التعامل معها سواء على مستوى الرفض أو التكيف أو التركيب المبدع على مستوى الإنجازات.

ثانياً: تطوير الوعي الذاتي للمثقف: وهو وعي يتطلب منه نقداً موضوعياً لحصاد تكوينه ومضمون هذا التكوين وممارساته في الماضي القريب وفي الحاضر لتحديد الإمكانيات القائمة التي تتضمن التفاعل الإيجابي مع العولمة، وأيضاً تحديد عوائق هذه الحركة سواء كانت ذاتية ترتبط بالمثقف أو موضوعية ترتبط بسياق مجتمعه.

ويري "عبد الباسط عبد المعطي" أن هذا الوعي الذاتي هو بحاجة السي معايير ومؤشرات للفرز والتقييم تعتمد على القراءة الواعية لأبعاد أساسية هي:

١- العلاقة بين المثقف وكل من السلطة وال جماهير لتحديد ملامحها واتجاهاتها التي في إطارها يمكن افتراض أن ارتباط المثقف بالسلطة نشأة وتكويناً ذهنياً ومعرفياً جعلته ينحاز إلى تجسيد الفجوة مع السلطة أكثر من تطلعه الحقيقي إلى تجسيد الفجوة بينه وبين الجماهير وبين السلطة وال جماهير.

٢- المؤشرات العامة للدالة على ممارسات المثقف على مستوى الخطاب والفعل الثقافي وهي مؤشرات من الضروري أن توضح صورة المثقف عن ذاته وصورته عن الآخر الثقافي عربياً وعالمياً. وكذلك توضح الخصائص الثقافية والذهنية العامة للمثقف: نقد الذات ونقد الآخر - الجمود والمرونة - المسلمات الجاهزة والتجدد التصوري - الأحادية والتعددية الثقافية - الانقسامية والتوزيع بين إما أو وبين الرغبة في التركيب الإبداعي.

٣- شروط فاعلية المتقف العربي: وهي شروط موضوعية -اجتماعية وسياسية واقتصادية- وذاتية تتعلق بالمتقف نفسه ومن الضروري توافرها لضممان فاعلية وعي وممارسات للمتقف العربي. غير أن الظروف المرتبطة بال لحظة للتاريخية القائمة، وجوهر ما يتحمله تغيير المتقف من خصائص وأدوات تقتضي تركيزا علي الأبعاد الذاتية للمتقف باعتبارها أحد الركائز المهمة لإثراء الوعي المجتمعي بدور المتقف وبمتطلبات التفاعل المبدع مع العولمة.

ولقد ارتكز إدراك أهمية القدرة والريادة للمتقف، علي الشروط الذاتية للفاعلية المرغوبة للمتقف والتي تتطلب منه الجهاد في عدة مجالات هي:

١- الجهاد من أجل التعلم الذاتي.

٢- تطوير القدرات المعرفية والمنهجية للمساهمة في إنتاج المعلومات الثقافية وتصنيفها وجعلها قادرة علي التوظيف والمنافسة.

٣- تعميق القيم الضرورية للتفاعل الإيجابي مع العولمة وهي تتطلب نقلة كيفية في الخصائص والممارسات السلبية.

وعلي ذلك فالمتقف في لحظته التاريخية في رؤية "عبد الباسط عبد المعطي" يجب أن تكون له قدرة ووعي بضرورة الاهتمام بنقد الذات، وليس الاكتفاء فقط بنقد الآخر، إضافة الي التحرر من المسملمات الجاهزة بتسمية القدرة علي التأمل والخيال والإبداع للتجدد، تجاوز السلفية والقبلية في التفاعل الي العلمية والمرونة وإدراك ضرورة التعددية وفاعلية الآخر، وتعميق قيم تحرير العقل والإرادة الإنسانيين من حيث هما شرطان ضروريان لتوتير سياق الإبداع.

٤- أن يكون المتقف ضمير أمته للتاريخي والمستقبلي وأن يكون عادلا في صياغة أسس التفاعل المنتج بين السلطة والجمهير.

٣- دراسة "ماهر أحمد عبد العال" العولمة والهوية الثقافية دراسة لموقف

المتنق المصري

تتمثل إشكالية هذه الدراسة في الكشف عن مدى اختلاف وتباين مواقف المتنقين المصريين تجاه قضايا العولمة والهوية الثقافية وتحليل العوامل المسؤولة عن تشكيل هذه المواقف. وعلى ذلك تطرح الدراسة تساؤلا أساسيا هو: ما موقف المتنق المصري من قضية العولمة-الهوية الثقافية؟ وقد نتج عنه عددا من التساؤلات الفرعية التي تشكل في مجملها أبعادا مختلفة للتساؤل الأساسي، وقد تحدثت هذه التساؤلات في الآتي:

() ما أهم القضايا التي يطرحها المتنق المصري في اهتمامه بظاهرة

العولمة وموقفه من هذه القضايا؟

() ما تقييم المتنق المصري لواقع الثقافة العربية في ظل العولمة؟

() ما رؤية المتنق المصري لواقع الهوية الثقافية في ظل العولمة؟

() ما دور المتنق في ظل العولمة كما يتصوره المتنق المصري؟

وفي إطار هذه التساؤلات سعت هذه الدراسة نحو تحقيق هدف عام هو

التعرف على أهم الملامح التي تشكل موقف المتنق المصري من قضايا

العولمة-الهوية الثقافية، والتي جانب هذا الهدف العام كان هناك عددا من

الأهداف الفرعية هي:

() التعرف على أهم القضايا التي يطرحها المتنق المصري في تفاعله

مع ظاهرة العولمة وموقف المتنق من هذه القضايا.

() التعرف على تقييم المتنق المصري لواقع الثقافة العربية في ظل

العولمة.

() التعرف على رؤية المتنق المصري لواقع الهوية الثقافية في ظل

العولمة.

() التعرف على دور المتنق في ظل العولمة.

وقد اعتمدت الدراسة منهج دراسة الحالة علي اعتبار أنه منهج ملائم لطبيعة إشكالية وأهداف الدراسة، إذ أن التعرف علي موقف المثقف المصري من قضية العولمة والهوية الثقافية يحتاج الي نوع من التعمق في فهم طبيعة هذا الموقف بأبعاده المختلفة لاستجلاء حقيقته وكشف أبعاده وصولا الي أهم الحقائق التي تبرز خلاله، وكل ذلك لا يمكن تحقيقه إلا من خلال للدراسة المتعمقة لهذا الموقف بالاعتماد علي منهج دراسة للحالة.

كما اعتمدت الدراسة علي نمط العينة العمدية اعتقادا من الباحث أنها تمثل المجتمع الأصلي لدراسته تمثيلا صحيحا، وقد اختار الباحث مفردات عينته مستندا علي تقدير ذاتي حيث أن الحالات محل اختياره تعتبر محققة للغرض من الدراسة وعلي ذلك فقد قن الباحث بعض المعايير والمحككات التي سيتم إجراء المقابلة علي أساسها وهي:

() أن تكون الحالة معروفة بانتمائها للفكري لأحد الاتجاهات الفكرية التي تسود الساحة.

() أن يكون من المهتمين بالموضوع والمشاركين في النقاش الدائر حوله.

وقد بلغ حجم العينة أربعة وعشرين حالة توزعت علي النحو التالي: خمسة حالات تمثل التيار اليساري، أربعة حالات ممثلة للتيار الليبرالي، ثمان حالات ممثلة للتيار الإسلامي، أربع حالات ممثلة للاتجاه التوفيقي، ثلاث حالات تمثل للرؤية النقدية.

وقد انتهت الدراسة الي مجموعة من النتائج العامة هي:

١- أثار المثقف المصري في موقفه من العولمة الكثير من القضايا وبين هذه القضايا ثمة قضايا تبرز أكثر من غيرها وهي (قضية المفهوم - قضية

حتمية العولمة- قضية التهديد الثقافي للعولمة - قضية الحوار -
الصراع في ظل العولمة - قضية التعويل على العولمة كرهان لتحقيق
النهضة) وقد تباينت الآراء التي تبنتها التيارات الفكرية المختلفة تجاه
هذه القضايا.

٢- هناك اتفاق بين جميع التيارات الفكرية على أن الثقافة العربية تعاني
أزمة، إلا أن الآراء تباينت تجاه تحديد الأسباب الكامنة خلف الأزمة،
كما اختلفت الطروحات حول السبل التي يمكن من خلالها تخطي هذه
الأزمة ومن ثم إعادة تفعيل دور الثقافة العربية.

٣- أجمعت كافة التيارات حول عدم قيام النظام الإعلامي وكذلك النظام
التعليمي بالدور المطلوب في دعم الثقافة العربية، غير أن هذه التيارات
قد اختلفت حول الأسباب الكامنة وراء هذا القصور.

٤- تباينت آراء التيارات الفكرية المختلفة في تصور مستقبل الثقافة العربية
وقد غلب التشاؤم على قطاع كبير من هذه الآراء.

٥- رفضت كل التيارات الفكرية فكرة انغلاق الهوية على نفسها وطرح كل
منها وجهة نظر خاصة به في مسألة لفتح هذه الهوية.

٦- أجمعت غالبية التيارات على أن الهوية الثقافية تتأثر بظاهرة العولمة في
كافة مكوناتها غير أنها اختلفت حول طبيعة هذا التأثير.

٧- تباينت التيارات الفكرية المختلفة حول الدور الذي يجب أن يقوم به
المتنق في ظل العولمة.

وحول هذه الدراسة توافرت لدى الباحث العديد من الملاحظات
الموضوعية المرتبطة بمعايير اختيار العينة وكذلك المرتبطة ببعض النتائج
العامة وهي:

١- اشترطت الدراسة في اختيار العينة العمدية أن تكون معروفة على
المستوي الجماهيري بانتمائها الفكري المحدد، ورغم ذلك لم تنطبق هذه
الشرطية على بعض مفردات العينة.

٢- اشترطت الدراسة أن تكون مفردات العينة مهمة بموضوع الدراسة ولم توضح مستوي أو درجة هذا الاهتمام، من ثم لم تجله محكا فارقا في الاختيار، ولم تراع وجود مفردات وكوادر فكرية أخرى أكثر اهتماما بموضوع العولمة من المفردات المختارة في عينة الدراسة، ولا تعتبر المشاركة بالنقاش فقط ممثلة بالضرورة لدرجة اهتمام المنقّف بموضوع العولمة.

٣- تشير الدراسة في نتائجها العامة إلى أن المنقّف المصري في موقفه من العولمة أثار مجموعة من القضايا ذات الأولوية علي غيرها واختلفت الآراء حول هذه القضايا، والمفترض منطقيا أن تختلف أولويات القضايا عند المنقّف لا سيما حين ترتبط بقضية مركبة كالعولمة والمفترض منطقيا أيضا أن تختلف حولها الرؤى والتوجهات طبقا لاختلاف الأرضية الفكرية المنبثقة عنها.

٤- أكدت نتائج الدراسة أن الثقافة العربية تعاني أزمة اختلفت أسبابها كما اختلفت سبل تجاوزها وتلك نتيجة قد تم التوصل إليها من قبل، إذ تشير دراسات التراث الثقافي والمعرفي المعاصر وكذلك الدراسات الأكاديمية التي وجود أزمة فعلية تمر بالثقافة العربية، من ثم فالاختلاف تجاه أسلوب تحليل الأزمات وتشخيص أسبابها وأسس معالجتها وكيفية تجاوزها يبدو منطقيا وكذلك بالنسبة للاختلاف حول مستقبل الثقافة العربية ودور المنقّف في إطار سيادة العولمة.

٤- ومن الدراسات الهامة دراسة 'حسين أبو شنب' استطلاع آراء النخبة الفلسطينية إزاء العولمة وتحدياتها:

حيث تهدف هذه الدراسة الى التعرف علي العلاقة بين آراء النخبة الفلسطينية من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية والعولمة وذلك من خلال طرح العديد من التساؤلات أهمها: ما اهتمام النخبة عينة الدراسة بالعولمة؟ ما مصادر معلومات النخبة عن العولمة؟ ما هو مفهوم العولمة وطبيعتها وقوتها؟ ما علاقة للعولمة بالمنظمات الدولية ذات التأثير السياسي والاقتصادي ونوع السيادة الدولية؟ ما العلاقة بين العولمة والإعلام؟ ما تأثير العولمة علي الوطن العربي؟ ما هي أساليب لمواجهة لمسياسة العولمة؟

وينطلق موضوع الدراسة من فكرة محورية هي: انه بحكم طبيعة الشعب الفلسطيني وقضيته المعقدة فانه دائم البحث عن الجديد وملاحقة التغيرات والتبدلات السياسية والاقتصادية والثقافية، ومن ذلك مصطلح العولمة الذي يتسرب الي المجتمع الفلسطيني عبر المطبوعات والفضائيات والتفاعلات مع قضايا الأمة والعالم، من ثم يلقي هذا المصطلح اهتماما لدي النخبة الفلسطينية بعامة وأساتذة الجامعة بخاصة في مدي علاقتها بالعولمة مفهومها وتأثيرات وعلاقات وأساليب للمواجهة والبناء الذاتي.

وقد استخدم الباحث في هذه للدراسة المنهج الوصفي باعتباره أكثر المناهج تلاؤما مع طبيعة الدراسات الاستطلاعية، إضافة الي استخدامه للمنهج التاريخي.

وقد نبين خلال الدراسة أن النخبة تستمد معلوماتها عن العولمة بالدرجة الأولى من الصحافة ثم للتلفزيون والفضائيات، وتتفق النخبة علي أن العولمة هي في حقيقتها غزو ثقافي واقتصادي واجتماعي وهيمنة وميطرة وأنها ترتبط بالصراعات الأيديولوجية الدولية، وأن قوة العولمة تكمن في الاقتصاد أولا ثم السياسة والثقافة.

كما يتضح من الدراسة أن العولمة تتأثر بالمنظمات الدولية ذات التأثير وفي مقدمتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهي ترتبط بالنظام الدولي الجديد وثورة العلوم والتكنولوجيا، لذلك فهي تؤثر على حرية انتقال المعلومات والتعبير وحرية التنافس، كما أن للعولمة تستفيد من نشر سياستها من وسائل الاعلام وتستخدم لتحقيق سياستها عددا من الأساليب في مقدمتها استقطاب الصفوة وكسب الجامعات والمعاهد العلمية.

وأوضحت الدراسة أن للوطن العربي يتأثر بالعولمة سلبا وإيجابا في المجالات المختلفة الاقتصادية والثقافية والميادية والاجتماعية، وفي هذا الإطار يتضح أن مواجهة العولمة تتطلب الاعتماد على أساليب تتحدد في دعم الذاتية الثقافية وتنظيم الرسالة الإعلامية وتدعيم برامج التربية والتعليم ومراقبة المعلومات وتشجيع الكفاءات والخبرات، وبذلك تعكس الدراسة السمات العامة للعولمة التي تحدثت في وصفها بأنها احتواء للعالم وهيمنة القوة وفخ من الكبار للصغار وتوزيع للنظام للرأسمالي.

وعلى ذلك يرى "حسين أبو شنب" ضرورة تعميق الاهتمام بالعولمة وتحدياتها وأبعادها ودلالاتها وغاياتها وتأثيراتها القريبة والبعيدة وكيفية مواجهتها والأساليب المناسبة لذلك على مستوى الوطن العربي. ويلاحظ على هذه الدراسة ما يلي:

- ١- كانت هناك أولوية خاصة نحو أن تقوم الدراسة بتحليل اتجاهات للنخبة الفلسطينية نحو العولمة بدلا من أن تعتمد على استطلاع آراء النخبة إذ أنه من المنطقي أن تكون للنخبة آراء وانطباعات عن العولمة، من ثم تكون دراسة الاتجاهات المؤيدة والمعارضة تمثل إطارا مرجعيا تقوم عليه استراتيجية فعلية للتواجه مع العولمة.

٢- لم تقدم عينة للدراسة رغم أنها تمثل النخبة من أساتذة الجامعات الفلسطينية إيجابية واحدة للعلمة، من ثم نققد آراءها للتقييم الموضوعي في تناول الظاهرة.

ثانيا- بحوث ودراسات عن العلمة والقيم:

١- دراسة "محمد السيد سعيد" العلمة والقيم الثقافية في مصر.. الآثار والمواجهة:

وتهدف هذه الدراسة الي الإجابة علي تساؤل أساسي هو: هل علمة الاقتصاد المصري أو دخول مصر الي الفضاء الاقتصادي للعلمة تهدد الخصائص الأساسية في الثقافة القومية المصرية؟ وهل تعرض مصر لموجات للثقافة العالمية عبر الإعلام والاحتكاك المباشر يفضي الي تغييرات ملموسة سلبية أو إيجابية في الكيان الثقافي؟

وطبقا للرؤية النقدية في هذه الدراسة فإن العلمة تحمل أخطارا وتهديدات ثقافية أهمها تقسيم المجتمع الي شطرين أحدهما: مستوعب في الثقافة والاقتصاد العالمي والثاني مهمش ملوء بالمرارة وحاقق علي من يحتكرون الامتيازات في الداخل والخارج، كما أن هذه الأخطار لا تلحق بالمحتوي الثقافي بقدر ما تلحق بالأوعية الثقافية القومية بمعنى قدرة المجتمع علي التواصل مع نفسه خلال هياكل ومؤسسات متلاحقة تلاحقا كافيا، من ثم فإن الحماية الصحيحة والحقيقية للتراث الثقافي والقيم الأساسية للمجتمع لا تتوافر من خلال آليات الدفاع وإنما من خلال آليات الهجوم، فالقدرة علي التصدير واختراق الأسواق الأجنبية تعني التمكن من السيطرة الفعلية علي السوق القومية إذ تتحقق هذه السيطرة من خلال معايير وآليات فعالة تتماشى مع منطق الاقتصاد وهي التنافسية والإنتاجية والكفاءة السعريّة والتنوعيّة.

إن العولمة الاقتصادية قد نقضي في حالة مصر والبلاد المماثلة لأوضاعها الي انقسام ثقافي علي الأكل فيما يتصل بالبعد المؤسسي والتنظيمي. ويرى "محمد السيد سعيد" أن مصر تجتاز مرحلة متقدمة من العولمة تحمل خلالها خبرات كثيرة تكونت عبر المراحل السابقة من الاشتباك مع النظام الرأسمالي العالمي منذ سياسات الانفتاح الاقتصادي، وعلي ذلك يرصد ثلاث ظواهر ثقافية كبرى هيمنت علي الحياة الاجتماعية أهمها:

- ١- للنزوع نحو للشكلانية وهي ظاهرة شاعت بين المصريين عموماً والطبقات الوسطي بصفة أخص ونشأت علي قمتها تيارات مختلفة للإسلام السياسي والثقافي تنتم بالصرامة والعداء لبعض مؤسسات الحدائنة ورفض شبه كامل للآخر الحضاري والثقافي والسياسي.
 - ٢- نزوع استهلاكي قوي يكاد يقترب من الأيديولوجية المتعوية Hemanism إذ يعرض من السلع والخدمات التي جعلها النظام الرأسمالي العالمي متاحة علي صعيد كوكبي للطبقات القادرة علي شرائها، ويرتبط بهذا النزوع دوافع نفسية واجتماعية وثقافية تكاد تصل الي تقديس السلع Commodity Fetishism.
 - ٣- انحسار مستوي المشاركة حيال الحياة العامة والانسحاب الي داخل الفرد والحياة الأسرية، وبسبب هذا الانحسار تنكمش مساحة الحياة السياسية والاجتماعية، وتتركز سلطات اتخاذ القرار علي كل الأصعدة ويتعاضم للجمود الجبلي وتنمو الميول الثقافية الرجعية والمحافظة في شتى مجالات الحياة.
- وفي هذا الإطار يعتقد "محمد السيد سعيد" أنه قد ينقضي الشعور بالاعترا ب خاصة بين الأجيال الشابة وينترخي الولاء القومي والطبقي والاجتماعي، ويتعاضم الشعور بالفوضى وكذلك النزعات الأشد أنانية والأقل أخلاقية.

ويقترح "محمد السيد سعيد" نموذجاً ديناميكياً للتعامل مع المشكلات والمخاطر المترتبة على العولمة في مجال الثقافة، ويتكون هذا النموذج من أربع مراحل أولها: تلك التي يتم فيها الانفتاح على عملية العولمة في ظروف تنقسم بمستويات مرتفعة من الانكشاف الاقتصادي وكذلك تنقسم بتعاطف الاختلال في الميزان التجاري وغزو السلع الأجنبية للسوق المحلية ومحدودية الاستثمار الأجنبي واتجاهه للقطاعات الخدمية والصناعية الخفيفة، وترتبط هذه المرحلة ببروز ثقافة الحقد الطبقي والمرارة ضد مؤسسات الدولة.

والمرحلة الثانية: يتم فيها تعديل زاوية الولوج المصري إلى عملية العولمة خلال التركيز على الإنتاج والتصدير، وتنتمى هذه المرحلة بالتعرف على عدد من الفروع والقطاعات الاقتصادية التي تمثل ميزة نسبية لمصر تمكنها من دخول أوسع أسواق التصدير، من ثم تقلص عجز الموازين التجارية مع استمرار غزو السلع والخدمات الأجنبية للسوق المصرية في بقية الفروع والقطاعات.

أما المرحلة الثالثة: فتشهد توسعاً ملموساً في القدرات التصديرية وتحقيق البلاد في هذه المرحلة طفرة ملحوظة في مستويات الإنتاجية ومعدلات الاستثمار، من ثم يتحقق تخفيض كبير في معدلات البطالة وتحسن مستويات الأجور وتتمكن الدولة من إحداث تقدم حقيقي في استيعاب قطاعات أكبر من المهمشين، وعلى ذلك قد تتكسب ثقافة الكراهية والمرارة ضد الدولة والمجتمع.

بينما المرحلة الرابعة تشهد نمواً جزئياً متواصلاً في الاقتصاد القومي من خلال فرص أكبر للتصدير من جانب عدد من الفروع والقطاعات وخلال هذه المرحلة يتمكن المجتمع من امتصاص الجزء الأكبر من البطالة وإنهاء ظاهرة التهميش دون التمكن بالضرورة من القضاء على الاستقطابات الاجتماعية أو منع بروز فجوات جديدة في المجال الاقتصادي وربما الثقافي.

ويؤكد "محمد السيد سعيد" أن النموذج الاقتصادي يرتفع الي حد كبير بالتكوين الثقافي والسياسي للمجتمع المصري، وأن تجاوز مرحلة الخطر يتمثل في قدرة النخبة الاستراتيجية في مصر علي إيداع كيمياء ثقافية خلال تعميق هياكل الاتصال وتوسيع نطاقها وتعظيم فاعليتها وإغناء الرمال الثقافية التي تجري في قنوات هذه الهياكل.

٢- دراسة "رونالد إنجلهارت" Ronald Inglehart (العلومة وقم ما بعد الحداثة)

تناقش هذه الدراسة تأثيرات العلومة علي المنظومة القيمية للعالمية في إطار مرحلة الحداثة وما بعد الحداثة، وتعتمد هذه الدراسة في مرجعيتها البحثية علي مسوحات للقيم العالمية لسكان القارات الستة في أعوام ١٩٨١، ١٩٩٠، ١٩٩٥، وفي عامي ١٩٩٩، ٢٠٠٠ كشفت عن نموذج للتغيرات المنتظمة في القيم وغطت أكثر من ٦٠ مجتمعا بما يمثل نحو ٧٥% من سكان العالم، فمن المجتمعات التي ينخفض دخل الفرد فيها ليصل الي ٣٠٠ دولار في العام الي المجتمعات التي يرتفع دخل الفرد فيها الي مائة أضعاف هذا الدخل. ومن المجتمعات التي تتعامل بديمقراطية مستقرة مع اقتصاديات السوق الي المجتمعات الديكتاتورية التي تعتمد التحول الي اقتصاديات السوق، وقد أوجد ذلك نوعا من الارتباطات القوية بين معتقدات الأفراد وسمات مجتمعاتهم. وتحاول هذه الدراسة البرهنة العلمية علي فرضين أساسيين هما:

(١) فرض الندرة: ويدور حول فكرة أن الرخاء في المجتمعات المتقدمة يؤدي الي انتشار القيم التي سادت بعد المرحلة المادية ويشمل ذلك وجود نتائج جوهريّة ترتبت علي التطورات الاقتصادية الحديثة، من ثمّ فالتساؤل المطروح هو: هل تلاشت منظومة القيم التي ظهرت في ظروف الندرة بسبب الانتقال الي مرحلة ما بعد الحداثة لا سيما وأن المجتمعات

الصناعية قد دعمت الاعتقاد في أن الندرة يمكن للتخفيف من حدتها خلال الإنجاز الفردي والنمو الاقتصادي. ورغم أن الندرة كانت منتشرة في معظم فترات التاريخ وناجمة عن المبدأ الايكولوجي المؤسس علي أن الزيادة السكانية تحدث عندما تكون هناك موارد طعام متاحة وتترجع بسبب حدوث المجاعة والأمراض والحروب وتكون النتيجة حدوث ندرة حادة مصحوبة باحتمالات الهلاك جوعا مع إمكانية أن تشكل المجاعة خارطة الوعي اليومي.

() فرض إضفاء الصبغة الاجتماعية: ويشير الي أن قيم الفرد أو المجتمع لن تتغير في مدي زمني قصير، وأن التغير الجوهري في القيم يوجد بين الأولويات ذات القيمة الخاصة لمجموعات الأفراد المختلفة سنيا والتي قد تشكلت خلال خبرات مختلفة تم للمرور بها في سنوات التكوين الخاصة بهم. ودلالة ذلك تتمثل في وجود علاقة بين البيئة الاقتصادية الاجتماعية والأولويات ذات القيمة.

وتؤكد الدراسة أن الفترات للخاصة برخاء المجتمعات المتقدمة تتجه نحو تشجيع انتشار للقيم التي سادت بعد مرحلة المادية، كما يتجه التدهور الاقتصادي الي للتأثير المعاكس، ولا توجد علاقة فردية بين المستوي الاقتصادي وانتشار القيم التي سادت بعد المرحلة للمادية، وتعكس هذه القيم مدي إدراك الفرد الذاتي للأمن المادي، وبينما يتجه الأغنياء الي الشعور بالأمن بدرجة أكبر من الفقراء ويتأثر إدراك الفرد للأمن المادي والاقتصادي بالوضع الثقافي ومؤسسات الرفاهية الاجتماعية التي نشأ للفرد فيها. وعلي ذلك يعد التحول من القيم المادية الي القيم غير المادية أحد جوانب التحول الأكثر اتساعا من التحديث الي قيم ما بعد التحديث الموجودة في المجتمعات الصناعية المتقدمة.

وتؤكد الدراسة أيضا علي أن قيم ما بعد التحديث غير شائعة في معظم المجتمعات النامية لأن هذه المجتمعات لازالت تتحول من القيم التقليدية الي قيم التحديث، وقد تشكلت كلا من القيم التقليدية وقيم التحديث بواسطة الندرة الاقتصادية، وخلال العقدتين الأخيرين قامت مجموعة جديدة من قيم ما بعد

التحديث بتغيير الأعراف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الخاصة بالدول الغنية في كل أنحاء العالم وقد عكست هذه القيم الجديدة ظروف الأمن الاقتصادي. وبصفة عامة فإن قيم التحديث تؤكد علي التعبير عن الذات بدلا من الإذعان للسلطة وتعطي قيم ما بعد التحديث أيضا الأولوية للحماية البيئية والقضايا الثقافية عندما تتصارع الأهداف مع النمو الاقتصادي المتعاطم. ولا يختلف الباحث بصفة عامة مع الطرح الفكري لتوجهات هذه الدراسة إذ يري أن التنمية الاقتصادية تؤدي بالضرورة الي حدوث تغيرات وتحولات معينة في منظومة قيم الجماهير ونظم معتقداتها التي تؤدي بدورها أيضا الي حدوث تغذية مرتدة يتبعها إحداث تغيرات في الأنظمة السياسية والاقتصادية في هذه المجتمعات.

٣- دراسة "سلوي محمد مصطفى" العولمة والقيم الأخلاقية

تقدم هذه الدراسة محاولة أكاديمية جديدة لإقامة علاقة إيجابية بين ظاهرة العولمة وقيم الفكر البراجماتي في إطار التعرض لمجموعة من العناصر مثل: مفهوم العولمة وظروف نشأتها ودوافعها ومتطلباتها باعتبارها ظاهرة سياسية اقتصادية ثقافية، ثم تحليل أنماط القيم الأخلاقية في الفكر الإسلامي مع عقد مقارنة موضوعية مع أنماط القيم في الفكر الغربي المعاصر بصفة عامة والفكر البراجماتي بصفة أخص، تأسيسا علي أنه فكر قد جعل من القيم الأخلاقية قيما متطورة تتفاعل مع ظروف التغير في جوانب الحياة المختلفة، وأيضا جعلها وسيلة لما يعرف بالقيمة المدفوعة Cash Value ثم التعرض لجلبية العلاقة بين القيم الأخلاقية والعولمة باعتبار أن هذه القيم تمثل أحد اللضوابط المعيارية لسلبيات العولمة.

وتشير هذه الدراسة الي أن القيم الأخلاقية تلعب دورا هاما في حياة العالم علي اختلاف أجناسه أو عقائده أو أفكاره السياسية والاقتصادية أو أزمته وممكنه، فالقيم الأخلاقية علي مدار التاريخ هي بمثابة المحور الضابط لفعل

الواقع الإنساني، فقد كان لهذه القيم دورا هاما في فلسفة المواقف الحياتية البشرية إلا أن المفهوم الإنساني للمواقف القيمة الأخلاقية شابه الكثير من التداخلات والأهواء حينما اعتمدت الإنسانية علي إعمال العقل فقط، فظهرت السلبيات والسقطات في كثير من المجتمعات حتي أننا أدت الي انهيار كثير من الحضارات، وقد بلغت الإنسانية أعلي مراتب قيمها الأخلاقية سواء من حيث النظرية أو التطبيق في وجود للرسالات السماوية التي عملت علي إقرار التوحيد ومجامع الأخلاق علي الرغم من تفاوت الأزمنة والأمكنة ثم بلغت أعلي مراتبها في ظل الدين الإسلامي.

وتؤكد الدراسة أن الخطر الحقيقي لما يكمن في التأثير علي السلوكيات الأخلاقية في المجتمعات الإسلامية، وليس علي النظرية الأخلاقية الإسلامية فيها نتيجة للتأثير والتأثر الشائع خلال وسائل الاتصال والإعلام خاصة وأن مجتمعنا تمثل دور المستقبل وليس المرسل ... دور المستقبل المفتون بمظاهر الحياة الغربية والمتمثلة في النمو العسكري والاقتصادي والسياسي والعمراني والترف المعيشي والتي يبرز معها عجز تلك المجتمعات الإسلامية وضعفها في تلك الميادين معللين هذا العجز علي مفاهيمهم للباطنة نحو قيمهم الأخلاقية التي يعتبرونها جامدة. من ثم تطرح هذه الدراسة فكرة أن العولمة ليست نظاما اقتصاديا وحسب وإنما تمتد الي مجالات الحياة المختلفة سياسيا وإعلاميا وثقافيا، فالنمو الاقتصادي الرأسمالي كما يستلزم وجود أسواق حرة يستلزم أيضا وجود أنظمة سياسية وشكلا معيننا من أشكال الحكم، ونفس الشيء في المجال الفكري والثقافي، فالليبرالية للفكرية واحترام الحريات الفردية واعتبار الفرد هو المحور الأساسي في بناء نظام ومجتمع ديمقراطي حر هي الفلسفة التي حكمت مجمل التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات الرأسمالية وهي التي شكلت نسق القيم الذي حكم الثقافة السائدة فيها، والذي نشأت وتطورت فيه ثقافة حقوق الإنسان بما كفلت من حقوق وحريات الأفراد في كافة المجالات مثل

الفكر والتعبير والسلوك والحرية الشخصية وغيرها مما يدخل في نطاق الحريات التي أفسحت المجال لنشر قيم التعددية والتسامح والحرية والمساواة وقبول الآخر وإمكانية تعايش الأفكار والاتجاهات المختلفة جنباً إلى جنب بدون مصادرة أي منها لغيره فضلاً عن تجاوز أنساق القيم للتقليدية التي ميزت المجتمعات الإقطاعية للزراعية أو ما قبل الرأسمالية والصناعية الحديثة.

ومن هنا تتطرق الدراسة في رؤيتها القائمة على أن منطق العولمة في عالم القيم يكون أكثر تحقفاً وحيوية وتأثيراً في عالم القيم الاقتصادية والسياسية والعلمية عنه في عالم القيم الأخلاقية حيث يقع في عالمها بين الرد والقبول ويحيطه الكثير من التساؤلات حول طرحة الإيجابي والسلبي ومردوده على الواقع الاجتماعي بما يشمل من عادات وتقاليد وأعراف وسلوكيات أخلاقية عملية.

كما تقدم هذه الدراسة العديد من الاستدلالات حول الحركة العالمية للعولمة والتي يقودها الفكر البراجماتي الأمريكي، نظراً لما تتمتع به أمريكا من قوة ونفوذ وهيمنة اقتصادية وسياسية وعسكرية حتى أصبحت في يومنا الحاضر هي القطب الأوحـد الذي يتحكم في مقدرات الأمور العالمية، إضافة إلى أن تلك القوة التي اكتسبتها الولايات المتحدة الأمريكية في شتى المجالات استندت بصورة واضحة في نهضتها وتطورها على فلسفة الفكر البراجماتي حتى يومنا الحاضر.

وعلى مستوى آخر نرى "سلوي محمد مصطفى" أن العولمة في أسمى معانيها قد نادت بها الأديان السماوية في صورتها الإيجابية نظرياً وعملياً وتحلت بمصداقيتها بشكل تصاعدي في دعوة الدين الإسلامي الذي جاء للناس

كافة وليس لفئة خاصة، وقد كفل هذا الدين لمفهوم العولمة التطبيق العملي الصحيح بعيدا عن الإفراط والتضييق بسن وإقرار منظومته القيمة.

وتنتهي الدراسة الي نتيجة مؤداها أن العولمة تمثل ظاهرة قائمة في واقعنا المعاصر، من ثم يجب التعايش معها في إطار واقعنا القيمي كما أن التأثيرات السلبية للعولمة لا تتل سلبا من منظومة قيمنا الأخلاقية باعتبار أنها منظومة ذات أصالة تاريخية ولها روافدها المتعددة من ثم يصعب إخلالها.

وعلي ذلك يكون الباحث رؤية خلافية مع أحد أبعاد هذه الدراسة وهو ذلك البعد المرتبط بالدمج بين العولمة والدين الإسلامي إذ تعتبر الدراسة أن هذا الدين في منظوراته ومقاصده الفكرية هو في ذاته دعوة نحو العالمية، وأنه جاء للناس كافة وأن العولمة تعني في مضمونها ذات المفردات والمعاني من ثم فإن هذا الدين في دعوته قد سبق العولمة تاريخيا بما يشيعه من مبادئ وقيم متعددة عن التواصل الإنساني.

وتستند هذه الرؤية للخلافية علي وجود فارق موضوعي بين العالمية والعولمة في إطار وجود تباينات جوهرية تعتبر محققة لتناقضية كبيرة، ذلك أن العالمية في مفهومها العام والخاص انما تسعى نحو تكريس قيم التوحد والتواصل وللزعة الإنسانية لتحقيق أهداف إنسانية عامة، من ثم فهي تتلقي مع البنية المفاهيمية العامة للدين الإسلامي، بينما العولمة هي عملية قسرية لتحقيق المركزية الحضارية الغربية خلال وسائل التحكم الاجتماعي العالمي التي تقوم علي اقتصاد السوق والمعلوماتية وتكنولوجيا الوسائل الإعلامية وغير ذلك.

وإضافة الي ذلك فإن هذه الدراسة لم تكشف خلال رؤية تحليلية عن آليات تكيف وتعايش واقعنا القيمي مع العولمة وقيمها ولم تكشف أيضا عن

أسباب ومبررات وكيفية أن العولمة لا تؤثر سلباً على منظومتنا القيمية ، بينما تطرح بعض الدراسات الأكاديمية في الدول المتقدمة مثل دراسة "رونالد انجلهارت" Ronald Inglehart المسار التصاعدي للتأثير النسبي المطرد في منظوماتها القيمية وتلجأ بوسائل متعددة نحو حماية هذه المنظومة.

وعلى مستوى الدول النامية يمثل "جون جراي" John Gray بدولة منغافورة التي رفضت عالمية القيم الغربية ونبذت للتدخل الأمريكي وعقائد حقوق الإنسان التي كانت الولايات المتحدة تروج لها في أنحاء شرق آسيا وأكدت قيمها الخاصة في مواجهة النموذج الليبرالي لحقوق الإنسان والثقافة الاقتصادية لفرضية السوق التي كانت الولايات المتحدة تسعى أيضاً إلى غرسها على مستوى العالم.

ثالثاً- بحوث ودراسات عن العولمة والبيئة:

١- دراسة "بيتر نيو ويل" العولمة والبيئة ... اكتشاف الروابط

تكشف هذه الدراسة عن طبيعة العلاقة الارتباطية بين العولمة والبيئة في إطار تأثير عالمية التجارة والإنتاج والتمويل على عالم السياسات البيئية تأسيساً على أن التأثيرات البيئية للعولمة هي تأثيرات سلبية متشابهة. وتتطلب الدراسة من أن عملية التحول غير المستدامة للبيئة في إطار العولمة تختلف عن النماذج البيئية الذي حدث في العهود الماضية، إذ لم يؤد النمو الكبير الذي حدث في المخرجات الاقتصادية منذ السبعينات إلى مرحلة انهيار قاعدة الموارد العالمية فقط بل أفسد نظام تجدد الكرة الأرضية أيضاً، وطبقاً لهذه الدراسة تعني التنمية الاقتصادية -المرتبطة بشكل عام بالعولمة- عدداً من الأضرار بالنسبة للبيئة من ثم توجد العديد من التحديات التي تتقأ خلال نمو

الصفات الاقتصادية عبر الحدود والتي تعمل علي مستوى الدول والمؤسسات الدولية والحركات الاجتماعية والقطاع الخاص ثم تقوية وزيادة سرعة النشاط الاقتصادي عبر الحدود في إطار حركات اجتماعية نشطة واهتمام شعبي، وأيضا في إطار هيئة كبيرة من التنظيم البيئي علي المستوى القومي والدولي والتي تؤثر علي مسارات التنمية الاقتصادية العالمية.

وعلي سبيل الاستدلال الأكاديمي تطرح للدراسة رؤية "إوارد جولد سميث" بأن عولمة التنمية الاقتصادية من الممكن فقط أن تزيد بشكل كبير من تأثير الأنشطة الاقتصادية علي البيئة التي لا يمكن أن تدعم للوضع الحالي وعندئذ تتمثل القضية في كيفية مقاومة العولمة، من ثم يتطلب ذلك البحث في أشكال المقاومة التي يتم إضفاء الطابع المؤسسي عليها بشكل كبير علي المستوى العالمي. وعلي مستوى الفوائد والخسائر المرتبطة بالنموذج الجديد للتنمية الاقتصادية العالمية، فعولمة للعملية الإنتاجية التي تمت بسهولة من خلال التغير التكنولوجي والتي خفضت من تكاليف النقل ولدت الي دمار وتلوث في العصور الجديدة بطريقة أدت الي انتشار المخاطر المرتبطة بالتغير البيئي، وأقربها الي التمثيل هو تصدير النفايات السامة الي الدول الأقل تطورا، من ثم تعد الحرية التي يتمتع بها رأس المال للقابل للانتقال عبر الحدود ليستقر حيث تكون للوائح البيئية في أضعف حالاتها من أكثر الأصوات تعبيرا عن الاهتمامات الخاصة بالتأثيرات السلبية للعولمة، من ثم أيضا فهناك وعي خلص بأن المفاوضات الخاصة بالتجارة لا تتسق مع الجهود الرامية نحو معالجة المشكلات البيئية مما يؤدي الي بروز العديد من الصراعات الخاصة بطبيعة الإجراءات البيئية المقيدة للتجارة، وقد أدت كل ذلك الي وجود دعاوي تنادي بمزيد من التعاون بين المؤسسات وضرورة إنشاء هيكل مؤسسي جديد للتوفيق بين بعض أنشطة منظمات التجارة والبيئة لمعالجة عدم التوازن المدرك بين منظمة التجارة العالمية WTO والأنظمة البيئية الحالية.

وتؤكد الدراسة أن المنظمات غير الحكومية البيئية E N G O S تستهدف الشركات المتعددة الجنسية ذلك لأن الحكومات غير رغبة وغير قادرة أيضا علي تنظيم سلوكيات الشركات الممتدة عبر الحدود T N C S كما أن فعالية المعاهمين ومقاطعة المستهلكين بالإضافة الي مجموعة من المصادمات التي تحدث بين المنظمات غير الحكومية البيئية والشركات الممتدة عبر الحدود تشير الي سياسات جديدة تسعى هذه المنظمات في إطارها الي مراجعة نمو سلطة هذه الشركات المرتبطة بالعولمة.

وتخلص الدراسة الي مجموعة من الرؤى النظرية هي: ان عولمة النشاط الاقتصادي تتطلب أشكالا جديدة من السياسة لأن هناك اعتقاد علمي بأن التأثير البيئي للنشاط الاقتصادي والذي غالبا ما يرتبط بعملية العولمة يعد عاملا جوهريا وحافزا للبحث عن الطرق التي يمكن من خلالها إضفاء الصفة الذاتية علي التكاليف وكذلك الحوافز التي يتم صرفها لتجنب تسرب التلوث.

ورؤية أخرى تؤكد أن التغيرات التي طرأت علي الاقتصاد العالمي تؤدي حتما الي خلق فرص وتحديات أمام المهتمين بالبيئة، كما أنها تؤدي الي سلسلة مهمة من المناقشات الخاصة بدناميكية السياسات البيئية في إطار سياسة المد العولمي، هذا إضافة الي رؤية ثالثة تنطلق من أن العوامل التي تقود عملية العولمة لا يمكن أن تتجاهل التأثير البيئي لأنشطتها إذا استطاعت اختراق أسواق جديدة وخفض تكاليف الإنتاج والاحتفاظ بدرجة من الشريعة الحكومية.

وفي رأي الباحث أن العلاقة بين العولمة والبيئة بكل مدلولاتها هي علاقة جدلية ممتدة لاسيما مع تجدد آليات العولمة وتطور مضموناتها واختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية العالمية المؤثرة ملبا علي البيئة لأنها ترتبط دائما بمصالح الدول الرأسمالية الصناعية المستهدفة تحقيق أعلى معدلات من الربحية خلال ممارسات للنشاط الاقتصادي العابر للحدود في البيئات المختلفة.

٢- دراسة "هيلاري فرنش" اختفاء الحدود... حماية كوكب الأرض في عصر

العولمة

تستعرض هذه الدراسة ظاهرة اختفاء الحدود وللواصل بين الدول بحكم التأثيرات الحادة للعولمة علي الطبيعة الايكولوجية للمجال الحيوي في العالم، ويدخل في إطار هذه التأثيرات التلوث عابر القارات واقتسام الهواء وحروب التجارة والاستثمارات الدولية للشركات متعددة الجنسية والتصدير المباشر للخطر.

وتشير هذه الدراسة الي أن العالم يعيش في هذه اللحظة المعاصرة خارج إمكانياته الايكولوجية ولكن بعض الدول تفوق غيرها بمراحل نتيجة لندرة رأس المال الطبيعي أو زيادة أنماط الاستهلاك أو الاثنين معا، والدول التي تعاني من عجز ايكولوجي تستورد رأس مال طبيعي من تلك التي بها فائض وهذا عنصر هام للعولمة لا ينتبه إليه الباحثون.

وتحاول هذه الدراسة استكشاف للتأثير الكلي لظواهر التحول المجتمعي عالميا والتي منها النمو في التجارة والاستثمار وشبكات الكمبيوتر والتلوث المتجاوز للحدود علي صحة النظم الطبيعية لكوكب الأرض، انطلاقا من أن العولمة هي عملية لا تؤثر فقط علي العوامل الاقتصادية التقليدية مثل الوظائف والدخل ولكنها تؤثر أيضا علي الطعام الذي يأكله الناس والهواء الذي يتنفسونه والمجال الاجتماعي والثقافي الذي يعيشون فيه ولقلق بشأن المضامين البيئية لمنظمة للتجارة العالمية.

ولقد جعلت عولمة التجارة في العقود الأخيرة الموضوعات البيئية أمرا دوليا، فالتجارة في الموارد الطبيعية يمكن أن تؤثر علي النظم البيئية في الطرف الآخر من العالم. لذلك فالأسباب الموضوعية للقلق البيئي تفرض نفسها بشكل أكبر علي جدول الأعمال السياسي الدولي لأن السياسات الايكولوجية تتعرض

اضغوط متزايدة، فالدول الصناعية كثيرا ما تختلف فيما بينها فقد أصبح الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة علي خلاف إزاء موضوعات تتراوح بين تغير مناخ العالم وبين الكائنات المعدلة جينيا، من ثم فالموضوعات البيئية تكون علي قمة علاقات الشمال والجنوب حيث تنقسم الدول الغنية والفقيرة حول كيفية مواجهتها في إطار الاقتصاد العالمي وحول كيفية لقتسام المسؤولية لوقف تدهور كوكب الأرض من الناحية الايكولوجية.

وتعرض "هيلاري فرنش" لفكرة أن الحكومات القومية غير مؤهلة لإدارة المشاكل البيئية المتجاوزة للحدود وكذلك فإن السيطرة البيئية الدولية مسا زالت ضعيفة لأن المعاهدات والمؤسسات التي تلجأ إليها الحكومات والإدارة العالمية أضعف، إضافة الي ذلك فالموضوعات البيئية لا تزال في الغالب تشغل منزلة ثانوية داخل مؤسسات العولمة (منظمة للتجارة العالمية - صندوق النقد الدولي) وتعتبر "هيلاري فرنش" أن العولمة تمثل دافعة كبيرة وراء الانفجار البيولوجي نتيجة عدم التوافق بين الضرورات البيئية والقواعد الجديدة للاقتصاد العالمي أو الممارسة الاقتصادية المساندة، كما أن العولمة تقلل من قدرة الحكومات علي تنظيم الأنشطة داخل حدودها إلا أنها في ذات الوقت تقترح وسائل أمام عدد من المشاركات المبتكرة بين العام والخاص.

كما تشير الي أن مشكلة التحكم في تجارة للنفايات الخطرة ما تزال بعيدة عن الحل إذ يوجد نحو ٤٤٠ مليون طن من هذه النفايات تتولد كل عام علي مستوى العالم يشحن منها نحو ١٠% عبر الحدود الدولية.

وتقترح الدراسة ضرورة تقوية إدارة البيئة للعالمية بتعديل الاستثمارات البيئية لمنظمة التجارة العالمية وأيضا بالتسهيلات البيئية العالمية Global Environment Facility والتي تعد ابتكارا في الإدارة العالمية ومشروعاً مشتركاً بين كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي للنهوض بالإدارة

البيئية إقليمية وعالمية ولتكون حماية البيئة عملاً مؤسسياً ويكون المجتمع الدولي متواصلاً بيئياً.

ويلاحظ علي هذه الدراسة أنها لم تبلور خصائص الدور الأمريكي المعاصر في إشاعة وترويج التلوث عالمياً خلال الأشكال والأرقام والإحصائيات للدالة علي اتباع سياسات عولمة البيئة أو بالطريقة التي تتفق مع مستوي هذا الدور خاصة وأن هذه للدراسة تمثل العولمة فيها جانباً محورياً في علاقتها بالبيئة.

٣- دراسة "جيرى مالنر" العولمة الاقتصادية والبيئة

ترتكز هذه للدراسة علي فكرة أساسية هي أن للسوق الحرة العالمية تدفع بالدول ذات السيادة الي الوقوف بعضها ضد بعض في صراعات جيوبولوتيكية من أجل استثمار موارد الطبيعة الأخذة في التضاؤل. وتتطلق الدراسة في تأكيد العلاقة السلبية بين عولمة الاقتصاد العالمي ومشكلة للامار البيئي، إذ أن التلوث البيئي يعد عاملاً جوهرياً بالنسبة للتجارة الموجهة بالتصدير، وتمثل لذلك بقيام الأفراد المحليون في أمريكا اللاتينية والريف الإنجليزي بمظاهرات احتجاج لنفس السبب وهو تدمير البيئة المحلية بسبب العولمة، كما تطرح فكرة أن الهياكل الجينية الخاصة بأجسامنا وبالحياة ككل أصبحت تعد الآن جزءاً من النظام التجاري السليعي وذلك خلال التكنولوجيا البيولوجية التي تتم مساعدتها بشكل غامض خلال قواعد منظمة التجارة العالمية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية.

وتعرض الدراسة لموقف مؤيدي العولمة الاقتصادية للداعم لفكرة أنها تؤدي الي زيادة الحماية البيئية علي المدى الزمني، لأنه يحدث العولمة لمختلف الدول وعادة ما يتم ذلك خلال استغلال موارد الثروة مثل: الغابات والمعادن والبتترول والفحم والسمك والحياة البرية والمياه، مستمكتهم ثرواتهم المتزايدة من

الحفاظ علي مساحات كبيرة من الطبيعة ضد الدمار، كما سيصبحون قادرين علي إخال الأجهزة الفنية لتقليل الآثار البيئية السلبية التي تمثل حسيبة إنتاجهم المتزايد.

وفي هذا الإطار فأكثر الدول ثراء علي سطح الكرة الأرضية تشجع فكرة العولمة كعامل مساعد للطبيعة، من ثم تؤيد أيضا أجراء المزيد من عمليات التقيب عن البترول وقطع الغابات وتلوث الأنهار، كما تعارض بشدة إجراءات التحكم في التغيرات البيئية. من ثم لا تصدر منظمة للتجارة العالمية أحكاما ضد القوانين البيئية الأمريكية، لكنها تصدر أحكاما ضد اليابان لرفضها الواردات من منتجات للفاكهة التي تحمل أنواعا خطيرة وسريعة الانتشار، كما أنها تصدر أحكاما ضد الاتحاد الأوروبي لمنعه استيراد اللحم البقري الأمريكي المحقون بهرمون النمو البيوتكنيكي، علي الرغم من أن الشعوب الأوروبية بأكملها تعارض هذا الهرمون في المجالات الزراعية، وتصدر منظمة للتجارة العالمية باستمرار أحكاما لصالح الميكنة الضخمة والهيئات الزراعية الصناعية العالمية التي تستخدم المواد الكيمائية بكثافة ضد العائلات للزراعية الصغيرة والمزارعين المحليين.

وتستعرض الدراسة عددا من الدول التي تقاضي دولا أخرى في منظمة التجارة العالمية عدد ما تضع للدول عقبات أمام القواعد التجارية الخاصة بدول أخرى وعادة ما تفعل ذلك بالإجابة عن شركات عالمية، من ثم ترفع الولايات المتحدة الأمريكية قضية للدفاع عن الموز التشيكني وترفع فنزويلا قضية للدفاع عن صناعتها البترولية، وكذلك المكسيك للدفاع عن صناعتها للتونة. ويمثل التأثير النهائي في أن العملية بأكملها تضع مجموعة مشتركة من المعايير البيئية أو الصحية أو الخاصة بقوي العمل في كل الدول، ويعد هذا نوعا من عدم الالتزام باللوائح المتعارضة بعضها مع بعض. وبهذه الطريقة تستطيع الشركات جعل الحكومات التي تتبعها تكرر القوانين الخاصة بدول أخرى، وهذا يماثل

قياسها بالضغط من أجل عدم الالتزام بالوائح علي المستوى المحلي، وتتمثل النتيجة النهائية في أن كل للقوانين والمعايير تتسابق في اتجاه صفة قانونية مشتركة.

وعلي ذلك تعارض الدراسة سيادة فكرة العولمة الاقتصادية تأسيسا علي انه لا يمكن للاتفاقيات البيئية أو ضوابط التلوث أو الثوابت التكنولوجية أن تقلل الأضرار البيئية الناتجة عن الاقتصاد العالمي المصحوب بنماذج الإنتاج الموجه بالتصدير. وتحدث الآثار الاجتماعية والبيئية المأسوية الخاصة بالعولمة الاقتصادية نتائج خطيرة علي المستويات المحلية والإقليمية علي وجه الخصوص بسبب التحول من الاقتصاديات القائمة علي النماذج المتنوعة ذات المدى الصغير والخاصة بالإنتاج الزراعي الي نموذج الصادرات الصناعية.

وفي إطار سياسات العولمة الاقتصادية تؤكد الدراسة أنه توجد مشكلة بيئية بالنسبة للتحول الي نظام التصدير، إذ يؤدي إنتاج الزراعة الأحادية الي تقليل التنوع البيولوجي ليس فقط من خلال قتل الأحياء الدقيقة جدا داخل التربة خلال الاستخدام الكيميائي الكثيف ولكن أيضا بتقليل إنتاج السلع الي ملعة واحدة أو أن تقوم بتصدير منتجات متنوعة، ووفقا لتقارير منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التابعة للأمم المتحدة فقد العالم بالفعل ما يصل الي نحو ٧٥% من تنوع المحاصيل وذلك بسبب عولمة الزراعة التصنيعية.

وعلي ذلك تطرح هذه الدراسة مجموعة من التساؤلات الحيوية هي:

إلي أي مدي يمكن أن يستمر الواقع البيئي قبل أن نواجه بشكل مباشر حدود الكون المحدود؟ أين توجد الموارد (المعادن والخشب والمياه) والطاقة لمواجهة هذا الامتداد المتزايد بدون تدمير الأرض؟ ما هو حجم التلوث الذي يمكن التعايش معه؟ كيف حدث ارتفاع في درجة الحرارة الكونية؟ كيف حدث تآكل طبقة الأوزون قبل تعاظم للتكاليف البيئية؟

ويتفق الباحث مع اتجاهات هذه الدراسة في وجود علاقة طردية بين شيوع العولمة الاقتصادية وآثار الدمار البيئي، إذ تتناقض تماما سياسات هذه العولمة الاقتصادية مع استراتيجيات تحقيق الأمن البيئي، فالعولمة الاقتصادية تعني الانتشار العالمي للإنتاج الصناعي والتكنولوجيات الجديدة وقسرة رأس المال علي التنقل دون قيود وحرية التجارة التي تشكل تهديدا خاصا لاستقرار السوق العالمية وكل ذلك يدعم زيادة أنماط الاستهلاك وينعكس بدوره علي سياسات وخطط التنمية المستدامة.

٤- دراسة "هايك فابيج" Heik Fabig و"ريتشارد بوبل" Richard Boele (الطبيعة المتغيرة ونشاط المنظمات غير الحكومية في عالم العولمة):

تناقش هذه الدراسة طبيعة العلاقة الجدلية التي يطرحها وجود النموذج الخاص بالحرية الناتجة عن العولمة بين الشركات الممتدة عبر الحدود T. N. C والمنظمات غير الحكومية N. G. O ، وذلك خلال فحص استجابات الحركات البيئية للعولمة واتحاداتها الجديدة والمنظمات غير الحكومية المنبثق وجودها عن ضرورة للقيام بدور في تحديد سياسات إجرائية تكون في مواجهة هذه الحركات البيئية. إذ يؤثر الترابط العالمي المتزايد بين القضايا الاجتماعية والبيئية استجابات متكاملة وعالمية بشكل متساو بالنسبة للمنظمات غير الحكومية انطلاقا من أن القوة الاقتصادية العالمية عدوانية مع البيئة والمجتمع ، وخلال فترة الثمانينات والتسعينات واجهت الأعمال الحرة تحديا خاصا لسلوكها البيئي والاجتماعي، وقد استلزم ذلك أن تتوفر لنسبة كبيرة جدا من المنظمات غير الحكومية نظرة استباقية عالمية تعمل علي تنويع استراتيجيتها بالشكل الذي يسمح أن تتحدي بها نموذج الحرية الجديد مع وجود مجموعة هياكل مؤسسية مثل: الصندوق العالمي للحياة البرية والسلام الأخضر وأصدقاء الأرض كرد فعل للعولمة والشركات الممتدة عبر الحدود التي تتمتع بنسب متنامية من الثروة

والقوة والتأثير، كما تتحكم في مستوى متزايد من التجارة لتمويل السوق العالمي الجديد، فطبيعة نشاط هذه الشركات لا يؤثر فقط علي تطور الاقتصاديات التي تمارس عملها بداخلها، بل أيضا يتسبب في مشاكل بيئية كثيرة مثل: تآكل الأوزون والتغير المناخي، من ثم فإن هذه الشركات تعد مسئولة من الناحية الاجتماعية والبيئية عن التأثيرات التي تحدثها في المجتمعات التي تمارس بها نشاطها، وعلى ذلك تعد عملية تشكيل هذه الاتحادات الجديدة خطوة منطقية واستجابة لمقتضيات العولمة ونضالا من أجل تحقيق العدالة البيئية والاجتماعية بواسطة نشأة منظمات غير حكومية جديدة تقوم بدمج فعلي لقضية البيئة وحقوق الإنسان مثل منظمات Global Witness, Wilose Foundars من وكالة النقصي البيئي وproject Underground.

وتؤكد الدراسة أن العولمة أعطت للمنظمات غير الحكومية - علي الرغم من إضعاف الميكانيزمات السياسية والتقليدية الخاصة بعمليات الضبط والمحاسبية المشتركة - الفرصة لتصبح عاملا هاما وديناميكي في الحكم المشترك وسيتحول وبشكل متزايد المواطنون الذين لم يتأثروا بالعمليات السياسية التقليدية ولم ينزعجوا من تأثيرات العولمة علي البيئات والمجتمعات الخاصة بهم الي المنظمات غير الحكومية للسيطرة علي الشركات التي تم توصيفها علي أنها شركات كبيرة وقوية وغير مسئولة عن سلوكياتها وستقتل هذه الشركات فسي إدراك الدور الرئيسي الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية بشكل متزايد في الاستجابة بفاعلية للتحديات الخاصة بالنظام العالمي الجديد.

وإذا كانت العولمة قد قامت بتغيير المجتمع الذي تمارس فسي إطاره الأعمال الحرة ولاسيما الشركات الممتدة عبر الحدود، فليس للمنظمات غير الحكومية إلا زيادة فرصة تأثيرها علي عمليات التغيير خلال إدراك قوة المنهج المتكامل الخاص بالقضايا التي أثارها للعولمة والإبقاء علي اتجاهها الحاسم نحو العالم المشترك.

وتتجه رؤية الباحث نحو أن قطاعات الأعمال الحرة لها طبيعة تنظيمية وتوجهات مختلفة تستهدف تحقيق أعلى معدلات مسن للربحية دون مراعاة ظروف النشاط الممارس وأثاره البيئية والاجتماعية، من ثم فهي تختلف عن مؤسسات المجتمع المدني ذات الأهداف القومية لاسيما في المجال البيئي والتي يجب أن تتوازي سياستها المشتركة في منظومة إجرائية تتفق مع ظروف معالجة نسبة أثار التلوث الناتجة عن السياسة العامة لآليات العولمة والشركات المتعددة الجنسية علي وجه التحديد.

٥- دراسة "لوسي فورد" الحركات الاجتماعية وعولمة الحكومة البيئية

تركز هذه الدراسة علي فكرة وجود حكومة بيئية عالمية لها آلياتها التنظيمية الخاصة في إطار تفعيل سياسات العولمة بانعكاساتها السلبية علي البيئة وأيضا في إطار وجود ادعاءات قوية مؤسسة علي أن للقضايا البيئية العالمية تتطلب حلول سياسية ذات طابع عالمي أيضا، وقد تم بالفعل إضفاء الطابع المؤسسي علي للحكومة البيئية في شكل اتفاقيات متعددة الجنسية خاصة بالبيئة M. E. A، وهي تعد نتاج عمليات أوسع من البناء الحكومي العالمي، وكجزء من هذه الحكومة البيئية للعالمية برزت مجموعات خاصة بالحماية البيئية العالمية لمعالجة المشكلات للبيئة العالمية مثل: تآكل طبقة الأوزون أو التغير المناخي أو انقراض بعض الكائنات أو غياب للتنوع البيئي أو النفايات السامة. من ثم تشير هذه الدراسة الي ضرورة أن تتحدى للحركات الاجتماعية منظمة التجارة العالمية باعتبارها أحد آليات العولمة، وكذلك الحكومة المتجهة من أعلى الي أسفل ومن أسفل الي أعلى وذلك خلال وسائل واستراتيجيات مختلفة، وتعتبر المنظمات غير الحكومية طبقا لهذه الدراسة مكونا أساسيا في هذا التحدي خلال التنافس مع الأعمال الحرة والصناعة، وكذلك فإنه علي الحركات الاجتماعية أن تدعو الي إجراء تحول هيكل في منظمة التجارة العالمية ومراجعة جولة

الأوروجواي بدلا من لقتراح دورة أخرى، وإن ترفض هذه الحركات جدول الأعمال العالمي في إطار دعاوى لإحداث تغييرات جذرية من جانب السوق، وإضافة الي ذلك يعد الإجراء العالمي الخاص بالشعوب P. G. A ضد منظمة التجارة العالمية أحد آليات الاستراتيجية التي تطرحها للدراسة لتحقيق علاقة ربط بين القطاعات الاجتماعية المختلفة والشعوب والمنظمات التي تحارب بالفعل العولمة في كل أنحاء العالم، كما تقوم بحشد حركات الشعوب لكي تتقابل وتبدأ للتنسيق العالمي للمقاومة ضد السوق العالمي كتحالف جديد للنضال والتأييد المتبادل ضد دمار كوكب الأرض بسبب هذه السوق العالمية، وهي بذلك تعد محاولة فاعلة لبناء اتحاد عابر للحدود والحركات التي تقودها الشعوب بالتناقص مع الأنظمة الرأسمالية العابرة للحدود أيضا.

وتؤكد الدراسة أنه بالرغم من أن مذهب الفعالية الاجتماعية العالمية كان ناجحا في تشكيل الوعي العالمي بين عشرات الآلاف من الحركات الخاصة المرتبطة بالقاعدة العريضة، فإنه قد تمت بالفعل عولمة الحكومة البيئية كجزء من عملية كلية للبناء الحكومي.

تعقيب:

وأخيرا وبعد استعراض أهم الأبحاث والدراسات في مجال المثقفين والعولمة ومجال العولمة والقيم ومجال العولمة والبيئة، والوقوف على منطقية العلاقة بين هذه المفردات وإبراز أهم ملامح ومكونات هذه الدراسات، وبناء على ما استخدمته هذه الدراسات أيضا من عينات وفروض وأدوات وما توصلت إليه من نتائج حققت درجة ما من التماثل مع واقع ما تناقشه وتبحثه، كما مثلت هذه النتائج بالنسبة للباحث درجة من الثراء والخصوبة العلمية الشارحة لإشكالية طبيعة كل دراسة، مع تناول كل هذه الدراسات في مضموناتها بالتحليل الموضوعي والرؤية النقدية، من ثم فإن مشكلة البحث الراهن وهي اتجاهات المثقفين نحو العولمة وعلاقتها بأنساق القيم والبيئة في المجتمع المصري، قد تبلورت وكانت ضرورية الطرح وعلى درجة كبيرة من الأهمية النظرية والعملية باعتبار أنها تمثل امتدادا لما سبقها من مشكلات تم بحثها في دراسات سابقة، وباعتبار أن هذه المشكلات هي بحاجة كبيرة لمزيد من البحث والتمحيص، وباعتبار أيضا أنه لا بد أن ينطلق الاتجاه نحو ظاهرة العولمة من منظور علمي جديد يستفيد من عمق التراكمات التاريخية للظاهرة ويتعامل معها في إطار الظروف المستحدثة التي طرأت على الحاضر بمنعطياته المتعددة، بما يحقق للمجتمع المصري درجة من التوازن والاستقرار على الصعيد الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي.

وعلى ذلك يري الباحث أن المثقف المصري بما يقدمه من صيغ عقلانية ومعايير كيفية - في إطار الإنتاج المعرفي المعاصر والمرتبط بقراءة الظواهر والأحداث في

أبعادها المختلفة- يمكن أن تكون محكا كاشفا عن علاقته المباشرة واتجاهاته
الفعلية نحو ظاهرة العولمة وأنساق القيم والبيئة، تأسيسا علي أن الثقافة هي
موقف نقدي من كافة الظواهر والأحداث علي اختلافها، من ثم يمكن أن
يسهم في تحقيق النقلة الحضارية المطلوبة.

الفصل الرابع: المثقفون والعولمة.. قراءة نقدية في دلالة العلاقة -تمهيد:

- أولاً: وضعية الفكر العربي المعاصر ونموذج الواقع المعلوماتي.
- ثانياً: موقف الفكر العربي المعاصر من الحداثة وما بعد الحداثة
- ثالثاً: أنماط المثقف العربي المعاصر والسياق التاريخي للعولمة
- رابعاً: محاور أزمة المثقف العربي المعاصر
- خامساً: الإشكالية الفكرية للمثقف المصري مع العولمة

تمهيد:

تمثل جدليات العولمة ظاهرة ومفهوما وضعاً أيديولوجياً ونسقاً فكرياً داخل تيارات وممارسات الوعي في الفكر العالمي بصفة عامة والفكر العربي بشكل أخص، علي اعتبار أنه فكر لازال منلقى لهذه الأطروحة الغربية المعاصرة شارح لها متمق في دراسة واستيعاب انعكاساتها في إطارها النقدي الإيجابي والسلبى أيضاً.

إذ طرحت العولمة عنيدا من التساؤلات المنهجية المتجاوزة للحصر في كمها والمنتبانية في كيفها ومضمونها، كما وضعت مفهومات تأسيسية كثيرة موضع تساؤل وتحليل وتفسير مثل مفهوم للدولة، الديمقراطية، العدالة الاجتماعية، القومية، الهوية، حقوق الإنسان، حتى أن هذه المفهومات قد أصبحت تتطلب نمطا خاصا من إعادة الصياغة لتحقيق لها درجة من الثبات النسبي تتلاءم مع معطيات فكر العولمة، وحيث تفرض الحتميات المجتمعية والتاريخية ضرورة استمرارية حركة الأنا والآخر في أن يكسونا هناك دورا محوريا فاعلا للمثقف تجاه تقنين مفردات الظاهرة والمفهوم وتوصيفها ومعرفة الأسس المرتبطة بحدودها ومعيارياتها ليس علي اعتبار أنه حامل للفكر بل منتج له أيضا، من ثم تتأكد إشكالية الدور التنموي المتصاعد للمثقف العربي في تكوين رؤى ومواقف لتشكيل الوعي الثقافي العام في إطار تركمات الخلف الحضاري واتساع الهوة مع الآخر فلسفيا وإبستمولوجيا ومعلوماتيا أيضا.

ويشير "محمد حافظ دياب" الي مجموعة من التساؤلات الموضوعية التي يطرحها الطرف الأني وتعد مدخلا مفاهيمها في قراءة للظاهرة بالنسبة للمثقفين العرب وهي: هل العولمة مرحلة من مراحل التطور التاريخي؟ نظام جديد؟ وهل لها سوابق تاريخية؟ وهل هي مرشحة للاستمرار والبقاء أم مجرد طارئ تاريخي عابر؟ هل اكتملت أبعادها أم لازالت قيد الإنشاء والتشكل؟ في أي اتجاه يمكن رصدها؟ أيديولوجيا جديدة أم عملية جارية؟ حركة استعمارية أم تحريرية؟

ما هي نتائجها ومترتباتها بازاء الواقع العربي؟ ما الذي نعولم لدينا حتي الآن بالضبط؟ وكيف؟ وما للتغيرات التي أدخلتها وستدخلها علي حياتنا؟ وما أثر ذلك علي البني الاقتصادية والسياسية والثقافية القائمة؟ وما السبيل الي موقف منها؟ إهمالها أم التوافق معها أم القبول غير المشروط بآلياتها وتجلياتها؟

وينبني علي ذلك نوع آخر من التساؤلات المنطقية للمجسدة لطبيعة الممارسات المجتمعية العربية والتي تطرح إشكالية مواقف المثقفين في اتجاه يخدم المصالح الوطنية والقومية في إطار امتدادات ظاهرة العولمة وتتمثل هذه التساؤلات في: هل تلك النخب قادرة علي توظيف التكنولوجيا والاستجابة لتحديات الثقافة؟ هل النظام السياسي العربي يعمل بالتوازي مع النخب الفكرية العربية أم أن للقطعة بين الاثنين مرئية وحتمية؟ هل حسم العرب مسألة الهويات المنطقية وقرروا أن الخليجين والمتوسطين والمغاربيين يمكن أن يعملوا معا ومعهم إسرائيل تحت المظلة التي يطلقون عليها الاسم الاصطلاحي "الشرق أوسطية"؟

بينما يري "عبد السلام المسدي" أنه ليس من معني ولا من وزن لموقف المثقف العربي الذي يقول بحتمية الحدث التاريخي فيعلن تسليمه بأن العولمة شيء حاصل بالفعل ما لم يكن له وعي بأن الحاصل بالفعل لا يلغي وجود الحاصل بالقوة ألا وهو للعولمة المضادة.

ويختلف الباحث مع هذه الرؤية إذ أن الموقف النظري للمثقف العربي والمصري من ظاهرة العولمة يتمحور بين للتأييد والرفض والنقد ويعني ذلك أن الثقافة العربية المعاصرة لم تنتج خطابا ثقافيا له دلالات أيديولوجية مؤثرة فكيف للمثقف أن يقوم ببناء منظومة فكرية تعني وتمثل مفهوم العولمة المضادة دون أن يملك أدوات أو ميكانيزمات لذلك؟ من ثم يتحول مفهوم العولمة المضادة الي مفهوم مثالي يفقد لمرتكزات أكاديمية أو لمبريقية كان من الممكن أن يحقق وجودها دافعية ما في إطار المجتمع المعلوماتي، وعلي ذلك يكون منظور

"صادق جلال العظم" أقرب الي الرؤية المنطقية في احتمالية وجود نمط المنطق العولمي المتجرد من الأطر والمرجعيات القومية حين يتساءل: هل نشهد في الوقت الحاضر تشكل نخبة ثقافية عولمية عابرة للقارات والثقافات والقوميات والدول واللغات، تتواصل فيما بينها باستمرار وتحمل خصائص مميزة وتتمتع بامتيازات معينة بغض النظر عن تموضعها المكاني المادي أو انتماءاتها الثقافية أو الأقوامية أو الوطنية وتكون هي المسؤولة عن إنتاج البنية الثقافية العولمية العليا المذكورة؟

وفي إطار منظومة الفكر العربي والغربي وعلى اختلاف طبيعة كلا منهما وتوجهات المعالجة النظرية وتناقضية التجربة التاريخية فإن العولمة كظاهرة ومفهوم تمثل قاءما مشتركا داخل خريطة الوعي المعاصر بحكم الظروف المصلحية المتباينة والعوامل التي تحولت معها العولمة التي قضية صراعية تضع محددات الواقع للمستقبلي، وبالتالي لابد من تكتيكيات واستراتيجيات تكون هي المسار الأميري للمحقق للضوابط الفعلية للتعامل معها، إذ أن سؤال الأسئلة الذي تطرحه العولمة على كل الشعوب والمجتمعات عند 'برهان غليون': ما هي الاستراتيجية المناسبة من وجهة نظر مجتمع صناعي أو متأخر أو مهمش للاستفادة من الثورة التقنية وبراء مخاطر العولمة الناجمة عنها، وهذا يعني أنه ليست هناك استراتيجية واحدة للتعامل مع العولمة ولكن استراتيجيات متعددة مع تعدد للجماعات والمجتمعات المنخرطة فيها.

ولكن أيا كانت الاستراتيجيات المعدة للتواجه مع ظاهرة العولمة إلا أن هناك شطريات تجنب هذه الاستراتيجيات التماثل مع الرؤية التوفيقية أو الفكر الأحادي أو النظرة التقديسية أو الرفض والتأييد المطلق أو الأيديولوجية الخاصة أو المنطق التقليدي لأنها كما توصف في السياقات النظرية للفكر الأكاديمي الذي يؤصل لها ظاهرة جيوسياسية، جيوقافية، جيواقتصادية، جيواجتماعية بل جيواستراتيجية أيضا.

أولاً: وضعية الفكر العربي المعاصر ونموذج الواقع المعلوماتي:

تشير العديد من الدراسات والبحوث الأكاديمية علي اختلاف توجهاتها الأيديولوجية حول الفكر العربي^{*} في تحليل بنيته وتفسير ماهياته واستقراء أزماته ومحاولات لتساوق منظومته مع تقنيات الثقافة المعاصرة الي منظورات متباينة تؤكد في مجملها أنه رغم التحولات البنائية والوظيفية في المجتمعات العربية وتغير ميكانيزمات القضايا الفكرية والممارسات الامبريقية وظهور العديد من الأطروحات الغربية للوفدة التي تتطلب وبشكل ما استقصاء مفرداتها وقياس أبعادها وانعكاساتها وتحليل واقعها المفاهيمي ومحاكات التعامل معها وفق استراتيجية لا تقوم علي للجدل السلبي بل تتبني عن أرضية الوعي العربي الذي يتواجه بدخول الثقافات الغربية مرحلة تاريخية تكاد تكون منفصلة عن مراحل التاريخ الثقافي الإنساني ذلك بانفتاح أفق الوعي الغربي وفضاءاته علي تلك الإسهامات الملموسة للثورة المعرفية والمعلوماتية أيضاً.

فلا يزال الفكر العربي المعاصر تحكمه أطر الوعي التقليدي وكما من الحتميات المعرفية المرتبطة بأشكالية الأصالة والمعاصرة، التقدم، أزمة الإبداع، التجديد، سؤال الهوية، وكثير من المؤشرات الدالة علي طابع انغلاقية أحادي يفرض في اللحظة المعاصرة نوعاً ما من حالة الاغتراب (Alienation) للتي تتشعب عنها تلك المفاهيم التي أشار إليها عالم الاجتماع سيمن (Seeman) ومنها حالة اللا قدرة (Power Lessness) وحالة تفكك للقيم والمعايير الاجتماعية Normlessness Anomie وحالة العزلة واللاتناء Isolation وحالة اللامعني Meaninglessness وحالة النفور من الذات Self Estrangement وعلي ذلك تصبح القطيعة المعرفية لهذا الفكر العربي مع النمق الحضاري نتيجة منطقية

^{*} انظر كتابات زكي نجيب محمود، علي حرب، محمود أمين العالم، محمد عابد الجابري، تركي الحمد، برهان غليون، حسن حنفي، مراد وهبة، مالك بن نبي، السيد ياسين، فؤاد زكريا، عاطف صديقات، عبد الله العروي، محمد جابر الأنصاري.

لما سبقها من مقدمات تستند إلى قاعدة كلاسيكية فحواها أن الحاضر لا يبد وأن يكون امتدادا لتراكمات الماضي وأن اللحظة المعاصرة تعد بالضرورة تكرارا كليا للتاريخ، بينما يتفق الباحث مع مفهوم القطيعة المعرفية لكن في اتجاه عكسي تمثله رؤية "جاستون باشلار" G. Bachelard حيث تعني أن التقدم العلمي مبني على أساس القطيعة مع الماضي وبالطبع ليس بمعنى نفيه أو إنكاره فذلك غير وارد في التقدم العلمي الذي يمتاز عن غيره بأنه ليس أفقيا بل رأسيا بمعنى أن القطيعة تعني أن الحاضر ليس مجرد تواصل ميكانيكي أو استمرار تراكمي لمسار الماضي أو تعديلا أو إضافة كمية له بل يعني أن التقدم شق طريق جديدة لم نترأه للقدامى بحكم حدودهم المعرفية الأسبق وبالتالي الأضيّق والأكثر قصورا.

إن المناقشة التحليلية والتوصيف الكلي لوضعية الفكر العربي المعاصر تستوجب طرح عدة تساؤلات قد نصل خلالها إلى نوع من التقييم الموضوعي لهذا الفكر في مرحلته التاريخية هذه ومنها: هل للفكر العربي إشكالية ذاتية تتمحور في طبيعته أم أنها إشكالية يمثلها تداخل عوامل خارجية؟ وما هي طرائق وآليات تجاوز ذلك؟ وما هو دور هذا الفكر في معالجة مشكلات الواقع المتأزم؟ وما هو دوره أيضا في إعادة صياغة المفاهيم بحكم مسيرة التطورية الاجتماعية؟ ... هل يتخلى الفكر العربي عن سمات الاطلاقية والشمولية والاقصائية؟ هل لهذا الفكر أن تتبدل مرجعياته لتصبح في اتجاه طموحاته القومية؟ هل لهذا الفكر أن يكون هو الفاعل في تجاوز الأزمة الحضارية التي يعيشها العالم العربي اليوم أم يكون أحد وسائل ترميخها؟ ما علاقة هذا الفكر بتيارات الوعي الأوروبي والغربي علي المواء؟ وهل سيظل فكرا مستهلكا وشارحا لأطروحات هذه التيارات؟ وهل يقدم الفكر العربي نمقا تقدميا يتوافق مع الفلسفات الكونية العليا؟ وكيف يمكن لهذا الفكر العربي المعاصر أن يصبح فكرا مندمجا في إطار الخضم المعلوماتي؟ وما هي آليات ذلك؟ هل يمكن لهذا

الفكر أيضا أن يكون له موقف فاعل من العولمة ويقم بناء فكريا لمفهوم العولمة المضادة؟ وهل يمكن لهذه العولمة المضادة أن تتقابل مع تيارات العولمة الأمريكية؟

إن الإجابة للفاصلة عن تلك التساؤلات تطرحها الدراسة المستفيضة في استكشاف ملامح وضعية الفكر العربي المعاصر، وبالتالي في مفردات هذه الوضعية وأسبابها، ويرى "محمود أمين العالم" أن فكرنا العربي يفقد للنظرية العلمية الواضحة والخبرة العلمية المتنامية، فالشتات الفكري والتخليط الفكري والانتقائية الفكرية والميوعة الفكرية والتسطيح الفكري فضلا عن سمات أخوي له مثل سيادة الثوابت للنصية الأصولية والتماتية غير التاريخية والثوابت التوفيقية والروى اللاعقلانية والجزئية والوضعية والتعميمات المطلقة والاسقاطات الذاتية والأيدولوجية.

وفي نفس الاتجاه كانت رؤية "أحمد مجدي حجازي" إذ يقول: نجد الفكر العربي منزلا عن واقعه أو متقوقعا لدخل ذاته، يجتر ثقافته السلفية أو يترجم ثقافة غيره أو يخلق في تصورات طوباوية ليست متجذرة في مجتمعه، ومن ثم فمن المتوقع ألا تتحول الثقافة في المجتمع العربي إلى جزء عضوي (بالمعنى الغرامشي) من الحياة الاجتماعية بحيث يمكنها أن تتفاعل مع المشكلات اليومية للأحداث والقضايا مما يمكن أن يخلق نالهما أساسيا بين الفكر والواقع وبين النظرية والتطبيق. وعلى ذلك فالمطلوب هو تجديد أسئلة هذا الفكر وحقوقه وأحواله وأنظمتها أيا كانت التجارب والمعطيات، وأيا كانت الخصوصيات والانتماءات، المطلوب أن يقدم قراءة للعالم تكون على مستوى الحدث أو أن يثير مشكلة وجودية تستأثر باهتمام كل من يقلقه أمر وجوده أو أن ينشئ علاقة جديدة مع الحقيقة تتيج ممارسة الوجود على سبيل الاستحقاق والازدهار.

هذه هي وضعية الفكر العربي المعاصر في إطار إيقاعات زمنية لها منظومة مفاهيمية خاصة تغيرت معها الثوابت النظرية والفلسفية تجاه الأشياء والأحداث ومهدت للطرفة للمعلوماتية التي تعيشها مجتمعات عديدة على اختلاف درجة الاستفادة منها والوعي بها والانتماع معها، ومنها مفهوم النهايات

والمابعديات (نهاية المكان، نهاية للتاريخ، نهاية الجغرافيا، نهاية الدولة، نهاية القومية، نهاية الأيديولوجيا)، (ما بعد الحداثة، ما بعد السياسة، ما بعد الكولونيالية، ما بعد للتكنولوجيا، ما بعد عصر المعلومات، ما بعد الإنسانية) ... من ثم يكون السؤال: ما هو نموذج الواقع المعلوماتي الذي يعاصره هذا الفكر العربي؟ وكيف لم تكتمل لهذا الفكر عوامل الدافعية نحو هذا النموذج الذي هو بالطبع سلسلة لا نهائية من التطورات التقنية في إطار لفضاء المعلوماتي Cyber-Space؟ وعلى هذا يرى الباحث أنه لن تكون هناك صلاحية أكاديمية للسرد النظري لملاح هذا النموذج قدر ما تتوافر هذه الصلاحية في الاستعراض للكثير لبعض ملامح الحركة المعلوماتية والتي تشير الي دلالات ذات مغزى في اتساع آفاقها الممتدة المتمثلة في الاستخدام الواسع للحاسبات الإلكترونية والأقمار الصناعية والإرسال المتعدد Multiplexing والتكنولوجيا الحيوية Biotechnology والألياف الصناعية والضوئية Cyber Optics والرقمنة Digitalization وضغط البيانات Data Comprssion وشبه الموصلات Semi Conductors وأقمار نظام الموضع الكوني Global Positioning System وشبكات دلالية Semantic Nets ذلك فضلا عن تملك اليابان والشرق الأقصى ٣٧% من إنتاج الإلكترونيات في العالم وأمريكا الشمالية ٢٣% وأوروبا الغربية ٢٢% وباقي دول العالم ١٨%.

وإضافة إلي ذلك فقد بدلت المختبرات بالفعل في تشغيل ترانزستورات تحسب أزيمة التحول فيها بمقياس (الفيتمو ثانية) emto cond أي ما يوازي (واحد من ألف تريلون من الثانية) وهذا الزمن أسرع بما مقداره عشرة ملايين مرة من زمن تحويل ترانزستورات المشغلات الدقيقة المعروفة اليوم. ومرجعية ذلك يمكن ردها بالضرورة الي حجم صناعة المعلومات بالنسبة لأوروبا وأمريكا والتي تتمثل طبقا لتقرير اليونسكو في الآتي:

جداول (١)

قطاع صناعة المعلومات	المجموعة الأوروبية	الولايات المتحدة
محتوي المعلومات	١٨٦ (٣٤%)	٢٥٥ (٤٥%)
توزيع المعلومات	١٦٥ (٣٠%)	١٦٠ (٢٨%)
معالجة المعلومات	١٩٣ (٣٦%)	١٥١ (٢٧%)
المجموع الكلي	٥٤٤	٥٦٦

بينما أن للتوزيع الجغرافي لسوق تكنولوجيا المعلومات في العالم هو .

جداول (٢)

متوسط للنمو السنوي ١٩٩٥-١٩٨٥	١٩٩٥	
٩,٤	٤٣,٥	أمريكا الشمالية
١٥,٦	٠,٢	أمريكا اللاتينية
١٥,٦	٢٨,٣	غرب أوروبا
١٠,٦	٢,٦	شرق أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا
١٨,٩	٢٣,٧	بقاع آسيا والمحيط الهادي

أما توزيع السلع في تجارة العالم حسب مستوى تعقيد التكنولوجيا فقد كانت في عام ١٩٩٦ نسبة هكذا: تكنولوجيا متقدمة ٢٢% ، تكنولوجيا متوسطة

٣٢% تكنولوجيا بسيطة ١٨% ، منتجات الموارد الطبيعية ١١%، منتجات أولية
أخرى ١٣% متنوعة ٤%.

لما عدد مستقبلي شبكة الإنترنت عبر العالم فقد بلغ نحو ١٦ مليون حتي
١٩٩٧، كما أن توزيع حجم أعمال الخمسين شركة للرواد في مجال المرنبيات
والمسميات كان هكذا: للولايات المتحدة ٣٧% ، أوربا ٣٥% ، اليابان ١٩% دول
أخرى ٩%.

وعلي كل ذلك فصناعة للمعلومات في الدول الصناعية تأخذ خطأ
نصاعديا، ففي الولايات المتحدة بلغ عائد وسائل الإعلام للتقنية ١٢٥ مليار
دولار سنويا وتمثل صناعة للترفيه الأمريكية ثاني أكبر الصادرات الأمريكية
بعد صناعة للطائرات، وعلي المستوى العالمي فإن استثمارات صناعة
المعلومات بلغت ٣,١ تريليون دولار في عام ١٩٩٠، و٣ تريليون دولار في
عام ٢٠٠٠ أي أن دولارا من بين كل سنة دولارات من الدخل العام لشعوب
العالم جميعا سوف يستثمر في صناعة للمعلومات.

وطبقا لذلك يتضح اتساع الفجوة بين أنماط الفكر في المجتمعات
المعلوماتية وبين أنماط الفكر في العالم النامي والعالم العربي بشكل أخص بما
يؤكد أنه لا يوجد نوعا من التزامن الثقافي Cultural Cynchronization
بين النمطين.

وعلي ذلك كانت التفرقة الدقيقة التي أوردها "نبيل علي" في كتابه
(الثقافة العربية وعصر المعلومات) بين خصائص الفكر المعلوماتي وخصائص
الفكر العربي علي النحو التالي:

جدول (٣)

أنماط فكر عصر المعلومات	عينة من أنماط الفكر العربي
فكر ابتكاري	Traditional فكر تقليدي
فكر مفهومي	Superficial فكر سطحي
فكر بخلافي	Dogmatic فكر دوغماتي
فكر تنفيدي	Submissive فكر استسلامي
فكر علمي	Nonscientific فكر لا علمي
فكر منظومي	Monolithic فكر ديمجي
فكر استشرائي	Retrospective فكر رجعي
فكر حدسي	Deterministic فكر قاطع
فكر مبادر	Passive فكر سلبى
فكر محدد	Non-concrete فكر غير محدد
فكر متواز	Compromising فكر توفيقى
فكر جمعى	Individualistic فكر فردى
فكر عولمى	Local فكر محلى
فكر بدائلى	One-dimensional فكر أحادي
فكر حوسبى	Narrative فكر سردي
فكر تواصلى	Introversive فكر انطوائى
فكر توليدي	Exemplative فكر الأمثلة
generative	

وفي إطار التباين الحاد بين طبيعة كلا من أنماط الفكر المعلوماتي وأنماط الفكر العربي المعاصر، فإن ذلك قد يتطلب بالضرورة طرح عدة تساؤلات منهجية تنطلق من محاولة تشوف وتحديد ملامح مستقبل هذا الفكر في مده للتاريخي للراهن، وعلى ذلك كيف لهذا الفكر العربي المعاصر أن تتسق طبيعته وطبيعة المفهومات السائدة عن النهايات والمابعديات؟ وكيف لهذا الفكر أن تتسق أيضا طبيعته وطبيعة معطيات الواقع التكنولوجي والمعلوماتي؟ بل كيف ينهض لتبني رؤية جديدة أو نظرية تترجم الأزمة للموسمولوجية للإنسان المعاصر؟ وهل يستطيع هذا الفكر أن يحدد أهدافه الجديدة في المحيط الكوني؟ وما هي أدوات ووسائل ذلك؟

ثانيا: موقف الفكر العربي المعاصر من الحداثة وما بعد الحداثة:
يطرح للظرف الكوني الآتي علي أدبيات الفكر العربي المعاصر في ديناميته التاريخية إشكالية مزوجة تجاه قضية الحداثة تتمثل في التساؤلات الآتية: كيف يمكن لأي دولة في العالم -في إطار المسار المتصاعد للعولمة- أن تقدم مشروعها الحضاري دون أن يتناقض ذلك مع نموذج الحداثة المسيطر عالميا؟ ثم كيف نصنع الحداثة وكيف نتحكم بآلياتها الحقيقية؟ وعلى ذلك يسأله "فارس أبي صعب" هل ممكن إذن تحقيق الحداثة في ظل خضوع العالم العربي لشروط المنظومة الرأسمالية العالمية؟ وبخاصة في هذه المرحلة التاريخية التي بلغت الكوكبية فيها حدا لم يعد ممكنا معه التحدث عن مشاريع تنمية أو تحديث مستقلة في خياراتها السياسية والاقتصادية والتقنية وباتت بلدان للعالم أكثر ارتباطا بالسوق الرأسمالية العالمية، تسير وفق منطقها وتتطور وفق مصالح القوي المهيمنة فيها، وهو ما قطع الطريق علي نماذج للتحديث المغايرة لمنطق هذه السوق وجعل عملية التحديث وفق نموذج السوق الرأسمالية السائد يواجه علي

المستوي النظري أكثر من خيار ما زال منطق السوق نفسه وعلاقات المنظومة الرأسمالية نفسها تحول دون تحقيقها.

وعلي مستوى آخر يري "عبد الله موسى" ان الحادثة اذا كانت مشروع حضاري فانه اضطراري في الفكر العربي، اضطراري بقدر ما يمثل المدخل الاستراتيجي لدخول العصر ولبناء هيكله مؤسسية تحمل إمكانات التقدم أكثر من احتمالات الانكسار.

وإذا كانت الاتجاهات الرئيسية عالميا في نقد الحادثة تدور -طبقا لأغلب الكتابات- في فلك الاتجاه الأصولي الرجعي ثم الاتجاه ما بعد الحداثي الذي يمثل حالة اعتراضيه تتوحد حول نقد الأساس العقلاني والذاتي للحادثة، وهناك أيضا الاتجاه الماركسي الكاشف لتناقضات المجتمع الرأسمالي الصناعي والمنطلق علي عكس الاتجاه ما بعد الحداثي، أما بالنسبة للفكر العربي في اتجاهاته نحو الحادثة

فيرى "برهان غليون" ان الجدل الذي يقسم المثقفين في العالم العربي بين داعية متحمس وناكر متملص لا يعني الحادثة الصعبة .. حادثة السيطرة علي أدوات الإنتاج العلمي والتقني ونظم الإدارة للصحة ورفع كفاءة مبادرة الجماعات وثقتها بنفسها وبمستقبلها ولكنه يعني في الحالتين الحادثة الرثة أو نفايات الحادثة، كما يري أن مشاكلنا الرئيسية اليوم ناجمة عن الأخذ بحدثة مشوهة أو بمفهوم مختزل عديم القيمة لحدثة استهلاكية واستعمالية لا قيمة لها ولا مخرج منها إلا بإعادة للنظر في مفهوم هذه الحادثة ونموذجها ووسائل تحقيقها من أجل العودة الي تاريخ يكون فيه من الممكن لنا السيطرة علي ما يهدل علينا، أي حركة التقدم العلمي والتقني بدل أن نكون ضحايا لها وهذا يقتضي إعادة توجيه الأنظار نحو ممارستنا التاريخية للمعاصرة ونظمنا الأخلاقية والفكرية والسياسية.

وبصفة عامة تحاول الدراسات العربية المتتالية لإشكالية الفكر العربي المعاصر في تواجده مع تيار الحداثة تقديم العديد من الحلول المثالية العارضة والتي تقع في إطار مجموعة من الشروطين والضرورات علي غرار إحداث ثورة ثقافية في المجتمع العربي تبدأ بتجاوز الفكر الإيماني والمعني لعقائنة الثقافة العربية... التي تتطلب تأسيس منهج تفكير نقدي شكي لكن دون إيراد لخطوات هذا المنهج، ومن الواضح أنها تطرح هذه الحلول علي مستوى نظري وليس علي مستوى تغيير بمعني أنها لاتصف مرحليات تنفيذها أو كيفية تحقيقها ومدي أهلية هذا العقل العربي للتحرر من الخضوع للنظرة الخطيئة والرتابة والنمطية وغيرها من السمات المعوقة لاستكشاف كنه مفهوم الحداثة، فكيف لهذا الفكر أن يعتمد

الطرح المغلوط وسيلة لتحقيق الحداثة بل والتحكم بآلياتها؟ بينما إعادة صياغة طرح السؤال هو المؤشر الدال نحو فك إشكالية المفهوم وبالتالي يكون التوجه المنطقي نحو الممارسة وحتمية الفعل، ويؤكد 'علي حرب' أننا لن نصبح حدثيين ما لم نصبح شركاء في الحداثة ولن نصير كذلك إلا بتقد الحداثة بكل نماذجها وشعاراتها ومؤسساتها ومن غير النقد نتخلى الحداثة عن نفسها وتتحول من كونها فضاء الي مجرد مذهب أو مدرسة أو مؤسسة.

ويتساءل الباحث هل يستمر نقد الحداثة في اتجاه مواز لنقد العولمة في الفكر العربي للمعاصر علي اعتبار أن هناك علاقات جدلية بين المفهومين أم أن هناك فروق وتباينات؟ أي هل تشكل العولمة إحدى حالات الحداثة أم أن الحداثة تسبق حالة للعولمة؟ يؤكد Giddens أن الحداثة هي الفكرة الأساسية التي تقوم عليها التأمّلات الخاصة بالعولمة في علم الاجتماع والعولمة في العديد من المفاهيم الشائعة ملازمة للحداثة. وفي اتجاه مغاير تماما لهذه الرؤية يقول 'محمود أمين العالم': أن الغريب المناقض لكل أدبيات الفكر السياسي والفلسفي الحديث هو جعل العولمة مرادفة للحداثة ولهذا يصفون علي العولمة كل القيم

الجليلة للحدثاة مثل الديمقراطية ، التقدمية، الاستنارة، العقلانية، والعلمانية التي صاحبت للنشأة الأولى للرأسمالية والتي أخذت تنهش وتغنيض مع هذه المرحلة الاحتكارية من الرأسمالية المعولمة، وتسود فيها قيمة أخري متوافقة معها ومعبرة عنها أيديولوجيا هي ما بعد الحدثاة وبالطبع ليست الحدثاة هي العولمة وكذلك ليس العكس فالحدثاة كمفهوم فلسفي وسوسيولوجي له ظروفه التاريخية والمجتمعية ومتفق علي الكثير من أبعاده والنقاط الأساسية حول مضمونه من أنه ينطوي علي عدة مبادئ أهمها أن الإنسان هو صانع تاريخه، ضرورة بلورة الوعي بالتقدم والفصل بين العقلاني والمقدس، وإعتاق الإنسان من تحكم النظام الكوني وتكليف العقل باكتشاف قوانين العالم، وبالتالي فالحدثاة هي تيار فكري له عمق أيديولوجي، بينما العولمة ليست نظرية علمية ذات خطوات منهجية ولا بناء فلسفيا وإنما هي ظاهرة لها آلياتها التي تستهدف تسليع كل شيء وتؤدي الي الانتقال من دائرة التبادل والتوزيع والتداول الي عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج، وبالتالي يكون الفارق بينهما كبيرا من حيث طبيعة كلا منهما ومن حيث طبيعة الظروف التاريخية والمجتمعية المختلفة لكلا منهما إضافة الي اختلاف النسق القيمي أيضا، وعلي ذلك فالعولمة تعد مرحلة لاحقة بالنسبة للحدثاة وليست مرحلة تطويرية لها. لكن السؤال المحوري الذي يرتبط بالمرحلة التالية للحدثاة هو: هل تعد مرحلة ما بعد الحدثاة أكثر حدثاة من الحدثاة ذاتها؟ وهل هي مناقضة للحدثاة أم تعد استكمالا منطقيا لها؟

يشير تيار ما بعد الحدثاة Post Modernity الذي يمثلته "جان فرانسوا ليوتارد" Jean Francois Lyotard في أدبيات الفكر الغربي علي إطلاقه الي العديد من الرؤى والاتجاهات التي ربما تتفق الي حد كبير علي أنه يمثل حركة فكرية وثقافية نقدية وإنسانية عامة تحاول تجاوز مرحلة الصرامة العلمية وترفض اليقين المطلق والحتمية التاريخية وتشكك في الإيمان المطلق بفكرة التقدم الإنساني، وتدعو الي قراءة قضايا الواقع من منظور أخلاقي بل وتعتمد

في تحليلاتها لقضايا هذا الواقع ومتغيراته علي مصادر متعددة للمعرفة ترفض أن يكون للعلم هو الأداة الوحيدة التي تقود الي الحقيقة، كما أنه تيار يسعي الي تحطيم سلطة الأنساق الفكرية الكبرى والماركسية علي وجه الخصوص والسي الإعراض باسم الخصوصية والنسبية وحق الاختلاف عن الأسس والنتائج القيمة والعرفية والجماعية لأفكار الحداثة والتتوير واعتبار التاريخ نسقا مفتوحا لاحتمالات متعددة، وتزعم قدرتها علي التغيير الكلي للتاريخ والمجتمع، ورغم تعدد وتشعب الرؤى والاتجاهات نحو تيار ما بعد الحداثة إلا أن هناك إجماع علي أن بؤرة اهتمام هذا التيار تتركز في الإشارة الي وجود تناقضات جذرية بين طبيعة الخطاب الثقافي المعاصر الذي تمثله ثقافة العولمة والممارسات التي يمثلها تزايد حركات المد القومي المرتبطة بالتراث والخصوصيات الثقافية.

لكن ما هو موقف الفكر العربي المعاصر من تيار ما بعد الحداثة باعتباره الغطاء الفكري للعولمة؟ قالسيد ياسين" يؤكد أن أهم سمات النموذج الحضاري الجديد أو نموذج ما بعد الحداثة هي سقوط الأنساق الفكرية المغلقة وأمتلتها البارزة مثل الماركسية الجامدة أو الرأسمالية المتعصبة لحرية السوق وتبني فكرة الأنساق المفتوحة في الفكر ذلك بالقضاء علي الثنائيات الشهيرة التي تقوم علي فكرة إما هذا وإما ذلك.

بينما يري "محمود أمين العالم" أن هناك معركة فكرية تنور بين مفهوم الحداثة التي يواصل الدفاع عنها وتطويرها بعض المفكرين والفلاسفة المعاصرين أمثال "هابير ماس" وبين مفهوم ما بعد الحداثة الذي يكاد يكون تعبيراً أيديولوجيا عن هذه المرحلة من العولمة للرأسمالية، وأن الدفاع عن الحداثة والعقلانية والعلمانية والتاريخية في عصرنا ليس ردة الي البدايات الأولى لنشأة الرأسمالية وإنما يتضمن نقدا للعولمة للرأسمالية وجهدا فكريا لتجاوزها، علي حين أن الدفاع عما بعد الحداثة يكاد يعد ردة فكرية الي ما قبل الحداثة وليس تجاوزا لها. وفي نفس الاتجاه يري أيضا "عبد الوهاب المسيري" أن ما بعد

الحدثية هي الإطار المعرفي الكامن للنظام العالمي الجديد فهي رؤية تتكرر المركز والمرجعية وترفض أن تعطي للتاريخ أي معنى وللإنسان أي قيمة أو مركزية وتسقط كل الأيديولوجيات (عصر ما بعد الأيديولوجيات) وتتكرر التاريخ (عصر نهاية التاريخ) وتتكرر الإنسان (عصر ما بعد الإنسان) فالعالم حسب هذه الرؤية يفقر للي المركز فكل الأمور مادية وكل الأمور متساوية وكل الأمور نسبية فهو عالم في حالة سيولة كاملة، أما "عز الدين إسماعيل" فهو يرى أن ما بعد الحدث ليس مجرد اتجاه أدبي ونقدي بل هو إطار فكري عام وعولمة للاقتصاد أو التجارة أو السياسة أو حتي الثقافة ويتوافق كل التوافق مع هذا الإطار ان لم يتطابق معه.

وعلي ذلك فالحدثية وما بعد الحدثية هما أهم التيارات الفكرية المتصدرة عالميا في أواخر القرن العشرين رغم اختلاف أسباب النشأة وارتباط كلا منهما بأرضية للمجتمعات الأوروبية والغربية في تحولاتها التاريخية بصفة عامة وبأزمة الإنسان الغربي وثيقة الصلة بالتقدم والمشروع التحرري بصفة خاصة، إلا أن الفكر العربي ليست لديه اتجاهات غالبية نحو الحدثية وما بعد الحدثية ولكن تتعدد الاتجاهات في إطار الإيجاب والسلب والتوفيقية وهي نفس الاتجاهات التي حكمت موقفه من العولمة، وإن كانت للعولمة تتطلب نمطا خاصا من التفكير الإجرائي العملي الباحث عن أساليب ووسائل وتقنيات تجعله داخل المنظومة العولمية وليس المنحصر في حدود القضية النظرية.

ثالثا: أنماط المثقف العربي المعاصر والسياق التاريخي للعولمة:

يثير للواقع الثقافي والمعرفي العالمي كما من المصطلحات والمفاهيم والتيارات الفكرية والقضايا والتساؤلات الفلسفية المتشابكة في تواصل ديناميكي مستقبلي يشير الي تصاعد مستوي الوعي الكونسي Cosmopolitan Consciousness، مما يحرك بالضرورة دوافع المثقف العربي نحو المعاشية

النقدية لكل المفردات المطروحة في سياقه التاريخي وعلاقتها مع معطيات الواقع العربي لطرح إمكانية الإفادة منها علي مستوى التراكم المعرفي وتطهير ومعالجة مشكلات هذا الواقع علي الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي برؤية متجددة وتجذبا للقطيعة المعرفية مع الآخر الغربي. يؤكد "عبد السلام المسدي" أن الرقابة الذاتية التي يمارسها المثقف العربي علي نفسه في التصدي لاستشراء الكونية المكتسحة هي أخطر علي المجتمع وأدعي اليه الإضرار به وأعظم نكسا لقواعده من أي رقابة أخرى قد تتسلط عليه أو قد يتوهم أنها تتسلط عليه.

من ثم يكون السؤال: ما هي أنماط المثقف العربي في إطار المد العولمي بتتويجاته المتعددة؟ وهل تحقق هذه الأنماط نوعا خاصا من التفاعل الثقافي Acculturation المؤثر في اتجاهات عده؟ وما هو مستوي وعيه الأيديولوجي الذي ينبلي عليه دوره للمعاصر؟

يطرح "مصطفى عبد الغني" أنماطا متعددة للمثقف العربي يري الباحث أن طبيعتها تثير إشكاليات دialeكتيكية في إطار العلاقة السلبية المعاصرة مع السياق التاريخي للعولمة، نختار منها ما يكون معبرا بالضرورة عن بقية الأنماط أو ما يتفق وطبيعة البحث الراهن في تحليل نمط المثقف المعاصر، ويتمثل هذه الأنماط في الآتي.

(1) المثقف السلفي: هو المثقف الذي يتخذ موقفا حادا من العولمة ملوحا بكل الطاقات الحية للتراث الإسلامي، وينتمي لجماعات تعتبر الإرثداد للماضي هو الحل اعتمادا علي أن الحضارة الإسلامية قد قامت علي مفهوم جغرافي واسع النطاق شبيه بالعولمة وبالقدرة علي احتضان الثقافات والجدال والنقد والتيارات الفكرية، ولأن القيم المثلي المنقاة هي تلك التي عرفتها قبائل العرب في إحدى مراحلها المبكرة.

(٢) المتقف المتطرف: وهو متقف الإخوان الذي يقوم بتوظيف تكنولوجيا

الإعلام وأساليبه في الحملات الانتخابية للجماعة واستخدم الكمبيوتر في بناء هيكلها التنظيمي وخريطة لتشارها داخلها وكرادها ، ففي حين استخدم هذا المتقف أساليب عصر العولمة فإنه لم يتأثر فكريا من حيث المعتقد الديني فقد ظل موقفه يدور حول بنية التفسيرات السنية التقليدية.

(جـ) المتقف المؤيد: وهو المتقف الذي يجري في سياق العولمة ويخضع

للإبهار للتكنولوجي ويستقيم لحضارة المعلوماتية وآلياتها ويستخدم لغتها في ترويج بضائع أمريكية، ولأن للعلاقة وثيقة بين العولمة الأمريكية ونظيرتها الإسرائيلية فإنه يستخدم علمه في تأكيد جذور الثقافة والتراث الشعبي والأساطير اليهودية في تراثنا وحضارتنا القديمة، ثم يوظف ثقافته لتأكيد صور الإعلانات للسيد -ماك دونالد أو ترويج للبضاعة الأمريكية بأساليب جديدة.

(د) المتقف الغائب: هو المتقف الغائب عن الأغلبية وقيمها فسي حضور الأمية

الهجائية والثقافية، يقوم بدور متقف العولمة في وقت نعاني من بطئ التنمية والتخلف للتكنولوجي والمعلوماتي ويتفرغ للجنس فيشجعه ويسعى لتشجيع ظاهرة النجومية الفنية والثقافية في جميع المجالات بهدف تحويل إنتاجها الي سلع رائجة ومبرمجة.

(هـ) المتقف عابر القارات: هو المتقف المنتمي للثقافة الجديدة التي جاءت

من أموال المعونة الأمريكية وأدوات الاتصال والكمبيوتر، من ثم فهو متقف عالمي ينتمي لهذه العولمة مباعد بينه وبين الفئات الاجتماعية المحلية، ويسعى لإعادة تغيير المجتمع وتغيير للساند فيه والتخلي عن القيم التراثية، ونستطيع أن نجده في مراكز الأبحاث داخل الجامعات وخارجها وفي المراكز البحثية الرسمية أو الأهلية.

(و) المثقف المهمش: هو المثقف الذي رفض أن يساير الركب ويستفيد من التغيرات الحادثة بالنسبة للشركات متعددة الجنسية التي تقوم بتجنيد مفكرين وكتاب من مختلف البلاد ينظرون ويروجون لأفكار العولمة والكونية، ويؤكدون أن الانتماء لأمة أو وطن قد أصبح من مخلفات الماضي، من ثم لم يشكل هذا المثقف إلا فئة بسيطة لم تستطع الوقوف أمام الدولة ومن وراءها القوي الاقتصادية للضخمة ومن ثم كان مآلها التهميش.

(ز) المثقف الجديد: هو أقرب الي رجل الأعمال منه الي المثقف، يتحدث عن الصراع العربي الإسرائيلي ويحاور منتقديه في جدل ذي خيرة ماركسية اعتادها حين كان ينتمي للييسار، ولا مانع لديه من أن يتحدث عن ثقافة السلام وعن أطفال الحجارة وفي الوقت نفسه يقبض للمبالغ الطائلة من جماعات تخفي وجوها وراء ألقعة كثيرة.

والملاحظ لتلك الأنماط الثقافية في وجودها الفعلي يجد أنها أنماطا تحكمها تناقضات عامة علي المستوي الكلي، إذ أنها تنحصر بين التأييد ليس النظري بل النفعي المصلحي بأنواعه ودرجاته وبين الرفض والانعزال غير القائم علي قاعدة أيديولوجية تبريرية تحمل موقفا ثقافيا قوميا، ذلك فضلا عن التناقضات التي يتضمنها كل نمط في ذاته، كما يلاحظ أنه ليس هناك فروقا فاصلة يمكن الاستناد إليها حين يتم تحديد نمط بعينه، من ثم يمكن اعتبار أن للمثقف المؤيد، الغائب، عابر القارلت هم نمط واحد من فئات المثقفين بينما يمثل المثقف السلفي، المتطرف، المهمش نمطا آخر لكن لكل منهما خصائصه التي تميزه. ويعني ذلك أن دور المثقف العربي بصفة عامة تجاه العولمة هو دور ثنائي يقوم علي النقيضين ومن ثم يعكس ازديادية الرؤية ويعكس مؤشرا هاما بنفي وجود تقييم موضوعي عقلاني تنطلق منه الاتجاهات نحو ظاهرة العولمة. ففي إطار الأزمة الحضارية المعاصرة للعالم العربي هناك حتميات كثيرة تتطلب

أدوارا أخرى غير تلك التي تقوم بها هذه الأنماط حتي يكون المتقف هو أحد وسائل تجاوز هذه الأزمة وليس أهم أدوات تكريسها.

ويري الباحث أيضا أن المناخ الثقافي العربي للمعاصر في حاجة إلى نمط المتقف الكوني الذي ينتج نظرية ثقافية نقدية تمتلك أدوات التوجه القومسي وتعتبر منظومة المتغيرات للمعلوماتية إحدى دعائمها ومركزاتها، ويكون هو المتقف المنفتح علي سرديات تاريخه في مراحل المختلفة، وأيضا هو الواعسي بخريطة الفكر العالمي بتياراتها والمستقصي لتاريخ الحضارات وغير معتبر أن للعلومة تمثل انقلابا معياريا في حركة التاريخ قدر ما تعد تحول تاريخي وحضاري يطرح فرصا نسبية وغير متكافئة أمام الدول والحضارات كلا حسب طاقاته وإمكاناته المادية والذاتية. إن الجدل الدائر في الفكر الغربي والعربي علي السواء حول ظاهرة للعلومة بآلياتها ونتائجها وأثارها يطرح سؤالا محوريا هو كيف أن ظاهرة للعلومة قد حظيت بنوع من التحليل والنقد من قبل الفكر الغربي المنتج للعلومة أساسا بينما تعامل معها المتقف العربي بنوع من الرتابة والنمطية الفكرية؟ وكيف دفع هذا المتقف في إطار بعض الأنماط القائمة التي للتكسب والتربح والارتزاق والدفاعات المصلحية والانتقاعية؟ من ثم كيف لهذا المتقف العربي أن يستفيد من للعلومة علي مستوي طرح مكتسبات جديدة تحقق له رؤية للعالم؟ وإذ تعني سيادة كل هذه الأنماط غياب الدور الحضاري للمتقف العربي المعاصر فإن التحدي الكبير الذي يطرحه "محمود عبد الفضيل" يكمن في الإجابة علي هذا التساؤل كيف يمكن اقتحام مجتمع المعلومات والثقانة المتقدمة واجتياز الحاجز الحرج Critical High Technical Frontier نحو هذا العالم الجديد دون افتقاد الخصوصية الثقافية والهوية الحضارية؟

رابعاً: محاور أزمة المتقف العربي للمعاصر:

تجمع الدراسات النقدية والسوسيولوجية المتتوالية لإشكاليات الفكر العربي في طوره التاريخي الراهن ومن منظوراتها المختلفة علي أن المثقف العربي بعماس أزمة ما لها دلالات فكرية تتعكس علي علاقته بإنتاج الحقيقة الاجتماعية ونكفبه مع المكتسبات الحضارية والتاريخية المعاصرة، ومن ثم علي دوره التتموي كفاعل اجتماعي، لكن هذه الدراسات قد اختلفت حول الأسباب الخاصة بدلالات هذه الأزمة ودوافعها، فبعضها قد اعتبر أن المثقف العربي هو أحد بواعثها أي أنها أزمة ذاتية تتعلق بالمثقف، ومنها ما اعتبر أن أزمة الواقع العربي هي نتيجة لأزمة المثقف، ومنها من اعتمد للعوامل الخارجية الغربية سببا قويا لها.

وإذ أن المتغيرات العالمية الحادثة علي كافة الأصعدة قد أوجبت علاقة دائرية بالواقع العربي من حيث للتأثير والتأثر من ثم أصبحت هذه المتغيرات مستوجبة للتفسير والتحليل بالنسبة للمثقف، ليس من خلال لفتاؤه الطبقي أو توصيفه الاجتماعي ولا من خلال المرجعية الفكرية الإسلامية أو الماركسية أو الليبرالية أو القومية أو العلمانية ولا من خلال العلاقة بالسلطة والدفاع عن مشروعاتها، فلم يعد مفهوم المثقف المعاصر هو من يدافع عن نظريات وأفكار ومذاهب وشعارات مجردة وأنظمة وكيانات ولكنه من يدافع عن وجوده القومي من خلال الفعل التاريخي فضلا عن أن هذا الدور قد أصبح يتطلب نوعا خاصا من السلطة الثقافية التي تتجاوز التوقع داخل قوالب وأنماط ثقافية حتي تتحقق الفاعلية المتوازنة مع الإيقاع الاجتماعي. يري "علي حرب" في إطار تحديد الأزمة الذاتية للمثقف العربي علي أنها تكمن بالدرجة الأولى في أفكاره: إعادة ترتيب العلاقة بالأفكار لنسج علاقات جديدة مع الواقع من خلال شبكة جديدة من المفاهيم، ذلك أن المثقف فاعل فكري بمعنى أنه يسهم في تغيير العالم بخلق عالمه للفكر، ويقلب الأولويات بقدر ما يجترح منهجا للتفكير ويغير واقع السياسات بقدر ما يبتدع ممارسة فكرية جديدة، من ثم لا يتحول الي جزء من

مشكلة المجتمع بدعمائيته للعقائدية أو بطوباويته المستقبلية أو بالمشكلات الوهمية التي يثيرها أو بالوعي للزائف للموضوعات التي يعالجها. وفي نفس الاتجاه كانت رؤية "عبد الله العروي" خلال كتابيه (تقافتنا في ضوء التاريخ)، (أزمة المثقفين العرب تقليدية أم تاريخانية) والتي تعكس فكرة أن المثقف مسكون بأزمة أبدية وهو مرشح بطبيعته لأن يكون مأزوما لاعتبارات تاريخية وذلتية.

بينما علي ممثوي علاقة أزمة الواقع بأزمة المثقف ومدي التغيرات والتناقض مع الرؤية السابقة التي ترمي الي تأكيد ذلتية الأزمة، يعتقد "أحمد مجدي حجازي" أنه يخطئ من يتصور أن أزمة المثقف العربي كامنة في البناء المعرفي ذاته ويتوهم ذلك الذي يدعو الي ضرورة إجراء تعديلات في البناء الثقافي أو في تطوير عناصره الداخلية، فأزمة الثقافة والفكر في الوطن العربي ترمز الي أزمة البناء الاجتماعي الاقتصادي في المنطقة إذ أن الفكر يتشكل في إطار تاريخي جدلي مع الواقع الفعلي المعاش، من ثم يجب أن نحلل طبيعة التفاعل الجدلي بين الفكر والواقع في ضوء رؤية التاريخ الذي يشكل المجتمعات العربية.

ويتفق حول ذلك "عاطف عضيبات" إذ يقول: إن أزمة المجتمع العربي ليست سوي تعبير دقيق عن أزمة المثقفين العرب الذين لم ينجحوا بعد في التصدي لما يعانيه المجتمع العربي من تحديات وأخطار. وتشاركه في ذلك "فهيمة شرف الدين" إذ تؤكد أن أزمة المثقفين تنتج بالدرجة الأولى عن أزمة المجتمع العربي، وكذلك يري "ضمان ملامة" أن أسباب انحسار دور المثقف العربي ومظاهره مرتبطة إجمالا بانحسار وجود للمجتمع المدني العربي الراهن علي حساب للمجتمع الذي تفرضه السلطات.

وطبقا للعديد من الرؤى والاتجاهات النظرية في التحليل الموضوعي لأزمة المثقف العربي فإن للتوجه العام بشير الي أن هناك نوعا من التسلسل

المنطقي لها في هذه الأزمة قائمة بالدرجة الأولى علي أزمة الواقع العربي وأزمة هذا الواقع قائمة في أحد أبعادها علي مؤثرات العوامل الخارجية، ويؤكد "أحمد مجدي حجازي" أن دراسة تاريخ الحركة الثقافية في المنطقة العربية كجزء متخلف تابع اقتصاديا وثقافيا للغرب الرأسمالي يمكن أن ترصد للنشأة الفكرية لدي النخبة المثقفة العربية وأن نقف علي النشأة الفكرية لدي الفئات الاجتماعية من أبناء هذه الشعوب وتكشف عن اغتراب المثقف وانعزاله عن قضايا الواقع الاجتماعي والسياسي، وهذا يعني عدم وجود تيارات نقدية سائدة بين الفئات المثقفة في الوطن العربي أو أن هذه التيارات ما تزال في كثير من الحالات أسيرة مرحلة المراجعة النقدية للمثقفين أنفسهم قبل المراجعة النقدية للواقع الاجتماعي الشامل.

وعلي ذلك فإن سلطة التغلغل الرأسمالي التي ابتغشت عنها أساليب وطرائق للتكامل مع آليات السوق العالمي قد أسهمت وبشكل ما في وجود الأزمة للمعاصرة للمثقف العربي نظرا لما أنتجت من ظروف واقع اقتصادي واجتماعي معقد فضلا عن شيوع أنماط من الفكر الاستهلاكي وسيادة بعض النماذج للقيمة الدخيلة والتي تجسدت في ملامح عديدة.

وينطلق الباحث في رؤيته الكلية إلى أن أزمة المثقف العربي هي بالضرورة أزمة ذاتية ترتبط بعناصر ومكونات المنظومة الفكرية من حيثيات كثيرة هي:

- ١- أن طبيعة المفاهيم عند المثقف العربي تنسم بدرجة من الثبات المطلق الذي يعتبر عائنا ثقافيا في اتجاه التحولات والتغيرات الدائمة، إضافة الي كون هذه المفاهيم لا تحمل تحديدا دقيقا لمسمياتها، مما يؤدي الي نوعا من الخلط الفكري بين المثقفين أنفسهم تجاه مفهوم واحد نظرا لتناقض الرؤية حول مكوناته وأبعاده.

٢- يعتمد المنقّف علي الفصل للقاطع بين الفكرة ومدلولها أو تطبيقاتها من ثم يكون التركيز قائم علي سليات التطبيق وخطأ الممارسات وليس علي قصور الفكرة إذ أنه يتعامل مع الأفكار علي اعتبار أنها وجدت لذاتها، وأن العلة في الواقع وليست في الفكرة التي تحكم هذا الواقع، من ثم ليس هناك أي اتجاه نحو نقد أفكاره أو مراجعتها، من ثم أيضا ليست هناك محاولات نحو نقد دوره الكلاسيكي.

٣- لا يعتمد المنقّف العربي علي إثارة الأسئلة المحورية أو الثورية الدافعة نحو إحداث نقلة نوعية للواقع في إطار القراءة الواعية لماهية الحدث، من ثم فهو مستهلك للأفكار والنظريات غير منتج لها، لأنه لا زال يحلّ ويناقش تيارات الفكر الغربي المعاصر مثل: الحداثة، ما بعد الحداثة، نهاية التاريخ، صدام الحضارات، العولمة ... دون إضافة فكرية، من ثم فقد سلطته النقدية للواقع.

وهناك توصيف خاص لعلاقة المنقّف بالأفكار والواقع يطرحه "علي حرب" علي هذا النحو إذا فشلت محاولات العقلنة فلأن العقلانيين قدسوا العقل وتعاملوا معه بصورة لاهوتية ما وراثية وحصدوا للامعقول بقدر ما تعاطوا مع العقل بصورة غير معقولة، وعلي النحو نفسه جري التعامل مع مشاريع التقدم، فلقد تراجعنا فيما أردنا أن نتقدم ليس لأن الظروف لم تكن ناضجة لاستقبال أفكارنا بل لأننا أردنا للواقع أن يتلاءم مع أفكارنا أو ينطبق مع مقولاتنا، أي لأننا انطلقنا من أفكار مسبقة أو نماذج كاملة أو نظريات جاهزة حاولنا تجسيدها أو احتذاءها أو تطبيقها، فمن ينطلق من فكرة لكي يتقدم علي أساسها لا يحسن سوي التراجع عنها، ومن يؤمن بأنه يمتلك نظرية أصولية صحيحة جاهزة للعمل والتطبيق لا يحصد سوي للخطأ والانحراف علي ما تشهد علاقة التنويريين بالعقل أو التقدميين بالامتركية أو الليبراليين بالديمقراطية والحداثيين بالعلمنة أو الأصولية بالإسلام.

ورغم استحكام هذه الأزمة الذاتية للمثقف العربي لا ينكر الباحث مدي
فاعلية مؤثرات الواقع الاجتماعي في خلق ظروف غير ملائمة بالنسبة لهذا
المثقف لكن ليس هناك يقين علمي بأن أزمة الواقع تصنع أزمة المثقف، من ثم
فالتساؤل الذي تكون صيغته هكذا: هل يؤثر المثقف في أزمة المجتمع أم أنها
تؤثر فيه؟ هو تساؤل يحمل نوعا من الازدواجية بين المقدمات والنتائج لأن أزمة
الواقع منوط حلها علي المثقف كما أنها في جوهرها دور هذا المثقف، لكن هل
أزمة المثقف يصنعها هذا الواقع؟ بالضرورة المنطقية لا لأن هناك العديد من
المجتمعات الشرقية والغربية علي السواء تعيش أزمات علي المستوى
الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بل والثقافي فهل بالضرورة أن تعيش أزمة
مثقف؟ كذلك لا ينكر الباحث أثر العوامل الخارجية في تشكيل مفردات أزمة
الواقع إذ تدخل العولمة في هذا الإطار باعتبارها منتج ثقافي غربي ساعد علي
الكشف عن أزمة المثقف من خلال منطق التعامل معها؟ بما يؤكد وجود
الإشكالية الفكرية الذاتية المشار إليها.

خامسا: الإشكالية الفكرية للمثقف المصري مع العولمة:

يذهب Kadushin في دراسته عن المثقفين الأمريكيين الي أن كل ثقافة
لها مفاهيم قيمة مركزية محددة تضفي المعني علي التجربة والفعل وان معظم
أفراد المجتمع يستغلون هذه المفاهيم بسهولة لأنها تتحدد في تطبيقات ملموسة لا
في صياغات تجريدية، من ثم فالمثقفون تقع عليهم مهمة إيجاد العلاقة بين
المفاهيم القيمة وتنصي تطبيق هذه المفاهيم عبر الزمن. وعلي ذلك هل تحولت
العولمة الي مفهوم قيمي في الأرضية الثقافية العربية والمصرية بشكل أخص؟،
أم تحولت الي مفهوم جدلي بحكم تنوع توصيفاتها وتشعباتها النظرية وتناقصر
أطروحتها وما يتضمنه ذلك من أفكار تصالمية حادلت كثيرا عن الضبط

الاصطلاحي المنهجي لهذا المفهوم؟ فالعولمة في رأي الباحث ظاهرة متجاوزة في الموقف منها للقبول المطلق أو الرفض المطلق لأنها كظاهرة مركبة فهي خاضعة بالدرجة الأولى للرؤية التحليلية والنقدية، إذ أنها تمثل حدث تاريخي يتطلب في التعاطي معه قفرا من المسؤولية الفكرية والحضارية كمهمة حيوية للمثقف المصري يستطيع خلالها تجديد أدواته الثقافية وأدائه المعرفي.

ويؤكد "أحمد صادق سعد" أن هناك انشطار ثقافي أساسي في كتلة المثقفين المصريين بين الذين تبنا درجات موقف الثقافة الغربية والذين احتفظوا بالثقافة الشرقية أو عادوا إليها ومجموعات المثقفين الذين يمزجون بين الاثنين، فالتقاليد الشرقية والمعتقدات الإسلامية ما زالت راسخة الجذور في الغالبية الساحقة من المثقفين بما فيهم الذين تخربوا وتعلموا.

من ثم فالتساؤل عن الإشكالية الفكرية للمثقف المصري مع العولمة يستوجب استعراض بعضا من التصورات المتشعبة في الفكر المصري حول العولمة من خلال الرؤى المنبثقة عن الكتابات النظرية والأكاديمية بما يحقق استجلاء طبيعة هذه الإشكالية فبدلية هناك مسائل ثلاثة أهمها المثقفون المصريون إزاء التعامل مع العولمة يطرحها "إسماعيل صبري عبد الله" وتتدخل ضمن الإشكاليات الفكرية للمثقف المصري أولها: البحث في نشأة الظاهرة والقوي الفاعلة في تشكيلها وإهمال دراسة تأثيراتها السالبة في العالم العربي مثل (البطء في النمو، تزايد البطالة، التراجع في مستوى التعليم، انتشار المخدرات، ظهور اليمين المتطرف، تكاثر المال والنحل التي لا صلة لها بالعقل وتعيش أوهاما غريبة)، ثانيها: الانصراف عن البحث في قضايانا القطرية والقومية واختفاء الوطنية والاستقلال من جدول أعمال المهتمين بالمتغيرات العالمية،

وثالثها: إشاعة التسليم بأن الأقوياء في قمة النظام العالمي يشكلون مستقبلنا وأن الإرادة الشعبية والوطنية والقومية معدومة الأثر.

وفى هذا الإطار يقدم "المسيد ياسين" فرضية خاصة حول أن النخب الفكرية المصرية متخلفة عن تابعة للتطورات العميقة في الفكر العالمي ماعدا قلة منهم لديها الرغبة والقدرة معا على التحليل النقدي لما تنتجه ديناميكيات التفكير في العالم.

وتتفق مع ذلك رؤية أخرى تؤكد أن الموقف الأيديولوجي لبعض التيارات الثقافية المصرية غير قادر على إنتاج وعى نقدي إزاء الظواهر الموضوعية في عالمنا لو داخل مجملاتها وإنما لا تزال تدور في مدارات اللغة الأيديولوجية والأحكام القيمية التي لا ترى ظواهر العالم الموضوعية الجديدة، من ثم فالوعى الأيديولوجي الذي تنتجه وتعيد إنتاجه يجرى خارج نطاق تحولات للعالم.

وفى إطار الكم المتعدد من الأطروحات الفكرية التي أنتجها المثقف المصري حول العولمة يرى الباحث أن هذه الأطروحات تقدم مجموعة من التصورات التي تقوم في مجملها على دفاعات تنطلق من أرضية الخصوصية الثقافية معتمدة في ذلك على أيديولوجية الانغلاق على الذات وإحياء الموروث الثقافي في التواجه مع قوتي العولمة باعتبارها تمثل نوعا من الغزو والاختراق الثقافي، وتصورات أخرى تأخذ خط ضرورة إحداث التنمية المستقلة لإبطال محاولات العولمة نحو تكريس التبعية كأحد الأشكال الجديدة للهيمنة الغربية الرأسمالية من خلال العديد من مراكز العولمة الاقتصادية، وعلى مستوى آخر هناك دفاعات عن اقتصاد السوق الحر والمنافسة والشركات متعددة الجنسية باعتبارها وسائل أساسية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية وعلى ذلك فالعولمة لديهم تمثل نقلة نوعية في حياة الرأسمالية، بينما هناك دفاعات للتوافق مع

العولمة دون التنازل عن الوطنية المستقلة في إطار تصاعد جنابية العلاقة الجديدة بين المعرفة والثروة والسلطة.

وعلى ذلك كانت رؤية "المسدي" مؤكدة على أن دخول العولمة في منظومة المعرفة العربية كان سببا في تعرية كثير من ثغرات الخطاب الثقافي وذلك على مستوى البنية التأسيسية لمضامين الفكر أو على مستوى الكفاية التفسيرية لآليات النقد والتأويل.

واتفقت معها كذلك رؤية أخرى في التذليل على أن العولمة تعد محكا كاشفا للمنطقية الفكرية للمثقف المصري إذ أن تعامل المثقف معها لم يتعد في مجمله دائرة التعريف الأولي الي التعريب الذي ينهض علي تخصيص أسسها المعرفية بالشرح والنقد والتأويل وقوبا علي كفاياتها ومثالبها واستراتيجياتها بترجمتها الفطعية الي دراسات عينية حول تعلقها مع جوانب متعددة من قضايا الواقع العربي.

ويعتبر "علي حرب" أن للقراءة الأيديولوجية للعولمة هي قراءة رجعية لأن أهلها يحكمون علي الظاهرة بما قبلها فهم مع المجتمع الصناعي ضد المجتمع الإعلامي، ومع الكتاب ضد التلفزة ومع الدولة ضد الشركات المتعددة، لنهم يطالبون بالعودة الي العالمية لمواجهة للعولمة وهذا هو مأزق المثقف التقدمي الآن، انه يريد التقدم لكنه لا يحسن سوي للتراجع إذ هو يقفز دوما فوق الأحداث ولا يأخذ بعين الاعتبار التطورات والمستجدات، فقد كان من قبل مع الاشتراكية ضد الرأسمالية والآن هو مع الاشتراكية والرأسمالية معا لكي يلعن العولمة لأنها برأيه تريد القضاء علي الأيديولوجيا وهو لا يحسن التفكير إلا علي نحو أيديولوجي لذا فهو سيفق في المستقبل مع العولمة أي ضد ما يمكن ان يحدث من التحولات أو يتشكل من الإمكانيات.

وفي إطار تلك التصورات المطروحة عن الإشكالية الفكرية للمثقف المصري حول العولمة يري الباحث أن مستوى المنهجية الفكرية لدي المثقف

المصري لا يتسق مع طبيعة ومستوي الوعي للتاريخي المعاصر استنادا الي أن هذا المثقف يعتمد في فكره منطق أحادي ورؤية استثنائية تبريرية في جذلياته مع العولمة وينعكس كل ذلك في النقاط الآتية:

أولا: الادعاء بغموض مصطلح العولمة في وجود كم من الكتابات والدراسات والأبحاث النظرية والتطبيقية الشارحة لأبعاده في المحيط الكوني، من ثم فليس هناك محاولة تأصيلية لهذا المفهوم، رغم وجود أحكام قيمية علي المنظورات الفكرية الغربية التي تطرح علي مدركات المثقف تفصيلات وزوايا جديدة تعمق مفهومه للعولمة وتعمق كذلك رؤيته للفلسفة المنبثقة عن التحولات المجتمعية العالمية والإقليمية والمحلية.

ثانيا: لم يتعرض المثقف المصري في تحليلاته المفاهيمية لطبيعة العلاقة الدلالية بين العولمة كمفهوم وآلياتها بينما كان المسار المنطقي للقضية يقتضي أن يرتبط المفهوم النظري بواقعه الامبريقي، لذلك نشعبت المفاهيم والروى حول العولمة واعتمدت في الخطاب الثقافي كمفهوم جلي.

ثالثا:تحمل التعريفات الخاصة بالعولمة لدي المثقف المصري تناقضات جذرية في الرؤية إيجابا وسلبا، وذلك نظرا للاختلافات في المرجعية الفكرية للمثقف بينما العولمة كظاهرة ترتبط بالواقع أكثر من ارتباطها بالفكر والأيدولوجيا.

رابعا: لا يتسم النطاق الكلي لرؤية المثقف المصري حول العولمة بمبدأ النسبية إذ تنحصر هذه الرؤية طبقا للدراسات النظرية في إطار ثلاثة إتجاهات هي: القبول المطلق القائم علي الانبهار بالعولمة كنموذج ثقافي غربي يركز علي التقنيات للمعلوماتية والتكنولوجيا دون الوقوف علي سلبيات العولمة وتحليل ممارساتها وانعكاساتها المختلفة علي الواقع المصري، من ثم فمبدأ القبول لا يعتمد علي تقييم موضوعي للسلبيات. وكذلك يمتد النطاق الكلي لهذه الرؤية إلي مستوي الرفض المطلق المتجاهل لكل

إيجابيات العولمة المتفق عليها في التوجهات المختلفة وكان لابد أن تقتزن أسباب الرفض بتقديم إستراتيجية للمواجهة. وكذلك الموقف النقدي الذي يتبناه المثقف المصري لا يقوم علي منهج نقدي أو يحمل رؤية لها دعائم نقد الفكر.

خامسا: يتعامل المثقف المصري مع العولمة باعتبار أنها قضية اختيارية أو حتمية تاريخية معاصرة يفرضها السياق الحضاري بينما تختلف منطقية القضية عن وضعها في إطار الاختيار والحتمية.

سادسا: يقيم المثقف المصري علاقته مع العولمة باعتبار أنها تمثل نظرية أو تيارا أو مذهباً فكرياً أيديولوجياً سوف يتقدم وينتهي مضمونها في المستقبل لأنه يرتبط بمرحلة زمنية معينة، بينما لم يكن لهذه النظريات أو التيارات أية آليات ضامنة لاستمراريتها مثل العولمة، إذ كانت تمثل في جوهرها بناءات منطقية تتسق مع حركة الواقع الأنسي المتغير أو المستقبل القريب دون أن تمتد في التاريخ.

الفصل الخامس: الأسس الفكرية والمعرفية لظاهرة العولمة

تمهيد:

أولاً: الإطار التاريخي لنشأة ظاهرة العولمة.

ثانياً: أسباب ظهور العولمة.

ثالثاً: آليات العولمة ... رؤية تحليلية لفلسفة
التوجهات.

رابعاً: أنماط العولمة ... ملامح الإيجابيات والسلبيات.

خامساً: العالم العربي ودينامية سياسات العولمة (مصر
نموذجاً).

سادساً: العولمة بين أطروحة "نهاية التاريخ" وأطروحة
"صدام الحضارات" ... (محاولة للتأصيل الفكري).

تمهيد:

يرى 'بريان ترنر P. Turner' أن علم الاجتماع منذ نشأته في بدايات القرن التاسع عشر قد وقع في توتر أو تناقض بين كونه علم خاص بالدول القومية وعلم خاص بعمليات عالمية أو كونية، وقد تطور بصورة غامضة كعلم خاص بمجتمعات العالم الصناعي ويعلم للبشرية، ومع أن مفردات علم الاجتماع تمتد إلى مستوى يتسم بدرجة من التجريد تكفي للإحياء بأنه علم يختص بالعمليات الاجتماعية الكونية (الفعل أو الهيكل أو المعيار أو النسق الاجتماعي) فقد تطور فعليا لتفسير المصائر المحلية أو القومية وفهماها.

ولقد طرح 'سان سيمون Saint_Simon' في هذا الإطار أفكارا عن نسق موحد للدول الأوروبية وعن طبيعة العلاقة الموجبة بين نشأة التصنيع ونشأة ثقافة عالمية، إذ يؤدي التصنيع إلى ترسيخ نظام دولي يقضي على ثوابت الإقليمية، كما بحث في كتابه (المسيحية الجديدة) عن المبادئ التي يقوم عليها مفهوم الوحدة الكونية وزيادة الوعي بالعالمية الحديثة وطبيعة العلاقة بين نزعة التصنيع والعولمة الإنسانية.

وإذا تمثلت ظاهرة العولمة في العقد الأخير من القرن العشرين كأبرز الظواهر المجتمعية في المحيط للدولي، فإنها قد أصبحت تتطلب علما خاصا بها يقوم على تفتين الظاهرة ووضعها في إطار معياري وتفسير إشكالياتها وتحديد علاقاتها بالظواهر والمفاهيم الأخرى، وتحليل مفرداتها والتوجهات الأيديولوجية المحركة لوجودها وتأصيل تاريخية الظاهرة وخصائصها ومسارها المستقبلي. ولقد أكد 'روبرتسون' على طبيعة العلاقة المزدوجة بين سوسيولوجيا العولمة وعولمة السوسيولوجيا، بين مقارنة شواهد العصر وفهم روحه، بين تعلق

الدلالة نحو تحولات موسيولوجيا جديدة مشروعة للجدل، وبين التعبير غير المستقر عن حضور خارطة جديدة للعالم وعلي ذلك عرف "أولريش بك" علم اجتماع العولمة بأنه مجموعة غير متماسكة ومتناقضة من استنتاجات علم الاجتماع التنظيمي للدولة الوطنية.

وفي إطار هذه التنبؤات الكلاسيكية حول سيادة مفهوم العالمية والكونية والعولمة يري الباحث ان الأسس المعرفية للثقافات الإنسانية تختلف مع كل حقبة تاريخية طبقا للعديد من المتغيرات ولا تتواصل ولا تتداخل بالضرورة مع نشوء نظام جديد للأشياء والظواهر، وإذا كانت العولمة كظاهرة ومفهوم قد تغيرت معها البنية المعرفية وحقت علاقات موجبة وسالبة مع العديد من المفاهيم مثل: العالمية، الكوكبية، الحدائق، المحلية، الأممية، الشرق أوسطية، صدام الحضارات ... من ثم فهناك ضرورة ما نحو وجود العديد من المعالجات الأكاديمية التي تنطلق من رؤية نقدية خلال علم الاجتماع باعتباره يمثل بؤرة اهتمام العلوم الإنسانية بالعولمة ظاهرة ومفهوما وإطارا مرجعيا لتنظير للمفهوم وممارسة امبريقية لاستكشاف أبعاد الظاهرة وماهيتها، والتي هي في توصيف "علي حرب" ثمرة العصر الكوكبي وحصيلة ثورة مركبة تقنية وعديد أتاح النقل الفوري للمعطيات، بقدر ما حولت كل شيء الي بنية رقمية بصورة تضاعف معها الواقع الفعلي باختلاق واقع آخر، أثري أو لصطناعي عبر الحواسيب والأدمغة الإلكترونية التي تتيح تشكيل ما لا يتناهى من العوالم المتخيلة عبر تركيب النصوص العددية، من ثم فالعولمة هي حدث كوني تتغير معه خريطة العالم بقدر ما تتغير العلاقة بالواقع نفسه، وذلك من بنية الثقافة التي ممارسة السلطة، ومن أشكال الهوية التي منظر ات التواصل ومن أنماط النمو الي أشكال الصراعات والحروب. من ثم فقد تسببت حول ظاهرة العولمة تساؤلات أساسية وفرة عديده منها:

هل العولمة دعوة إنسانية تعلق إلها الذهن الرأسمالي بعد شعور الإنسان الغربي بفقدان ذاته في مرحلة الحدائق؟ أم هي دعوة ديمقراطية مستحدثة

للتأكيد الذات المركزية بأسلوب إنساني مقبول من العالم أجمع؟ هل هي مياسة ليبرالية جديدة New Liberalism قادرة علي إلغاء الحواجز بين الدول؟ أم تأخذ في اعتبارها خصوصيات الدول وسيادتها الوطنية وهويتها القومية؟ ما مدلول العولمة في فكر أبناء دول الجنوب الفقير؟ ما الدور الحقيقي الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسية في عولمة اليوم؟ هل انتهى دور المبدع ليحل محله مروج السلعة وبائعها في ظل نظام الرأسمالية النفائة.

وفي إطار موضوعي حول ضرورة وجود عولمة ذات طابع إنساني محقق لإيجابيات كثيرة ومتجاوز للسلبيات يشير "تقرير التنمية البشرية" الي مجموعة من الشروطين المنهجية التي تعتبر محققة لموقف متوازن من قضية العولمة بين كل الكوادر السياسية والاقتصادية والثقافية للدولة حين يكون مدلولها وعلي مستويات مختلفة هو:

- ١- "الأخلاقيات" - أي انتهاكا أقل لحقوق الإنسان لا مزيد منه، وقدر أقل من تجاهل القيم الإنسانية.
 - ٢- "التنمية" - أي فقرا أقل للبلدان والناس وليس مزيدا منه.
 - ج- "العدل" - أي تفاوت أقل بين البلدان والأجيال لا مزيد منه.
 - ٨- "الشمول" - أي تهميشا واستبعادا أقل للبلدان والناس لا مزيد منهما.
 - هـ- "الأمن البشري" - أي ضعفا أقل للبلدان والناس لا مزيد منه.
 - و- "الاستدامة" - أي استنزافا وتدهورا أقل للبيئة لا مزيد منهما.
- أولا- الإطار التاريخي لنشأة ظاهرة العولمة:

اختلف الباحثون في إطار دياكتيكي حول القراءة لتاريخية لظاهرة العولمة، هل هي ظاهرة قديمة بدأت إرهاباتها منذ بدايات القرن الخامس عشر أم أنها ظاهرة معاصرة أنتجت متغيرات القرن للتاسع عشر والقرن العشرين؟ ورغم الاختلافات الفارقة حول تاريخية للظاهرة فسي الكثير من البحوث والدراسات، إلا أن هناك و -كما يري الباحث- اتفاق حول شيئين أساسيين هما:

(١) تصنف ظاهرة العولمة علي أنها ظاهرة رأسمالية من ثم تتفق الكثير من

معطياتها مع النظام الرأسمالي في فلسفته وتوجهاته وقيمه ويحكمها منطق ومحدداته وشروطه ومنظوراته ودينامياته.

ويؤكد "محمد حافظ دياب" أن الرأسمالية منذ لحظة ميلادها وهي عالمية الطابع، وهذا الطابع ظل صفة ملازمة لتطورها مع حركة الكشف الجغرافية وغير مراحل نموها وتعرجاتها المختلفة، ولهذا بدأت تتبلور أفكار حول العالمية، وتتشد تحرير العنصر البشري من نظام الرق والظلم والاضطهاد الذي ظلت تكابده أوروبا قرونا، وهو ماتشي به مقترحات "جروثيوس" مؤسس القانون الدولي، وفلاسفة التنوير مما نادوا بالمواطنة العالمية Cosmopolitanism وقانون الأمم لدي "جيرمي بنتام"، وقانون للمواطنة العالمية لدي "كانط" وإعلان "سان سيمون" لنظام عالمي جديد، ودعوة الاقتصادي البريطاني "تيتسون" السي إنشاء اتحاد للتجارة بين الشعوب.

(٢) ان مفهوم ودلالة للظاهرة من جانب الكثير من البحوث والدراسات،

تعني دمج العالم في منظومة واحدة وتوحيد المعايير خلال تزامن تكنولوجي وثقافي وتجاري وازدياد العلاقات المتبادلة في مجالات تبادل السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال وتدفق المعلومات وآليات السوق.

ويذكر "روبرتسون" أن العولمة تشير إلي أن يتحول العالم الي كيان موحد في إطار عملية الدمج العالمي التي أدت إلي الدرجة العالية الراهنة من التقييد العالمي والصراعات الثقافية المكثفة حول تحديد الوضع العالمي، كما أن أية عولمة تستطيع نظريا أن تحيل العالم الي كيان واحد عبر مسارات عديدة منها الهيمنة الاستعمارية لدولة واحدة أو معسكر قوي أو انتصار شركة تجارية أو البروليتاريا العالمية أو أحد أشكال الدين أو الحركة الفيدرالية العالمية.

وفي إطار الدراسات التي توصل للجنور التاريخية للعولمة باعتبارها ظاهرة كلاسيكية أكد "جوناثان فريدمان" J. Friedman أن البنسي المعولمة ليست جديدة علي النسق العالمي الراهن، فقد كانت للشركات التجارية من القرن الخامس عشر الي القرن الثامن عشر بني مؤسسية عالمية، وأيضاً كانت الإمبراطوريات الكبرى كيانات معولمة قوية وفي غياب البني الإمبريالية أفرزت نظم للتجارة في المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا عولمة مؤسسية وثقافية ضخمة يشار إليها دائماً باسم تهنيد Hinduization جنوب شرق آسيا وإندونيسيا وأسلمة المحيط الهندي.

ويؤكد "رونالد روبرتسون" أن العولمة قد مرت بخمس مراحل تاريخية هي:

١- المرحلة الجنيقية: التي استمرت في أوروبا منذ بدايات القرن الخامس عشر الي منتصف القرن الثامن عشر، وشهدت هذه المرحلة نمو المجتمعات القومية وتخفيف حدة النظام المتعدي للقومية السائد في القرون الوسطي، كما اتسع مجال الكنيسة الكاثوليكية وتعمقت خلالها الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية وسادت نظرية مركزية للعالم وبدأت الجغرافيا الحديثة وذاع التقويم الجريجوري.

٢- مرحلة النشوء: وقد استمرت في أوروبا بشكل أساسي من منتصف القرن الثامن عشر وحتى سبعينات القرن التاسع عشر، وقد حدث تحول حاد في فكرة الدولة الوحدية المتجانسة وأخذت تتبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية الرسمية، ونشأ مفهوم أكثر تحديدا للإنسانية، وزادت الاتفاقات الدولية وظهرت المؤسسات الخاصة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول وبدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي وبدأ الاهتمام بموضوع القومية والعالمية.

جـ مرحلة الانطلاق: وقد استمرت من سبعينات القرن التاسع عشر وحتى منتصف العشرينات من القرن العشرين، وتشير هذه المرحلة الي الفترة

التي برزت فيها اتجاهات العولمة الخاصة بأزمة وأمكنة مسابقة، وقد ظهرت في هذه المرحلة مفاهيم كونية مثل: (خط التطور الصحيح) للمجتمع القومي المقبول، ومفاهيم أخرى تتعلق بالهويتين القومية والفردية، ثم إدماج عدد من المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي، وبدأت عملية الصياغة الدولية للأفكار الخاصة بالإنسانية ومحاولة تطبيقها وعولمة قيود الهجرة وتزايد أشكال الاتصال الكونية وتعاظم مرعتها، وتمت المنافسات الكونية في إطار دورة الألعاب الأولمبية وجوائز نوبل، ثم تطبيق فكرة الزمن العالمي والتبني شبه الكوني للتقويم الجريجوري ونشأت عصابة الأمم.

د- مرحلة الصراع من أجل الهيمنة: والتي استمرت من منتصف عشرينات القرن العشرين حتي أواخر الستينات وبدأت فيها الخلافات والحروب الفكرية حول الشروط الهشة الخاصة بعملية العولمة السائدة التي استقرت بحلول نهاية مرحلة الانطلاق.

هـ- مرحلة عدم اليقين: وقد بدأت أواخر الستينات وتساعد الوعي الكوني وحدث هبوط علي سطح القمر وتعمقت القيم ما بعد المادية، وشهدت هذه المرحلة نهاية الحرب الباردة وشيوع الأسلحة النووية وزادت المؤسسات الكونية والحركات العالمية وتعزز الاهتمام بالبشرية كمجتمع وأصبح النظام الدولي أكثر سيولة وانتهى النظام الثنائي للقومية وزاد الاهتمام في هذه المرحلة أيضا بالمجتمع المدني العالمي وتم تدعيم نظام الإعلام الكوني.

بينما ينسب "جان نيدرفين" J. Nederveen فكرة العولمة السي بداية القرن السادس عشر معتبرا أن ما يتغير بمرور الزمن هو مدي وعمق وعي العالم بوصفه مكانا واحدا، ويرى أن العولمة للمعاصرة تشير الي مسائل ثقافية وذاتية وتطوي علي وعي بالحالة الإنسانية العالمية. ويتفق "محمود أمين العالم"

مع هذه الرؤية إذ تمثل العولمة ظاهرة تاريخية تشكلت في الأسواق الإقطاعية في أوروبا في القرن للسلاس عشر، وتتسم بنمط إنتاجي هو نمط الإنتاج الرأسمالي الذي أخذ يمتد نتيجة لطبيعته التوسعية التنافسية داخل أوروبا ثم خارجها بمختلف أساليب التدخل والسيطرة العسكرية والتجارية والثقافية وشمل أرجاء للعالم وأصبح يمثل حضارة عصرنا للراهن.

وعلي مستوى آخر من الدراسات ارتبطت ظاهرة العولمة بحقيقة منتصف القرن للتاسع عشر والقرن العشرين وأكثت رؤية "جون جراي" أنه بحلول القرن للتاسع عشر وتحديدًا ما بين عامي (١٨٧٨-١٩١٤) كان هناك نظام مالي دولي يعد بمثابة الاستقلال الاقتصادي للحكومات الوطنية، وفي تلك الحقبة كانت سيادة الدول القومية محصورة في السياسات الاقتصادية التي باستطاعتنا اتباعها عن طريق قاعدة للذهب التي كانت مارية في ذلك الحين بنفس الفاعلية التي نستطيع اتباعها الآن عن طريق قابلية رأس المال للتقل، وخلال هذه الطرق يمكن أن نتعرف في عالم ما قبل عام ١٩١٤ علي إرهابات السوق العالمية للراهنه.

ويشير تقرير صندوق النقد الدولي الي أن عملية تحرير التجارة بدأت في أوروبا من جانب إنجلترا وذلك بإلغاء قوانين عام ١٨٤٦ ثم انتقلت الي بلدان أخرى بإبرام معاهدة "كوبدين شفالبيه" عام ١٨٦٠ بين بريطانيا وفرنسا التي تضمنت بالإضافة الي معدلات للتعريفات الجمركية الفرنسية، شرط الدولة الأولى بالرعاية الذي وافق بموجبه للطرفين علي منح للطرف الآخر أي تخفيض في معدلات الرسوم الجمركية يتم إقراره بالنسبة لطرف ثالث، ونظرا لأن فرنسا لم تخفض معدلات تعريفاتها الجمركية إلا مع بريطانيا فقط، فقد أعطني ذلك حافزا لشركاتها التجارية الآخرين علي التوقيع علي معاهدات مماثلة معها، وخلال العقدين التاليين كانت أوروبا كلها قد خفضت تعريفاتها الجمركية وأصبح ينظر الي العولمة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية علي أنها تعني التكامل العالمي

الوثيق للأسواق سواء السلع والخدمات أو أسواق رأس المال وذلك في جوانب كثيرة منها بوصفها استئنافا للاتجاه السائد في الاقتصاد العالمي منذ قرن مضى. وفي نفس اتجاه تحديد المرحلة التاريخية لمسار العولمة يري "علي حرب" أنها ظاهرة جديدة علي مسرح التاريخ العالمي تنقلب معها الأولويات وتتغير خارطة العلاقات بكل شيء، بالكائن والحادث بالمكان والزمان بالحاضرة والذاكرة، بالفكر والحقيقة، فضلا عن الصناعة والإنتاج والمبادلة.

ويري الباحث أن ظاهرة العولمة المعاصرة تختلف جذريا عن ظاهرة العولمة الكلاسيكية المنتمية تاريخيا الي القرن الخامس عشر والسادس عشر، وذلك لما لها من استقلال نسبي في ملامحها وأبعادها ومعاييرها ومحتواها، إضافة إلي أن آلياتها تمثل فارقا نوعيا مهما بينها وبين العولمة الكلاسيكية التي لم تتوافر لها هذه الآليات وإلا لم يكن هناك سببا منطقيا نحو الخلاف حول النشأة التاريخية، وعلي ذلك فالعولمة الكلاسيكية هي فكرة مجردة لم تتجسد معيانياتها إلا في نطاق هامشي لا يمثل العالم، بينما العولمة المعاصرة تتمثل في التطبيق الفعلي لسياساتها وبرامجها خلال آلياتها وميكانيزماتها التي رسمت لوجود الفكرة وطرحت العديد من المفاهيم للجدلية علي صعيد العلوم الإنسانية وعلمي الصعيد للفكري والأيدولوجي أيضا.

ثانيا- أسباب ظهور العولمة:

يمثل صعود الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية نوعا من الحتمية التاريخية Historical Inevitable في إطار خصوصية الظروف المجتمعية للمجتمعات المحلية، وكذلك في إطار عمومية هذه الظروف علي صعيد المجتمعات الدولية أيضا. وتختلف هذه الظواهر طبقا لمجموعة من المعايير هي: طبيعتها وحجم تأثيرها وبنية الواقع التاريخي الذي نشأت فيه

وأسباب ومبررات ظهورها التي تحتاج الي تحليل نقدي يكشف عن أهدافها وإمكانية استمرار معطياتها طبقا لمؤشرات الوجود المادي. وتعتبر ظاهرة العولمة المعاصرة من الظواهر التي يعتقد أن تؤثر -طبقا لرؤية الدراسات العربية والأجنبية- إيجابا وسلبا علي المصالح القومية للمجتمعات المحلية والدولية أيضا، من ثم تجدر مناقشة الأسباب الموضوعية للفعلية لبروز هذه الظاهرة لأنها تعد استدلالا منطقيا نحو الوعي بأهدافها.

ويستعرض "محمود أمين العالم" الأسباب الفعلية لبروز ظاهرة العولمة فيري أنها تحققت نتيجة ثلاثة عوامل موضوعية أساسية أولها: الطبيعة التوسعية ذات النوجه الاحتكاري المتنامي لنمط الإنتاج الرأسمالي، والعامل الثاني هو فشل التجربة الاشتراكية السوفيتية وتفكيك المنظومة الاشتراكية العالمية المناقضة للقطب الرأسمالي العالمي، والعامل الثالث هو الثورة العلمية الثالثة للمتنامية منذ الحرب العالمية الثانية والتي حققت منجزات تكنولوجية في مجالي الاتصالات والمعلومات بما أزال حنود المسافات المكانية والزمنية وضاعف من قوي الإنتاج وأدي الي اكتشافات معرفية ثورية وتغييرية.

لما "تومبسون" G. Thompson فيرصد أربعة أسباب أخرى لبروز للظاهرة أولها: تضخم الشركات المتعدية الجنسية كأحد الآليات للمهمة للعولمة الاقتصادية فهي المثال الحي لرأس المال العالمي وتمثل الفاعل الرئيسي في عولمة الإنتاج والأداة الأساسية لممارسة السيطرة الاقتصادية الجديدة لا سيما مع تحولها لإمبراطوريات إمبريالية، وثانيها: عجز دولة الرفاه Welfare State وثالثها: الطفرة الراهنة للتقدم التكنولوجي والتي جاعت نتيجة الاستثمارات الضخمة للشركات المتعدية الجنسية بهدف استغلال إمكاناتها وتحسين قدرتها التنافسية خلال توسيع دائرة إنتاجها وتنويع أسواقها، من ثم فان هذه الطفرة موجهة أساسا نحو العائد والمردود الذي تكره هذه الشركات لا نحو الريادة العلمية، أما السبب الرابع فهو تملك الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة

المباشرة علي إطار مؤسسي مكون من نظام استثماري عالمي بإدارة البنك الدولي للإنشاء والتعمير I. B. R. D ، ونظام نقدي بإدارة صندوق النقد الدولي I.M.F وهما نظامين يقومان بدوريهما في تحقيق لضباط العلاقات الاقتصادية العالمية يضاف إليهما نظام تجاري عالمي بإدارة منظمة التجارة العالمية W. T. O والتي خلفت اتفاقية الجات عام ١٩٩٥.

وعلي مستوي التنظير الفلسفي وفي إطار حركة للمد التاريخي يؤكد " محمد حافظ دياب" أنه كان لابد من تطوير وإنتاج منظومة تبرز وتعرّز هذا للنظام العالمي الأحادي، وتجد هذه المنظومة صداها في أنحاء العالم بسبب توسلها بحقوق الإنسان والديمقراطية وتحسين نوعية الحياة، وكلها قيم جانبية في ظل ظروف الاستبداد والظلم والفقير التي تسيطر علي بلدان الجنوب لا سيما أن المناخ المهيوم في هذه البلدان أصبح جاهزا لاستقبال هذه المنظومة. بينما علي المستوي السياسي والاستراتيجي فإنه بعد أن استقل العالم العربي ورد للغرب الي حدوده الطبيعية علي المستوي العسكري أراد هذا الغرب أن يعيد الكرة في مرحلة ما بعد التحرر الوطني فأفرز أشكالا جديدة للهيمنة عن طريق خلق مفاهيم وزعها خارج حدوده مثل: العولمة، العالم ذي القطب الواحد، نهاية التاريخ، صراع الحضارات، الإدارة العليا Governance، ثورة الاتصالات، العالم قرية واحدة، الكونية، وكلها مفاهيم غير بريئة تكشف عن سيطرة المركز علي الأطراف في تاريخ العالم الحديث.

لما اقتصاديا فيري "رمزي زكي" أن ثمة مؤشرات كثيرة أدت الي بروز وتنامي ظاهرة العولمة منها: ارتفاع نسبة الصادرات الي الناتج الإجمالي فسي عدد كبير من البلدان الصناعية، تجاوز نسبة نمو التجارة العالمية لنمو الناتج المحلي الإجمالي للعالم، زيادة درجة التقسيم الاجتماعي للعمل علي الصعيد العالمي من خلال نشاط الشركات متعددة الجنسية وزيادة فروعها الإنتاجية فسي الخارج، والارتفاع المطرد لنسبة الأرباح التي تحققها الشركات الصناعية فسي

الدول المتقدمة من عملياتها بالخارج، تعدد عملات الاحتياطي الدولي حيث لم يعد الدولار هو العملة الوحيدة للقيام بدور العملة الدولية.

وعلي ذلك يطرح الباحث تساؤلا موضوعيا هو: هل العولمة المعاصرة هي ظاهرة فرضت وجودها في المحيط الدولي بحكم التطورية التاريخية والاجتماعية والسياسية والثقافية أم أن هناك قوة فاعلة تحركها نحو مسارات تخدم أهداف تلك القوة؟ وترتبط الإجابة علي هذا للتساؤل بمعياريين أساسيين هما:

- وجود دافعية خاصة لدي بعض الدول الكبرى أو أحدها لتجسيد ظاهرة العولمة في المحيط الدولي بما يعني ضرورة وجود كيان مستفيد.
- توافر آليات مقاومة الظاهرة لدي الشعوب المتضررة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا من وجودها بما يعني وجود قوة تحركها .

ويتفق الباحث مع مجموعة الأسباب للنظرية التي تطرحها التوجهات البحثية علي اختلافها في تفسير وجود ظاهرة العولمة المعاصرة، وكذلك يتفق أيضا مع اعتبارات ظروف المناخ العالمي ومتغيراته التي تبلورت الظاهرة في إطارها، من ثم نتجه رؤية الباحث -وفي إطار موضوعي- نحو أن هذه الأسباب تعد عوامل مساعدة علي وجود ظاهرة العولمة، ولا تعد محركات فارقة بذاتها في تقييم أسباب بروز ظاهرة العولمة الأمريكية المعاصرة، وإذ أن العولمة هي في أصلها وجوهرها ظاهرة اقتصادية لها فعاليات التي تستهدف تحرير تجارة السلع والخدمات بفتح الحدود الاقتصادية والانماج في حركة السوق العالمي وزيادة إسهام رأس المال الأجنبي في حصة رأس المال الوطني والتحول الي سياسات الخصخصة. من ثم فإن للضرورة المنطقية تستلزم الكشف عن الأسباب الاقتصادية الفعلية المشيرة الي وجود قوة تعمل علي بروز الظاهرة وتفعيل دور إيجابي لها وذلك للعديد من الأسباب وهي:

١- يشير تقرير البنك الدولي الي أنه نظرا للتغيرات الهيكلية في بنية الاقتصاد الأمريكي، فقد تحول هذا الاقتصاد من اقتصاد دائن لدول العالم بما يبلغ نحو ٣٣٩ مليار دولار في بدايات عام ١٩٨٠ الي اقتصاد مدين بما يبلغ نحو ١٨٠٠ مليار دولار حتي عام ٢٠٠٠، أي ما يقارب من نحو ٢٠% من ناتجها القومي، وكذلك ارتفع الدين الداخلي من ٧٢٠ ألف مليون دولار في الثمانينات حتي بلغ ٤,٩ ألف مليار دولار عام ١٩٩٥، ثم قفز الي ٥,٢ ألف مليار عام ١٩٩٩.

ويعني ذلك أن الاقتصاد الأمريكي قد عاش فترة مرحلية استمرت بين العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، من ثم تطلب ذلك وجود ظاهرة ما تحدث تحولاً جذرياً في الآلية الاقتصادية لمد العجز علي مستوي الميزانين.

٢- بلغ العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات من ٤٦ مليار دولار عام ١٩٨٣ الي ١١٠,٥ مليار دولار عام ١٩٨٦، الي عجز قدره ٣٠١,٢ مليار دولار عام ١٩٩٥ أي بنسبة ٥% من الناتج القومي الإجمالي.

ج- تشير الإحصاءات أن المجموعة الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية هما المستفيدان الأولين من سياسات العولمة بوصفهما يسيطران علي أكثر من ٣٦% من إجمالي قيمة التجارة العالمية وعلي ٨٥,٥% من مبيعات القمح وعلي ٨٤% من مبيعات الحبوب وعلي ٣٥% من تجارة الخدمات.

د- تعتبر الولايات المتحدة هي المستفيد الأول من استراتيجية تحرير التجارة السلعية حيث بلغت قيمة صادراتها للعالم نحو ٤٥٧ مليار دولار عام ١٩٩٣، وفي إطار تحرير الخدمات كهدف رئيسي للسياسات الأمريكية بلغت قيمة صادراتها من الخدمات نحو ١٦٢,٣ مليار دولار، وبذلك فإن

هذه الاستفادة متمكن الولايات المتحدة من معالجة عجز ميزانها التجاري والذي بلغ عام ١٩٩٣ نحو ١٣٢ مليار دولار.

هـ- تعمل نسبة تزيد عن ٧٥% من القوي العاملة الأمريكية في قطاع الخدمات، مما يؤكد أن تحرير هذا القطاع في إطار سياسات العولمة سيساعد علي تحسين أوضاع الاقتصاد الأمريكي ويمكنه من المنافسة في الأسواق العالمية ويساعد علي تخفيض العجز في الميزان التجاري من ثم تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

وتشير الدلالات الإحصائية للأرقام والنسب المطروحة الي مستوي العجز المتصاعد في هيكل الاقتصاد الأمريكي بالشكل الذي تتحقق معه الدافعية نحو حتمية فعالية آليات العولمة بما يخدم هذا النمط الاقتصادي الأمريكي.

ويري "منذر فراعين" أن الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق مكاسب اقتصادية قد مارست ضغوطا كبيرة في جولة الأوروغواي علي المجموعة الأوربية واليابان والبلدان النامية أيضا، ذلك لانتقال اقتصادها من اختلالاته الداخلية والخارجية خاصة في الميزان التجاري والمنبقة عن هبوط الإنتاجية وكذلك هبوط الطلب علي السلع الأمريكية. وفي نفس الاتجاه كانت رؤية "محمود أمين العالم" نحو أن أمريكا تخوض حربا اقتصادية تدعم بها هيمنتها وتدير بها أزمتها الاقتصادية الطاحنة في إطار الأزمة الشاملة للرأسمالية.

وعلي ذلك يمثل بروز ظاهرة العولمة إشكالية مزدوجة علي مستوي الدول للصناعية والولايات المتحدة علي وجه أخص وكذلك علي مستوي الدول النامية ، فالدول الصناعية تتخذ من آليات العولمة وسيلة أساسية لزيادة استثماراتها في الدول النامية، ودعما لمركزيتها الاقتصادية مارست ضغوطا علي الدول النامية لضرورة إسهام هذه الدول في الاعتماد علي آليات قواعد الاقتصاد الحر لطلاقا من ضرورة انتماءها الي للتكتلات الاقتصادية وإصلاح هيكل الاقتصاد القومي بها عن طريق سداد ديونها استرشادا بسياسات العولمة

التأكيد قدرة الدولة علي تكيف سياساتها وقوانينها مع شروط العولمة وظروفها. من ثم يعتقد الخبراء أن زيادة درجة العولمة المالية قد أسهمت في خفض معدلات التضخم في البلدان الصناعية المتقدمة خلال زيادة لفتح التجارة والنفقات الرأسمالية، إضافة الي أنها قد رفعت فعائد المتحقق من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج حدودها الوطنية، بينما أن عولمة الأسواق المالية للدول النامية قد ارتبطت بأزمة ديونها الخارجية، حيث أجبرت هذه الدول النامية للمدينة علي تحقيق تلك العولمة كجزء من متطلبات التخفيف من ديونها الخارجية، وإعادة اتصالها بالأسواق المالية العالمية.

إضافة الي ذلك فقد أكدت الدراسات أن معظم الزيادات في الدخل الصافي ستكون من حصة البلدان المتقدمة للنمو، بينما لا تحصل الدول النامية إلا علي نسبة ضعيفة جدا من هذه الزيادة بسبب ضعف مساهمتها في التجارة العالمية البالغة نحو ٢٥% إذ تبلغ قيمة صادراتها ٩٠٧ مليار مقارنة بقيمة الصادرات العالمية البالغة ٣٦٦٨ مليار.

ثالثا- آليات العولمة .. رؤية تحليلية لفلسفة التوجهات:

تتميز ظاهرة العولمة بخاصيتين أساسيتين هما: عالمية الظاهرة وما تعنيه من وجود عوامل مشتركة بين الكيانات الدولية بفعل تيار المعلوماتية Informatics المحقق لمفهوم التجانس الكوني Global Homogenization، وكذلك تتميز بوجود آليات لها مصداقيتها الامبريقية التي تطرح خلالها إجابية سياسات العولمة وتقرر فلسفتها في إطار نقاط تماس كثيرة بينها، وتقوم هذه الآليات بنوع من الأداء المؤمسي للقائم على اتجاه أحادي تمثله أهداف خاصة ترتبط بضرورة الاندماج في السوق الرأسمالي العالمي من ثم استمرارية المشروع الرأسمالي.

وكما ان لهذه الآليات دور فاعل في حركة الاقتصاد العالمي قبل ان تتجسد ظاهرة العولمة في الواقع، فان دورها المعاصر قد اختلف مع تغير طبيعة السياسات وفي إطار الوجود المتصاعد لظاهرة العولمة. ومع تعدد آليات العولمة فسوف يعرض الباحث لمجموعة من الآليات الفعلية المتحققة منها راصدا مدي التحول في سياستها وهي: منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والشركات متعددة الجنسية و شبكات الانترنت، وتتفق رؤية للباحث هذه مع رصد "الخضيري" لأهم آليات العولمة والتي حددها في الآتي:

١- منظمة التجارة العالمية World Trade Organization

وهي تعد المنظمة الرئيسية للمسئولة عن تنفيذ سياسات العولمة على المستوى التجاري والاقتصادي حيث تعمل على تحويل الاقتصاديات المحلية المغلقة الى اقتصاديات مفتوحة مدمجة فعليا في الاقتصاد العالمي، وأيضا على محاولة إيجاد وتأسيس مجموعة من القواعد الارنكازية الداعمة لحرية التجارة و تنمية للروابط التي توحد الأسواق العالمية عن طريق إزالة كافة الحواجز الجمركية التي تقف أمام حركة التجارة سواء في السلع أو الخدمات أو الأفكار من أجل تأسيس قواعد التخصص وتقسيم العمل الدولي، وهي تضم ١٣٤ دولة حتى منتصف عام ١٩٩٩ وتشارك بنحو ٩٥% من التجارة الدولية.

وفي إطار تحابلي للتوجه الأيديولوجي للفلسفة الاقتصادية لمنظمة التجارة العالمية يعتبر "إبراهيم العيسوي" أن المنظمة تمثل الجانب الظالم في العولمة خاصة من منظور دول الجنوب الساعية نحو التنمية، إذ تخوض هذه المنظمة في اتجاه التوحيد القانوني والاقتصادي للعالم بهدف تحويل العالم السي سوق واحدة يتمتع فيها رأس المال بحرية الحركة والتصرف، والتي تنميط

العلاقات المنظمة للمعاملات التجارية والسلوك الاقتصادي للدول المختلفة وبخاصة في مواجهة الدول الصناعية المتقدمة ومراكزها العملاقة متعددة الجنسيات.

وتكمن الإشكالية في أن وظائف المنظمة واتفاقاتها المجسدة لهذا الاتجاه إذا ما قبلت علي إطلاقها دون تمييز بين الدول حسب مستويات التنمية أو التطور الاقتصادي فإنها تشكل خطرا كبيرا علي ممارسة الحق في التنمية وعلي مبدأ تكافؤ الفرص في التنمية أيضا لجميع الدول، من ثم تتجاهل هذه الفلسفة الهوية العميقة التي تفصل بين مستويات التطور الاقتصادي في الأجزاء المختلفة من العالم باعتبارها فلسفة تبريرية وترويجية لمبدأ تحرير التجارة والليبرالية الاقتصادية بوجه عام أكثر من كونها تفسير علمي لحقائق النمو التاريخي سواء في الدول الاشتراكية التي حققت نموا كبيرا لفترة طويلة قبل انهيار النظام الاشتراكي وكذلك في الدول الصناعية الجديدة في آسيا وأمريكا اللاتينية، إذ تشير حقائق النمو التاريخي الي أمرين مهمين هما:

- أن السياسات الحمائية وغيرها من التدخلات الحكومية لكفالة مساعدة نمو الصناعة الوطنية بوجه خاص والاقتصاد الوطني بوجه عام كانت جزء لا يتجزأ من جملة السياسات التي أسهمت في إخراج هذه الدول جميعا من التخلف وفي تسريع مسيرتها نحو التقدم.

- أن توسع التجارة قد جاء نتيجة للنمو الاقتصادي السريع في إطار ما تؤكدته الفلسفة الليبرالية من أن التجارة وتوسعها كانت مسببا للنمو الاقتصادي السريع، والمعني أن الفلسفة الاقتصادية لمنظمة التجارة العالمية تقلب الحقائق التاريخية وتبدل مواقع السبب والنتيجة.

وعلي ذلك يشير "إبراهيم العيسوي" الي أن تحرير التجارة الخارجية قد ارتبط تاريخيا بمرحلة للتطور الاقتصادي لكل دولة، من ثم فلا معني لتعميم هذا المبدأ ولا مبرر لاعتباره قاعدة عامة مطلقة ينبغي أن تخضع لها

وتطبيقها كل دول العالم وذلك بغض النظر عن الشوط الذي قطعته علي طريق التحرر من التخلف أو عن المستوي الذي أحرزته علي طريق التقدم الاقتصادي.

فالقوة الدافعة لتحرير الأسواق ليست هي الكفاءة الاقتصادية ولا الرفاهية لجميع شعوب للعالم، وإنما هي رغبة الدول الصناعية المتقدمة وكذلك الدول حديثة التصنيع في فتح أسواق الدول الأخرى أمام منتجاتها، وذلك بعد ما أحرزت تقدما اقتصاديا وبعد ما ضاقت أسواقها المحلية بإنتاجها وصار من المحتم البحث عن أسواق خارجية لتصريف الإنتاج الزائد والبحث عن مجالات لاستثمار الأموال الفائضة عن حاجتها. وهذا هو السبب الحقيقي وراء تحرير التجارة والليبرالية الاقتصادية وليس السبب أن المتكتمين ينادون بتحرير المعاملات التجارية بين الدول وتحرير اقتصادات هذه الدول من التخللات الحمائية الحكومية من أجل خدمة التنمية في الدول النامية أو من أجل تقسيم عمل كفاء للموارد علي النطاق الدولي.

وإضافة الي ذلك يطرح "العيموى" في تتبع تاريخي مجموعة من الشواهد والمؤشرات ذات الدلالة الاقتصادية والتي تشير الي أن مرحلة الرخاء المنتظرة أعقاب تحرير التجارة وتحرير الاقتصاد بالنسبة للدول النامية لم تتحقق في إطار أنه:

- ١- لم تحدث الطفرة الموعودة في التجارة العالمية مع ازدياد درجة تحريرها فقد كان معدل النمو في الصادرات العالمية أعلي في فترة الستينات والسبعينات (التي توصف بأنها فترة غير ليبرالية) منها في أي وقت آخر بعد ذلك . فقد كان المعدل ٩,٢% في الفترة ١٩٦٤-١٩٧٣ مقابل ٦,٧% في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٥، ٣,٥% في عام ١٩٩٧، و ١,٥% في عام ١٩٩٨ (في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية ١٩٩٧-١٩٩٨).

١٩٩٨)، وعاد المعدل الي ٣,٥% في ١٩٩٩. وكان العامل الأساسي في نمو للتجارة في التسعينات هو للنمو في الإنتاج لا تحرير التجارة.

٢- لم يصل نمو الإنتاجية في ٢١ من أصل ٢٢ دولة متقدمة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الثمانينات والتسعينات إلا الي نصف المعدل الذي كانت قد حقته في الخمسينات والستينات. ولم يزد معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية علي ٤,٨% في عام ١٩٩٦، و١,٦% في عام ١٩٩٨، و١,٥% في عام ١٩٩٩، وإجمالا كان المتوسط ٣,٦% في التسعينات، مقابل ٦% في الفترة (١٩٦٥-١٩٨٠) وينطبق التراجع في معدل النمو في التسعينات علي الناتج المحلي الإجمالي للعالمي فقد كان ٣,٢% في للتسعينات، مقابل ٤,٦% في الستينات والسبعينات.

٣- كان معدل نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السبعينات مسلويا لمعدل نموها في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٤، وهو ١٤,٣% وبالرغم من النمو السريع في تدفق رؤوس الأموال الي للدول النامية في التسعينات، فان معدل النمو الذي أحرزه لم يكن إلا عودة الي للمستوي السابق تحقيقه في الفترة من ١٩٧٥-١٩٨٢ (تتفق في حدود ٥% من الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية) وذلك بعد أن شهد هبوطا كبيرا فيما بين هاتين الفترتين.

٤- كانت العواقب وخيمة علي التشغيل والنمو الصناعي في الكثير من الدول النامية. فقد شهدت معدلات للنمو للصناعي تراجعاً واضحاً للدرجة التي تجيز الحديث عن انعكاس في حركة التصنيع، وقد ترتب ذلك علي المنافسة غير المتكافئة من جانب الواردات، وأدي بدوره الي انخفاض كبير في معدلات استغلال الطاقة الإنتاجية، وكذلك الي انخفاض مستوي تشغيل الأيدي العاملة وتزايد البطالة.

وفي إطار استعراض سياسات منظمة التجارة العالمية وتفنيد للتوجه الأيديولوجي العام لها علي اعتبار أنها سياسات مخالفة لتاريخية حركة النمو الاقتصادي وغير محققة لمبدأ التكافؤ بين الدول للصناعية للكبري والدول النامية لذا نتجه رؤية الباحث الي أن النظام التجاري الدولي تحكمه معيارية مزدوجة ترتبط بمنهج له منظورا ته للخاصة في التعامل مع الدول النامية، إذ تصدر القرارات الاقتصادية الوطنية في هذه الدول لصالح القرارات الاقتصادية العالمية، بما يكرس فكرة أن تظل هذه الدول موقفاً مفتوحة لمنتجات وخدمات واستثمارات مراكز الرأسمالية المتقدمة، كما جاءت نتائج جولة الأورجواي في إطار الليبرالية التجارية المؤجلة والساعية نحو إعادة هيكلة الاقتصادات الوطنية دون الاعتبار بخصوصيات التنمية في العالم للثالث- بمجموعة جديدة من الضوابط التي تحد من حركة الدول النامية في رسم سياساتها الاقتصادية بالشكل الذي لا يقدم حولا عادلة لكل المجموعات الدولية في مجالات تحرير الخدمات والسلع الزراعية، ومجالات السلع الصناعية وتخفيض التعريفات الجمركية، ومجالات تجارة المنسوجات والملبوسات ومجالات حقوق الملكية الفكرية، وإجراءات الاستثمار الأجنبي المتعلقة بالتجارة.

وعلي ذلك فإن تلك المعطيات المنبثقة عن محاور سياسات منظمة التجارة العالمية تمثل في حقيقتها مسارات العولمة وظيفتها التطبيقية التي لا تعتمد مبدأ الموضوعية بين الكيانات الاقتصادية القوية والضعيفة.

٢- صندوق النقد الدولي:

وتتمثل وظيفة الصندوق في دعم استقرار أسعار الصرف والمحافظة علي التدابير المنظمة للصرف بين الدول الأعضاء وتقادي للتناقص علي تخفيض أسعار الصرف وللمساهمة في إقامة نظام للمدفوعات متعدد الأطراف بالنسبة للعمليات الجارية بين الدول الأعضاء وإزالة القيود المفروضة علي الصرف

الأجنبي والتي تعوق نمو التجارة الدولية، وبث الثقة بين الدول الأعضاء من خلال جعل موارد الصندوق ميسورة لها بضمانات ملائمة، ومن ثم إتاحة الفرصة لها لتصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها دون الالتجاء الي التدابير التي من شأنها أن تقضي علي الرخاء القومي أو للدولي، إضافة الي وظائف أخرى تستهدف دعم فاعليته علي المستوى العالمي وتمكينه من تحقيق أهدافه من حيث تصحيح موازين المدفوعات للدول الأعضاء واستقرار أسعار الصرف والتخلص من القيود للتجارية والقيود المفروضة علي المدفوعات والمعاملات الدولية الجارية، وبالتالي فقد أسهم الصندوق في دعم اتجاهات العولمة وفي تحقيق مزيد من الدافع علي التعولم والانخراط في تيار عولمة الاقتصاد العالمي من خلال وظائفه التي يؤديها وإضافة الي هذه الوظائف فقد استطاع صندوق النقد الدولي أن يعمل علي تدعيم التعاون النقدي للدولي من خلال تنظيم دائم يوفر الأجهزة اللازمة للتشاور والتعاون حول المشكلات النقدية الدولية، وقد أسهم مساهمة فعالة في تسهيل للتوسع والنمو للمتوازن للتجارة العالمية خلال توفير التمويل اللازم لها وبالتالي تحقيق النهوض بأنشطة للتبادل الدولي بما انعكس علي عمليات الإنتاج ومستويات التوظيف والدخل الحقيقي وتحسين مستويات المعيشة والحفاظ عليها مع تطوير الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء، ولعل إصدار الصندوق لحقوق المسحب الخاصة كوسيلة تمويلية دولية تقوم بدور رئيسي في تيسير حركة التجارة العالمية باعتبارها إضافة رئيسية لمصادر السيولة الدولية، إضافة الي أن الصندوق يتجه الي دراسة امتداد إشرافه الي ميزان المعاملات الرأسمالية لموازين المدفوعات للدول الأعضاء والدفع نحو إيجاد عملة إلكترونية دولية يصدرها ليتحول في المستقبل الي بنك مركزي عالمي للعالم كله.

وعن التحول في سياسات صندوق النقد الدولي في إطار متغيرات ظاهرة للعولمة فإن M. France تشير أنه اذا كان الهدف الآتي لتدخل صندوق

النقد الدولي في السياسة الاقتصادية الداخلية للبلاد العضو هو مساعدته على توفير الشروط المناسبة لإعادة تولزن ميزان مدفوعاته، فإن الهدف الأساسي له هو انفتاح الاقتصادات أي تطبيع الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لمختلف الدول بحيث تصبح ملائمة ومستجيبة لمقتضيات مسيرة الاقتصاد الدولي، بمعنى أن الهدف الأساسي لنشاط الصندوق هو ازدهار للتجارة الدولية وليس استقرار للعلاقات النقدية إلا وسيلة

ج- البنك الدولي

ويقوم هذا البنك بالإضافة إلى عمليات الإقراض وضمان القروض بالعديد من الوظائف مثل: تقديم المعونة الفنية إلى الدول الأعضاء المتخلفة اقتصادياً كجزء جوهري من الأعمال التحضيرية لعمليات الإقراض، تشجيع الاستثمار الخاص بما يضمن نمو وتوسع القطاع الخاص وبما يساعد على تأصيل العادة الادخارية وإيجاد قدرة على تشغيل المخدرات بطريقة إنتاجية وخلق قطاع جوهري وديناميكي واجتذاب رؤوس أموال إضافية ورجال أعمال إلى محيط النشاط الاقتصادي لدعم نشاط التنمية.

كما اتجهت سياسات البنك نحو استراتيجية العولمة بإحداث تغييرات جذرية في اتجاه تحرير الأسعار وإبعاد الدولة عن التدخل في آليات العرض والطلب كإلغاء سياسات الحد الأدنى من الأجور وإلغاء دعم مستلزمات الإنتاج والحد من التزام الدولة بالخدمات الاجتماعية، وكذلك التخلص من القطاع العام لصالح القطاع الخاص بصورة تامة وتحرير التجارة وزيادة التصدير خلال إلغاء السياسات الحمائية وإحلال الرسوم الجمركية محل القيود الجمركية مع تخفيض هذه الرسوم وتخفيض سعر الصرف للعملة المحلية. وفي نفس الاتجاه يؤكد "لودج" أن البنك في بداية الثمانينات قد صاغ توجهات جديدة فيما أسماه قروض ضبط البنية Structural Adjustment Loans التي تهدف إلى زيادة

قدرة البلدان النامية على المنافسة في الاقتصاد العالمي، وتقضي هذه التوجهات بتشجيع وتسريع التغييرات السياسية الخاصة بالتحول إلى الأسواق المفتوحة وتقليص الدعم والخصخصة وتقليل دور الحكومات كما عكست سياسات البنك لحيازته إلى الأيديولوجية الفردية الأنجلو أمريكية.

وعلى ذلك فالثابت أن التوجه الأيديولوجي لسياسات وبرامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يحقق نوعاً من العلاقة الارتباطية المتكاملة لأنه ينطلق من رؤية واحدة هي: أن أزمة المديونية الخارجية والركود الاقتصادي للدول المختلفة للمدينة إنما يعود إلى أخطاء السياسات الاقتصادية الكلية لداخلية التي ارتكبتها هذه الدول، وعليه فإنه للخروج من هذه الأزمة يتعين على البلد المعني أن يقوم بإحداث تغييرات جذرية في هذه السياسات حتى لو تم ذلك بتكلفة مرتفعة وعلى حساب الأهداف الاجتماعية، ورغم أن دراسات الصندوق والبنك كانت تشير إلى أن مشكلة الاختلال الخارجي الذي تعاني منه هذه الدول يعود إلى مجموعة من العوامل الخارجية إلا أن هاتين المؤسستين أهملتا تماماً هذه العوامل الخارجية عند تشخيصها لمشكلة كل بلد مدين على حدة مما جعل برامج التثبيت والتكيف تنصب فقط على الأمور الداخلية.

وعلى ذلك تزي "سعاد كامل رزق" أن استراتيجية لإرساء قواعد العولمة بالنسبة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي تتم على مستويين هما:

١- برامج التثبيت الاقتصادي Stabilization Programs التي يصممها ويتابع تنفيذها صندوق النقد الدولي والمستندة على النظرية النيوكلاسيكية لميزان المدفوعات وتمارس هذه البرامج على ثلاثة محاور هي:

• المحور الخاص بالموازنة العامة للدولة:

وتستهدف برامج التثبيت في إطار هذا المحور تحقيق خفض كبير في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي وخاصة دعم السلع الضرورية، رفع

أسعار مواد الطاقة وأسعار للخدمات العامة للحكومية، تخفيض كتلة أجور الموظفين والعاملين بالدولة والتي تمثل جزءا هاما من النفقات العامة، وذلك عن طريق تجميد الأجور أو الحد من زيادتها الى جانب تغيير سياسة الدولة تجاه التوظيف برفع يدها تدرجيا عن الالتزام بتعيين للخريجين، إضافة الي ما تضمنه هذه البرامج من إجراءات خاصة بتسريح العاملين بالدولة وللقطاع العام، الحد من تدخل للدولة في مجالات الاستثمار التي يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بها واقتصار الاستثمار العام علي المجالات المتعلقة بالبنية الأساسية، زيادة فئات بعض الضرائب غير المباشرة، للتخلص من الدعم الاقتصادي الذي تتحمله الموازنة نتيجة وجود وحدات خاسرة بالقطاع العام.

● المحور الخاص بميزان المدفوعات:

وبالنسبة لهذا المحور فالقضية المركزية في برامج الصندوق هي تخفيض قيمة العملة المحلية Devaluation الذي يفترض أن يؤدي الي زيادة الصادرات والحد من الواردات واتجاه الاستثمارات نحو قطاع التصدير، ولكي تتحقق هذه النتائج يري الصندوق ضرورة تحرير التجارة الخارجية أي إلغاء القيود النوعية والكمية علي الواردات وإلغاء الرقابة علي سعر الصرف وإلغاء اتفاقيات التجارة وإعطاء الحوافز للاستثمارات الأجنبية، وخلال هذا البرنامج يتعين علي الدولة أن تزيد من احتياطياتها الدولية الي المستويات التي يراها الصندوق ضرورية لاستعادة الثقة الائتمانية فيها ولدفع أعباء ديونها الخارجية بعد انتهاء فترة إعادة للجدولة.

● محور السياسات النقدية:

ويرتكز علي ضبط نمو عرض النقود ضبطا محكما خلال: زيادة أسعار الفائدة المدينة والدائنة بهدف زيادة الادخار المحلي وترشيد استخدام رأس المال،

وضع سقف للالتزام المصرفي لا يجوز تعديلها خلال فترة البرنامج، تسمية
سبيل رأس المال وتحرير للتعامل فيها.

٢- برامج التكيف الهيكلي Structural Adjustment programs وهي
برامج البنك الدولي المبتدئة أيضا علي النظرية النيو كلاسيكية في
تخفيض وتوزيع الموارد وتعتمد هذه البرامج علي مجموعة من المحاور
هي:

● محور تحرير الأسعار:

تركز برامج التكيف الهيكلي علي مسألة تحرير الأسعار وإبعاد الدولة
عن التدخل في آليات العرض والطلب، إذ ان هذا التدخل يؤدي الي تشويه
الأسعار النسبية ويكبح من الحوافز اللازمة لزيادة الكفاءة الإنتاجية والتخصيص
الأمثل للموارد وتوزيع الدخل، ولذلك يقف البنك ضد سياسات الحد الأدنى
للأجور وضد الدعم وضد سياسات التسويق للحكومي، أما الخدمات الاجتماعية
ذات الطابع العام والتي تقدمها الحكومات للجمهور فان البنك يطالب بضرورة
تخفيف العبء المالي عن كاهل الحكومات.

● محور نقل الملكية العامة الي القطاع الخاص:

تعتبر سياسة الخصخصة مكونا أساسيا من مكونات التكيف الهيكلي إذ
يعتبر البنك أن وجود قطاع عام كبير هو أحد الأسباب الجوهرية للتشوهات
الهيكلية المسبولة عن الاختلالات الداخلية بالدول المدينة، من ثم فالمعني الموارد
تطبيقه هو التحول الي الملكية الخاصة عبر بيع المشروعات بكاملها للقطاع
الخاص.

● محور التجارة والتحول نحو التصدير:

وتتلخص السياسات المتفرعة عن برامج التكيف فيما يرتبط بهذا المحور

في الآتي:

تخفيض سعر الصرف للعملة المحلية، وإلغاء القيود على المدفوعات الخارجية، إحلال الرسوم الجمركية محل القيود الكمية، تخفيض الرسوم على الواردات، إلغاء المؤسسات الحكومية لتسويق الصادرات، للتخلي عن حماية الصناعات المحلية، إلغاء اتفاقيات الدفع والتجارة الثنائية، السماح بتمثيل الوكالات الأجنبية.

د: الشركات متعددة الجنسية:

يشير P. Hirst & G. Theombson الي أن التفرقة ذات الدلالة بين الشركات متعددة القومية Multinational والشركات متعددة القومية Transnational ليست معنادة، وهناك اتجاه لاستخدامهما علي أنهما قابلتان للتبادل أي مترادفتان، مع استخدام مفهوم الشركات متعددة القومية علي نحو متزايد كمصطلح مقبول لكل من النمطين، وعلي ذلك يستخدم الباحث المصطلح الأكثر شيوعاً وتداولاً وهو الشركات متعددة القومية علي اعتبار أنه يمثل شمولية المضمون.

وتتقرن ظاهرة العولمة بسعي مجموعة من الشركات الاحتكارية للمتعدية الجنسية للسيطرة علي العملية الاقتصادية الدولية، أي علي مجمل مراحل عملية الإنتاج علي النطاق الدولي وتشير الإحصاءات الي عدد من الحقائق الدالة علي ذلك.

- ازداد عدد الشركات المتعدية الجنسية في ١٤ دولة صناعية في الفترة بين (١٩٧٠-١٩٩٠) من ١٧ ألف الي ٢٤ ألف شركة، ثم بلغ عددها ٣٨ ألف شركة عام ١٩٩٣.

-- امتلكت ٤٠ ألف شركة احتكارية ٢٥ ألف شركة فرعية حتي نهاية عام ١٩٩٣، وبلغت قيمة مبيعاتها الإجمالية في العام نفسه أكثر من ٥٥٠٠ مليار دولار، وقيمة صادراتها ٤٠٠٠ مليار دولار.

- ان أضخم ٢٠٠ شركة صناعية في العالم توظف ثلث سكان العالم وتسيطر علي ٢٨% من الناتج الاقتصادي العالمي.

- بلغ إجمالي ثروة ١٠٠ شركة كبيرة أي ٠,٤ من مجموع الشركات المتعدية الجنسية حتي منتصف العقد الأخير من القرن الماضي ٣٥٠٠ مليار دولار، واستحوذت هذه الشركات عام ١٩٩٥ علي ثلث التوظيفات الإجمالية، وعلي ربع المبيعات أي بنسبة ١٦% من مجموع العاملين في الشركات المتعدية الجنسية.

- ٨٠% من مجمل التجارة الدولية كانت عام ١٩٩٥ تحت هيمنة تلك الشركات المتعدية الجنسية.

وتطرح دراسة "إسماعيل صبري" أرقاماً ونسب أخرى علي مستوي إجمالي إيرادات هذه الشركات في مقارنة بالناتج الإجمالي لبعض الدول، وأيضاً بالناتج الإجمالي العالمي مما يطرح وبشكل ضمنى وضعية الدور الذي تمارسه هذه الشركات في إطار سياسات العولمة فمثلاً: بلغ إجمالي إيرادات الشركات للخمسمائة عام ١٩٩٦ (١١,٤٣٥) إحدى عشر تريليوناً وأربعمائة وخمسة وثلاثين مليار دولار، بينما مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم عام ١٩٩٥ كان أكثر قليلاً من (٣٧,٨) تريليون دولار، وكان الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية ستة تريليونات وتسعمائة واثنين وخمسين مليار دولار، ويعني ذلك أن إيرادات الشركات متعددة القومية تصل الي ١٦٤%

من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة، و٤١% من الناتج المحلي الإجمالي للعالم كله.

فبينما بلغت إيرادات أكبر ثلاث شركات ٣٤٧,٣ مليار دولار نجد أن إيرادات ثلاثة عشر شركة هولندية بلغت ١٥٦ مليار دولار، بينما الناتج المحلي الإجمالي لهولندا لا يزيد عن ٣٠٩ مليار، وفي فرنسا كان الناتج المحلي ٢٥٢ مليار دولار، وكانت إيرادات الأربعين شركة الكبرى ٧٤٢ مليار أي ما يساوي ٥٩,٣% من الناتج الإجمالي، وفي اليابان بلغ الناتج المحلي الإجمالي ٤,٢ تريليون دولار واجمالي إيرادات الشركات بلغ ٣,٨ تريليون دولار.

ويؤكد 'محسن الخضيرى' أن هذه الشركات قد عمدت إلى التوسع في دعم عملية العولمة باعتبارها المستفيد الرئيسي منها، ذلك عن طريق استخدام الأساليب الأكثر ابتكاراً في دعم جهود التعلم وفي توجيهها الدائم والمستمر نحو العولمة الكونية وهو ما تجسده أربعة مجالات أساسية هي:

- مجال عولمة الإنتاج: أي أن يكون الإنتاج موجه إلى كافة أرجاء العالم.
- مجال عولمة التسويق: سواء كان متصلاً ببحوث تطوير المنتجات لتصبح أكثر إشباعاً لاحتياجات المستهلك في كافة الدول أو كان متعلقاً بعمليات التوزيع على المستوى العالمي أو بعمليات الترويج وما تضمنه من الإعلان والإعلام.

- مجال عولمة التمويل: من حيث الوفرة والإتاحة وشروط الإقراض والاقتراض وضوابطه وفاعليته، ومن حيث أوضاعه ومؤسساته المختلفة سواء كانت المؤسسات النقدية أو مؤسساته الرأسمالية المتعلقة بإصدار الأسهم والسندات في أسواق المال.

- مجال عولمة الكوادر البشرية: وجعلها صالحة للعمل في أي مكان في العالم، أي جعلها قادرة على الامتزاج والتفاعل مع مجموعات مختلفة

ومتباينة من البشر سواء العاملين أو المتعاملين باختلاف جنسياتهم، عقائدهم، ألوانهم، لغاتهم، تفكيرهم.

هـ شبكات الانترنت:

تعتبر هذه الشبكات أحد أهم الآليات المعرفية لظاهرة العولمة وقد برزت كنتيجة منطقية للنمو المطرد في المسار التكنولوجي والمعلوماتي، كما ساعد وجود هذه الشبكة علي شيوع مصطلح الاقتصاد المعرفي علي خارطة التفاعل العالمي. وتتعدد إيجابيات الشبكة علي مستويات عدة منها: الاتصالات، الدراسات والأبحاث الأكاديمية، الثقافة العامة، إتاحة الفرص للصفقات الاقتصادية والتعاملات المالية، الخدمات.

ويشير "تقرير للتنمية البشرية" الي أن الانترنت هي شبكات لا مركزية تضم شبكات الحاسوب التي مولتها وزارة الدفاع الأمريكية في أواخر الستينات كاستراتيجية للاتصال أثناء حدوث هجوم نووي، وقد استخدمت للربط بين الأوساط العلمية والجامعية، وفي أواخر التسعينات حولت للتكنولوجيات -التي يسهل استخدامها لإنشاء الشبكة الحاسوبية العالمية وتوزيع برامج التصفح المجانية- لغة الحاسوب الي عملية تأثير وضغط بسيطة بواسطة Mouse مما جعل الوصول الي الانترنت أيسر كثيرا.

وعن الدور الفاعل لشبكات الانترنت يري "محسن الخصيري" أن هذه الشبكات تمارس دور رئيسي في توحيد العالم وزيادة ترابطه واتصاله، وفي تحقيق عناصر الفورية والجاهزية والحضور والإتاحة، وهي تطوّر الطرق والوسائل التي يتواصل بها الناس ويتعاملون بها مع المعرفة وتبادل السلع والخدمات. ولقد ساعدت شبكات الانترنت علي جعل العولمة ظاهرة مادية ملموسة تمد خبراء التسويق والإعلان والإعلام والبيع الإلكتروني بمزيد من

الأفكار الإبداعية، كما ساعدت هذه الشبكات علي تسريع اللحظة الحاضرة وزيادة إحساس الفرد بأنه جزء من هذا العالم وعنصر فاعل فيه.

ويشير أيضا تقرير التنمية البشرية الي أنه في بداية التسعينات تحولت شبكات الانترنت من أداة متخصصة من أدوات الأوساط العلمية الي شبكة أسهل استعمالا محدثة تحولا في التفاعل الاجتماعي، فقد ارتفع عدد الحواسيب المستقبلية للإنترنت من أقل من ١٠٠ ألف عام ١٩٨٨ الي أكثر من ٣٦ مليون عام ١٩٩٨، كما أن هناك ١٤٣ مليون شخص يستعملون الانترنت حتي منتصف ١٩٩٨ وسيصل هذا العدد الي ٧٠٠ مليون شخص عام ٢٠٠١، ذلك إضافة الي أن البلدان الصناعية التي يقل مجموع سكانها عن ١٥% من مجموع سكان العالم بها ٨٨% من مستعملي الانترنت، ويوجد في أمريكا الشمالية بمفردها والتي يقل سكانها عن ٥% من مجموع سكان العالم ٥٠% من مستعملي الانترنت، وعلي عكس ذلك فإن سكان جنوب آسيا يتجاوز ٢٠% من مجموع سكان العالم لكن عدد مستعملي الانترنت فيها يقل عن ١% من المجموع العالمي لمستعملي الانترنت.

وفي تحليل سوسيولوجي لأبعاد وجود شبكات الانترنت وانعكاساتها المباشرة علي المجتمعات المحلية يشير التقرير الي أنه مع تحول ثورة الاتصالات الي للرقمنة فإنها تعد بتغيير بعيد المدى عالميا وإقليميا ومحليا، فالاتصالات الشبكية تربط كل شيء بكل شيء خالقة مجتمعا شبكيا يفرض تحولات معقدة ومتناقضة هي:

- اللامركزية مقابل إعادة للمركزية: فقد حلت محل الحدود الاقتصادية القديمة التي كانت موجودة حول الدول مراكز جديدة للقوة في القطاع الخاص، فالشركات المتعددة الجنسيات نشرت أنشطتها في شتي أنحاء العالم بفضل الاتصالات السريعة والزهيدة التكلفة والتصميم بمساعدة الحاسوب والتوحيد القياسي للمهام، ومع ذلك بإمكانها أن تتسق عملياتها علي نطاق العالم

وتسيطر عليها كوحدة واحدة وهي تعمل في مساحة تتجاوز الولاية القضائية لأي بلد بمفرده وتتجاوز خضوعه للمعاملة.

- التفتت مقابل الاندماج: فالوجود التقليدي لمجتمعات وطنية يخترقه الآن نشوء مجتمعات موصولة شبكياً تجمع بينها للسياسة أو الأصل العرقي أو المصالح أو الجنس أو العمل أو القضية الاجتماعية وباستخدام الشبكة نستطيع تلك المجتمعات أن تشعل مناقشات وأن تحشد استجابات فورية مضيفة بذلك قوة تأثير جديدة علي أصوات كانت في السابق صامتة علي المسرح العالمي، وفي الوقت ذاته باستطاعة الاتصالات الشبكية أن تشكل مجتمعات محلية أكثر تقارباً مقدمة لها المعلومات المجتمعية وجاعلة الحكومة أكثر شفافية.

- المجانسة مقابل التنوع: إن صناعة الترفيه والإعلام العالمية التي تنتشر الأفكار والثقافة والسياسة تسيطر عليها مجموعة من الشركات الكبرى فهي تسيطر علي كل من شبكات التوزيع والبرمجة بما يتضمن الأخبار والأفلام التي تبث تليفزيونياً عن طريق الكابل والأقمار الصناعية الي الأسر المعيشية في شتى أنحاء العالم، وقد أتاح انخفاض تكلفة التكنولوجيا تنوع الأصوات والثقافات التي تبث، فمواقع الانترنت المتعددة اللغات والبرامج الإذاعية باللغات المحلية تصل الي الجماعات التي تمثل أقلية.

رابعاً: أنماط العولمة .. ملامح الإيجابيات والسلبيات:
تتعدد أنماط ظاهرة العولمة باعتبارها ظاهرة مركبة ترتبط أبعادها ومكوناتها بعضها ببعض في علاقة عضوية يصعب علي البحث الأكاديمي الفصل بينها نظراً للانعكاسات المباشرة لكل منها. وتذهب "برذرستون Bretherton" الي أن العولمة مفهوم مركب له أربعة عناصر هي التغيير التكنولوجي وتشكل اقتصاد كوني والعولمة السياسية وعولمة الأفكار .

وكما أن العولمة تمثل إشكالية في ذاتها كفكرة وكمفهوم معاصر فإنها أيضا تمثل إشكالية جدلية على مستوى أنماطها الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية وما يتفرع عن هذه الأنماط من قضايا وظواهر فرعية، ومبعض الباحث لهذه الأنماط على النحو التالي:

١- العولمة الاقتصادية:

يري Sjolander أن العولمة الاقتصادية هي أهم أبعاد العولمة على الإطلاق لأنها تمثل البعد المركزي فيها إذ أن العولمة هي عملية اقتصادية لها جذور ترجع إلى التغيرات الحادثة منذ الستينات.

ويرصد شولت Scholte مظاهر عديدة للعولمة الاقتصادية منها: التجارة الكونية وعولمة النشاط المالي ومنظمات الأعمال الكونية ويشير المظهر الأول إلى الإنتاج متجاوز للحدود في إطار ما يسمى بالمصانع الكونية أو عولمة الإنتاج والمنتجات متجاوزة الحدود، أما الثاني فيشير إلى العملات أو النقود الكونية Supraterritorial Monies والبنكية الكونية Banking والضمانات الكونية Securities والمشتقات المالية Derivatives أما الثالث فيشير إلى الشركات متعددة القومية والانتماجات فيما بينها مما أدى إلى بروز نمط تنظيمي إداري كوني متجاوز للحدود.

وتنتج رؤية "جون جراي" التي أن العولمة الاقتصادية تعني الانتشار العالمي للإنتاج الصناعي والتكنولوجيات الجديدة والذي تشجعه قدرة رأس المال على التنقل دون قيود، وتشكل الحرية المطلقة للتجارة تهديدا حقيقيا لاستقرار السوق العالمية الواحدة التي تتطلع المنظمات عبر الوطنية بتشديدها تحت القيادة الأمريكية، كما أن العولمة الاقتصادية لا تعزز النظام الحالي لسياسة دعه يعمل وإنما تعمل على تقويضه.

أما "ديفيد كورتين" فيري أنها تعني نقل سلطة التحكم والموارد والأسواق والثقافة من الناس والمحليات والحكومات إلى أسواق المال والشركات متعددة

القومية . وكذلك يري "محمد السيد سعيد" أنها تعتبر ظرفا يتيح التعامل مع العالم كله كوحدة واحدة أو بناء إنتاجي وتسويقي وبالتالي تراكمي، وهذا الظرف ينتج نظرة جديدة للعالم تتمثل في توسيع مجال المنافسة بفضل تمكين الموارد من الحركة والتدفق عبر الحدود القومية فتتحرك السلع والخدمات عبر الحدود بدون حواجز إدارية أو جمركية عالية. وفي رؤية أخرى فالعولمة الاقتصادية هي العولمة بواسطة السوق وهي الشكل المتقدم لرسملة العالم أي لتعميم الكونسي للرأسمالية، من ثم سيطرة الاقتصاد وإخلال الحياة دائرة التجارة الحرة ومنطلق الاستثمار الضيق.

وكذلك فالمقصود بعولمة الاقتصاد أنها ظاهرة معاصرة تجسد مجموعة متغيرات جزرية متبادلة التأثير أهمها ما شهدته الدول من تعميق لاندماج اقتصاداتها في الاقتصاد العالمي وانفتاح أسواقها علي السوق العالمي. وفي إطار ذلك نتفق الرؤى في تحليل أبعاد العولمة الاقتصادية علي أنها تعني: فتح الحدود وحرية انتقال الأموال وتحرير أسعار الصرف طبقا لأسعار السوق، والخضوع لقوانين السوق في العرض والطلب، خصخصة القطاع العلم وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وكذلك نتفق رؤى أخرى علي الدلالات السلبية لسياسات العولمة الاقتصادية خاصة في انعكاساتها علي برامج وسياسات الدول النامية. وتتمثل في الآتي:

يشير "أنتوني جينز" الي أن العولمة الاقتصادية لها آثارها المدمرة علي الاكتفاء الذاتي وأن نزعة الحماية ليست نزعة مرغوبة، حتي لو أمكن تحقيقها فإنها سوف تخلق عالم من التكتلات الاقتصادية التي يحتمل أن تتسبب بينها الحروب.

كما أكد "جاك ديريدا" في إطار رؤيته النقدية للعولمة الاقتصادية أن لهذه العولمة آثارها السلبية المتمثلة في مظاهر هي: البطالة، الإقصاء الجماعي لمواطنين بلا مأوي من كل مشاركة في الحياة السياسية، المنافسة الاقتصادية،

عجز السيطرة علي تناقضات السوق الحرة، تفاقم الديون الخارجية ، ظهور الدول الشبحية للرأسمالية، هيمنة الغرب علي تفسير وتطبيق القانون الدولي. وكذلك يري "محسن الخضيرى" أن العولمة الاقتصادية سوف تؤدي الي تدهور الأوضاع الاقتصادية وتراجع معدلات التنمية وتضخم الفجوات القائمة بين الدول الغنية والفقيرة وازدياد الأغنياء ثراء والفقراء بؤساً، إذ أن سكان العالم الذين يعيشون في دول ذات دخل مرتفع يتحكمون في ٨٦% من أسواق التصدير في العالم و٦٨% من الاستثمارات، من ثم فإن ما تحصل عليه الدول النامية والفقيرة قليل، ومن ثم أيضا فإن العولمة سوف تؤدي الي استقطاب خطير لقوي الاستثمار وأن الدول المتقدمة الفاعلة في للعولمة سوف تستحوذ عليها بينما سيعاني باقي للعالم من التهميش والانعكاش.

بينما من منظور آخر يري "الغفوري" أن العولمة الاقتصادية تقدم عدد كبير من الفرص أمام البلدان النامية كالتنفيذ الي الأسواق العالمية وتدفق أكبر للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحسين فرص الحصول علي للتقنية، وما يعنيه هذا من رفع مستوى الأداء لاقتصاداتها الوطنية وزيادة كفاءتها في تخصيص واستخدام الموارد المتاحة.

ويختلف الباحث مع هذا الطرح علي اعتبار أنه يفترض الي المعيار النسبي في مدي ما تنتجه العولمة من خيارات وفرص أمام البلدان النامية، كما تحتم النظرة الموضوعية الوصول الي نتيجة معينة وهي أنه مع اختلاف مستويات النمو الاقتصادي بين الدول للصناعية والدول النامية فإن حجم الفرص يتسع أمام الأولي ويقل كثيرا أمام الثانية، ذلك فضلا عن أنه وعلي مستوي الفعل التاريخي قد أدت التطورات الاقتصادية الكونية الي تهميش عدد متزايد من البلدان النامية ولم يحدث ذلك علي مستوي الدول الصناعية.

٢-العولمة السياسية:

تشير رؤية "جينز" الي وجود اتجاه متزايد نحو بروز عالم بلا حدود اقتصادية قد قطع شوطا مهما من الإنجاز، وكذلك الي وجود اتجاه متزايد نحو عالم بلا حدود ثقافية في طور الإنجاز السريع، من ثم سوف يخلق ذلك معطيات مادية ومعنوية مستقبلية لقيام عالم بلا حدود سياسية وهو جوهر العولمة السياسية. أما "جيمس أندرسون" James Anderson فيري أن العولمة السياسية هي مشروع مستقبلي لمرحلة تنموية لاحقة للعولمة الاقتصادية والثقافية، فقيام عالم بلا حدود سياسية لن يكون تلقائيا أو بنفس سرعة قيام عالم بلا حدود اقتصادية أو ثقافية، فالانتقال الحر للأفراد والسلع والخدمات والأفكار والمعلومات عبر المجتمعات والقارات -والذي تم خلال التسعينات- أدى الي انحصار نسبي للسيادة المطلقة وخلق انطبعا بأن الدولة لم تعد ضرورية لأنها فقدت دورها وأهميتها، ورغم ذلك لن تسقط كل مظاهر السيادة ولم يضع ذلك أيضا نهاية للدولة، كما أنه لن يؤدي الي قيام الحكومة العالمية التي ستحل محل الدولة القومية وستدير العالم وكأنه وحدة اقتصادية ثقافية واجتماعية وسياسية واحدة.

ولقد ارتبطت العولمة للسياسة ببرزو مجموعة من القضايا والمشكلات العالمية الجديدة التي تتطلب استجابات دولية وجماعية علي صعيد كل دولة، فقضايا التسعينات لم تعد قضايا محلية، وانكماش العالم وتقارب المجتمعات والارتقاء من المحلية الي العالمية، حدث تدويل لكل القضايا التي تجاوزت طورها المحلي الي الطور العالمي وأخذت تبحث عن الحلول العالمية.

ويري الباحث أن مفهوم العولمة السياسية يثير نوعا من العلاقة الجدلية مع مفهومات وقضايا أساسية مثل: دور الدولة ووظائفها، وكذلك الديمقراطية، حقوق الإنسان من ثم يكون التساؤل عن طبيعة ارتباط العولمة السياسية وتأثيراتها الإيجابية أو السلبية علي تلك المفهومات والقضايا؟ وتوجه رؤية Drezner الي أن ثمة اتفاق واسع بين الدارسين علي أن العولمة السياسية قد

أدت بالفعل الي أضعاف سلطة الدولة، فقد أضعف الدولة بشدة ذلك الاتجاه المتزايد نحو التكامل الكوني، ونتيجة لعدد من التطورات الكونية في مختلف المجالات، فإن المهام التقليدية للحكومات والتي اعتبرت أساسية قد خرجت من يدها، وفي نفس الإطار نتجه أيضا رؤية Roseneau نحو مؤشرات تراجع قوة الدول القومية في مواجهة ثورة المعلومات والتقنيات الحديثة وعولمة الاقتصادات والإنتاج، كما أصبحت أقل تأثيرا وكفاءة في إدارة شئونها الداخلية، من ثم لم تعد قادرة علي حل المشكلات الجديدة مثل: قضايا البيئة والإرهاب وتجارة المخدرات والأزمات المالية، وقد أدى ذلك الي نتيجتين أولهما: أن الدولة أصبحت أهم مصادر الاضطراب في السياسة ما بعد الدولية وثانيتهما أنه بسبب تحول مصادر شرعية السلطة من شرعية تقليدية الي شرعية الأداء الجيد بفعل التغيرات العالمية وبسبب ضعف ثقة المواطنين في قدرة دولهم علي حل المشكلات الجديدة، فإن هذا أدى الي وجود أزمة سلطة.

وأليضا يذكر Clark أن ثمة تغير في دور الدولة يوافق عليه كل المراقبين وهو قيام للدولة بدور السمسار أو الدلال Brokerage Role بين الزبائن Constituencies أو بين رأس المال المحلي ونظيره الكوني، وكخادمة Hand maiden للرأسمالية الكونية.

وكذلك يذكر "مولت" أنه بتأثير العولمة فإن دولة ما بعد السيادة غالبا ما تطور قضايا أو مصالح قومية وأليضا كونية، وبصفة عامة فالدولة المعاصرة تقوم بدور في خدمة مصالح رأس المال الكوني بالإضافة الي رأس المال الوطني وأحيانا تكون في خدمة الأول علي حساب الأخير.

ورغم ذلك هناك اتجاه يعارض فكرة أن تؤدي العولمة الي إضعاف الدولة نظرا لوجود مجموعة من الأسباب أولها: أن معدل الإنفاق العام لا يزال مرتفعا في دول العالم رغم تباينه من دولة الي أخرى، ويشير ذلك الي مدي سيطرة الدولة علي موارد المجتمع وقدرتها علي الدفع، فقد تزايد معدل الإنفاق

نعم مد الثمانينات بمعدلات تتراوح ما بين ٣٦%-٤٠% من الدخل المحلي لإجمالي. ثانيها: أن ضغوط التكامل في الاقتصاد العالمي لا تدفع في اتجاه انكماش للدولة حتي لو تضاعفت قوة بعض الحكومات، بل أنه علي العكس فبعد خمسة عشر عاما من التكامل والاندماج المتسارع فإن الحكومات تتجه الي السيطرة أكثر .

ويري الباحث في إطار التوجهات النظرية المرتبطة بدراسة وتحليل تأثيرات وانعكاسات العولمة السياسية أن هناك العديد من الملامح التي تركز لوجود مفهوم السيادة الجديدة New Sovereignty المنبثق بالضرورة عن وجود ممارسات العولمة السياسية والمؤثرة بالضرورة أيضا علي إضعاف سلطة الدولة، من ثم تحجيم أدوارها وأهم هذه الملامح هي؛

- تغير المفهوم التقليدي للدولة من حيث أنه لم يعد للدولة السيادة المطلقة علي الإقليم، نظرا لوجود بعض التحولات الجذرية علي مختلف الأصعدة في المحيط الدولي والتي تحد من قدرات الدولة في الوفاء بمتطلبات السيادة للمعاصرة، كما ارتبطت شعوب كثير من الدول بمصالح وارتباطات حيوية امتدت الي خارج إقليم الدولة.
- بروز آليات العولمة الاقتصادية وممارساتها المتنوعة خلال رسم السياسات الاقتصادية طبقا لبرامج التنشيط الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي يحددها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إضافة الي الشركات متعددة القومية والتي يمثل وجودها مع الآليات الأخرى ضغطا علي سلطة الدولة وتهديدا لاستقلالها السياسي.
- وجود شبكة من القوي العالمية والتكتلات الإقليمية والمحلية التي تنافس الدولة لاسيما فيما يرتبط بميكانيزمات صناعة القرار السياسي.

أحدث نقوق ومائل وأساليب الثورة المعلوماتية لختفاء الحدود السياسية
وطرح وظيفة جديدة للدولة -كفاعل دولي- تتمثل في ضرورة تهيئة
للمواطن وتكيفه مع بنية الواقع المعلوماتي.

وعلى كل ذلك يكتفي الباحث بعرض طبيعة العلاقة بين العولمة السياسية
والديمقراطية في إطار الاتجاهين السائدين حول هذه العلاقة: الأول يشير إلى أن
اتجاه العولمة في ظروفه الآتية ربما لا يكون موافقاً للتحول الديمقراطي إذ أنه
يهدم أهم متطلباته وقواعده وهو المساواة السياسية.

ويذهب الاتجاه الآخر إلى أن العولمة ربما تقدم إمكانات أو فرص
للتحول الديمقراطي في إطار أن العولمة قد أدت إلى إنهاء سيادة الدولة، وثمة
علاقة توتر أساسية بين السيادة والديمقراطية فالأولي تتضمن قوة أو سيطرة
شاملة وملزمة تمارسها الحكومة، بينما تفترض الديمقراطية قوة أو سيطرة
محدودة ظرفية وجماعية تمارسها هيئات عديدة، وبهذا المعنى فإن انتهاء السيادة
يقدم فرصاً للتحول الديمقراطي ودعمه.

ويتفق الباحث مع الاتجاه الأول تأسيساً على أن المتطلبات أو الظروف
الاجتماعية أو المادية التي تتطلبها المساواة السياسية باعتبارها الفكرة المحورية
في التحول الديمقراطي لا تتوافق مع سيادة تيار العولمة.

٣- العولمة الثقافية:

يختلف نمط العولمة الثقافية عن غيره من الأنماط للعولمة المدعومة
بمجموعة من الثوابت المادية على اعتبار أن الثقافة تمثل خاصية أساسية من
خصائص المجتمعات على تباين وضعيتها الحضارية، وترتبط بالعديد من
العناصر الحيوية الفاعلة مثل: العادات والتقاليد والأنواع وطرائق التفكير
والأساليب الممثلة للطابع المجتمعي العام.

وترتبط دلالات مفهوم العولمة الثقافية عند "مايك فينرستون" بمدد التدخل الثقافي العالمي بشكل يؤدي الي نشأة كيان عالمي من التفاعل والتبادل الثقافي المتواصل في إطار سلسلة من التفاعلات الثقافية، أولا بإفراز تجانس ثقافي وفوضي ثقافية في آن، وذلك بربط جيوب من الثقافة المتجانسة نسبيا بعدد أن كانت منعزلة، وثانيا بإفراز ثقافات عابرة للقوميات وهو ما يعد ثقافات ثالثة أصيلة نتجه الي ما وراء الحدود القومية. بينما ترتبط العولمة الثقافية علي مستوي اتجاه آخر بأنها ليست الانتقال من حقبة أو من ظاهرة الثقافات الوطنية والقومية الي ثقافة عليا جديدة هي الثقافة الكونية، وإنما هي فعل اغتصاب ثقافي وعدوان رمزي علي سائر الثقافات، فهي رديف الاختراق الذي يجري بالعنف المسلح والثقافة فيهدر سيادة الثقافة في سائر المجتمعات.

وقد حدد "محمد سيد أحمد" إشكالية العولمة الثقافية في إطار سيناريوهات ثلاث الأول: يؤكد أن الثقافة لا تعولم وأن لية عولمة للثقافة هي هيمنة لثقافة معينة علي الثقافات الأخرى، وتستند هذه الهيمنة الي قوة من خارج مجال الثقافة وهي قوة مستمدة من مجال التكنولوجيا أو مجال الاقتصاد أو مجال القهر السياسي، والثاني: يؤكد باستحالة قيام ثقافة معلومة، فالعولمة إذا ما انتشرت في مجالات أخرى فإنها لن تمتد الي مجال الثقافة لأنها قادرة علي تنوعها معتمدة علي وسائل عديدة طالما بقيت اختلافات المواقع والتجارب والتاريخ، والثالث هو وجود نوعية جديدة من العلاقة بين العولمة والثقافة لا تقوم علي هيمنة ثقافة واحدة ولا علي التنوع الثقافي.

ويري الباحث أن مفهوم العولمة الثقافية يثير بالضرورة التعرض بالمناقشة والتحليل لقضيتين أساسيتين: الأولى هي قضية التجانس والتنوع الثقافي والتي تعني أن العولمة هي محرك فاعل نحو وجود المجتمع الكوني والثقافة الكونية والشعور الكوني أيضا، فيري Sjolander أن النظرة الكلية

العولمة تتضمن فكرة التجانس أو التماسك بغض النظر عن أي اختلافات عرقية أو دينية أو ثقافية.

من ثم يري Scholte أن للتنوع الثقافي بصفة عامة في أرجاء العالم يعد أحد تحديات أو معوقات العولمة. ويعتقد "باربر Barber وفوكوياما" أن القوة الاقتصادية تؤدي إلى خلق ثقافة عالمية متجانسة، وهناك من يعتقد أن وسائل الإعلام الدولية قد لعبت دورا مهما في هذا الإطار إذ جعلت من الممكن تصور وجود ثقافة عالمية سواء بالنسبة للنخبة أو للعامة بينما يؤكد "الجابري" أنه ليس هناك ثقافة عالمية واحدة وليس من المحتمل أن توجد، إنما للقائم هو ثقافات متعددة متنوعة تعمل كل منها على الحفاظ على كيائها ومقوماتها الخاصة، ومنها أيضا ما يميل نحو الانغلاق والانكماش ومنها ما يميل نحو الانتشار والتوسع.

ويعتقد الباحث في إطار رؤية نقدية أن فكرة التجانس الكوني والتي تعد هدفا محوريا للعولمة تقوم على تناقضية فكرية تأسيسا على أن هذا التجانس يتناقض مع تجسيد فكرة للمركزية الثقافية Ethnocentrism التي تسعى العولمة نحو تأكيدها والمرتبطة بالضرورة مع الطرح التاريخي لجدلية الأنا والآخر، كما أن التجانس الكوني المتهقق عن طريق العديد من اللوسائل والمعطيات التكنولوجية والمعلوماتية لا يحتم بالضرورة تجانس الرؤية نحو الأشياء لأنه يعتمد على وجود فروق واختلافات ثقافية وحضارية بين الدول من ثم بين الأفراد.

أما القضية الثانية فهي الهوية إذ يثير تحليل تأثير العولمة على الهوية القومية تساؤلا مهما حول علاقة العولمة بالتفكيك Fragmentation ، فيري البعض أن العولمة هي أولا حركة تفكيكية. ويرى فريق آخر أنه خلال تأثيرات العولمة يتم إضعاف الهوية القومية وتسجيع هويات تتخطى الدولة Supra_National Loyalties وتقوية أخرى دون المستوى القومي إذ تراجعه

كافة الدول مشاكل تتعلق بالتكامل القومي أو الوطني مع اختلاف في الدرجة بين الدول المتقدمة ودول الجنوب.

وفي نفس الإطار هناك رؤية تؤكد أن تمدد العولمة الثقافية يتلازم مع انحسار و تراجع السيادة الثقافية أو الثقافة الوطنية في مجتمعات الجنوب، كما أن التبادل الثقافي العالمي الجاري هو تبادل غير متكافئ ولا يعبر عن إمكانية تحويل العولمة الثقافية الي تناقض بين الثقافات والمثعوب والمجتمعات بل يحتفظ لها بتعريف واحد هو الغزو والاختراق. وفي اتجاه آخر يري "علي حرب" أن مشكلة هويتنا الثقافية ليست في اكتساح العولمة والأمركة بل في عجز أهلها عن إعادة ابتكارها وتشكيلها في سياق الأحداث والمجريات أو في ظل الفتوحات التقنية والتحويلات التاريخية، أي عجزهم عن عولمة هويتهم وأعلمة اجتماعهم وحوسبة اقتصادهم وعقلنة سيادتهم وكوننة فكرهم ومعارفهم

وتعتمد رؤية الباحث في تفسير إشكالية الهوية علي المبدأ التاريخي العام وال قائم علي أن الهويات الثقافية ليست منفصلة عن الهويات الأخرى، وإنما تتحدد علاقاتها في إطار مفردات للتفاعل والتعايش والتنافس والصراع، لكن في إطار بروز ظاهرة العولمة وانعكاساتها للمباشرة وغير المباشرة فإن دور الهويات الثقافية يجب أن يتحول الي نمط من أنماط للعلاقة للصراعية، وعلي ذلك فهذا الدور يجب أن يمارس علي مستويين هما: التكيف مع التيارات الثقافية المعاصرة مع الاحتفاظ بموقف محدد منها، الثاني: التجديد بابتكار صيغ فكرية وآليات منهجية ومنظومة مفاهيمية ترتبط بمنظومة للتفاعلات الثقافية العالمية.

وفي إطار هذه التوجهات المختلفة يري الباحث أيضا أن ثقافة العولمة لها مفرداتها ومرجعياتها التي تحاول خلالها إيجاد نمق ثقافي عالمي واحد له مجموعة من المعايير والقيم والمدركات المشتركة والمتجاوزة للحدود الوطنية والقومية وهو ما يسمى بالعولمة الثقافية.

٤- العولمة الإعلامية:

ترتبط تحليلات مفهوم عولمة الإعلام باتجاهين أساسيين الأول: مؤيد بإطلاق لهذا النمط من العولمة باعتباره يدعم التدفق الحر للمعلومات وحق الاتصال ويوفر للجمهور فرصا غير محدودة لحرية الاختيار بين وسائل الإعلام والمعلومات.

أما الثاني: فيعارض هذا النمط باعتباره يعد نفيا للتعددية الثقافية وتسييدا لقيم الربح والخسارة وآليات السوق في مجالات الإعلام والاتصال والمعلومات فضلا عن الاعتداء على حرية وسائل الإعلام وحق الاتصال وتقويض سلطة الدولة لصالح الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية.

وهناك العديد من تعريفات العولمة الإعلامية التي تتوافق مع الاتجاه الأول منها ما يراه "جيننز" من أنها تعني الامتداد أو التوسع في مناطق جغرافية مع تقديم مضمون متشابه وذلك كمقدمة لنوع من التوسع الثقافي، فوسائل الاتصال التكنولوجية الجديدة جعلت من الممكن فصل المكان عن الهوية والقفز فوق الحدود الثقافية والسياسية والتقليل من مشاعر الانتساب أو الانتماء التي كان محدد.

أما الاتجاه الآخر فقد مثلته رؤية "شيلر" والذي عرف عولمة الإعلام على أنها تركيز وسائل الإعلام في عدد من الشركات الرأسمالية التي تستخدم هذه الوسائل كحافز للاستهلاك على النطاق العالمي في إطار التوسع العالمي للدعوة لثقافة الاستهلاك عبر إدخال قيم أجنبية تطمس للهويات القومية أو الوطنية.

ومع تعدد التعريفات وتتقاضها على مستوى الاتجاهين السابقين إلا أن هناك اتفاق حول آليات العولمة الإعلامية ومظاهرها حدها "حسن عماد" في الأقسام الصناعية، والحاسبات الإلكترونية، خطوط الميكروويف، الألياف الضوئية، الاتصالات الرقمية، الكوابل المحورية، الوسائط المتعددة، الاتصال المباشر بقواعد وشبكات المعلومات (الانترنت)، التليفونات الخلوية والمحمولة، البريد الإلكتروني.

ويري "صام الخطيب" أن هذه الآليات تعد أحد الأشكال المباشرة نحو تكريس الهيمنة الأمريكية في إطار أن معظم مواد وتجهيزات صناعة الإعلام بيد الدول المصنعة وعلي رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وجميع مواد وتجهيزات الاتصال الحديثة يتحكم فيها كليا مركز واحد للهيمنة، وأيضا جميع تجهيزات المعلوماتية والحاسوبية والبرائية وغزو الفضاء وكذلك المواد الثقافية والمرجعية والمكتبات وبنوك المعلومات بيد مركز الهيمنة، إضافة الي أن مصادر البث الإعلامي والأخبار الصناعية وطرق تجارتها والأشكال القانونية التي تنظمها بيد هذه الجهة نفسها.

وفي نفس الاتجاه وعلي مستوى آلية أخرى أكد Paterson أن انتماء وكالات الأنباء الرئيسية في مجال الصحافة أو التليفزيون للثقافة الأنجلو أمريكية، إضافة الي أن نوعية الأخبار التي تروجها تنتم بالتجانس في الموضوعات والتوجهات، وبالتالي تسعى هذه الوكالات نحو ترويج ثقافة عالمية واحدة هي الثقافة الأنجلو أمريكية، وكذلك تقوم هذه المصادر الدولية المحدودة بترتيب أولويات الجمهور في مختلف أنحاء العالم نحو للقضايا الدولية من خلال انتقاء الصور والأصوات والأحداث وصناعة للحروب وإدارة الأزمات.

وعلي ذلك ما هي الإشكاليات التي يطرحها وجود العولمة الإعلامية علي الصعيد المجتمعي للدول؟ يرى "محمد شومان" أن هذه الإشكاليات في مجملها تدور حول مدى قدرة الدولة علي التحكم أو التأثير في التدفقات الإعلامية الوافدة، وكذلك إمكانية تحقيق العدل والمساواة في الاتصال بين المواطنين في ظل عالم تتسع فيه الفوارق الاجتماعية وتعمق فيه الاختلافات القومية والثقافية وتتعلق فيه الشركات متعددة الجنسية وتتكامل رأسيا وأفقيا، وتنمو فيه سطوة الإعلان والمضامين الإعلامية والترفيهية السطحية التي تهدد مجموعة القيم والعناصر الخاصة بشعوب وقوميات لها خصوصيات ثقافية.

ويري الباحث أن أهم ما يميز العولمة الإعلامية كأحد الأنماط الأساسية لظاهرة العولمة هو أنها قد حققت الوجود الفعلي للمجتمع للمعلوماتي عبر الشبكات الإلكترونية لتتلاقا مع أبعاد مفهوم القرية الكونية، إضافة إلى أن نمط عولمة الإعلام له انعكاساته المباشرة وعلاقاته التبادلية مع الأنماط الأخرى الاقتصادية والسياسية والثقافية بالشكل الذي يحقق بينها نوعا من التكامل والاندماج تبرز العولمة فيه كظاهرة كلية مركبة.

خامسا: العالم العربي ودينامية سياسات العولمة (مصر نموذجا):
تعدد الآثار الإيجابية والسلبية لظاهرة العولمة بالنسبة لدول العالم، ويختلف الأثر النسبي لهذه الظاهرة طبقا للعديد من المعايير التي تمثلها الظروف الاقتصادية والموارد الطبيعية والبشرية ودرجة الحاجة إلى رأس المال الأجنبي، إضافة إلى الوضعية الثقافية المعاصرة وطبيعة التجربة التاريخية. وتعتبر الدول النامية ومنها دول العالم العربي محورا مهما في تحليل انعكاسات ظاهرة العولمة نظرا لأنها تفترض -وفي إطار للفاعلية المجتمعية علي المستوي الدولي- وجود مستوي من المشاركة والاندماج الاقتصادي والمعلوماتي المحقق للمصالح القومية لهذه الدول، من ثم فالتساؤل الموضوعي هو: هل تقوم فلسفة العولمة وأيديولوجيتها علي مبدأ تكافؤ الفرص بين الدول أم يختلف توجهها مع الدول النامية؟

يشير تقرير منظمة العمل العربية الي أن العولمة وجدت لخدمة مصالح الدول الغنية، من ثم لا تأخذ في الاعتبار مصالح الدول النامية إلا بقدر ما تسهم في خدمة هذه المصالح وتعزز عائد احتياجات ومصالح الدول الغنية ومؤسساتها التجارية والمالية، إضافة الي أن العولمة قد أدت في توقيت غير موات بالنسبة للدول النامية التي تعاني من السلبات الاجتماعية المترتبة علي سياسات التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي، فبدلاً من أن تنلق هذه الدول المساعدة للتكيف مع العولمة، من ثم يتم تسهيل نفاذ منتجاتها الي أسواق الدول المتقدمة التي تمارس ترسيخاً لتوجهات حمائية تقليدية تحت ذرائع استخدام آليات مكافحة الإغراق والائترام بالمعايير والمواصفات الدولية، إضافة الي توجهات حمائية جديدة مثل ربط معايير للعمل بتحرير التجارة.

ويري "رمزي زكي" اتفاقاً مع هذه الرؤية أن أخطر ما نجم عن عولمة الأسواق المالية للبلدان النامية هو تحويل مدخراتها الوطنية، حيث أصبحت أقسام من هذه المدخرات تفضل الاستثمار خارج بلادها الوطنية ذلك أنها تعاني من اتساع فجوة مواردها المحلية ومن عجز كبير في ميزان مدفوعاتها ومن ديون خارجية ضخمة تزداد خدمة أعبائها بحر الزمن.

بينما هناك رؤية أخرى ينعكس جوهرها في أن الدول النامية تمثل قوة أساسية في دفع العولمة الي أمام، فقد ارتفعت حصتها من للتجارة كنسبة الي إجمالي نواتجها المحلية من ٣٣% عام ١٩٨٥ الي نحو ٤٣% عام ١٩٩٤ ومتواصل هذه النسبة ارتفاعها لتصل الي أكثر من ٥٠%.

وكذلك يتفق رأي "العفوري" حول أن تحرير التجارة في للخدمات يتيح فرصاً جديدة وكثيرة أمام البلدان النامية، فهناك مجال السياحة ومجال بيع الخدمات أو إنتاجها من مسافات طويلة. بينما في اتجاه آخر فإن المكاسب التي سوف تحقّقها البلدان النامية خلال العشر سنوات الأولى من قيام منظمة للتجارة العالمية هي مكاسب محدودة جداً.

ويتناقض ذلك مع وجود عدد من الآثار السلبية لظاهرة العولمة علي الدول النامية يرصدها تقرير هيئة الاستعلامات وتتمثل في الآتي:

- يعرض تحرير التجارة للصناعات في الدول النامية لمنافسة شديدة من جانب السلع المستوردة، ومع عجز هذه الدول عن مواجهة هذه المنافسة في ظل أوضاعها الاقتصادية والتكنولوجية، فإن هذا الاتجاه من شأنه أن يدمر القطاع الصناعي الناشئ في هذه الدول ويحملها تكاليف اجتماعية باهظة تتخذ صور بظالة متزايدة وتدهور مستويات المعيشة للطبقة العاملة.

- يؤدي تحرير التجارة أيضا الي تزايد فرص الاستثمار وزيادة الإنتاج في سلع للتصدير، إلا أنه يضاعف الطلب علي العمالة الماهرة دون العمالة غير الماهرة مما يؤدي الي تراجع مركز الفئات ذات التعليم المنخفض والمهارات المحدودة.

- تحدث العولمة بالفعل تغيرا في أنماط الاستهلاك فتجعل من السيارات الفخمة والمشروبات الخفيفة والوجبات السريعة جزءا من الحياة اليومية، مما يضاعف من حدة الحرمان النسبي إضافة الي أن هذه الأنماط الاستهلاكية يمكن أن تزيد من حدة الفقر.

وفي إطار الخصوصية التاريخية والحضارية للعالم العربي والتحديات الدولية المعاصرة علي الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي والاستراتيجي والعسكري بسبب بروز ظاهرة العولمة يري "برهان غليون" أن هناك تحديات ثلاثة تواجه العالم العربي هي: تأمين فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية في شروط العولمة، والحفاظ علي الأمن والاستقلال الوطني، الاستقرار السياسي.

وعلي مستوي آخر يؤكد "جلال أمين" أن إحدى أهم النتائج التي يمكن استخلاصها من استعراض التجارب العربية في الاندماج مع الاقتصاد العالمي هي أن العولمة قد تؤدي الي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي ولكنها قد تؤدي أيضا الي عكس ذلك.

بينما يرصد "غازي الصوراني" وفي إطار استجابة النظام العربي الرسمي لسياسات العولمة عددا من المظاهر السلبية الناتجة عن هذه الاستجابة والمتمثلة في الآتي:

١- شطب أية إمكانية لتحقيق الفائض الاقتصادي اللازم لعملية التنمية، وزيادة الفرص أمام الاستهلاك الترفي للكمالي، ليس فقط علي صعيد إنفاق القطاع الخاص وإنما علي مستوى الإنفاق العام.

٢- إضعاف إمكانات الدولة عبر الدور المتنامي للقطاع الخاص الطفيلسي بما يؤدي الي أضعاف رأس المال المحلي ويجعله عرضة للابتلاع من رأس المال الأجنبي.

٣- تفاقم مشكلة البطالة التي بلغت نحو ٣٠% من مجموع القوة للعربية العاملة.

٤- تزايد نسبة اعتماد المواطن العربي في تأمين المواد الغذائية الأساسية علي الغرب وفق شروط منظمة التجارة العالمية، فقد اعتمدنا علي الخارج بنسبة ٧٠% من احتياجاتنا من القمح و٧٤% من احتياجاتنا من السكر و٦٢% من الزيوت، وقد بلغ مجموع واردات البلدان العربية من المواد الغذائية فقط ١٥مليار دولار حتي عام ١٩٩٦.

٥- تزايد حجم الدين من حوالي ٧٥٠مليار دولار نهاية عام ١٩٩٦ الي ألف مليار دولار حتي نهاية القرن الماضي.

٦- في إطار إلغاء الحدود الجمركية وفتح الأسواق ستتعرض للصناعات الوطنية العربية الي انهيار شامل نتيجة إغراق الأسواق بمختلف المنتجات والسلع الأجنبية في ظل غياب القدرة علي المنافسة.

٧- تراجع القوي التصديرية العربية - ما عدا النفط- نتيجة الركود والسنراجع السياسي والاجتماعي والاقتصادي العربي في مقابل تنامي القوة التصديرية في تركيا وإسرائيل.

ذلك إضافة إلى وجود عدد آخر من تأثيرات ظاهرة العولمة على دول العالم العربي يمكن إيجازها في الآتي:

١- انسحاب الدولة من أدوارها الاقتصادية السابقة في معظم دول العالم العربي.

٢- سيادة التوجه للرأسمالي الذي حل محل الفكر الاشتراكي الذي تبنته دول العالم العربي.

٣- سعت الدول العربية في إطار تبنيها للرأسمالية إلى خصخصة قطاعها العام ومحاولة تطوير وإضاح قطاعها الخاص، لكي يتحمل مسؤولية التنمية بعد انسحاب الدولة، كما حاولت مسانئته وتدعيمه عالميا وإفساح المجال أمام فتح مزيد من الأسواق له لتصريف منتجاته.

٤- لجأت كثير من دول للعالم العربي إلى اتباع سياسات التكيف الهيكلي للتخلص من حدة الفقر وأعباء الديون الخارجية وحاجتها إلى الاقتراض الخارجي التي كانت دافعا نحو التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

٥- المنافسة في جذب الاستثمار فقد حرصت عدة دول عربية على إصدار تشريعات مناسبة لتشجيع الاستثمار وترسيخ الاستقرار المالي وأسعار الصرف وبقية الإجراءات التي تساعد على تخفيف القيود.

٦- الدخول في الجات فهناك تسع دول عربية وقعت على الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي، كما تقدمت خمس دول عربية أخرى بطلب انضمام وهناك دول عربية تدرس الانضمام إدراكا منها لأهميته، لاسيما بعد أن

اتسعت عضوية المنظمة لتغطي نحو أكثر من ٩٠% من إجمالي التجارة العالمية.

٧- الإصلاحات الديمقراطية ففي إطار الضغط العالمي نحو إعلاء قيم الحرية والديمقراطية خضعت دول العالم العربي التي تحسبن صورتها أمام مواطنيها وأمام الرأي العام العالمي.

أما الخطاب للرسمي المصري فيتضمن رؤية استراتيجية للعولمة ففي إطار تفرقة أساسية بين جانبين هما:

- ١- الجانب الإيجابي الذي يتعامل مع العولمة دون خوف أو تردد.
- ٢- الجانب النقدي الذي يري ضرورة إدخال تعديلات -تتسم بالعدالة- على ظاهرة العولمة لتحقيق المساواة بين دول الشمال ودول الجنوب. وإنهاء الممارسات التمييزية بينهما.

وتعتمد هذه الرؤية ستة مبادئ تحكم التصور المصري للمتلقي بظاهرة العولمة وكيفية التعامل معها ووسائل وأليات مواجهتها:

- المبدأ الأول: الأمن القومي ويتطلب التحديد الدقيق لمصادر التهديد المتوقعة، والتي من المحتمل أن تواجه مصر في العقود القادمة ورسم الملامح الرئيسية لمواجهة هذه التهديدات، خلال تعريف شامل للأمن القومي المصري يتضمن الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.
- المبدأ الثاني: علاقات مصر مع النظام العالمي بشكل عام ومع الأقطاب للدولية بشكل خاص مع الاهتمام بمركز مصر في منطقة الشرق الأوسط وعلاقات الصراع الحضاري مع إسرائيل علي وجه الخصوص إضافة إلي علاقتها مع دول الجوار.

- المبدأ الثالث: الإصلاح السياسي في إطار استيعاب التحولات الكبرى التي حدثت في البلاد وأهمها التعددية السياسية والانفتاح الاقتصادي والخصخصة.

- المبدأ الرابع: للتوازن بين الخطة والحرية الاقتصادية ويتصل بضرورة إقامة التوازن بين الخطة وآليات السوق، أي بضرورة الحفاظ على دور أساسي للدولة في مجال التخطيط.
- المبدأ الخامس: مراعاة البعد الاجتماعي في السياسات الاقتصادية والتنمية الشاملة، وفي هذا الإطار ينبغي على الدولة أن تتبنى فكرة المعادلة الصحيحة للداعية للى النمو مع عدالة للتوزيع.
- المبدأ السادس: الأبعاد الثقافية للتنمية ويرتبط هذا المبدأ بالقيام بعملية إحياء ثقافي شاملة والقضاء على الأمية وإزالة الانقسام بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير.

وعن تاريخية علاقة مصر بظاهرة العولمة بأنماطها المختلفة يري "جلال أمين" أن مصر منذ السبعينات من القرن الماضي قد دخلت مرحلة من الاندماج المتزايد في الاقتصاد العالمي حيث مزيد من التجارة الخارجية وتشجيع للاستثمارات الأجنبية ولفتح أكثر على التكنولوجيا الحديثة ووسائل نقل المعلومات والأفكار وأنماط الاستهلاك، ولقد نشئت مصر سياسة الانفتاح الاقتصادي التي فتحت أبواب لم يجر إغلاقها واستمرت تساهم بدرجة متزايدة في ثيار العولمة. ذلك إضافة إلى أن الحقبة التي للقرن بشيوع تعبير العولمة في مصر لها العديد من السمات هي:

- ١-زيادة درجة التنوع في السلع والخدمات التي تكون قائمة للصادرات وقائمة للواردات المصرية، وكذلك تنوع شركاء مصر في التجارة الخارجية.
- ٢-تنوع كثير في ميادين جذب الاستثمارات الأجنبية للخاصة فمنذ مائة عام كانت الاستثمارات الأجنبية في مصر تكاد تقتصر على مشروعات البنية الأساسية الاقتصادية وكانت القروض الأجنبية لمصر تكاد تقتصر على

للقروض المقدمة الي حاكم مصر، أما الآن فالاستثمارات الأجنبية الخاصة تمتد لتشمل فروعاً متنوعة من الصناعات التحويلية والسياحة والبنوك.

٣- زيادة نسبة السكان الذين يقومون بأنشطة تتصل بشكل أو بآخر بالاقتصاد العالمي فطوال فترة امتدت الي ما يقرب من قرن ونصف قرن وحتى منتصف القرن العشرين ظلت الغالبية العظمى من الشعب المصري تكاد لا تستخدم أي سلعاً مستوردة من الخارج، بل ظل معظم المصريين يعيشون طوال تلك الفترة علي حد الكفاف وكانت درجة درايتهم بالأفكار ولُماط الحياة الأجنبية منخفضة للغاية.

ويعكس تقرير وزارة قطاع الأعمال مؤشرات واضحة نحو الخطوات التطبيقية لسياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة في مصر، بما يمثل توافقاً دقيقاً مع السياسات العالمية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتمثل هذه الخطوات في الآتي:

- ١- سياسة التثبيت ومعالجة الاختلالات: وقد تضمنت هذه السياسة العديد من المحاور مثل: إصلاح نظام للصرف الأجنبي، معالجة التضخم، معالجة عجز الموازنة العامة للدولة، تحرير أسعار الفائدة، تحرير للتجارة، تحرير الأسعار، تحرير الزراعة، إصلاح القطاع المالي.
- ٢- سياسة الإصلاح الهيكلي والخصخصة: وتهدف هذه السياسة الي زيادة الاستثمار الخاص للوصول بمعدلات النمو الاقتصادي الي ثلاثة أمثال معدلات نمو السكان علي الأقل لمدة تتضمن أن يصبح النمو تلقائياً ومتصلاً، وقد تضمنت هذه السياسة تحسين مناخ الاستثمار عن طريق تحسين نظم الحوافز والإعفاءات للمستثمرين وعن طريق تحسين كفاءة الاستثمارات العامة، وذلك من خلال تبني برنامج طموح لنقل الاستثمارات المملوكة للدولة الي القطاع الخاص، وهي تستخدم في ذلك العديد من أساليب الخصخصة مثل: اتباع المطلوب للتجاري أي تقديم الخدمات

الحكومية بأثمان تغطي تكاليف الإنتاج، تحويل المصالح الحكومية التي هيئات أو شركات تعمل على أساس اقتصادي، للتخلي عن التنظيم البيروقراطي وعدم تدخل الحكومة في التسعير أو لتعيين أو الأجور وعدم السماح بالاحتكار الحكومي وتشجيع المنافسة، إعادة هيكلة المشروعات والشركات العامة ماليا وإداريا وتنظيميا لاسيما في حالة وجود خسائر متراكمة ومديونية عالية واختلالات مالية، حقوق الامتياز وهي صيغ لتشغيل المرافق العامة إلا أنها أصبحت الآن أكثر شيوعا وانتشارا حيث يسمح للقطاع الخاص ببناء المرافق كالطرق ومحطات الكهرباء والغاز والمطارات وإدارتها وبيع منتجاتها للمستهلكين.

ويرى الباحث أن استراتيجية الموقف المصري تجاه ظاهرة العولمة ترتبط بمجموعة من الشرطيات التي تتبلور حولها بعض الملاحظات مثل:

١- لم يكشف الجانب للنقدي في هذه الاستراتيجية عن طبيعة وحجم التعديلات المطلوبة في مسار ظاهرة العولمة، من ثم تصبح فكرة المساواة -التي يؤكد هذا الجانب- بين دول الشمال والجنوب وفي إطار سياسات العولمة على اختلاف توجهاتها! هي فكرة مثالية تفقد لأليات تنفيذها، وإضافة إلى ذلك فإن الدول النامية لا تملك وسائل إدخال أية تعديلات على البنود والتشريعات والاتفاقيات التي تقننها مؤسسات العولمة، بينما أكدت بعض الدول الصناعية موقفها قبل الانضمام إلى بعض هذه المؤسسات بإدخال بعض التعديلات كالمستثناء الفرنسي، فالوجود الفعلي للعولمة باعتبارها ظاهرة رأسمالية لا يحقق المساواة بين الشعوب وإلا لما كانت هناك أسبابا مباشرة أو غير مباشرة لبروز ملامح الظاهرة وتجلياتها.

٢- رغم ما تطرحه المبادئ الستة من استراتيجية متكاملة المداخل والأبعاد للتعاظم مع ظاهرة العولمة، إلا أن هذه المبادئ في مجملها تنقسم بدرجة

كبيرة من العمومية والإطلاق والتجريد، دون التعرض للتفصيلات التي يمكن أن تشملها ظاهرة مركبة متشابكة مثل ظاهرة العولمة.

٣- يعتمد الأساس الأيديولوجي لهذه المبادئ الستة على اتجاه وقائي فسي التعامل مع الظاهرة يتمثل في طرح إمكانية التوافق والتكيف وهذا يؤكد أن نسبة السلبات تتجاوز كثيرا نسبة إيجابيات الظاهرة، وهو ما تؤيده معظم الدراسات العربية والأجنبية المتقاربة بالتحليل لتلك الظاهرة.

سادسا: العولمة بين أطروحة "نهاية التاريخ" وأطروحة "صدام الحضارات" (محاولة للتأصيل الفكري)

تعتمد الرؤية الأيستمولوجية حول ظاهرة العولمة على طرح تساؤل أساسي هو: هل تحتاج العولمة كظاهرة إلى نظرية أو أطروحة فكرية تبرز وجودها في المحيط الدولي؟ أم تعتمد هذه الظاهرة على فاعلية آلياتها؟ فالعولمة كظاهرة لها طابع كوني متجاوز للنطاقات المحلية والإقليمية تستلزم بالضرورة وعلى مستوى آخر وجود صياغات أيديولوجية متعددة وأطر منهجية لها فلسفة تقوم على دعم توجهات الأحادية القطبية في إطار تبني سياسات النموذج الأمريكي باعتبارها تعد مرجعية ومعيارا لبدائل وخيارات السياسات الأخرى.

ويري "حسن حنفي" أن الغرب قد أفرز أشكالا جديدة من الهيمنة عن طريق خلق مفاهيم وزعها خارج حدوده مثل: العولمة، نهاية التاريخ، صراع الحضارات، الإدارة العليا ... وهي مفاهيم تكشف عن سيطرة المركز على الأطراف في تاريخ العالم الحديث وكذلك يرى "مسعود ضاهر" أن العولمة الأمريكية تشكل استمرارا مباشرا للنظام العالمي القديم، مما يوجب على دعاة هذه العولمة إيجاد ركائز ثقافية لها على المستوى الكوني، من ثم فقد ظهرت نظرية "توكوياما" عن نهاية التاريخ ونظرية "هنتجتون" عن صدام الحضارات.

وفي إطار الاتجاه التحليلي لدراسة ظاهرة العولمة في علاقتها بالأفكار والنظريات والبعاد الأيديولوجي الداعم لوجودها يكون التساؤل : ما هو المضمون والمحتوي للفكري المنطوي علي توجهات وأهداف كل من أطروحة نهاية التاريخ وصدام الحضارات؟

١-أطروحة نهاية التاريخ:

أكد "فوكوياما" في هذه الأطروحة انه علي أثر تفكيك وانهيار الاتحاد السوفييتي تكون نهاية صراع عصر الأيديولوجيات وتوجه العالم نحو نهاية التاريخ بانتصار النموذج الليبرالي الأمريكي، مستخدما في ذلك المنهج السبجلي ومستعيرا لمقولة "ماركس" عن لكتمال للتاريخ معكوسة لمصلحة الليبرالية وقوانين السوق المنسجمة مع السعي الإنساني لتحقيق الذات والمساواة مع تركه هامشا في التاريخ لصراعات وتوترات في أطراف العالم الليبرالي، إذ يري أن الحركة العامة للتاريخ تتجه نحو تعميم هذا النموذج الليبرالي في العالم.

وينقسم العالم طبقا لهذه الأطروحة الي كتلتين رئيسيتين هما: كتلة بلدان العالم الثالث التي ستظل غارقة في مستنقع التاريخ وستشكل بؤرة للنزاعات المستقبل وكتلة البلدان الغربية التي وصلت الي نهاية التاريخ وهي التي ستكون أكثر انشغالا بالاقتصاد مما هي عليه بالسياسة والاستراتيجية. ويفترض "فوكوياما" أن التغيرات التي يشهدها للعالم لا تنل فقط علي نهاية الحرب الباردة بل أيضا علي نهاية التاريخ -بوصفه تاريخا- وتنتهي بالوصول الي المرحلة الأخيرة لخط التطور الأيديولوجي للبشرية، ونقطة تعميم الديمقراطية الليبرالية الغربية بوصفها الشكل النهائي للحكم الإنساني معتبرا أن انتصار الغرب يتمظهر في انهيار أية بدائل منهجية قادرة علي الحلول محل الليبرالية الغربية.

وهناك عددا من الملاحظات التي يري الباحث أنها تمثل محاور مشتركة بين أطروحة نهاية التاريخ وبعض الأفكار الرئيسية المحركة لظاهرة العولمة وهي:

١- يتضمن مفهوم نهاية التاريخ في كليته تقرير وجود ظاهرة العولمة كفصل تاريخي وحتىي له استمراريته طبقا لفاعلية سياساته وبرامجه ومؤسساته، من ثم يكون هو المقدمة المنطقية لمفهوم نهاية التاريخ باعتباره نتيجة تؤكد انتصار النموذج الأمريكي.

٢- تنطلق الأطروحة من مسلمة أن هناك دولا تمر بمراحل من التاريخ ودولا أخرى قد بلغت نهايته لذلك تجب عولمة التاريخ، والعولمة أيضا أبرزت الفروق والتباينات المتعددة بين دول الشمال ودول الجنوب من ثم تكون دعاوها نحو عولمة العالم طبقا لمعطيات وفروض النموذج الأمريكي بما يؤكد سيادة هذا النموذج.

٣- تعتمد الأطروحة فكرة أن الديمقراطية الليبرالية تمثل الحل النهائي لمشكلة للحكم في دول العالم، ويعني ذلك في إطار مفردات العولمة السياسية عولمة الديمقراطية الليبرالية.

٤- في اتجاه التصور الهيجلي لعلاقة الفرد بالدولة ووجوب الولاء والطاعة تقم الأطروحة صورة جديدة لعلاقة الدولة بالنموذج الأمريكي باعتباره النموذج الذي يجب أن تتمثله كافة الأنظمة والسياسات وهي نفس الفكرة المحورية التي تحاول العولمة تكريسها من خلال أنماطها وآلياتها في إطار وجوب الولاء للنموذج الأمريكي باعتباره للنموذج الأمثل سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

٥- أطروحة صدام الحضارات:

وتركز هذه الأطروحة علي أن الأصل للثابت للصراعات المقبلة في العالم الجديد -الذي يتشكل- أن يكون أيديولوجيا أو اقتصاديا بل سيكون حضاريا تأسيسا علي أن الصراع كان قبل الثورة الفرنسية بين الأمراء والمماليك، ثم انتقل بعد عام ١٧٨٩ للثورة الرئيسية للحدود الفاصلة بين الأمم

والقوميات ثم تحول بعد عام ١٩١٧ الي صراع بين الأيديولوجيات، وكل تلك الصراعات ظلت داخل الحضارة الغربية.

وتعتمد هذه الأطروحة علي أن دور الدولة القومية كفاعل أساسي فسي الصراعات الدولية قد تراجع وظهر بدلا عنه الصراع بين الحضارات نتيجة دخول الحضارات غير الغربية كعناصر فاعلة في صياغة التاريخ، إذ لم يعد الغرب هو القوة الوحيدة في هذه العملية لأن الصراع ليس حتميا وإنما هو نتيجة دخول لاعبين جدد. من ثم يحدد "هنتجتون" العوامل الرئيسية التي ستبرز البعد الحضاري في نزاعات المستقبل في الآتي: تجذر الفروق القائمة بين الأيديولوجيات والنظم السياسية، ضيق المسافات بين بلدان العالم جعل التفاعل يزداد بين منتسبي الحضارات المختلفة وجعل إدراك للفروق القائمة فيما بينها أكبر، ان سيرورات التحديث الاقتصادي والاجتماعي الجارية صارت تفصل بين الناس وتخلق هوة تملأها حركات تدعو الي العودة الي اللجنور كالحركات الأصولية الدينية، ان احتلال الغرب قمة النفوذ في العالم يخلق ردود فعل ويزيد من الوعي للحضاري لمنتسبي الحضارات غير الغربية.

ويعطي "هنتجتون" أولوية خاصة للدين كأحد أسس لاختلاف الحضارات علي غيره من عناصر أخرى مثل: التاريخ والعادات والتقاليد باعتبار أن الأساس الديني الثابت للحضارة الغربية هو فصل الدين عن الدولة، كما أن قيم هذه الحضارة هي الديمقراطية والاقتصاد الحر وفصل الدين عن الدولة والليبرالية الدستورية وحقوق الإنسان.

وحول مضمون هذه الأطروحة يقدم الباحث أيضا بعض الملاحظات وهي:

١- تتفق هذه الأطروحة مع أطروحة نهاية التاريخ ومع المعطيات الفكرية لظاهرة العولمة في أن العالم ينقسم الي جانبين هما: الغرب بنموذجه الليبرالي الديمقراطي وبقية العالم وعلي هذه البقية أن نتعولم بالضرورة.

٢- تعتبر هذه الأطروحة أن الحضارات غير الغربية لم تعد موضوعا للتاريخ لأنها تعد أهدافا للكولونيالية الغربية، من ثم هناك ضرورة لاحتوائها وهو تحديدا ما تستهدفه العولمة الاقتصادية بآلياتها المتعددة.

٣- تشير الأطروحة إلى خطورة شعار التعددية الثقافية على مستقبل ووحدة الولايات المتحدة الأمريكية التي قامت على ركيزتين أساسيتين هما: الثقافة الأوروبية والديمقراطية السياسية، من ثم فالعولمة تتبنى مبدأ للتوحد الثقافي والفكري في إطار مفهوم العولمة الثقافية.

الفصل السادس: العولمة وأنساق القيم (منظور منهجي)

تمهيد:

أولاً: إشكالية القيم في النظريات الاجتماعية

ثانياً: آليات التغير والثبات في المنظومة القيمية

ثالثاً: النسق القيمي للمجتمع المصري.. التحولات

والتغيرات وأشكال الصراع

رابعاً: العولمة والتهميش القيمي "علاقة جدلية"

خامساً: العولمة والنسق القيمي للمجتمع المصري

تمهيد:

تتعدد إشكاليات دراسة القيم داخل الأطر النظرية والمنظورات المنهجية علي صعيد الدراسات الفلسفية والميكولوجية والتربوية والأنثروبولوجية، وكذلك في النظريات السوسولوجية باعتبارها تمثل درجة ما من الخصوبة المعرفية، وباعتبارها أيضا تعد محورا مهما تقوم عليه ركائز هذه الأطر التي تتحدد منطلقاتها في اتجاه الاهتمام بالقيم طبقا لطبيعة المعتقد الأيديولوجي لكل منها كالنظرية الماركسية والنظرية الوضعية وغيرها.

وفي إطار التأثيرات التبادلية بين القيم والتغيرات المجتمعية فسوف يقتصر الباحث تحليلاته في هذا الفصل علي النظرية الوظيفية ونظرية التحديث وكذلك الرؤية البرجوازية، إذ أن هذه النظريات تمثل خلفية تاريخية للمسار الفكري المهتم بضرورة سيادة قيم النظام الرأسمالي بما يؤكد وجود نوع من الرابطة العضوية بين هذه النظريات كإطار مرجعي يتناسب وطبيعة البحث الراهن الذي يقوم بدراسة تيار العولمة للداعم لترسيخ ونقير تقرير نسق قيم عالمي مشترك يكون هو أقرب الي نسق للقيم الرأسمالي.

ويطرح تقرير "لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي" في إطار مواجهة التحديات المعاصرة فكرة ضرورة الالتزام المشترك بمجموعة من القيم الأساسية التي يمكن أن توحد بين الناس رغم الخلفيات الثقافية والسياسية والدينية والفلسفية ويتعين أن تكون هذه للقيم ملائمة لاحتياجات كوكب يزداد ازدهاما وتنوعا. بينما يتركز هدف "برلين" على تأكيد التعددية القيمية ورفض الأخلاق التضامنية لأية جامعة عالمية أو عولمية من منطلق الحرية الأخلاقية للإنسان.

وعلي ذلك تتجسد مجموعة من التساؤلات الهامة مثل: هل يمكن أن يسود نموذج قيم ثابت ومطلق في إطار أي مرحلة تطورية من التاريخ الإنساني؟ وهل يمكن أن تتكيف الأنساق القيمية في إطار وجود ثقافات متعددة وتتمحور مع الواقع المتغير؟ وما هي آليات التغير والثبات في القيم؟ والتي أي

حد تستطيع العولمة أن تطرح نسقها القيمي في مواجهة الأنساق القيمية
للمجتمعات التقليدية ؟Traditional Societies

وإذ أن المجتمع المصري -وطبقا للعديد من الرؤى- قد طرأت عليه
تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية أثرت وبشكل ملحوظ على منظومته
القيمية حتى أنها أحدثت نوعا من الصراع القيمي دخل هذا المجتمع فالتساؤل
هو: هل يتطور هذا الصراع في مراحله بحكم بروز ظاهرة العولمة في سياقها
التاريخي المعاصر؟

أولا- إشكالية القيم في النظريات الاجتماعية:

تمثل القيم محورا مهما في أصول البنية المعرفية للاتجاهات السوسولوجية باعتبارها مفهوم شامل له تأثيراته الفكرية والمنهجية والعملية، وتتعدد الرؤى للقيم داخل هذه الاتجاهات في إطار تصاعدي يصل الي درجة التناقض أحيانا والتماثل في أحيان أخرى مع الاحتفاظ بالاختلافات الدقيقة بينها.

ويعرض الباحث سايجاز - من هذه النظريات ما يرتبط منها بالاتجاه الإيجابي نحو قيم النظام للرأسمالي الحديث وهي:

١- النظرية الوظيفية:

استهدفت هذه النظرية في جانب منها صياغة إطار تحليلي تستطيع خلاله الكشف عن ماهية العلاقة بين القيم ونمو النظام الرأسمالي الحديث، ولقد اهتم أنصار هذه النظرية بالدرجة الأولى بما يسمى الإجماع القيمي (القيم الموجودة في البنية الاجتماعية) من أجل تحقيق تكامل للنسق الاجتماعي ومكوناته وأيضا من أجل أن تتجه المجتمعات نحو حالة من التوازن، كما حاولوا كذلك تجاوز صراع القيم داخل المجتمع تحقيقا للتكامل أيضا، ودافع "بارسونز" عن النظام الرأسمالي وقيمه وأهمها الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

كما حاول "فيبر" أن يبرهن علي وجود علاقة مسببة بين نسق معين للقيم ونشأة الرأسمالية الحديثة، إذ اعتبر أن هناك اتفاقا كبيرا بين غايات كلا من السلوك الديني والعلماني، وأن نشأة التوجه الأخلاقي البروتستانتي كانت شرطا ضروريا وإن لم يكن كافيا لظهور الرأسمالية الحديثة، من ثم فروح هذه الرأسمالية هي عبارة عن نسق من الأخلاقيات والاتجاهات نحو الحياة وما يجب أن يفعله الإنسان فيها. وعلى ن ذلك "فيبر" أن هناك قيما أساسية للإنسان في حياته وهي قيمة الربح وقيمة الثراء، فضمن أهداف الإنسان زيادة ثروته بغض

النظر عن الأساليب المتبعة نحو ذلك من ثم يبدو أن معالجة "قيبر" قد اتجهت أساساً نحو إرساء قيم تخدم الرأسمالية الغربية التي تعد نموذجاً فريداً أو مثالياً من نماذج المجتمعات التي يسود فيها نمط الفعل العقلاني.

ويري "عبد الباسط عبد المعطي" أن فكر "قيبر" يتركز حول القيم الفردية والذاتية ليكون ذلك مبرراً للعمل الفردي والمشروع للرأسمالي، الأمر الذي يدل على وقوفه فكراً وموقفاً وسلوكاً بجانب المصالح الرأسمالية متغافلاً الطبقات الاجتماعية العريضة من عمال وفلاحين.

وفي رأي "دوركايم" أن الانساق الأخلاقية تؤدي وظيفة للتنظيم الاجتماعي، وأن كل مجتمع يطور نظاماً أخلاقياً يتلاءم مع الوظيفة الحقيقية التي يؤديها.

٢- نظرية التحديث:

وتسعي هذه النظرية إلى أن تأخذ المجتمعات المتخلفة والتي تسودها قيم تقليدية تدعم حالة التخلف نفس القيم الحديثة في المجتمعات المتقدمة لأن اكتساب خصائص الغرب هو الممارس الحقيقي للتقدم. وتؤكد عناصر هذه النظرية في مجملها أن الهدف الثابت بالنسبة لها هو إعادة إنتاج التجربة الرأسمالية الغربية في العالم المتخلف والالتزام الأيديولوجي بمفردات النظام الرأسمالي.

ويذهب أصحاب هذه النظرية إلى أن التنمية تعني تغيراً شاملاً يضطر معه المجتمع إلى التجاوز عن كل التقاليد والقيم وأنماط السلوك التي كانت سبباً رئيسياً للتخلف واستبدالها بقيم عصرية مستمدة من المجتمعات المتقدمة، بما يعني أن النسق القيمي في المجتمعات النامية معوق أساسي للتقدم ولذلك فإن عليها تبني القيم السائدة في الثقافة الغربية.

ويري "لويس عوض" أن الحضارة الغربية هي حضارة ذات صبغة عالمية فاهرة بما حملت من إمكانيات علمية وبما خلقت من قيم جديدة، عرضت القيم الحضارية في المجتمعات البشرية التي هزلت وانتكاسات وضيقا عليها سبل الخيار بما تعرض من نموذج حضاري مفروض في صورة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والاتجاه الاقتصادي طبقا لهذه النظرية يستند الي أن المجتمعات الصناعية الغنية قد بدأت عملية للتنمية في وقت مبكر عن المجتمعات المتخلفة، من ثم فإن الفجوة الزمنية تعد مسئولة عن وجود دول فقيرة ودول غنية في عالم اليوم.

لما اتجاه الانتشار الثقافي الحضاري طبقا لهذه النظرية أيضا فيذهب الي أن التنمية تنطلق من نقطة مركزية وهي الغرب، فهناك انتقال دائم لرأس المال والتكنولوجيا والمعرفة والقيم من الغرب الي الدول المتخلفة، ومع استمرار عملية الانتشار مستحول للمجتمعات المتخلفة تدريجيا الي مجتمعات ذات هياكل ومؤسسات وعلاقات مماثلة لما هو سائد في الغرب.

ج- الرؤية البرجوازية:

وتعكس هذه الرؤية الدينامية الخاصة لظروف الاقتصاد الرأسمالي حيث الدافع الأساسي هو السعي وراء الربح، كما تعكس النظرة الي للطبيعة والمجتمع من زاوية العلاقة النفعية الخارجية وهذا يدعم قيم الأنانية والفردية في المجتمع في اتجاه علاقات الإنتاج والسياسة والأمر.

وبصور "ماركس ولنجلز" في (الأيديولوجية الألمانية) القيم في المجتمع البرجوازي علي أنها هي قيم الانتفاع والقيم التي تنظر الي الشخص بمقدار ما يملك فقط وأن جميع العلاقات في المجتمع البرجوازي الحديث خاضعة في الممارسة للعلاقة النقدية المجردة.

وعلي ذلك يري الباحث أن محاولات ترسيخ قيم النظام الرأسمالي خلال النظريات السوسيولوجية لها بعد تاريخي سابق علي وجود وشيوع ظاهرة العولمة بمعناها المعاصر وبكل معطياتها القيمة للمجسدة للطابع المجتمعي الرأسمالي ، وأن آلية تطور هذا النظام هي التي حققت للدافعية نحو أحادية النظام الرأسمالي للمعاصر بعد سقوط المعسكر الاشتراكي واستنزاف اقتصاديات العالم الثالث و انتهاء الصراع السوفيتي الأمريكي مع سيادة صراع التكتلات الاقتصادية التي لا يتحقق مع وجودها علاقات دولية عادلة تكشف عن ضرورة وجود مسئولية مشتركة مع دول الجنوب.

ويؤيد "سمير أمين" نفس الاتجاه في إطار ما يعرضه من ملامح التلوخي التطوري للرأسمالية تواملا وتساقا مع مفهوم العالمية في إحدى مراحلها والعولمة في مرحلة أخرى خلال العديد من النقاط هي:

١- أن الرأسمالية قد أنتجت بالفعل منذ نشأتها قبل خمسة قرون عالمية أو عولمة مرت بمراحل متتالية، فتعمقت حتي دخلت خلال العقود الأخيرة في عصر جديد من حيث التكيف.

٢- أن التوسع للرأسمالي علي صعيد عالمي قد ظل خلال تاريخه الماضي وسيظل في المستقبل قائما علي تناقض متصاعد بين مراكزه وأطرافه، أي سيظل يتسم بطابع استعماري تجلي في استقطاب متواصل ومتزايد.

جـ أن العالمية للرأسمالية قد رتبت بدورها ثقافة سائدة عالميا ذات طابع رأسمالي وهي ثقافة العولمة بحيث أن الخصوصيات المحلية قد أعيد تكوينها فأصبحت لا معني لها إلا من خلال فهم علاقتها بهذه الثقافة المعولمة الحاكمة.

٨- ان الاستقطاب المنحكم في أمور الحياة الاقتصادية والسياسية للأمم هو المصدر الحقيقي للقلق الذي تعاني منه شعوب الأطراف في المجال الثقافي والحضاري.

هـ ان للرأسمالية لا تمثل نهاية للتاريخ ولا بد من إحلال نظام آخر أكثر تقدماً يتيح تجاوز حدودها التاريخية، عن طريق الاستقطاب المحدد لانتشارها علي صعيد عالمي، ولن يتحقق هذا التجاوز من خلال العودة إلي الماضي السابق علي العولمة للرأسمالية بل من خلال تطوير للعولمة نفسها.

ثانياً- آليات التغير والثبات في المنظومة القيمية:

تتسم الأنساق القيمية بنسبية الثبات والتغير علي المستوي المجتمعي طبقاً للعديد من العوامل والدوافع والاعتبارات الموضوعية، ويفرض الظرف التاريخي المعاصر نسقا معينا من القيم الكونية الممثلة لوضعية الثقافة السائدة أو المسيطرة في أهدافها وتطلعاتها باعتبارها إطارا مرجعيا ونموذجا إرشاديا أو رؤية للعالم Weltauschaunng. ولقد طرحت هذه القيم الكونية آلية للتغير علي القيم والثقافات المحلية أكثر مما أكدت علي آلية الثبات حتي أخذ الصراع القيمي متجها آخر ليس علي المستوي المحلي أو الإقليمي وإنما علي المستوي الكوني.

ويعني ذلك أن هذه الثقافة قد تحققت لها عملية الارتباط الشرطي Conditioning بين وسائلها وغاياتها، دون الاعتبار بأن القيم المحلية تمثل

انعكاسا منطقيا للتجربة التاريخية للمجتمعات وللظروف الاجتماعية والاقتصادية أيضا.

فمن المسلمات في أدبيات علم الاجتماع أن المجتمعات سريعة التغير تمثل نمطا حضاريا يختلف عن المجتمعات المتخلفة بطيئة التغير والتي تمثل نمطا تقليديا. فالقيم المجتمعية والعادات والتقاليد ومعايير السلوك لا تشكل ضغطا على الأفراد في مجتمعات النوع الأول، لأنها تتسم بالمرونة التي تحقق لهم التكيف والتواءم والسيطرة على الوسائل التكنولوجية، بينما نجد في مجتمعات النوع الثاني نفس هذه القيم والعادات والتقاليد ومعايير السلوك. انما تختلف في أنها تشكل سيطرة وضغطا على أفراد المجتمع بحيث لا تترك لهم حرية التصرف وبالتالي فهي لا تسير في خط متواز مع التقدم التكنولوجي وهذا ما أطلق عليه "وليم أوجبرن" W. Ogburn الفجوة الثقافية أو التخلف الثقافي Cultural Lag.

ويري "عاطف غيث" أن إمكانية التغير بالنسبة للنسق القيمي قليلة الاحتمال، بل أنه يتغير تحت ضغط عوامل متعددة مثل اندفاعات النمو لتكنولوجيات جديدة، وتأتي فرص تغير النسق القيمي من الخارج أكثر مما تأتي من الداخل إذا ظل الداخل محتفظا بتوازنه التكنولوجي.

وعن الدور المزدوج للنسق القيمي يطرح "ماكبلاند" في كتابه (مجتمع الإنجاز) فكرة أن القيم من أبرز العوامل التي تلعب دورا مهما في إحداث التحول والتغير الاجتماعي والاقتصادي، وذلك لأن القيم من الظواهر الاجتماعية التي قد تعوق التغير أو تساعد في حدوثه بما يساير الحاجات الاجتماعية في المجتمع وبما تضمه من قيم سلبية وأخرى إيجابية فحدوث تنمية اقتصادية سريعة يتطلب تغيير القيم والمعايير التقليدية في المجتمع التي هي في العادة قيم

مثبتة الي قيم ومعايير جديدة تدفع عجلة التنمية الاقتصادية، بمعنى تغيير قسم
ومعايير المجتمعات المتخلفة الي قيم ومعايير المجتمعات المصنعة.

وعلي العكس من ذلك كانت رؤية "غريب سيد أحمد" التي أكد خلالها أن
التغير الاقتصادي لا يفرضي آليا الي تغيير القيم الثقافية، لأنه لابد من تنشيط القيم
الثقافية وترشيدها وإحداث تغييرات فيها تولكب للتغييرات الاجتماعية الاقتصادية
وتساعدنا علي أداء دورها وتحقيق أهدافها، ولن يتأتى هذا التغيير الثقافي إلا
من خلال سياسة ثقافية تلترزم بايديولوجية التنمية ، وتكامل بين الأجهزة الثقافية
المختلفة بما في ذلك التعليم العام والنوعي ووسائل الإعلام.

ويختلف الباحث مع ميكانيزمات هذه الرؤية تأسيسا علي أن القيم هي
معتقدات محورية مصدرها الثقافة المجتمعية وآليات للتفاعل والخبرات
الاجتماعية والحياتية، وأن القيم الثقافية في ذاتها تعد معيارا موضوعيا لتقييم
الأمم والتجارب والسلوكيات، من ثم فإن تغيير القيم الثقافية هو أساس التغير
الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لأنها نتاج للواقع الاقتصادي والاجتماعي،
كما أنها تعكس طبيعة علاقات الإنتاج المائدة.

ويعتقد "جيب اسكندر" أن الأزمة التي يمر بها العالم اليوم هي أزمة قيم
نتجة عن صراع بين القديم والجديد ووعي يتزايد بضرورة تعديل القيم القديمة
وبناء عالم جديد علي أساس قيم جديدة. وان ثورات الشعوب وحركات التحرر
ودعوات السلاح ودعوات الحياد الإيجابي وعدم الانحياز هي مظاهر هذا
الصراع للقيمي.

ويؤكد "رونالد انجلهارت" R. Inglehart خلال عمليات مسح القيم
عالميا والتي أجريت علي ٤٣ مجتمعا في عام ١٩٩٠ أنه يحدث بالفعل تحولا
عاما نحو قيم ما بعد التحديث، وتعكس المؤشرات البحثية الدالة صورة هذا
التحول من القيم التقليدية الي القيم الحديثة والتحول من القيم الحديثة الي قيم ما
بعد التحديث.

وعن إمكانية ميادة فكرة القيم الكونية ومدى لتنامجها مع حركة الواقع المعاصر وضرورة وجود ميثاق أخلاقي عالمي يتفق مع معطيات الحقيقة التاريخية الراهنة يتسأل "المسيد ياسين" عن المصادر التي تستمد منها القيم الكونية التي تصاغ علي ضوءها للمواثيق؟ وهل يمكن فعلا صياغة قيم أخلاقية كونية تطبق في إطار ثقافات متباينة في رؤيتها للعالم ومختلفة في نسق القيم المساند فيها؟ ، وهل نحن فعلا علي أبواب (ثقافة كونية) لصيقة بالكونية السياسية والاقتصادية التي بدلت موجاتها تغزو العالم؟.

وعلي ذلك يري الباحث أن الأنساق القيمة للمجتمعات المعاصرة تتعرض بشكل أكبر لتغيرات من التغير القيمي في إطار التفعيل المستمر لآليات ظاهرة العولمة استدلالا بوجود محاولات عديدة نحو تعميق الوعي بالخصوصية الثقافية، إضافة الي أن إشكالية الأنا والآخر تطرح نفسها خاصة عندما تفرض بعض القيم باعتبارها عالمية ويتم إسقاطها علي الكثير من المجتمعات، من ثم يكون موقف الشعوب بين حالتين هما: التمسك بقيمها المرجعية القديمة وضرورة الانتماء الي منظومة قيمة تمثلها حضارة جديدة. وعلي ذلك أيضا يتسأل الباحث عن طبيعة التغيرات التي طرأت علي النسق القيمي للمجتمع المصري؟ وما هي نسبة الثبات والتغير داخل هذا النسق؟ وما هو موقف النسق من الاستجابة الفعلية للقيم الكونية؟

ثالثاً: النسق القيمي للمجتمع المصري التحولات والتغيرات وأشكال الصراع:

تمثل أنساق القيم مجموعة من التمثلات الجمعية Collective Representation التي تعكس نموذج منظم ومتكامل من التصورات والمفاهيم الدينامية الصريحة والضمنية للمجتمع، وتختلف هذه الأنساق باختلاف الطابع المجتمعي والثقافات الفرعية، وأيضاً باختلاف مراحل التطور الاجتماعي بصفة عامة، وتتشكل وتتطور تاريخياً خلال عمليات التغير الاقتصادي والاجتماعي، وقد يتكون داخل النسق القيمي في مرحلة ما بعضاً من التناقضات المشيرة إلى وجود تباينات قيمية فارقة مع الأنساق الأخرى، ورغم ذلك فهناك التقاء معها في بعض القيم العامة Common Values واختلافاً جوهرياً في القيم المتمثلة للخصوصيات الثقافية.

وعلى ذلك يتسأل الباحث عن طبيعة وخصائص النسق القيمي للمجتمع المصري؟ وأيضاً عن طبيعة التحولات والتغيرات المجتمعية التي أثرت عليه؟ وحول التقييم السوسولوجي لخصائص هذا النسق والتغيرات القيمية التي حدثت في المجتمع المصري يرى "محمد أحمد بيومي" أنه توجد ازدواجية في البناء القيمي للمجتمع المصري، حيث تأرجحت أنساق القيم بين السلبية والاستسلام والخضوع من ناحية والإيجابية والتحرر والثورة من ناحية أخرى. ومرجع ذلك لأسباب تاريخية واقتصادية واجتماعية وسياسية، كما أن هذا البناء القيمي يتميز بصفة "التعقيد" و "التناقض" فهو كيان معقد متشعب يختلط فيه الماضي السحيق بالحاضر المتوتر وتتداخل فيه عناصر المادة بعناصر الروح وتتصارع فيه اعتبارات الوطنية باعتبارات القومية... ولا تخضع فيه أنماط الحياة لأنظمة متسقة من القيم. ويحتوي البناء القيمي في المجتمع المصري على أنساق قيمية فرعية فلا يوجد نظام قيمي واحد، كل نظام فيها قد

يكون قيمة متسقة وغير متناقضة مع بعضها البعض، ويحكمها منطق داخلي يضيف عليها الوحدة والتماسك. ويتميز هذا البناء القيمي "بالتعاضدية" بين أنساق قيمة ظهرت في ظروف تاريخية معينة لكي تلبي حاجات اجتماعية وبين أنساق أخرى فرضتها ظروف اجتماعية وحاجات متغيرة. وأدت هذه (المعاشية) التي خلق خاصية أخرى تميز بها البناء القيمي في المجتمع المصري وهي (التراكمية) فالثوابت أفرزت نظاما من القيم استمر كقاعدة وكخط متصل طوال التاريخ المصري، أي فيما يزيد عن ستة آلاف سنة والتغيرات جلبت الي مصر أنظمة متتالية من القيم قدم كل منها بشكل أساسي مرحلة تاريخية معينة، ولكن بدلا من أن يلفظ هذا البناء كل هذه المراحل حدث له تخزين أو "حفظ أرشيفي" في الذاكرة الجماعية للشعب المصري. كما أن هناك خاصية أخرى للبناء القيمي للمجتمع المصري وهي التماسك والتوحد في أوقات الأزمات التاريخية، فهناك توحيد بين نسق القيم المركزي والحاكم أو السلطة المركزية في أوقات الأحداث القومية مثل: الأتراك والهزائم والحروب والغزو الأجنبي. وكذلك يري "محمد أحمد بيومي" أن أهم الخصائص الدينامية التي تحكم البناء القيمي للمجتمع المصري أن القيم الخاصة بالتماسك والتوحد الوطني هي أكثر القيم ثباتا، وأن المصدر الديني لنسق القيم المصري هو الأساس لكل أنساق القيم الفرعية الأخرى، ففي فترات الازدهار يسمح من خلال القيمة الدينية تبني أنساق قيمية أخرى فرضتها الظروف التاريخية عن طريق التبني والانتشار الثقافي بين المجتمعات الأخرى، فأنساق القيم ليست كلها متساوية الأهمية في الحياة اليومية فبعض منها مائل في كل نشاط وسلوك فردي أو مجتمعي والبعض الآخر كالمن في الضمير الجمعي ولا يظهر إلا في الظروف التي تستدعي ظهوره، وأن هيمنة نسق أو آخر من أنساق القيم في مرحلة معينة راجع للظروف السياسية أو للصفوة الحاكمة في تلك المرحلة، وتتسرب كل هذه الأنساق القيمة المتضاربة داخل الشخصية المصرية، إضافة الي ذلك فالبناء القيمي للمجتمع المصري

يتميز أيضا بالثبات المكاني والزمني ... بمعنى أن أنساق القيمة في المجتمع المصري ثبتت أن المواطن مركز الكون وأن مجتمعه أساس الحضارة، وقد يرجع هذا إلى التفوق الحضاري لنسق القيم المصري على غيره من أنساق القيم العربية، هذا إضافة إلى أن نسق القيم المصري يتميز بالمحافظة على ما ثبتت اختباره وصحته في الماضي، من ثم فمحور البناء القيمي المصري قائم على أساس القيم الجمعية، فجدد قيم التعاون والجمعية في مواجهة الأخطار الاجتماعية والطبيعية والغزو الخارجي، ونشأت عن هذه القيم المركزية قيم أخرى مثل قيم الصبر والتجلد أو قيم القدرية والإيمان بالقضاء والقدر.

ورغم تميز النسق القيمي بالثبات المكاني والزمني إلا أن هناك إشارات عديدة تؤكد ديناميكية هذا النسق واستجاباته وترصد لأشكال التغير القيمي التي لحقت بالمجتمع المصري منذ بدايات القرن العشرين وتتمثل في ثلاثة مراحل هي:

١- المرحلة الأولى: وهي مرحلة ما قبل الثورة ولزواجية القيم الخاصة بالبحث عن الهوية الحضارية. وفي هذه المرحلة واجهه نسق القيم المصري مشكلة الاختيار الحضاري بين ثنائيات قيمة، ففي مجال القيم السياسية كان الاختيار من أجل الهوية السياسية بين قيم القومية في مقابل قيم الإسلامية، وفي مجال النشاط الاقتصادي كانت مشكلة البحث عن الموجهات القيمة المؤدية إلى لقصاد قومي يقاوم الاستعمار والصناعات الأجنبية، وفي المجال الثقافي كان التنازع بين القيمة الغربية التحررية في مقابل القيم التقليدية المتوارثة وفي مجال القيم الدينية نجد دورها في مقاومة التغير المفروض على النسق التقليدي للقيم في المجتمع المصري.

٢- المرحلة الثانية: مرحلة الثورة وسيادة للقيم العقلانية والثورية على اعتبار أن الثورة تمثل أصدق نموذج لعدم الاستقرار القيمي، فهي

تتضمن بالضرورة إحداث تغييرات قيمة وهيكلية في الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وقد يتميز نسق القيم في هذه المرحلة بثنائية الترشيذ والعقلانية من ناحية وللثورية من ناحية أخرى ففي المجال السياسي روج للقيم السياسية التي تعلي من قيمة الدولة والتضحية من أجلها داخليا وخارجيا واعتبارها هي القيمة العليا، وفي المجال الاقتصادي تم تبني قيم الترشيذ والعقلانية والإنجاز من أجل التصنيع القومي ومحاربة للترف والكماليات والمناداة بقيم الاشتراكية والمساواة والعدل الاجتماعي، وفي مجال القيم الثورية كان التأكيد علي الابتعاد عن القيم التقليدية التي تعوق حركة المجتمع عن التقدم بمعنى أن كل أنساق القيم المركزية طوعت لخدمة قيم التحديث الثوري في كل قطاع.

ولقد ارتبطت هذه المرحلة بمجموعة من العوامل المؤثرة علي النسق القيمي للمجتمع المصري وأهمها:

أولا- نظرا للقضاء علي صور العبودية التي كانت تعاني منها غالبية الشعب المصري في مرحلة ما قبل الثورة وما كان يرتبط بهذه الأوضاع من محاولات لترسيخ قيم الذل والخضوع، فقد انهارت هذه المنظومة وحلت بدلا عنها قيم أخرى تؤكد كرامة الإنسان وتحرره والمساواة بين البشر.

ثانيا- خلقت مجموعة للصراعات التي خاضها الشعب المصري بعد الثورة مع الاستعمار والقوي الأجنبية، وظروف تدعيم حركات التحرر العربي، الحرب مع إسرائيل، مقاومة الحصار الاقتصادي الإمبريالي قيما جماعية قوية وقيما تتعلق بالبدل والعطاء من أجل الوطن والتضحية بالمصالح الشخصية من أجل المصالح المجتمعية وأيضا قيما تتعلق بالفخر بالوطن والاعتزاز به وقد ترجمت هذه القيم الي سلوك فعلي.

ثالثاً- أدي انتشار التعليم بين طبقات الشعب الي تدعيم للقيم الخاصة بالسلوك العقلاني، كما أدي توسيع نطاق الخدمات الصحية خاصة في الريف الي تخلي جماهير الفلاحين عن كثير من القيم الخرافية.

رابعاً- أدي الازدهار الثقافي الي وجود قيم إيجابية بناءة تحث علي العمل للمنتج وعلي التقاني من أجل المجتمع والي كسر حدة للتطلعات الطبقية.

جـ- المرحلة الثالثة: مثلت هذه المرحلة تحولا جذريا في هذا النسق القيمي المصري حيث أوجدت الكثير من القيم للدخيلة بل والقيم المضادة لمنظومة هذا المجتمع، فكما يؤكد "محمد أحمد بيومي" أنه في إطار سيادة قيم الانفتاح وسيطرة القيم للمادية لنهار نسق القيم للذي كان سائدا في الخمسينات والستينات وكان علي المجتمع وقيادته السياسية البحث عن بدائل قيمة يحاول بها تغيير مسيرته وإحداث تحولات سياسية واقتصادية وتشريعية، من ثم شهدت هذه المرحلة تغيرا أساسيا في سلم القيم الاجتماعية فاحتلت القيم الاقتصادية أعلي السلم وهبطت قيم أخرى مثل الاستقلال الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والكفاح ضد التبعية والقيم الجمعية أسفل السلم، وكان طبيعيا أن يتبنى المجتمع خاصة بناء القومي مجموعة من القيم التي تتماشى مع مصالح الطبقة الجديدة والمسيطرة علي أمور السياسة والاقتصاد والتشريع في المجتمع المصري، وعلي ذلك فقد تم استبدال الأنساق القيمية بأخرى تتفق مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي الجديد وبذلك محاولات مخططة لإحداث التغيير القيمي المطلوب واستخدمت وسائل الاتصال للجماهير للتشكيك في القيم التي كانت تساند النظام الاقتصادي (الاشتراكي) وهياكله وإنجازاته الأساسية، كما أستغل الدين والنزعة الوطنية ومعاناة الجماهير في تأكيد الانطباع بضرورة وجود قيم جديدة تحقق الانفتاح المطلوب.

ويعتبر "مصطفى مرتضي" أن أخطر التطورات المرتبطة بسياسة الانفتاح هي المتعلقة بما تركته هذه السياسة من آثار علي نسق القيم والتعليم السائد في المجتمع وعلي الثقافة الوطنية، فلقد كانت التحولات التي طرأت علي نسق القيم والثقافة السائدة نتاجاً لأمر ثلاثة ارتبطت بسياسة الانفتاح الأول: تنامي رأسمالية الانفتاح غير المنتجة ونفوذها الاقتصادي واجتماعيا وسياسيا. الثاني: فقدان وتراجع السياسات والتوجهات المرتبطة بتحقيق العدالة الاجتماعية وما ارتبط بذلك من تدهور ملحوظ في أوضاع الطبقات الدنيا والوسطي في المجتمع، أما الثالث فيتمثل في الارتباط بالغرب علي كافة المستويات والانبهار للعالم بالنموذج الغربي. ذلك أن رأسمالية الانفتاح بهيمنتها الاقتصادية والاجتماعية قد وضعت المجتمع في قالب قيمها من جانب، كما أن تدهور أوضاع الطبقات الدنيا والوسطي وإحساسها بفقدان العدالة الاجتماعية في المجتمع ارتبط بفرض مجموعة من القيم السلبية وأدي الي عديد من مظاهر للتفسخ والانبهار بالنموذج الغربي من جانب آخر، مما أفضي الي نتائج سلبية علي الثقافة الوطنية.

وفي مقدمة القيم التي سادت في ظل سياسة الانفتاح: الفردية واللامبالاة بمصالح المجتمع، ولقد ارتبطت هذه القيمة بنمط النمو الرأسمالي للتابع غير المنتج وبطبيعة رأسمالية الانفتاح حيث ان الهدف الأسمى هو تحقيق أقصى قدر من الربح والثروة حتي لو تم ذلك علي حساب مصلحة المجتمع ككل. وإذا كانت قيمة الفردية لصيقة برأسمالية الانفتاح إلا أنها امتدت لتصبح قيمة مائدة لدي الأفراد من مختلف الطبقات الدنيا والوسطي. ونتاجاً للتطورات المرتبطة بالانفتاح تدهورت قيمة العمل المنتج فقد اتجهت رأسمالية الانفتاح الي شتي الوسائل التي لا تمت بصلة الي الإنتاج حيث اتجهت الي التجارة أساسا وكافة الوسائل غير للمشروعة مثل التهريب والاحتيال والسمكرة وتجارة المخدرات ويضاف الي ذلك حقيقة أن لفئات المنتجة في المجتمع هي أكثر الفئات معاناة

في ظل الانفتاح ومثل هذا يشكل عاملا أساسيا لندهور قيمة العمل المنتج ولربط بذلك ندهور قيمة التعليم والثقافة عموما.

وفي نفس الإطار يؤكد "سمير نعيم" أنه كانت هناك محاولات مكثفة ومخططة ومرسومة بعناية للتأثير علي أنساق القيم في مصر واستبدالها بأنساق جديدة تتفق والواقع الاجتماعي الاقتصادي الجديد وتدعمه وتبقي عليه، فقد قامت الطبقة الرأسمالية الطفيلية الجديدة باستخدام كافة الوسائل المتاحة لهدم عناصر أنساق القيم التي تبلورت في المرحلة السابقة وحلال عناصر جديدة محلها. وكذلك اتجهت رؤية "أحمد زايد" الي أن القيم الاستهلاكية بدأت تحل محل قيم أخرى تقليدية، ومع إغراق السوق بمختلف السلع تبني الأفراد ثقافة استهلاكية جديدة تضاعلت فيها قيمة الفرد وتحولت العلاقات بين الأفراد الي علاقات بين الأثنياء وأصبح الاستهلاك قيمة في ذاته وعاملا مكملا لسياق الثقافة الشعبية.

وعلي ذلك فالكتابات التي تناولت التطور التاريخي للنسق القيمي للمجتمع المصري اعتبرت أن مرحلة الانفتاح الاقتصادي أحدثت تحولا طارئا علي تيار الوعي في مصر بسبب الممارسات الاقتصادية المرتبطة بالاستهلاك والتبعية والخلل الهيكلي في الإنتاج القومي. ولما قد تولف لهذه الفترة الكثير من خصائص وملامح النظام الرأسمالي، من ثم فإنها قد أفرزت عددا من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية مثل: أزمة الإسكان، مشكلة البطالة، مشكلة التضخم، كما برزت بعض الظواهر ذات الآثار المهمة علي البنية الاجتماعية للمجتمع المصري كتنامي ظاهرة الهجرة الخارجية واختلال المنظومة القيمية وارتفاع معدلات الحراك الاجتماعي، كل ذلك إضافة الي معالم التحول السياسي مثل التحول الأيديولوجي للنظام السياسي وتنامي معدلات العنف وتوقيع معاهدة كامب ديفيد.

وعلي ذلك أيضا فهذه المرحلة قد اختصها الباحث بالمناقشة والتحليل باعتبارها معبرة بالضرورة عن وجود تغير قيمى ملحوظ في المجتمع المصري في إطار التوجه نحو الاستهلاك والانفتاح علي الغرب خلال المشروع القومي، من ثم هل حققت هذه الفترة التاريخية استمرارا لمسارها القيمي لا سيما اذا ظلت نفس المتغيرات أو تطورت؟ ومن ثم أيضا فان ذلك يطرح تساؤلات أخرى مثل: ما هي وضعية النسق القيمي للمجتمع المصري منذ التسعينات وفي إطار النشلة التاريخية لظاهرة العولمة وحتى بدايات هذا القرن؟ وما هي العوارض والمتغيرات التي طرأت عليه؟ وهل أحدثت هذه المتغيرات ما يسمى بالصراع القيمي؟

تؤكد "نادية رضوان" أن البناء الاجتماعي بصفة عامة والنسق القيمي للمجتمع المصري علي وجه أخص تعرض للعديد من التغيرات في ظل انعكاسات السوق العالمي وفي إطار علاقة التبعية وفتح الأبواب لرؤوس الأموال الأجنبية التي نتج عنها تهميش Maggnalization القيم التقليدية واحلال قيم سلبية جديدة أثرت علي قطاعات كبيرة من الشعب بصورة عامة وعلي نسق القيم بصفة خاصة وهو ما وضع المجتمع المصري في بؤرة الصراع الثقافي بين القيم المادية المستحدثة والقيم للراسخة.

وفي هذا الإطار أيضا كانت رؤية "مصطفى مرتضى" مؤكدة علي أن الساحة في مصر منذ السبعينات وحتى الآن هي جزء لا يتجزأ من الاتجاه نحو تدعيم التبعية للمجتمع الأمريكي ولذاي ارتبط بغياب فلسفة عامة تركز علي الاستقلال الوطني كما ارتبط بغياب الهدف القومي العام.

وعلي ذلك يطرح المشروع القومي للمصري للقيم سمات المرحلة الحالية وكيف تجسدت ملامح الليبرالية السياسية في إقرار حرية النشر والتعبية السياسية والحزبية، وفي المجال الاقتصادي تمثلت هذه الليبرالية في التوجه نحو الخصخصة وحرية السوق، وكذلك تمثلت في التعليم في دخول المشروع

للخاص، كما تمثلت في الحياة العامة في إطار تغيير نمط العقلية المصرية وما تفرضه الدولة من التوجهات التنموية الليبرالية من ثم يري "محمد السيد سعيد" أن مصر تدلف الي مرحلة متقدمة من العولمة وفي جعبتها خبرات كبيرة تكونت عبر المراحل السابقة من الاشتباك مع النظام للرأسمالي منذ إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي.

من هنا يري الباحث أن النسق القيمي للمجتمع المصري له خلفية تاريخية في التعامل مع آليات النظام الرأسمالي التي لا تختلف في جوهرها عن آليات السياسات العولمية، وإذ أن هذا النسق قد تأثر في إطار ما حدث من تغييرات جذرية فهل يتأثر بوجود واستمرارية ظاهرة العولمة ونسقتها القيمي لا سيما وأن لها -طبقا للاستدلالات النظرية والممارسات التطبيقية- درجات من التأثير تتجاوز سياسات الانفتاح؟

رابعاً- العولمة والتهميش القيمي "علاقة جدلية":

يفرض النسق القيمي للعولمة نوعا من العلاقة الجدلية مع الأنساق القيمية للدول النامية والمتقدمة علي السواء، ويحاول هذا النسق في إطار هذه العلاقة إسقاط منظومته القيمية علي الأنساق القيمية للمجتمعات باعتبارها تعد قيما مركزية معثلة للنموذج الغربي، من ثم فهي تعد قيما كونية تمثل للقاسم المشترك من الميراث التاريخي للإنسانية.

ويفرض النسق القيمي للعولمة أيضا تحديات تصع المجتمعات بين خيارات الخصوصية الثقافية وبين مصالحها الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، من ثم يوجد كل ذلك نوعا من الصراع داخل هذه المجتمعات تمثله أبعاد ثلاثة هي:

١- محاولات الاحتفاظ المطلق بالقيم الأصلية، من ثم رفض قيم العولمة .

- ٢- التمسك بقيم العولمة واعتبارها نموذجاً قيمياً معاصراً له صلاحية التعامل مع الواقع.
- ٣- للتوافق والاندماج مع قيم العولمة لكن بشكل يبرز ملامح الهوية الثقافية والتي تمثل للقيم أهم رموزها .
- وفي رأي الباحث أن هذه الأبعاد الثلاثة تطرح تساؤلات مهمة علي ميادين الدراسات الأكاديمية السياسية والاقتصادية والموسمولوجية والثقافية والمعرفية بصفة عامة وهي:
- أ - هل يمثل النسق القيمي للعولمة بالنسبة لكل المجتمعات منظومة قيم دائمة Permanent أو قيم عابرة Transient ؟
- ب- هل يحقق للفهم الموضوعي لظاهرة العولمة استكشافاً لبعض القيم الإيجابية المتضمنة في الظاهرة؟
- ج- هل يمكن للأنساق القيمية التي أفرزت واقعا متخلفا أن تضمن استمرارية وجودها في إطار فاعلية النسق القيمي للعولمة؟
- د- وما هي آليات التفاعل الإيجابي للمجتمعات مع النسق القيمي للعولمة؟ وما هي درجة استجابتها؟
- إن الرؤية الموضوعية في دراسة العولمة باعتبارها ظاهرة معاصرة لها توجهاتها وأهدافها وفلسفتها وسياساتها المتنوعة والمخططة تكشف أن لهذه الظاهرة توجه خاص يقوم علي ضرورة أن يكون نسقها القيمي هو النسق المركزي للحاكم للأنساق القيمية الأخرى، من ثم يكون التهميش القيمي للكيانات الاجتماعية هو أقرب النتائج المستهدفة لاسيما وأن للعولمة أدوات ووسائل تفعيل عديدة، كما تمثل ذلك علي المستوي التطبيقي خلال بعض الأطروحات الفكرية المنصدة كونيا والتي تعكسها بعض المفاهيم مثل: مفهوم (نهاية التاريخ) للسذي صكه (فوكوياما) والذي يعتبر محاولة مهمة في اتجاه تكريس وتأسيس معناني انتصار الليبرالية للغربية والافتراء بدفع حركة التاريخ المعاصر ، وكذلك مفهوم

(صدام الحضارات) الذي صاغه "هنتجتون" كمفهوما صراعيًا كاشفا عن وجود حضارات وثقافات سوف تمثل عائقًا أمام انتصار الحضارة الغربية وثقافتها وقيمها ويمثل ذلك في الحضارة والثقافة الإسلامية والكونفوشيسية. وتتمثل الخصائص الثقافية للعلمة في العقلانية والعلمانية والفردية والنسبية حيث تقوم العلمة بتعميمها وإشاعتها وجعلها ركائز لتمثل للقيم الإنسانية عامة في المستقبل.

وتتفق مع ذلك رؤية أخرى يطرحها "قرناندو" وتتمثل في أن هناك اتجاه تبشيري للحضارة العالمية يهدف إلى إذاعة ونشر القيم التي تمثل القاعدة المحورية بالنسبة لهذه الحضارة، كما يهدف إلى تطوير القيم المقبولة ورفض ونبد الأشكال الاجتماعية غير المقبولة، من ثم فالتعاون الدولي يتجه نحو قبول تفسير محدد لبعض القيم وذلك عن طريق عزل وإدانة الدول التي تفسر هذه القيم بطرق مختلفة، وقد يؤدي ذلك إلى حرب مقعدة تستهدف فرض مثل هذه القيم باعتبارها قيم عالمية.

ويري "سيف الدين عبد الفتاح" أن العلمة تعد من أبرز العناصر التي أثرت في الرؤية للقيم وحملت بدورها عناصر متنوعة في الموقف منها أو فسر وصفها أو في التعامل معها.

ويؤكد "صلاح سالم زرنوقة" أن أخطر ما تطرحه العلمة في أبعادها الاجتماعية هو دفع الشعوب إلى تبني هيكل جديد للقيم الاجتماعية، تمثله مجموعة من القيم أهمها قيم التحرر أو تحرير الإنسان من رقة الدولة القومية، ومن أسرار الأيديولوجية ومن النظم التسلطية ومن الفقر والحرمان، ومن العنف ومن الانتماء إلى مكان معين أو الارتباط به، وتعزيز قيم الحوار والتسامح والانفتاح على الآخر، ومن أهم قيم العلمة أيضا القيم المادية النفعية.

ويوضح "محسن الخضير" أن العلمة جاءت منذ مولدها صريحة القصد والرسائل والأدوات، فهي تسعى لفرض مفهوما الأخلاقي والقيمي، ومع

القيم الجديدة للعولمة سوف تنمو وتتأسس قويا جديدة ومنظمات وهيئات جديدة تتناسب مع احتياجات العولمة ومتطلبات التعلم.

بينما يرى "سمير أمين" أن العولمة طرحت نفسها كأيديولوجية في محاولة لنشر حضارة الغرب أو قيم الليبرالية، فانطلقت من تحطيم المسلمات والمفاهيم القائمة وإحلالها بمجموعة من المفاهيم والقيم والمسلمات الجديدة، فقد اختفت من قاموسها مفاهيم مثل: الاستقلال الوطني والسيادة والانتماء والولاء الوطني أو تقرير المصير، وسادت مجموعة من المفاهيم والقيم المرتبطة بالديمقراطية وحقوق الإنسان والاقتصاد الحر والثقافة الغربية، ويعني ذلك أن العولمة كأيديولوجية قد تمثلت في مجموعة من الافتراضات والقيم والمفاهيم التي تشكل في كليتها عناصر وشروط فلسفة تنميط العالم وتوحيده في شكل قرية كونية.

ويتساءل "عبد السلام طويل" عن الأساس الأخلاقي الذي يشكل بنية أساسية تحتية للعولمة، وماذا يمكن أن يكون هذا الأساس الأخلاقي لعالم متوحد نتيجة توحيد للسوق وارتفاع الحولجز وتلاقي الثقافات.

وخلافا لكل ذلك تطرح "زايجمونت باومن" Zygmunt Bauman رؤيتها في أن العالمية للمزعومة للقيم والتي تم تعجيدها وتشجيعها رسميا لم يكن لها أي أساس مادي غير السيادة المحمية للقوي التي تحدد القيم.

وتتجه رؤية الباحث نحو أن العولمة تستهدف بالدرجة الأولى تغيير أنساق القيم في المجتمعات المختلفة واستبدالها ومحاولة تهميشها إيجادا لمنظومة سيادية من القيم يتأسس عليها تخطيط وتنفيذ سياسات تخدم مصالح دول دون أخرى وتؤكد أولوية للنموذج الحضاري الأمريكي في إطار منظومة القيم المنتصرة والمعتمدة على تعدد وسائل التقنية للتكنولوجية والمعلوماتية لا على أسس للتنظير الفكري.

وتؤكد الدراسات المختلفة وجود محاولات لتنميط النظام القيمي علي .
المستوي العالمي في إطار الدعوة لنسق القيم والمعتقدات الموصوف بالعالمي
والذي يعد نسقا غريبا تؤكد وجوده هذه الحضارة بفعل القوة التي اتخذت أشكالاً
متنوعة من أهمها الترويج وعناصر الاتصال الجديدة والقرية العالمية والثورة
المعلوماتية.

ويؤكد أيضا "سيرج لاتوش" Serge Latouche أن النظام العالمي أشار
الي عالمية مركزها الحضارة للغربية خاصة للتصور الأمريكي والقيادة
الأمريكية للعالم، والتي لا تعني إلا فرض الأنساق القيمية في إطار ما هو
متعارف عليه بأنه نمط الحياة Way Of Life ولا يمكن أن نفهم عناصر حقوق
الإنسان، الديمقراطية إلا باعتبارها تعبيرات تحاول أن تحقق تنميطة حضاريا
عالميا. ولقد اتخذت القيم الجديدة مسارات تروج وتسوغ لمفهوم العالمية الذي
سار بحد ذاته مذهبية Globalism مما أدى الي نفي جملة من القيم وتهميشها
في حقل التعامل الدولي وبرزت قيما أخرى تتوافق مع تأسيس الدعوة الي
العالمية خلال المركزية الغربية، وفرض هذا المفهوم أولوياته العملية بحيث
أعلي من قيم السلام والتسامح ضمن عملية تقوم علي مركزية القيم الغربية
ومحاولة تعميمها، بينما السلام والتسامح ليست قيما تأسيسية أو كلية بل هي من
القيم المشتقة عن أصول قيمية كلية من العدل والمساواة والاختيار، وهذا قد أبرز
قرا من التهميش للقيم الجوهرية الأصلية لمصلحة قيم فرعية اشتقاقية لا تفهم
إلا مع أصولها ولا تطبق إلا باعتبارها تابعة لها وذلك في إطار ثنائية القيم
التقليدية والقيم الجديدة. ولقد برزت العديد من المفاهيم تعبيراً عن الحضارة
الغالبية وكذلك عن نسق من القيم يتحرك في سياق المغالبة والمصادمة مثل:
نهاية التاريخ وصدام الحضارات وهي مفاهيم معبرة في ذاتها عن مكونات ثقافية
وأطر قيمية ظاهرة وكامنة، ورغم ما تجسده من مسار للتحليل النقابي
والحضاري إلا أنها تقوم علي تركية النسق القيمي الغربي وتعميمه وكوننته

وعالميته، وفي المقابل تبحث في تهميش الأنساق القيمة الأخرى أو استيراد عناصر مواجهة شبه محتومة بين الحضارات وأنساقها القيمة وقد تمثلت هذه العملية ضمن رؤيتين:

الأولى: تقوم على أساس دفع أنساق القيم الغربية الكونية والتأكيد على انتصارها بشكل لا يدع أي مجال للتفكير في سياق تعديلها أو نقدها أو الإحلال محلها، فهذا النسق يشهد وبفعل تلك المفاهيم أقصى فعالياته بانتهاه التاريخ وأقصى قدراته لصدام الحضارات المخالفة، من ثم تدخل هذه للرؤية ضمن سيادة هذا النسق وتزكية سياقاته الفلسفية والفكرية والقيمة والسياسية والثقافية.

أما الثانية: فتقوم على أساس تهميش وتحجيم الأنساق القيمة في المجتمعات المختلفة، وذلك ضمن لغة تتراوح ما بين التهوين من قيمة تلك الأنساق وإمكاناتها وإسهاماتها الحقيقية على أرض الواقع وفعاليتها أو تشويه هذه الأنساق، فإن أثبتت فاعلية لها فهي فاعلية مرضية أو ممتدة وضمن هذا السياق بدت أهم الأفكار والآليات المرتبطة بصناعة العدو بما يمثل ذلك من سياقات فكرية قيمة وحضارية.

ويري "سيف الدين عبد الفتاح" أن أهم مداخل التهميش القيمي هو استخدام عنصر للزمن (القدم والحداثة) باعتبارهما قيما، دون النظر إلى الوعاء الزمني باعتباره يحوي عناصر قيمته وفعاليتها من الفعل والقيمة في آن واحد وتفعيلهما في الواقع دون النظر إلى القيم والحداثة والتاريخي أو المعاصر، وبذلك فإن هذا التوجه يقوم على قاعدة النسخ القيمي بمعنى أن اللاحق من القيم ينسخ السابق ومن الممكن تقبل ذلك ضمن سياق نسق حضاري يجعل التجاوز أهم قيمة، ويتمثل ذلك في التبشير بكثير من المقولات والنظريات عن النهايات Ends والمابعديات Posts في سياق من النسخ المستمر. وعلى ذلك فإن أهم العناصر التي أسهمت في عملية التهميش القيمي تحليلا وتفسيراً هي الرؤية المنظومية للعلاقة بين القوة والقيمة في إطار اعتبار قيمة القوة تسبق قوة القيمة،

فالقيمة ضمن هذه المعادلة تابعة للقوة، من ثم بدت رؤية القيمة مرهونة بصاحب القوة وحدود القيمة تنظيرا وتطبيقا، فالقوة وفق هذا التصور تملو القيمة في منظومة الفعل الحضاري وإمكاناته فهي تابعة للقوة تتشكل منها، وهذه العلاقة التي تضيف للقوة حجية إضافية تكون عنصر انفراد ومنظومة إذعان وقسر وإلحاق وتأسيس شبكة التبعية في الأفعال والعلاقات، من ثم فالقوة بهذا المعنى تحل من كل التزام قيمي سوي إمكانات تعظيمها وتضخيمها ليس فقط في الشكل ولكن ربما في كثير من الأحوال في التصور والإدراك.

وعلى ذلك نتجه رؤية الباحث الي أنه طبقا للتحول القائم في الوضعية الحضارية للكيانات الدولية والذي يتحقق معه وجود نسق من القيم الحاكمة للأنساق القيمة الأخرى في الدول التي لا تزال تمر بدورة ثقافية ولم تصل للدورة الحضارية التي يمكنها أن تحقق خلالها أنماط من السيادة القيمة في المحيط الإنساني، من ثم فإن قوة القيم في ذاتها بحكم الوضعية الحضارية أنشأت علاقة جدلية بين القوة والقيم تحولت معها قوة القيم الي قيم للقوة، وذلك نتيجة منطقية تتواجه سلبا مع محاولات تأسيس الأنساق القيمة في المجتمعات الأخرى.

ويشير "مجدي حجازي" الي ان العولمة في حاجة الي تشكيل قيادة عالمية تستحوذ علي النفوذ والقوة وتتحكم في أهم أدوات التغيير المطلوبة لترسيخ قيم عالمية رأسمالية تكون قادرة علي توجيه عمليات التحول الاجتماعي والتطورات الاقتصادية ضمن محيطها وفي إطار تحقيق مصالحها.

وكذلك يشير "السيد ياسين" الي أن العولمة لا تنفع من خلال الآليات الاقتصادية بتشكيل نسق من القيم الكونية بل أنها علي الصعيد الثقافي تطمح الي صياغة ثقافة كونية شاملة تغطي مختلف جوانب النشاط الإنساني لأن هناك اتجاه صاعد يضغط في سبيل صياغة نسق ملزم من القواعد الأخلاقية، ومطروح الآن في الساحة فكرية العالمية أكثر من مشروع لصياغة هذه القواعد. من ثم فهو

يؤكد أن المعركة لا تكون في مواجهة العولمة كعملية تاريخية وإنما ينبغي أن تكون ضد نسق القيم السائد الذي هو في الواقع إعادة إنتاج لنظام الهيمنة القديم وذلك للقضاء على ازدواجية المعايير في تطبيق حقوق الإنسان وعدم فرض نموذج الديمقراطية الغربية كنموذج أوجد للديمقراطية.

وعلى ذلك يرى الباحث أن المنظومة القيمية للعولمة وكما تشير الدراسات النظرية في سياقاتها المتعددة هي منظومة تتضمن الكثير من القيم السلبية، وأن قيمها الإيجابية كالديمقراطية، حقوق الإنسان، التسامح، هي قيم موجهة لا يقصد منها معناها المطلق لقصر خصوصية ممارستها على الدول الكبرى، أي أنها قيم لا ينعكس مضمونها على كافة المجتمعات وإنما تشير المعطيات المفاهيمية داخلها إلى الاتجاه نحو تكريس خدمة سياسات العولمة، وعلى سبيل المثال تعكس قيمة التسامح استدلالات قوية نحو التواصل والحوار، لكن التساؤل الموضوعي في هذا الإطار هو: كيف يتسق وجود مفهوم وقيمة التسامح التي تدعو الثقافة الغربية نحو تكريسها بينما تسود هذه الثقافة قناعات خاصة بفكرة الصدام التي تؤكد في ذاتها أن الحوار والتواصل مع الثقافات الأخرى سيكون نصالح ثقافة الغالب للرافضة لأحقية الآخر في الوجود والاستقلال الثقافي، وعلى ذلك فحتى القيم الإيجابية للعولمة تقوم في مضمونها على نفي الآخر وإقصائه.

خامسا- العولمة والنسق القيمي للمجتمع المصري:

يثير كم التغيرات الخارجية الحادثة Exogenous في المحيط الدولي وعلى الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي علاقة تبادلية مع القيم التقليدية والمعاصرة في المجتمعات المختلفة، وتمثل للعولمة أحد محاور هذه التغيرات في تأثيراتها على أنماط القيم خلال محاولة صياغة نسق قيمي موحد،

تختلف درجة الاستجابة له طبقا لاختلاف الفارق النوعي بين الأنساق القيمية الأخرى.

ولذا يفرض منطق العولمة علي المجتمعات نوعا من الاختيارات والبدائل بين القيم المرجعية لهذه المجتمعات والقيم الممثلة لطابع سياسات العولمة فإن المعادلة التوافقية التي يطرحها في هذا الإطار يتمحور طرفيها بين الأنساق الكلي مع قيم العولمة Partial Inconsistency أو الانساق الجزئي مع قيم العولمة أيضا Absolute Inconsistency دون أن يكون هناك بعد ثالث يسمح لهذه المجتمعات بإحداث ديناميكية تطورية في أنساقها القيمية بالشكل الذي يحقق وجود احتمال نسبي للمشاركة في المنظومة العولمية حسبما تسمح مصالحها القومية.

يشير تقرير اللجنة العالمية للثقافة الي ضرورة عولمة النظام الأخلاقي ووجود أخلاق كوكبية جديدة متعددة للثقافات والأديان والأنظمة الأخلاقية الكبرى في المجتمعات الإنسانية.

بينما يرى "هنتجتون" أن الاعتقاد بأن الشعوب غير العربية لابد لها من أن تبني منظومة القيم الغربية وأنماط الثقافة الغربية هو اعتقاد لا أخلاقي بسبب ما يجب عمله لكي يتحقق ذلك.

ويري كينيدي جراهام أن مستوى المصالح للقومية العانية يرتبط بهدفين الأول هو: تعزيز القيم القومية سلميا باعتبارها القيم التي تشكل القاعدة الاجتماعية للمجتمع القومي ويرغب هذا المجتمع في نشرها حول العالم، وتهتم بعض القوى الرئيسية كثيرا بتحقيق انتشار قيمها القومية، أي انتشار تصوراتها عن الصدق السياسي وحقوق الإنسان بوجه عام في أنحاء العالم، أما الثاني: فيرتبط بالمنافسة السلمية سعيا للحصول علي شريحة كبيرة من الكعكة الاقتصادية العالمية.

وفي إطار ذلك انبثقت رؤية "نبيل عبد الفتاح" حول الأوضاع والسياسات القائمة في مصر والتي تعكس ضمنا وبالضرورة بعضا من التغيرات المباشرة في المنظومة القيمية للمجتمع المصري، فيؤكد أن الحالة المصرية تتطوي على إشكاليات وتتناقضات عديدة منها، التناقض بين عمليات التحول نحو السوق والخصخصة وبين سيادة مفاهيم ومدرجات سياسية لدى النخبة الحاكمة وكذلك لدى بعض الجماعات السياسية عن دور مركزي ومسيطر للدولة سياسيا، أي عن تسلطية سياسية وتحررية اقتصادية، أي سوق اقتصادي مفتوح بل معلوم وخاضع لاتجاهات السوق للكوكبي، وسوق سياسي مسيطر عليه، وثمة اتجاهات معلومة في السوق والسلع والصور والخدمات، ومن ناحية أخرى عودة إلى ما قبل الدولة الحديثة في القيم والجذور وفي فهم السياسة لدى فئات عريضة من المصريين.

ويري "جمال زهران" أن للمجتمع المصري يشهد منذ عشر سنوات أزمة عنيفة في منظومة القيم تتعدد أوجهها ومستوياتها، وقد وصلت هذه الأزمة إلى محاولة التأثير على القيم الثقافية التي تعد من الثوابت في إطار تبرير وتمديد ما يسمى بالعولمة، وبدلا من محاولة إشاعة ما يتفق من الفكر العالمي وليس العولمي مع القيم الثقافية السائدة والقيم المنشودة لا سيما في مجال الحرية وحقوق الإنسان، فإن المحاولة المضادة هي محاولة شد المجتمع إلى منظومة العولمة بهدف تعميق أزمة القيم في المجتمع المصري بما يحدث مسخا مستهدفا في هذه المنظومة ليسهل بعد ذلك إعادة الغرس بعد الخلع والقلع لما هو ثابت ومستقر، وفي إطار ذلك فإن هناك صراعا جيليا يحدث في مصر ويسعى إلى إيجاد جيل عولمي دون أن تترك الفرصة لكل جيل أن يختار ما يتلاءم معه في ظل ثوابته.

وتشير كل التوجهات النظرية إلى وجود دافعية خاصة نحو طرح العديد من التساؤلات المحورية حول بدائل النسق القيمي أو كيفية التعامل مع أنماط

القيم العالمية ذات الفاعلية في فرض النموذج الليبرالي وتأثيرها علي الأنساق الأخرى من ثم يتساءل "أحمد أبو زيد" هل أصابنا الشك في فاعلية القيم الاجتماعية القديمة؟ وهل أصبحنا نميل الي رفضها دون بديل؟ وهل هناك حاجة لقيام نسق من القيم الجديدة يتلاءم مع هذه المظاهر السلوكية الطارئة ويبررها ويتفق مع الأوضاع التي سوف تفرض نفسها، والتي تتطلب وجود منظومة من القيم الاجتماعية التي تتلاءم معها وتفسرها وتبررها وتُعطيها الدعم المكاني المطلوب كواقع قائم بالفعل؟، من ثم لابد أن تكون هذه القيم متجانسة مع الأخلاقيات الجديدة التي تترجم نفسها في الأخذ بمقتضيات ومتطلبات العلم ومناهجه وأساليب التفكير العقلاني، وكذلك بمتطلبات العمل والقواعد التي تحكمه وتنظمه.

ومن منظور التطور الاقتصادي الاجتماعي العام يري "محمود عبد الفضيل" أن نسق القيم في المجتمع المصري المعاصر يحتوي علي مجموعة من التناقضات، لذلك يطرح منظومة قيمة تتوافق مع معطيات وملامح ظاهرة العولمة في مصر وتتمثل في الآتي:

١- القيم الإنتاجية مقابل القيم للريعية: حيث اتسمت الحقبة الأخيرة بوجود علاقة شبه عكسية بين الجهد الإنتاجي والعائد المادي فأصبحت الأنشطة المدرة للدخل والعائد للوفير هي التي تقع علي هامش العملية الإنتاجية وترتبط بأنشطة التدول من تجارة وسمرة ووساطة وتربح بدون وجه حق، كما أن تغافل العقلية الريعية له آثاره السلبية علي الإنتاجية وعلي معنويات قوة العمل المصرية إذ أصبحت قيم الشطارة والتهليب واغتلم الفرص هي القيم السائدة.

٢- قيم الانضباط في العمل مقابل قيم التسبب: فقد ترتب علي تحلل القيم الإنتاجية حدوث انهيار تدريجي لقيم الانضباط في العمل لا سيما في قطاع الإدارة الحكومية والخدمات الخاصة.

جـ قيم الإبداع مقابل قيم التقليد والاتباع: ففي ظل غياب مشروع واضح للنهضة الوطنية كان النموذج الغربي هو النموذج المثالي المطلوب لاتباعه في مجالات الإنتاج والتشغيل والاستهلاك دون مراعاة الظروف الموضوعية للمجتمع المصري، وحينما أصبح هناك وثنية لنموذج النمو الغربي تسود قيم التقليد والاتباع علي حساب قيم الإبداع والتجديد والابتكار، وعندما تسود قيم التقليد والاتباع أيضا في مجالات الإنتاج والاستهلاك والثقافة والسلوك المجتمعي يتم طمس هوية المجتمع وتفقد آليات التقدم خصوصيتها ودينامياتها الخاصة.

٨- قيم التنمية مقابل قيم الاستهلاك: فلقد ساعدت عمليات هجرة العمالة علي اختلاف مستويات مهاراتها الي سيادة قيم الاستهلاك والكسب السريع دون الاهتمام بالجودة والإتقان والتجويد في العمل.

وفي إطار تأثيرات ظاهرة العولمة فإن أهم سمات نسق القيم في المجتمع المصري طبقا للسيناريوهات البحثية هي: إعلاء شأن الفردية، القدرة علي الكسب السريع بغض النظر عن مشروعية الوسائل، وتقوية النزعات الاستهلاكية، تراجع الاهتمام بالعلاقات الأسرية، الاستهانة بالقولانين والقدرات المصرية والعربية بصفة عامة، والتسليم المطلق بتفوق الشمال واليأس من الحاق بركب التقدم، من ثم التسليم بالوضع الهامشي لمصر علي خريطة الاقتصاد والمياسة العالمية.

وعلي مستوي الأبعاد الاجتماعية للمنظومة القيمية وملامح التغير القيمي التي نشأت في المحيط الأسري وتحولت معها هذه المنظومة جزريا، يرصد "عبد الباسط عبد المعطي" مجموعة من الاتجاهات المتنامية في إطار تغير قيم الأسو وتمثلها النقاط التالية:

١- تغير قيم الاختيار للزواج نحو القيم المادية النفعية أكثر من القيم الأخلاقية ونحو الاختيارات الفردية.

٢- تغيير نسبي في القيم المكونة للنظرة الي المرأة تجاوزت كونها أنثي تكمن قدراتها في جسدها أكثر من عقلها الي اعتراف بقدراتها علي التعليم والعمل والمشاركة.

ج- تصاعد أهمية ووزن القيم المادية للأمره علي حساب للقيم العاطفية وللنفسية والتضامنية الأخرى.

٨- تصاعد الصراعات القيمية بين أدوار العضو الواحد في الأسرة وعلي مستوى المجتمع، وبين أدوار أعضاء الأسرة وبين قيم الأجيال نتيجة التغيرات القيمية علي مستوى للمجتمعات العربية المترتبة بثقافات أخرى فأوجدت قيم لدي فئات من الشباب تتمحور حول التطلع المادي السريع.

هـ- حدوث تغيرات واضحة في مفردات الخطاب القيمي اليومي للأسر علي المستوى العام وعلي مستوى الطبقات التي تنتمي لها الأسر.

وهناك نماذج من الرؤى الفكرية التي تطرح وسائل وأدوات مختلفة تحدد استراتيجية التوجه مع النسق القيمي للعولمة في إطار الرفض وإعادة الصياغة ومحاولات للتكيف والتعايش حفاظا علي للهوية القومية فمثلا: يؤكد "محسن الخضيرى" علي أن لنا دور رئيسي يجب أن نمارسه إزاء ظاهرة العولمة، وهو ذلك الدور الفاعل القائم علي إعادة صياغة القيم الحاكمة للعولمة.

ومن منظور مختلف يري "مصطفى النشار" أنه ليس من سبيل أماننا للمواجهة إلا رفض قيم العولمة والكوكبية والجات وعصر المعلومات مع ضرورة أن يتحول هذا الرفض الي واقع يمثّل في مخططاتنا الثقافية والاقتصادية والسياسية، لأن الإذعان لقيم العولمة والتسليم بكل ما يترتب عليها من نتائج واقعية سيجعلنا خارج التاريخ.

وعلي مستوى آخر يري "السيد ياسين" أن هناك ضرورة نحو صياغة مبادرة حضارية تحدد وجهة نظرنا في نسق القيم الذي ينبغي أن نتحكم في

توجيهه العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية بما يحمي أساسا خصوصيتها الثقافية ويتيح فرص التفاعل الخلاق مع العالم المتغير.

لما "سلوي محمد" فترى أن العولمة -في واقعنا المعاصر- هي ظاهرة بدأت مسيرتها ويجب التعايش معها من منطلق واقعنا القيمي، وأن التأثيرات السلبية للعولمة لا تنال من قيمنا الأخلاقية الراسخة وإنما تنال من كيفيات تطبيقها وسلوكيات الأفراد العملية لتفصل بين النظرية والتطبيق.

وفي إطار التحليل الموضوعي والاستدلال المنطقي للسياق النظري الخاص بالموقف الفكري من قيم العولمة، يري الباحث أن كل هذه الرؤى ترتبط بمجموعة من الملاحظات هي:

١- تنطلق هذه الرؤى من ضرورة وجود دور فاعل للكيان الثقافي المصري في التواجه مع قيم العولمة دون أن تطرح مفردات وأدوات هذا الدور وطبيعتها وظروفها وتأثيراتها.

٢- تنطلق هذه الرؤى أيضا من مسلمة أساسية وهي أن قيم العولمة تعد قيم سلبية في ذاتها، من ثم تكون النتيجة المنطقية في الموقف منها هي الرفض المطلق لهذه القيم، بينما أن استعراض بعضا من هذه القيم يمكن أن يكشف عن وجود بعض القيم الإيجابية.

٣- حددت هذه الرؤى بعض الفرضيات اللازمة للتعامل مع نسق قيم العولمة ولم تحدد للكيفية الواجبة لذلك.

٤- لم تطرح هذه الرؤى تأثير القيم السلبية للعولمة على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مصر وأيضاً لم تطرح تأثيرها على منظومة المفاهيم العامة السائدة.

٥- عكست هذه الرؤى عند الباحث تساؤل موضوعي وهو: لماذا لم يقدم الخطاب الثقافي المصري للمعاصر نظرية متماسكة في رفض قيم العولمة؟ كما يتولد عن هذا السؤال سؤال آخر وهو: ماذا قدمت النخب الثقافية للهوية لتصبح هوية فاعلة مؤثرة؟

الفصل السابع: العولمة والمنظومة الإيكولوجية في مصر

تمهيد:

**أولاً: ملامح المنظومة الإيكولوجية المعاصرة والنموذج
الأمريكي**

ثانياً: آليات العولمة والنظام البيئي في مصر

ثالثاً: العولمة وإشكالية السياسات البيئية في مصر

تمهيد:

يعكس رأي Steger بطريقة ضمنية طبيعة وخصائص القضايا البيئية في كونها قضايا متداخلة ومتشابكة شديدة التعقيد لا تسمح للباحث أو المحلل بمعرفة السبب من النتيجة، كما أنها تحتوي علي بعد معلوماتي تقني سريع التغير، يخلق حالة من عدم اليقين وينفع الي الأخذ بأحدث الوسائل العلمية لمواجهتها تداعياتها التي عادة ما تكون غير قابلة للإصلاح، كما تتعاظم خطورة هذه القضايا والمشكلات البيئية في ظل ندرة الموارد وقلة المعلومات وتصبح بمثابة تهديد مباشر للإنسانية. من ثم تمثل قضية البيئة بوضعيتها الآتية نوعا من الاهتمام الحيوي المشترك في كل أبعادها ومتغيراتها بما تطرحه من مشكلات حادة التعقيد علي المجتمع الدولي، وبالطبع يؤثر ذلك وبشكل سلبي علي مستويات الأمن البيئي Environmental Security كمسألة مطروحة وذات أولوية خاصة في المجال السياسي في إطار مخاطر البيئة المتجاوزة للحدود الوطنية، والتي أسهمت في بروز الوعي بالمصلحة الكوكبية وما يعنيه ذلك من السلامة المادية للأرض وحماية نظامها الايكولوجي وتحسن الظروف الإنسانية علي المستوى العالمي وما يحتاجه ذلك من سياسات وبرامج مكثفة تضع في اعتباراتها ظروف وإمكانات الدول النامية والمتقدمة علي السواء، إذ أن العلاقة بين معدلات النمو السكاني وأنماط الإنتاج والاستهلاك والضغط البيئية هي المعادل الموضوعي لتجاوز المشكلة الايكولوجية المعاصرة التي ينحصر تحديدها في مرجعيات ثابتة يمثلها كما من النسب والأرقام، من ثم تتصاعد مؤشرات الاتفاق حولها وتضييق حدود الاختلاف بين الرؤى والاتجاهات إلا في إطار بعض المصالح الذاتية للدول.

وتشير جغرافية الضرر البيئي الي أن الأغنياء يسهمون مساهمة أكبر في تلويث الهواء الخارجي وفي التسبب في ظاهرة الاحترار العالمي والأمطار الحمضية والنفايات الصلبة والمواد السمية ولكن الفقراء يتحملون العبء من

حيث فقدان الحياة والمخاطر الصحية نتيجة للتلوث والمواد السمية ومن حيث فقدان سبل الرزق نتيجة لتدهور التربة والتصحّر وإزالة الغابات وفقدان التنوع البيولوجي، من ثم يهدد الضرر البيئي كلا من قدرة كوكب الأرض على التحمل وقدرة البشر على التأقلم وقد تكون له عواقب خطيرة فيما يتعلق بالأجيال المقبلة.

وفي هذا الإطار تؤكد Jean-Marie Pelt أن المواطن الأمريكي يدمر حالياً مائة ضعف ما يدمره المواطن الهندي من موارده الطبيعية ومن المرجح أنه إذا حققت بقية دول العالم من النمو ما حققه الغرب فسيكون في ذلك فناء التكنولوجيا العالمية إلى غير رجعة.

وتعدّ العولمة أحد المحركات المهمة والمباشرة في التعامل مع المجال البيئي إذ أن آليات العولمة طبقاً للكثير من الدراسات تمثل أثاراً سلبية على المعايير البيئية بما يجعل عملية التنمية المستدامة Sustainable Development في حاجة إلى مجموعة من الإصلاحات الجذرية لمواجهة السياسات الاقتصادية السلبية وبرامج التعديلات الهيكلية، فالعولمة تعتمد على زيادة الاستهلاك المودي بالضرورة نحو تفعيل زيادة نسب التلوث، لكن هل يعني ذلك أن يكون تصدير التلوث هو أحد الاستراتيجيات السياسية من جانب الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول النامية في إطار سياسات العولمة؟

يري "صادق جلال العظم" أن معالجة مشكلات النظام العالمي الكبرى أصبحت مستحيلة الحل على المستويات المحلية والقومية والإقليمية وحتى القارية مثل مشكلات: الارتفاع الملحوظ والمستمر في درجة حرارة الكرة الأرضية نتيجة النشاط الصناعي المتزايد في كل صقع من أصقاع العالم ومما ينتج عن ذلك من تدمير البيئة الطبيعية وتوازنها الدقيقة والأوبئة والأمراض على المستوى العالمي.

وإذ أن النظام الاقتصادي العالمي في وضعه الراهن لم يعد إطارا مناسباً لحل مشكلات البيئة، لأنه يعتمد بالدرجة الأولى على تحقيق الربحية الأعلى خلال الشركات متعددة الجنسية والتي تتخذ من الدول النامية قاعدة مركزية لنشاطاتها لأنه ليس هناك اعتماداً في الحد الأدنى للمعايير البيئية لذلك، فحتسى يكون هذا النظام الاقتصادي داعماً للتوازن البيئي من ثم قابلاً للاستمرارية فهناك شروطاً أساسية يقرها "هيرمان دالي" Herman Daily هي: أنه يجب ألا تزيد معدلات استخدام الموارد المتجددة عن معدلات قدرة النظام الإيكولوجي على تجديدها، كما أنه يجب ألا تزيد معدلات الاستهلاك أو التصرف غير القابل للتعويض من الموارد غير المتجددة عن تطور البدائل المتجددة وعن المراحل المحددة لاستخدامها إضافة إلى أنه يجب ألا تزيد معدلات انبعاثات التلوث في البيئة عن معدلات القدرة الطبيعية للنظام الإيكولوجي على استيعابها.

من ثم فالحفاظ على المنظومة الإيكولوجية يجب أن يخضع لعلاقة عكسية بين اتجاهات التقدم التكنولوجي والتحرر من مشكلات تلوث البيئة المتناقضة مع وجود آليات التخصر التي تعكس بدورها إمكانياتها الإيجابية على الدول الصناعية الكبرى وتعكس آثارها السلبية على الدول النامية، وعلى ذلك فقضية البيئة تعد قضية مصيرية بفعل وجود متغيرات يفرضها الواقع التكنولوجي والمعلوماتي المعاصر والذي يجعل الكوكب الأرضي في حالة تغير فيزيقي مستمر يتطلب معالجات متنوعة لا تتفق واقتصاديات الدول النامية وتؤثر كثيراً على الأنظمة الاقتصادية الغربية.

أولاً: ملامح المنظومة الإيكولوجية المعاصرة والنموذج الأمريكي:

يشير تقرير التنمية البشرية إلى أن التدهور البيئي يعد مشكلة عالمية تتجاوز نطاق الحكومات الوطنية، وبإستطاعة العولمة أن تحسن إمكانيات الإدارة

البيئية عن طريق انتشار التكنولوجيات غير الضرارة بالبيئة والمعايير والضغوط من جانب المستهلكين ودعاة الحفاظ علي البيئة، ويمكنها أيضا أن تضيف السي الضغوط الدافعة الي استغلال البيئة.

ويتسائل "كيندي جراهام" في إطار الصراع والتنافس بين الدول تحت مسمى المصلحة القومية والحاجة الي معيار موضوعي من شأنه تجاوز هذه المصلحة، من ثم تكون الحاجة الي تطوير مفهوم المصلحة للكوكبية، فإين هذه المصلحة للكوكبية فيما يجري من اختبارات نووية؟ وأين تقع المصلحة القومية للمشروعة للصين في هذا الصدد؟ ما هي المصالح القومية المشروعة للولايات المتحدة وروسيا في العمليات الاستراتيجية الخاصة بتقليص القوة والمستويات النهائية للقوة؟ وماذا عن النزاع بين مصر وإسرائيل حول تمديد اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية؟ وماذا عن الاختلاف القائم في السياسات السكانية بين باكستان والسعودية؟ وماذا عن استيلاء كندا غير الشرعي علي السفينة الأسبانية باسم الحفاظ علي المخزون السمكي الإقليمي والعالمي أيضا؟ وماذا عن خروج أيسلنده من لجنة صيد للحيتان الدولية باسم المصلحة القومية الحيوية؟

وتطرح مشكلات البيئة العالمية مع اختلاف درجة تأثيرها علي المنظومة الايكولوجية في إطار سيادة آليات العولمة إشكالية خاصة ترتبط بكيفية تحقيق الحفاظ علي البيئة والتنمية المستدامة، إذ أن الاستفاد المستمر للمصادر الطبيعية والنتائج عن التزايد المستمر للإنتاج يؤدي حتما الي زيادة المخلفات مما يجعل هناك تعارضا حتميا بين البيئة والتنمية خاصة خلال مفهومها الرأسمالي المعتمد علي آليات السوق وفي إطار الزيادة المطردة للإنتاج والاستهلاك، وتتحصر تلك المشكلات في تآكل الأوزون، تغير المناخ، الاحتباس الحراري، النفايات السامة، الأمطار الحمضية، إضافة الي مشكلات التصحر وتدهور الأراضي، الملوثات العضوية، التهرب الإشعاعي.

فمثلا بلغت المنفوذات العالمية من ثاني أكسيد الكربون ٢٣٩٠٠ مليون طن عام ١٩٩٦ أي أكثر مما كانت عليه عام ١٩٩٥ بنحو ٤٠٠ مليون طن، كما بلغت مساحة ثقب الأوزون عام ١٩٩٨ فوق منطقة القارة القطبية الجنوبية أكثر من ضعف مساحة أوروبا إذ سجل تدمير أكثر من ١٥% في أسفل الستراتوسفير الجوية بمساحة تزيد على ١٠ مليون كيلو متر مربع ولم يقتصر هذا علي أجواء القارة القطبية بل اتسع ليشمل جزءا كبيرا من المحيطين.

ولأيضا أدى استخدام المبيدات الي إصابة ٥,٣٥ مليون شخص حول العالم بحالات تسمم حادة كل عام، ويتعرض نحو ٢٠% من الأراضي الجافة الهشة لانجراف للتربة بسبب نشاطات بشرية.

كما بلغ إجمالي نصيب للفرد من مساحات الأراضي المتاحة في العالم والمنتجة ايكولوجيا ما قدره ١,٧ هكتار بما يعني أن أصحاب الدخول العالية في البلدان الصناعية يتجهون سريعا نحو حالة كبيرة من العجز الايكولوجي ويجري تعويض ذلك جزئيا عن طريق سحب غير قابل للإدانة من رصيد مواردهم الطبيعية ويجري تعويضه أيضا عن طريق اغتصاب المنتج البيئي من أراضي البلدان ذات الدخل الأقل، ويتحقق ذلك من خلال أنماط للاستثمار والتجارة الدولية التي تعود بالنفع علي الجانب الأقوى اقتصاديا ويفضي هذا الي التوسع عالميا في دعاوى حقوق تملك المزيد من موارد العالم الإنتاجية.

وعلي مستوي القارة الأفريقية فقد نحو ٣٩ مليون هكتار من الغابات الاستوائية خلال الثمانينات ونحو ١٠ ملايين أخرى مع حلول عام ١٩٩٥ ويعاني ٤١ بلدا إفريقيا ضائقة مائية وسيلحق بها ١١ بلدا آخر مع عام ٢٠٢٥ ولا تنفث إفريقيا إلا ٣,٥% من إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية

ويتوقع أن تزيد هذه النسبة إلى ٣,٨% عام ٢٠١٠. ويمثل الوضع بشكل آخر بالنسبة إلى أوروبا الغربية خاصة في إطار ارتفاع معدلات الاستهلاك عشرة أضعاف المعدل في بقية القارة، ومن ثم فهي تنتج نحو ثلث الانبعاثات العالمية من ثاني أكسيد الكربون الذي يعد من أهم الغازات الدفينة المؤثرة في تغير المناخ كما فقدت نحو ٦٠% من أهم الغابات بفعل التحمض أو التلوث أو الجفاف أو الحرائق، كما ارتفع إنتاج النفايات للفرد الواحد في أوروبا الغربية من ٣٥% عام ١٩٨٠ إلى ٦٦% .

وفي إطار استعراض بعضا من ملامح المنظومة الإيكولوجية العالمية المعاصرة والتي تعبر بالضرورة عن وجود مشكلات بيئية تشير الأرقام والنسب إلى حجمها سوف يقتصر الباحث في تحليله لتلك المشكلات على ما يرتبط منها بشكل وثيق الصلة بالقوة المسيطرة عالميا وهي الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها تمثل أعلى المعدلات في إنتاج وتصدير التلوث، وباعتبارها أيضا الموجهة لسياسات العولمة وضمنها الاتجاهات نحو عولمة البيئة.

ويري "منير الحمش" أن الولايات المتحدة التي يسكن فيها ٤% من سكان العالم تسهم في تلويث البيئة بإطلاق ٢٥% من الغازات الملوثة للبيئة العالمية وتطرح أدونات التلوث فتصدر للتلوث التي الدول الفقيرة بما يزيد من تعاستها وتقاوم بؤسها وتقف ضد الشعوب في أي اتجاه نحو إصلاح البيئة وإيقاف التلوث.

ويشير كينيدي جراهام Geerham في إطار حديثه عن الدول المسؤولة والدول الضحية عن تآكل طبقة الأوزون التي أن الولايات المتحدة على نحو خاص تعد مسؤولة عن انبعاثات غاز الدفينة أو البيت الزجاجي Green House وأن الدول العشرة التي تتسبب مجتمعة في وجود ظاهرة ارتفاع درجة حرارة الكوكب Global Warming قد تصل نسبتها إلى ما يقرب من ٦٣% تتوزع هكذا: الولايات المتحدة ١٨,٣% ، الاتحاد السوفيتي السابق ١٣,٦% ،

الصين ٩,١% اليابان ٤,٧% ، الهند ٤,١% ، البرازيل ٣,٩ ، ألمانيا ٣,٤%
المملكة المتحدة ٢,٢% المكسيك ٢% ، إندونيسيا ١,٧% .

وعلى مستوى آخر تسهم الولايات المتحدة بإطلاق ٢٥% من الغازات
المسببة للاحتباس الحراري فضلا عن مسؤوليتها وحدها عن إنتاج ٣٠% من
الملوثات الناتجة عن صناعاتها المتعددة.

ويري الباحث أن هناك العديد من الملاحظات التي تأخذ مسار الاستدلال
المنطقي نحو استكشاف الموقف الأمريكي تجاه قضية البيئة والذي يقوم على
مؤشرات كثيرة نذكر منها: الموقف السلبي في مؤتمر قمة الأرض عام ١٩٩٢ ،
من رفض التوقيع على معاهدة حظر التجارب النووية التي اعتمدها الأمم
المتحدة عام ١٩٩٦ ، وأيضا رفض التوقيع على معاهدة كيوتو، من ثم فإن
دورها في رفع نسب التلوث عالميا فضلا عن شرائها حصص كثير من الدول
النامية ومطالبتها لهذه الدول بتخفيض نسب ملوثاتها على ما بين هذه النسب من
فروق كثيرة يعد إسهاما سلبيا ملحوظا. من ثم فالسياسات الأمريكية نحو البيئة
تتجه بالدرجة الأولى نحو المصالح الاقتصادية واستمرارية الاستراتيجية
العولمية لتكريس الاستقرار الاقتصادي خلال محاولات سدّد جملّة الديون
الخارجية البالغة نحو ٧٥٠ بليون دولار، وفي إطار هذه المصالح تعمل هذه
السياسات على الإخلال بالنظام الديناميكي للبيئة العالمية بمكوناته التفاعلية خلال
دعوتها إلى تحرير التجارة التي تضر بالبيئة بشكل عام وبيئة الدول النامية
بشكل أخص، فطالبا هذه الدول بإقرار المعايير البيئية المتساهلة وتتخذ من
الإجراءات البيئية المشددة سببا مباشرا للحد من صادرات هذه الدول، إضافة
إلى معارضتها لإخلال مبدأ الحيطة في التجارة العالمية، وعلى ذلك يشير استقرار
موقف السياسة الأمريكية التي أنها تعتمد مجال البيئة في اتجاهين متوازيين
الأول: هو استثمار إنتاج التكنولوجيا الرفيعة والمحقة للمصالح الاقتصادية
الأمريكية من خلال قنوات التصدير وعائلاته والتي ينتج عنها زيادة معدلات

التلوث وتجاوزها عن الحدود المسموح بها عالمياً، من ثم يصبح هذا التلوث عبئاً للحدود القومية مفقداً للخصوصية المكانية وبعد مكوناً رئيسياً لمشكلة عالمية تستلزم من جانب السياسة الأمريكية مشاركة الدول النامية للحد من إنتاجها، أو تخفيض المعونات التي تتحصل عليها لمعالجة المشكلات البيئية فيها. الثاني: تشجع السياسة الأمريكية الدول النامية على التعامل مع المعايير البيئية المتساهلة التي تحدث أضراراً بالغة بالبيئة فتصبح منتجاتها دون تأهيلات التداول في السوق العالمية، من ثم يكون الكساد التجاري بسبب عدم الجودة مؤثراً بدوره على الموارد الاقتصادية ويعد ذلك أيضاً دافعاً نحو الاستيراد وترويج المنتج الأمريكي فقط.

واستكمالاً لهذه الرؤية الكلية وفي إطار امتدادات حدود التلوث المنعكسة بشكل مباشر على الدول النامية يقول: "باتريك هارمن" إن المعونة التي تمنحها الدولة للبيئة الفقيرة من أجل الحفاظ على البيئة هي معونة تمنحها الدولة الغنية لنفسها ورغم ذلك فإن الدول الصناعية تنقاس عن تقديم المعونة إذ فرض عليها أن تدفع ٠,٧% من دخلها القومي كمعونة للتنمية ولكن معظم هذه الدول تظل دون هذه النسبة وعلى رأسها الولايات المتحدة التي لا تدفع سوى ٠,٢%.

وعلى مستوى آخر هناك رؤية تتفق في الادعاء بأنه من مصلحة أمريكا الذاتية الإصرار على أن تقي البلدان الأخرى بمعايير متشددة للبيئة لأن أي ضرر ينجم عن المعايير المتساهلة يعاني منه المقيمون في الخارج وليس في الولايات المتحدة، ويقدر ما يكون الهدف للرئيسي في بلد ما هو حماية هوائه ومائه فإن سياسة الانفتاح تحسن فعلاً البيئة المحلية ولو كانت سياسة الولايات المتحدة التجارية تسترشد بمصلحتها الاقتصادية الذاتية فقط كان لابد أن تتلصق على استيراد السلع من البلدان ذات المعايير الضعيفة فيما يتعلق بالبيئة وكان

يمكنها عندئذ أن تختصص في إنتاج السلع والخدمات التي لاتولد تلوثا ويتحمل الناس في الخارج آثار الجانب الخبيث من معايير التلوث والعمل الضعيفة. وفي اتجاه عكسي تماما يؤكد "روجيه جارودي" أن للتدخل البيئي هو اسم جديد للتنشيط والنهب الاستعماري تمثله الشركات متعددة الجنسية التي تتحكم في مصير الإنسانية، فقد دمرت هذه الشركات آلاف السهيكترات لبناء سدود هيدروكهربائية في حين أن استخدامها عاقلا للقوة البشرية مع المحافظة علي الغابات قد يسمح بإنتاج ما يساوي مليارات برميل بترول كل عام بيد أن متعددي الجنسيات لهم أهداف أخرى غير حماية التوازن البيئي في العالم. ويتفق الباحث وهذا الرأي تأسيسا علي أن الفلسفة التي تقوم عليها آليات العولمة تقرر حتمية التدخل البيئي، من ثم تأصيل مبدأ الامتحاذ علي الموارد الطبيعية والموجودات البيئية توافقا مع المعطيات النظرية والامبريقية للعولمة التي تعتمد المنفعة الاقتصادية للذاتية هدفا استراتيجيا تحققه للنزعات التوسعية والاحتكار وله صلة عضوية باتجاهات برامج ومباصات العولمة.

ثانيا: آليات العولمة والنظام البيئي في مصر:

تمثل آليات العولمة قوي تغييرية في محركاتها المتعددة مع الواقع خاصة منها الشركات متعددة الجنسية Transnational Corporations ومنظمة التجارة العالمية World Trade Organization إذ تمثل محورا فاعلا في التأثير علي المجال البيئي المحلي والعالمي في إطار علاقة عكسية بين نمو المصالح الاقتصادية بشكل مطرد وبين إهمال الآثار البيئية في المحيط الحيوي Biosphere لأنها تتخذ من مردودات الدخل الناتج عن التجارة الحرة مبررا وسببا منطقيا مباشرا نحو حدوث التدهور البيئي.

ورغم ما تحدثه مشكلات البيئة بالنسبة للدول الصناعية من سلبيات اقتصادية واجتماعية إضافة الي التناقضية الخاصة بين وجود النسق الحضاري

المعاصر وتراكمات التلوث، فإنها بالنسبة للدول النامية تمثل ضغوطا اقتصادية تؤثر سلبا علي خطط التنمية وتمثل مستوي من العجز الايكولوجي للقائم علي مجموعة من النعيب المرتفعة من معدلات للتلوث إضافة الي المعدلات الزائدة والعابرة للحدود القومية من جانب الدول الصناعية والتي تسبب في الإخلال بالتوازن البيئي وما يترتب عليه من نتائج انعكاسية Irreversible بتحتسم معها توقف الأنشطة المؤدية بالضرورة الي تلك النتيجة.

ويشير تقرير التنمية البشرية الي أنه علي الرغم من لادعم الجماهيري للتدابير البيئية فان القوي الدافعة للوعلمة ما تزال تضع الأرباح قبل الحفاظ علي البيئة واستدامتها، كما ركزت المنظمة العالمية للتجارة خلال الهيئة الدولية المكلفة بالربط بين السياسات البيئية والتجارية علي الشواغل البيئية في النظام التجارية القائمة وليس علي السعي نحو إيجاد تلاحم حقيقي بين البيئة والتجارة كهدفين متساويين، فدورها هو الحد من التدابير الأحادية التي تتخذها الدولة باسم حماية البيئة لحماية للنظام التجاري وليس إيجاد نموذج يمثل تحولا من العلاقات السلبية بين التجارة والبيئة الي علاقة إيجابية.

وفي اتجاه مناقض لهذا التوجه يؤكد تقرير البنك الدولي: أن السياسات البيئية الوطنية يتم تصحيحها لتفيد بلدانا فرادي وليس بقية دول للعالم والمرجح أن تقصر عن تحقيق الأهداف البيئية العالمية، ولكي ينجح التعاون الدولي في مجال البيئة يجب أن تدرس الحكومات تداعيات قرارات السياسات البيئية المحلية علي البلدان الأخرى، فالاعتراف بالتأثير الذي قد يترتب علي سياسات كل دولة علي رفاهية الدول الأخرى شرط جوهري للتعاون البيئي للفعال في المجال الدولي.

ويتفق ذلك أيضاً مع أطر السياسات التي يقرها البنك الدولي في اتجاه عولمة البيئة إذ تشير دراسة "مبادرة حوض النيل" إلى ضرورة حدوث تغيير شامل في النظام المائي للقائم لدول الحوض ووضع الأساس لنظام نيلي جديد

يدخل هذه الدول في النظام العالمي بحيث تكون المياه منضبطة والحصول عليها مقنناً وبسعر يحكمه السوق، وتمثل هذا النظام مجموعة من البرامج هي: برنامج العمل الليبتي عبر الحدود ويهدف إلى وضع إطار للتنمية المستدامة لحوض النيل ومساندة العمل الليبتي الجماعي عبر الحدود، برنامج التجارة الإقليمية للكهرباء ويهدف إلى بناء نظام مؤسسي بين دول الحوض لنشوء سوق متكامل للكهرباء على مستوى هذه الدول، برنامج تخطيط وإدارة مصادر المياه بهدف توثيق قدرة دول الحوض على القيام بمهمة تنمية وإدارة مصادر المياه من منظور إقليمي حتى يأتي استخدامها منصفاً وحدياً ومستداماً، برنامج الاستخدام الكفء للمياه في الزراعة بهدف وضع القواعد السليمة والعملية لتيسير وصول الماء في عمليات الزراعة، برنامج التدريب العملي بهدف بناء الكوادر القادرة على إدارة وتخطيط مصادر المياه، برنامج توصيل مردودات التنمية الاقتصادية الاجتماعية للناس وذلك بدعم التعاون بين دول الحوض للتخفيف من أثر التوترات التي يمكن أن تنشأ من النزاع حول الماء.

ويعتبر "رشدى سعيد" أن قبول مصر دخول البنك الدولي كطرف ثالث في قضية تنمية حوض النيل يعد تغييراً ملحوظاً في سياستها التي درجت على إبعاد هذه القضية عن تدخل أى طرف خارجي فيها، وكذلك يعتبر هذا القبول اتساقاً مع المناخ الذي تعيشه منذ نهاية الحرب الباردة وظهور النظام العالمي الجديد الذي أقبلت مصر على الدخول فيه وقبول شروطه والتزاماته، من ثم يقرر أنه ضمن آثار وانعكاسات الوضع الجديد إن يكون لمصر دور يذكر بما في ذلك سلطاتها على تخزين مياهها لأغوار قائمة فقد سحب منها وأعطى لإثيوبيا، وبذلك يتحقق للنظام العالمي الجديد أن يحو كل أثر يمكن أن يذكر المصريين بفترة المد الوطني الذي أمكن فيها للدول النامية الوقوف أمام الاستعمار وأمكن لمصر على وجه الخصوص أن تبنى سدداً العالى وتقيم صناعاتها الوطنية.

وفي إطار التوصيف الإحصائي للنظام البيئي المصري الذي يمثل في مفهوم الباحث وطبقا للدراسات البيئية الكلاسيكية والمعاصرة دورة متصلة من العناصر التي تعرف بالمنخلات والمخرجات، وقدر حجم السوق البيئية في مصر عام ١٩٩٢ بنحو ٤٣٠ مليون دولار وهو ما يمثل أقل من ٢% من إجمالي صافي الإنتاج المحلي المصري، كما بلغ حجم هذا السوق ١١٥٠ مليون دولار عام ١٩٩٧ بما يمثل نموا سنويا بمعدل ٢٠% ويبلغ نصيب الشركات الأمريكية من هذه الأعمال ما يصل الي ٤٠%.

ويؤكد Toom Jons أن المؤسسات متعددة الجنسيات تسعى خلال بحثها عن مصادر جديدة للأموال والعمالة والمواد الخام نحو إعادة توطين مشروعاتها في أوكار التلوث حيث للتشريعات البيئية في حالة استرخاء ان لم تكن غائبة بالمرة.

وطبقا لتقرير وزارة الاقتصاد المصرية تلعب الآن الشركات والمؤسسات المتعددة الجنسية دورا مهما في إلماج مصر بالاقتصاد العالمي، إذ تعمل في مصر الآن أكثر من ٤٠٠ شركة من الشركات المتعددة الجنسية ومع بداية التسارع في عملية الخصخصة في مصر ينتظر أن تزيد مساهمة هذه الشركات في الاقتصاد المصري.

وعلي ذلك يؤكد جلال أمين أنه كانت هناك محاولة لاستخدام الصحراء المصرية كمدفن للنفايات النووية التي تتيحها هذه الشركات الدولية الكبرى وقد باعت بالفشل، لكن هناك أمثلة عديدة أخرى علي تهديد البيئة الناتج عن الإفراط في الاستهلاك المظهري من ناحية واشتداد حدة الفقر من ناحية أخرى.

وعلي ذلك تمثل الشركات متعددة الجنسية مصدرا حيويا من مصادر التلوث في مصر اتساقا مع أعدادها المتزايدة والتي تعكس حجم أنشطتها المتعددة من ثم علاقتها العضوية بارتفاع معدلات التلوث.

أما دور منظمة التجارة العالمية في الإسهام المبائر في تلوث البيئة فيري "جلال أمين" أنه إذا أدي تحرير الاستثمارات والتجارة الي توسيع الفجوة بين للدول داخل الدولة الفقيرة، فقد يؤدي هذا الي تدهور البيئة من ناحيتين: بما قد يؤدي إليه من اضطراب الفقراء الي الإضرار بالبيئة خلال جهودهم المستميتة لكسب الرزق أو حتي لمجرد البقاء علي قيد الحياة، وما قد يؤدي إليه أيضا من تبني أصحاب الدخول للمرتفعة لأنماط من الاستهلاك أقل حساسية لأثر هذا الاستهلاك في البيئة. من ثم يكون السؤال هو: الي أي مدي يمكن أن يتسق النظام البيئي في مصر باعتبارها دولة نامية مع المعايير البيئية لمنظمة التجارة العالمية؟

وفي الإجابة حول ذلك يميل الباحث نحو الاتجاه النقدي لأساسيات المنطق الذي تعتمده سياسات منظمة التجارة العالمية انطلاقا من أن تحديد طبيعة هذه السياسات في مسارها الإيجابي والسلبى سوف يكشف بالضرورة عن موقفها تجاه السياسات البيئية المحلية للدول للصناعية والدول النامية علي السواء، وكذلك سوف يكشف أيضا عن طبيعة وظروف العلاقة السلبية بين سياسات المنظمة وبين المصالح الوطنية للدول النامية، من ثم عن علاقة النظام البيئي في مصر بالمعايير البيئية التي وضعتها منظمة التجارة، فضلا عن أن نقد هذا المنطق هو نقد للمقدمة التي تمثل الطرح الفكري للمنظمة، من ثم تكون له أولوية علمية علي نقد النتائج التي تمثلها الممارسات في مصر وغيرها من الدول إضافة الي أن هذه الممارسات التي تمثلها النتائج لا تبسّد منطقية ولا متسقة مع المقدمات نظرا لسلبية الترابط والتطابق بينهما، والنتائج عن أن منطق هذه السياسات يتجه نحو الأهداف العليا لسياسات الدول الصناعية الكبرى وعلي ذلك فتحليل هذه المقدمات هو ضرورة علمية يمتلزمها البحث الجاد.

وتستهدف سياسات المنظمة إزالة العوائق أمام حرية التجارة وتخفيض التعريفات الجمركية وتنسيق المعايير البيئية واعتماد معايير موحدة منها خلال

الإجراءات المتعلقة بحماية البيئة لتحسين القدرة التنافسية للصناعات وتحقيق جودة المنتج التي تحددها مؤشرات أهمها مدي استخدامه لمواد غير ضارة بالبيئة، فضلا عن مدي مواءمة طريقة وأسلوب تلك الصناعات للشروط البيئية الدقيقة.

وعلي ذلك تنحصر الرؤية النقدية القائمة علي الشرطيات العلمية والآليات المنهجية لمنطق سياسات منظمة التجارة العالمية علي النقاط الآتية:

١- ان مبدأ تحرير التجارة يمثل إشكالية كبيرة للتنمية المستدامة إذ انه فسي

وجود هذا المبدأ كيف يمكن لأنماط الانتاج التي تستهدف دخول الأسواق أن تحترم القاعدة البيئية؟ وكذلك كيف لزيادة معدلات الاستهلاك علي تنوعها ألا تتجاوز الحدود الممكنة بيئيا؟

٢- تقوم سياسات منظمة للتجارة علي مبدأ تقرير معايير نوعية البيئة بما يعني عدم الحيادية وعدم التسوية بين طبيعة البيئات المختلفة واعتبار وجود نوعا من التمايز بين بعضها البعض، من ثم تعتبر نوعية البيئة هي المؤشر الفاصل في تقرير الحد الأقصى الذي يسمح بارتفاع معدلات التلوث للدول الصناعية والحد الأدنى منها للدول النامية، ويتوافق ذلك مع اشتراطات ومعايير خفض التلوث المقصورة فقط علي الدول النامية التي لا تستهلك نسبها المسموح بها عالميا، فضلا عن نوعية التلوث ذاته.

٣- ان مبدأ تشابه المعايير البيئية في الدول للصناعية يمثل إشكالية في وجود ازدواجية في الموقف بالنسبة لضرورة خضوع الدول النامية للاشتراطات البيئية المتلي التي تحددها المنظمة وبين متطلبات المعايير البيئية المحلية بها.

٤- أن يرتبط مبدأ تحرير التجارة بمواصفات الجودة العالمية للملح (الأيزو) فإن ذلك يتطلب نوعا خاصا من الاهتمام بالشروط البيئية كضرورة

لاستمرارية الصناعات وقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، لكن هل تتوافر للدول النامية كما تتوافر للدول الصناعية أدوات ومقومات تحقيق معايير الجودة، من ثم (فالأيزو) كمعيار مستحدث للنظام البيئي العالمي يعمل لصالح اقتصاديات الدول الصناعية خلال دفع وتحفيز الدول النامية نحو ارتفاع معدلات تصدير موادها الخام واستيراد الآلات والسلع من الدول الصناعية فتتخفّض أسعار صادراتها وترتفع تكلفة ما تستورده.

٥- ما هي الاستراتيجية التي يمكن أن يقوم عليها دور الدول النامية في وضع سياسات منظمة للتجارة وفق القواعد والأسس البيئية المتوازنة حتي تساعد حركة الإنتاج والتصدير فيها علي التكيف مع المعايير التي تعتبر البيئة هي المحور الأساسي فيها.

من ثم فالنظام البيئي في مصر يتدهور في خصائصه الحيوية لأنه يتأثر سلبا بتلك المعايير والسياسات، فمنطقيا لا يتسق هذا النظام مع الأطر العامة للمعايير البيئية لمنظمة التجارة العالمية لأنها تتحدد طبقا للعلاقات الاقتصادية المصلحية بين الدول وليس طبقا لإحداث التوازن الكوكبي.

وفي نفس الاتجاه وحول للتحويل البيئي وآثاره وانعكاساته يشير مهدي الحافظ الي النشاط العابر للحدود الذي تقوم به الدول والأطراف غير الدولية المتمثلة في الشركات متعددة الجنسية، كما تتجسد العولمة في العواقب الناجمة عن هذا النشاط من حيث مداه الجغرافي سواء كان إقليميا أو قوطريا مثل تلوث البيئة الناجم عن سخونة المناخ العالمي والتلوث النووي فضلا عن الانترملات المترتبة علي الارتباط بالاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية منظمة التجارة العالمية واتفاقيات الشراكة الدولية والإقليمية للمتعددة.

ثالثاً: العولمة وإشكالية السياسات البيئية في مصر:

يري Benjamin Barber أنه لم يعد بوسع أكثر دول العالم تقدماً والتي يفترض أنها مكتفية ذاتياً الادعاء بأنها دول ذات سيادة تامة، وهذا هو معنى مصطلح إيكولوجي الذي يشير إلى المقوط التام لكل الحدود التي أقامها الإنسان. من ثم فالتعامل مع البيئة اعتمد لدى الأطراف الدولية كقضية سياسية في إطار ظهور مصطلح المشاعات العالمية وما نتج عنه من تعميم في توزيع المسؤوليات واختلاف القدرة على الاستجابة، وما تسعى هذه الأطراف خلاله نحو الاستثمارات والمصالح الاقتصادية والاستنزاف للدائم لموارد الدول الأخرى بوسائل وأدوات تمثلها الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات للمحققة لاستفادة كلية لكيانات سياسية دون أخرى، مما لعكس بدوره في إطار المد العولمي على أن تنتج معظم الدراسات للخاصة بالوعي البيئي إلى تفسير ظهور الاهتمام بالبيئة خلال رؤيتين الأولى: تؤكد أن الاهتمام بالبيئة جاء نتيجة حدوث تغيير كبير في النسق القيمي لشعوب الدول الصناعية مما أدى إلى التحول من التأكيد بشكل مبالغ فيه على القيم المادية وإشباع حاجات الإنسان إلى الاهتمام بدرجة أكبر بنوعية الحياة Quality Of Life من ثم كان الانشغال بالقيم ما بعد المادية. أما الرؤية الثانية: فتعتبر أن التعرض للمخاطر البيئية هو الدافع لخلق الاهتمام الكبير بها، ووفقاً لذلك فإن العالم الصناعي أصبح معنياً بالبيئة كنتيجة حتمية لتنامي وعي جمهور العامة بالمشكلات والمخاطر البيئية مما أدى إلى ضرورة اتخاذ إجراءات وقائية وعلاجية لتلك المشكلات.

وعلى ذلك يتساءل الباحث عن وضعية القضية البيئية في إطار أولويات القضايا المجتمعية المطروحة على الواقع المصري؟ وما هي آليات التنكيز والاستراتيجية الخاصة بالتواجه مع ما تحركه العولمة من مفهومات مستحثة

مثل: سندات الأداء البيئي Environmental Performance Bonds ورسوم التلوث Emission Charges وتصاريح التلوث القابلة للتداول Marketable Permissions ونظم للضمانات علي المواد التي يعاد استخدامها وتكويرها Refund Deposit_ Recycling Schemes وما هي السياسات التطبيقية التي يتبناها النظام السياسي لحماية البيئة المصرية؟ هناك رؤية تشير الي أن بعض شرائح المجتمع المصري تعاني من ضحالة في الوعي بالمسائل البيئية تصل الي صناع القرار في الشركات والمؤسسات وجماعات المصالح، مما يمثل خطرا بالغا علي جهود حماية البيئة في مصر، لذا فانه من الضروري السعي نحو تكوين قاعدة معلومات للأوضاع البيئية في مصر حيث تفتقد مصر لتوصيف دقيق مفصل لأوضاع مناطقها البيئية المختلفة، كذلك هناك حاجة لتأسيس نظام معلومات يمكن من الاطلاع علي البيانات في مصر دون رقيب وأن تتبنى الحكومة برامج نشر الوعي البيئي.

وترصد "ملوي شعراوي" الأسباب التي أعطت الأولوية لقضية حماية البيئة في السياسات الحكومية المصرية وهي:

١- استعداد الجهات الأجنبية المانحة لتقديم معونات مالية للمشروعات التي تراعى الاعتبارات البيئية مما شجع الحكومة المصرية على الاهتمام ببعض هذه الاعتبارات، إذ أن المشكلات البيئية لا تقتصر على الدول المتقدمة فحسب، و إنما تشترك فيها الدول للنامية أيضا لأن التدهور البيئي لا يعترف بالحدود القومية، كما انه ليس بوسع دولة بمفردها أن تتصدى لمثل هذه المشكلات، وقد ترتب علي ذلك أن أصبحت هناك حاجة واضحة لمنهاج عالمي لمعالجة المشكلات البيئية يركز علي تعاون دولي بين بلدان العالم ولهذا أصبحت العديد من الجهات المانحة تولي اهتماما صريحا بالقضايا البيئية في بلدان العالم الثالث.

- ٢- أن الحكومة المصرية في معيها لوضع وتنفيذ استراتيجية التنمية أدركت أن حماية البيئة تعد شرطا لا غني عنه لتحقيق التنمية المتواصلة.
- ٣- رغبة الحكومة المصرية في أن تقدم نموذجا تحتذي به الدول النامية وأن تحافظ علي ريادتها للمنطقة في ضوء مشاركتها للمجتمع الدولي اهتماماته البيئية.

ويطرح "خالد زكريا أبو الذهب" ثلاث رؤى لموقف القطاع الخاص المصري من حماية البيئة أولها: يؤكد وجود استحالة لقيام القطاع الخاص بدور في حماية البيئة نظرا لوجود تعارض أصيل بين مقومات الطبيعة البيئية وسمات عمل مؤسسات القطاع الخاص، فالطبيعة البيئية تقوم علي فكرة الدورات المتواصلة التي يجب الحفاظ عليها في حين لا تسعى مؤسسات الأعمال الي الإنتاج في شكل دورات ولكن في شكل خطي بحيث يكون من المريح أن يتم إنتاج سلع تستخدم مرة واحدة بدلا من إنتاج سلع ينتفع بها لمدّة أكبر . كذلك فإنه في الوقت الذي يتكون فيه النظام البيئي من تركيبة من للنظم الفرعية التي تعمل معا لتحقيق الاستقرار البيئي- بمعنى أن ما تؤدي إليه أية عملية طبيعية من مخرجات تمثل ثلوثا يصبح مدخلا لعملية أخرى لتحقيق التوازن، فإن طبيعة قطاع الأعمال تقوم علي تحقيق الهدف دون إعطاء اهتمام لمخرجات التنفيذ وأيضا دون النظر الي حجم الزيادة في التلوث.

أما الرؤية الثانية: فتري أن دور للقطاع الخاص فسي حماية البيئة ينصرف الي الاستجابة لإطار من الضوابط والمعايير التي تقوم الحكومة بصياغتها انطلاقا من مفهوم المصلحة العامة وهذه الرؤية تدرك للتعارض بين حماية البيئة ومصالح قطاع الأعمال ولكنها تتجه الي تعديل سلوك قطاع الأعمال لينماشي مع المصلحة العامة المتمثلة في الحفاظ علي البيئة.

بينما الرؤية الثالثة: تمثل تيارا فكريا وعمليا جديدا تحت مسمي Free Market Environmentalism وتؤكد علي عدم كفاءة الأساليب البيروقراطية

في التعامل مع قطاع الأعمال بشأن قضايا الحفاظ علي البيئة وأنه بالإمكان دفع قطاع الأعمال لى أنشطة حماية البيئة.

وعلي ذلك فان أساليب حماية للبيئة في إطار السياسات الحكومية المصرية تتمحور بين خضوع هذه السياسات للشرطيات والقواعد التي تقتنها مؤسسات العولمة وبين مقتضيات الظروف والخصوصية البيئية المحلية، ذلك إضافة الي ما تتحمله تلك السياسات من زيادة معدلات الخصخصة والاعتماد علي آليات السوق لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي مما يحقق علاقة عكسية بأساليب للحماية البيئية.

من ثم تعد الإدارة البيئية خطوة أولى للوصول للتنمية المستدامة فهي حلقة للربط للمنظمات والشركات بين التشريعات البيئية وآليات السوق، وهي إحدى العوامل التي تساعد الشركات والمنظمات علي تحديد الأولويات وزيادة كفاءة استخدام الموارد وتقليل التكاليف وتؤدي في المحصلة النهائية الي تحسين جودة ورشادة عملية اتخاذ القرار من خلال توفير المعلومات وتدعيم نظم الاتصالات والتغذية العكسية Feed Back.

وفي اتجاه مختلف مع السياسات المتبعة نحو عولمة البيئة من قبل منظمة للتجارة العالمية قدم Mathew Cann عددا من الأسس والمعايير الموضوعية التي يجب أن تعتمد عليها سياسة ما في إقرار برامجها البيئية وإنجاح آليات تنفيذها وهي:

- ١- وجود أهداف واضحة ومتسقة مع السياسات.
- ٢- تعاطف الجهات المنفذة مع أهداف السياسات ومع توافر الموارد الكافية لعملية تنفيذ السياسات.
- جـ- تمتع السياسات بأقصى درجة من التأييد طوال عملية تنفيذها من جانب الجماعات المنظمة علي المستوى المحلي، ومن جانب العناصر البارزة في السلطين التشريعية والتنفيذية.

د- عدم ظهور سياسات متعارضة تؤدي الى تقويض دعائم الأهداف التي نبتغيها السياسات.

كما قدم عناصر عديدة في تقييم السياسات البيئية تـري ملوي شعراوي أنها وثيقة الصلة بالمجتمع المصري وهي:

١- التي أي مدي تتعامل السياسات البيئية مع للمشكلات البيئية والقواعد المنظمة لها بشكل مترابط وشامل.

٢- التي أي مدي تشجع هذه السياسات علي تغيير السلوك سواء علي المستوي الفردي أو الجماعي.

ج- التي أي مدي تستخدم السياسات آليات استراتيجية عقلانية من أجل تحقيق أقصى درجة من الالتزام.

د- التي أي مدي يساعد الالتزام بهذه السياسات علي تعظيم إمكانات تنفيذها.

هـ- التي أي مدي تفسر هذه السياسات عن تحقيق للنتائج المرجوة.

وخلال تحليلاتها النظرية لهذه العناصر في تطبيقاتها المباشرة علي الواقع المصري أكدت أن احتمالات نجاح السياسات البيئية في مصر في اتجاه معالجة المشكلات البيئية ونظمها بشكل شامل ومترابط هي احتمالات تتردد ما بين المتوسطة والعالية.

ويري الباحث أن استراتيجية العمل البيئي في مصر لاسيما في إطار سيادة سياسات العولمة يجب أن تحكمها مجموعة ميكانيزمات موضوعية تتمثل في الآتي:

١- ضرورة التعامل مع قضية البيئة كقضية سياسية باستخدام كل الآليات التغييرية الممكنة والدافعة نحو المصالح الوطنية.

٢- وجود تخطيط بيئي محلي له بعدد كوكبي يشمل طرعا جنريسا للحلول التكنولوجية للمشكلات البيئية المحلية والوافدة.

٣- تصميم برامج عالية الكفاءة تقاوم التدهور البيئي الناتج عن الممارسات
العولمية للكثير من الدول الغربية الخارجة عن حدود معدلات التلوث
المسموح بها عالميا.

٤- الاقتصاد علي نقل التكنولوجيا النظيفة في إطار تنوع الصناعات
التكنولوجية والبرمجيات والمعلوماتية.

٥- تحسين فعالية السياسات البيئية بالاتصال الحيوي المتوافق بين المنظمات
الحكومية وغير الحكومية، إضافة الي باقي مؤسسات المجتمع المدني
وإعادة تأهيل النظم البيئية.

٦- إلغاء بعض السياسات التي تشوه مبدأ حرية للتجارة ويترتب عليها آثار
سلبية بالنسبة للمنظومة الايكولوجية في مصر.

وحول البعد السياسي للعولمة وانعكاساته غير المباشرة علي البيئة يوي
"جلال أمين" في إطار علاقة العولمة بالبيئة المصرية أن ارتفاع درجة تلوث
الهواء للناتج عن زيادة عدد السيارات ومصانع الأسمنت المقامة ومسط أكثر
الأحياء اكتظاظا بالسكان وارتفاع درجة تلوث مياه النيل والبحيرات المصرية
بمخلفات المصانع والمنازل وارتفاع درجة التلوث السمعي في مختلف المدن
المصرية وزيادة حالات الاعتداء علي المساحات الخضراء والحدائق العامة
والأراضي الفضاء داخل المدن أو علي ضفاف النيل أو شواطئ البحر المتوسط
والبحر الأحمر. قد لا تبدو ثمة علاقة بين هذه الأمثلة لمظاهر الاعتداء علي
البيئة وظاهرة العولمة إذ أن هذه الاعتداءات تبدو ممكنة سواء مع إجراءات
تحرير التجارة والاستثمار أو بدونها، ولكن للعولمة يمكن أن تعتبر عاملا
مساهما وغير مباشر في هذا للتدهور البيئي إذا أخذنا في الاعتبار مساهمة
العولمة في إضعاف سلطة الدولة وتحويلها أكثر فأكثر الي دولة رخوة Soft
State.

الفصل الثامن: منهج البحث وعينته وأدواته

تمهيد:

أولاً: منهج البحث

ثانياً: عينة البحث

ثالثاً: أدوات البحث

تمهيد :

تسعى الدراسات السوسولوجية دائما لأن تمتلك أكبر كم من الضوابط والمحددات المنهجية التي تساعد علي تأصيل للظواهر المستحدثة وتفسيرها وفهم حدودها وأبعادها وما يرتبط بها من عوامل ومتغيرات، إضافة الي أنها تقيم العلاقات المتشابكة والمتداخلة بين هذه الظواهر المختلفة، وقد تجسد ذلك في كم التطوير السوسولوجي حول إشكالية المناهج والأساليب والطرائق البحثية المستخدمة ومدى تناسبها مع طبيعة الدراسة المطروحة في اتجاهها نحو تحقيق أهدافها، وبالتالي تعد الإجراءات المنهجية بالنسبة للدراسات السوسولوجية أهم المراكز التي تقوم عليها هذه الدراسات.

ويعتقد الكثير من الباحثين أن تطوير أدوات البحث السوسولوجي يمثل وبشكل خاص تطورا أكثر لطبيعة الدراسات السوسولوجية ذاتها، ذلك لأن هناك نوعا من العلاقة الطردنية بين تطور الأدوات وانعكاس ذلك علي نتائج الدراسة، وبالتالي تصبح مهمة تطوير الأدوات ذات أولوية نسبية علي تطوير مادة هذه الدراسات للسوسولوجية.

وفي إطار تحديد تساؤلات وأهداف البحث للراهن بما يتناسب مع العديد من الاعتبارات المنهجية فقد أمكن تحديد واستخدام هذه الوسائل والأدوات.

أولا - منهج البحث:

يدخل هذا البحث في إطار للدراسات الوصفية التي تسعى نحو تقرير خصائص ظاهرة معينة هي ظاهرة العولمة واتجاهات المتقنين نحوها في إطار علاقتها بمتغيرين آخرين هما: أنساق القيم والبيئة، ذلك لأن الدراسات الوصفية بطابعها العام إنما تهدف الي وصف حالة شيء ما، سواء كان هذا الشيء هو مجموعة مؤسسات أو أنماط من التفاعل، من أجل الوصول الي تعميمات بشأن الظاهرة محل للدراسة، وعموما تعتمد الدراسة الوصفية علي جمع الحقائق والبيانات وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها لذلك تعد الدراسة الوصفية من أكثر الدراسات تناسبا ولتساقا مع طبيعة هذا البحث لتحقيق أهدافه المتمثلة فسي الآتي:

- ١- التعرف علي اتجاهات المتقنين نحو ظاهرة العولمة.
- ٢- الكشف عن رؤية المتقنين لأنساق القيم والبيئة لدخل المجتمع المصري في إطار تأثيرات ظاهرة العولمة.
- ٣- التعرف علي موقف المتقنين من التأثيرات الملموسة لظاهرة العولمة علي أنساق القيم والبيئة في المجتمع المصري.
- ٤- التعرف علي ملامح الظروف القيمي العام الذي سادت فيه العولمة كمفهوم وظاهرة.
- ٥- الكشف عن العوامل الأساسية التي ساهمت في تصاعد ظاهرة العولمة محليا وعالميا.
- ٦- التعرف علي طبيعة العلاقة بين اتجاهات المتقنين وبين ملامح الظروف المجتمعي لظاهرة العولمة.
- ٧- التعرف علي طبيعة العلاقة بين ملامح الظروف القيمي العام الذي سادت فيه العولمة وبين أنساق القيم في المجتمع المصري.

٨- الكشف عن العديد من الانعكاسات السياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية لظاهرة العولمة علي المجتمع المصري.

٩- الكشف عن الأرقام والإحصاءات الدالة علي آثار ظاهرة العولمة سلبا علي التوازن البيئي محليا وعالميا، بما يسمح بالاستكشاف الدقيق لمغزى مفهوم عولمة البيئة.

وقد استخدم الباحث منهجين من مناهج الدراسات السوسيولوجية للكشف عن أبعاد العلاقة التي يمثلها التساؤل الرئيسي للبحث هما:

١ - المسح الاجتماعي:

استخدم الباحث المسح الاجتماعي بالعينة للكشف عن طبيعة العلاقة بين الرؤى والأفكار السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية المعاصرة والمتمثلة لاتجاهات المتقنين وبين كلا من أنساق القيم والبيئة في المجتمع المصري، وقد تم اختيار منهج المسح الاجتماعي علي أساس أنه يقوم بقياس اتجاهات الرأي العام حول مختلف الموضوعات كما يستفاد منه في دراسة المشكلات الاجتماعية القائمة وتحديد مدى تأثيرها علي المجتمع إضافة الي أنه منهج يعطي انطباعات صادقة عن آراء الأفراد واتجاهاتهم ودوافع سلوكهم.

٢ - المنهج الإحصائي:

كما استخدم الباحث المنهج الإحصائي وذلك للكشف عن العلاقات بين متغيرات البحث من خلال معاملات الارتباط، كما استخدمه أيضا للتعرف علي طبيعة الفروق بين متوسطات مجموعتي البحث باستخدام اختبار "ت".

خطوات الاستبيان:

تم صياغة عدد ٣ صنف استبيان الأولي: خاصة بقياس الاتجاه نحو ظاهرة العولمة، والثانية: خاصة بقياس الاتجاه نحو النسق القيمي للمجتمع المصري والنسق القيمي للعولمة، والثالثة: خاصة بقياس الاتجاه نحو المجال البيئي للمجتمع المصري وذلك من خلال عدة خطوات ثابتة وهي:

(١) تحديد التساؤلات الأساسية والفرعية التي تدور حول مشكلة البحث وموضوعه وذلك بهدف وضع البنود التي تغطي الإجابة علي تلك التساؤلات.

(٢) إجراء تحليل لفروض وتساؤلات الدراسات السابقة بهدف للتأكد من عدم وجود تناقض بين تساؤلات وفروض البحث الراهن وبين تساؤلات هذه الدراسات.

(جـ) ثم عرض الاستمارات الثلاث في صورها المبدئية علي المادة المحكمين علي اختلاف تخصصاتهم الأكاديمية بهدف للتأكد من اتساق بنود الاستمارات مع هدف البحث وتساؤلاته.

(د) أسفرت نتائج التحكيم علي مستوي الاستبيانات الثلاثة عن حذف وإضافة بعض البنود وتفسير الصياغات غير المباشرة، وقد تمت هذه التغييرات في إطار وجود نسبة اتفاق بين المحكمين وصلت الي نسبة ٨٦% بالنسبة للمقياس الأول و ٩٦% بالنسبة للمقياس الثاني و ١٠٠% بالنسبة للمقياس الثالث.

(هـ) تم عرض الاستبيانات بعد إجراء التعديلات التي أشار بها المادة المحكمين علي الأستاذ المشرف وقد تفضل بالموافقة عليها.

(و) تم صياغة استمارات الاستبيانات الثلاثة في صورها النهائية بالنسبة للباحث متضمنة لكافة الأبعاد المراد قياسها وقد تم تطبيقها علي عينة عمدية مختارة ومثلة لطبيعة مجتمع البحث.

- (ز) تم إجراء اختبار ثبات للاستبيانات الثلاثة وطبق علي عينة الثبات التي شملت نحو (٢٠) عشرون حالة لكل استبيان من خارج العينة الأصلية الممثلة في البحث الراهن باستخدام معامل "بيرسون".
- (ح) تم إجراء اختبار صدق للاستبيانات الثلاثة، وجاء الاختبار ممثلاً لكل آلياته من الصدق الظاهري وصدق المضمون والصدق الإحصائي.

ثانياً: عينة البحث:

لقد قصر مجتمع البحث علي بعض فئات المتقنين باعتبارهم الفئة الطليعية الأكثر اهتماماً من غيرها بظاهرة العولمة، وقد روعي عند اختيار العينة أن تكون ممثلة لقطاعاً معيناً من فئات المتقنين في المجتمع المصري من كتاب ومفكرين من جهة والأساتذة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات من جهة أخرى، ذلك للتعرف علي اتجاهاتهم الفعلية نحو ظاهرة العولمة بأبعادها المختلفة. وتتكون العينة من مجموعتين من فئات المتقنين بلغ عددها الكلي ٨٣ متقناً. المجموعة الأولى: وتمثل فئات المتقنين من الكتاب والمفكرين علي اختلاف توجهاتهم الفكرية وكان عددها ٣٤ متقناً.

كما أن المجموعة الثانية: تمثل فئات المتقنين من الأساتذة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات علي اختلاف تخصصاتهم العلمية وكان عددها ٤٩ متقناً.

وقد تم اختيار عينة للبحث وفقاً لبعض الشروط هي:

- ١- أن يكون المبحوث من فئات المتقنين ممن لهم إسهامات نظرية أو أكاديمية منشورة أو ممارسات تطبيقية ترتبط ببعض ملامح وأبعاد ظاهرة العولمة.

٢- أن يكون المبحوث من فئات المتقنين ممن يكون لهم موقف فكري مؤيد أو معارض من الظاهرة.

وقد تم تطبيق أدوات البحث علي جميع مفردات للعينة مع مراعاة خصائص المجتمع الأصلي والنسب المتعارف عليها فيما يتعلق بكل خصيصة من هذه الخصائص. كل ذلك بهدف الوصول الي نتائج موضوعية تعكس صورة واقعية للمشكلة موضوع البحث وتشخص أبعادها وحدودها تشخيصا دقيقا.

أسباب اختيار العينة:

رأي الباحث أن هناك العديد من المحكات الأساسية التي يمكن الاعتماد عليها عند اختيار المتقنين كعينة للبحث الراهن وأهم هذه المحكات هي:

١- وجد الباحث أنه من المنطقي أن يكون المنقف المعاصر معنيا بالدرجة الأولى وبحكم تأهيله للفكري، بقراءة مفردات ظاهرة العولمة بآليات نقدية محققة للفاعلية المجتمعية، في إطار دوره الممكن إزاء التحولات التاريخية التي يتحتم معها نقل كافة المتغيرات المعرفية والمعلوماتية باعتبار أن مفهوم الثقافة قد أصبح معبرا بالضرورة عن كونها قوة إنتاجية.

٢- في إطار البحث في التراث الغربي والعربي لأدبيات العولمة، لاحظ الباحث وجود نخب وكوادر ثقافية عبر قومية تقوم بإنتاج تبريرات عقلانية ترويجا وترسيخا لأفكار العولمة وقيمتها، من ثم وجد في المقابل ضرورة ما نحو اختيار نخب ثقافية قومية تكون منتجة هي الأخرى لتصورات ورؤى وصيغ تمثل قوة دفع فكرية لإحداث توازن وطني مع للمتغيرات العالمية.

٣- في إطار الرصد العلمي الدقيق وجد الباحث أن الكتاب والمفكرين والأساتذة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات هم أكثر فئات المجتمع اهتماما بقضية العولمة إنتاجا واستهلاكاً في إطار الاهتمام بالمتغيرات العالمية والتقنية، من ثم فهم أقدر علي تقنين آلية جديدة للفكر تكون لها صلاحية الاستمرارية مع فكر العولمة ومعطياته.

٤- يمثل الكتاب والمفكرين والأساتذة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات -في رأي الباحث- الفئة الطليعية بين فئات المثقفين وذلك لتمييزها بنوع خاص من الوعي الاجتماعي والتاريخي والأيدولوجي المحقق للإحاطة الموضوعية بالتحولات الاجتماعية الدولية والسيروية التاريخية.

وعن أنواع العينات ومدى انساقها مع طبيعة البحوث يؤكد بولي Bowly أنه لا توجد قواعد جامدة تستطيع أن تحل محل تقدير الباحث وخبرته في اختيار العينات وتفسير النتائج. وعلي ذلك تبين ان الأسلوب الأمثل لاختيار مثل هذه العينة هو أسلوب العينة العمدية التي يعتمد الباحث أن تتكون من وحدات معينة يعتقد أنها تمثل المجتمع الأصلي تمثيلاً صحيحاً، وتستلزم هذه الطريقة معرفة المعالم الأساسية بالنسبة للوحدات التي يرغب الباحث في اختيارها.

وقد استخدم الباحث طريقة العينة العمدية Purposive Sample في إطار عدد من المعايير والمحددات التي تبرر هذا الاختيار وهي:

١- يعتبر الباحث أن المثقف هو حامل ومنتج الفكر المرتبط بظاهرة العولمة، من ثم فاختيار العينة بطريقة غير عمدية لا يضمن بالضرورة تحقق شرطية أن يكون المثقف منتجا للفكر، من ثم أيضا لا يضمن بالضرورة التأثير المباشر في الوعي الجماهيري.

٢- يصعب طبقاً لطبيعة هذا البحث اختيار العينة بطريقة غير عمدية، إذ أن استخدامها لا يضمن بالضرورة أن تكون العينة المختارة ممثلة لأية اتجاهات فكرية أيديولوجية مرتبطة بظاهرة العولمة، من ثم تكون العينة العمدية هي أقرب من غيرها تناسبا وتساقا مع طبيعة البحث الراهن.

٣- يمثل مستوي ودرجة الاهتمام بالعولمة كظاهرة جدلية سببا منطقيا ومحكما أساسيا في اختيار طبيعة ونوعية العينة المتناسبة مع ذلك وهي العينة العمدية.

٤- يكشف استخدام العينة العمدية تحديدا في إطار البحث الراهن عن طبيعة التنوع الفكري والثقافي المنبثق عن تعدد الاتجاهات والروى والأيديولوجيات.

٥- يمثل تطبيق العينة العمدية نوعا من الانتقائية وللتحديد المباشر بالنسبة للفئات المختارة التي تتطلبها طبيعة البحث الراهن باعتبارها أكثر تلاؤما وتمثيلا له.

الخصائص الرئيسية للعينة:

اقتصرت عينة البحث علي فئات المثقفين من الكتاب والمفكرين والأستاذة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية من ذوي الإسهامات النظرية والأكاديمية بالنسبة لظاهرة العولمة، حيث تشير العديد من الدراسات والأبحاث الي أن المثقفين لم ينشغلوا علي مر العصور بقضية ما قدر انشغالهم الحالي بقضية العولمة، وهو انشغال ليس من قبيل الترف الفكري أو مسابرة اتجاهات الفكر الإعلامي بل هو انشغال بقضية يتلبسها غموض مصدره قلة المتوفر من أبعاد القضية وما يرتبط بمحيط من المعلومات حولها من ثم يتساعل

"علي حرب" كيف تستقبل العولمة في الخطاب الثقافي لدي الدعاة والحماة وفي نفس الإطار نتوالي تساؤلات أخرى عن كيفية قراءة المثقفين العرب لمفهوم العولمة؟ وما هي طريقة تعاملهم المنهجية التي استعانوا بها في هذه القراءة؟ وكيف أولوا هذا المفهوم؟ ومدى تقييمهم لرهائته المطروحة وحجمها وقوامها ووزنها والتحديات التي يطرحها؟

ويتضح أن النسبة الأعلى من عينة البحث وهي ٥٩,٠٤% كانت ممثلة للأساتذة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات علي اختلاف التخصصات الأكاديمية واختلاف المجال الجغرافي أيضا، ويعني ذلك أن هذه الفئة كانت هي الأكثر إسهاما ومشاركة وتفاعلا مع ظاهرة العولمة باعتبار أن الظاهرة قد أحدثت نقاط تماس مع الكثير من التخصصات، وقد انعكس ذلك عند تحليل الظاهرة في بنيتها المعرفية وممارساتها الفعلية خلال آلياتها وجنلية المفهوم وارتباطها بالعديد من المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية وآثارها وانعكاساتها المستقبلية علي الجانب الاقتصادي والسياسي والثقافي والإعلامي في الدول النامية بشكل خاص. بينما مثلت فئة الكتاب والمفكرين للنسبة الأقل وهي ٤٠,٩٦% باعتبارها الفئة الأقل كثافة في إسهاماتها النظرية عن فئة الأساتذة، وذلك نظرا للأهمية النسبية للظاهرة في المنظورات الفكرية للكتاب والمفكرين طبقا لطبيعة الوعي الأيديولوجي لكل منهم والمنبثق عن أرضية التيارات الثقافية التي ينتمون إليها.

(أ) خصائص أفراد العينة من الكتاب والمفكرين حسب طبيعة الاتجاه الفكري:

يري "سعد البازغي" أن المثقفين من مفكرين وكتاب يمارسون تعولمهم بقصدية ووعي في حالات كثيرة، فطرائق التفكير والفلسفات المتبناة أحيانا من ليبرالية الي ماركسية الي وجودية الي بنوية هي نتاج بحث فردي أو جماعي عن التجديد والتغيير وعن حلول معاصرة لمشكلات معاصرة، كما أنها تعبر عن خيار أيديولوجي لدي الكاتب أو المفكر، وهذه القصدية أو الوعي تخفي ورائها

دخولا لا واعيا في معطيات الحضارة المعاصرة ويقدم "ماهر الشريف" تصنيفا لموقف التوجهات الفكرية العربية من ظاهرة العولمة خلال أربعة مواقف رئيسية هي موقف نقدي يرفض العولمة من حيث المبدأ ويرى الحل في حماية الهوية بالانغلاق على الذات وإحياء الموروث الثقافي القديم، والثاني يهتم بتغيير علاقات المعرفة والثروة والسلطة بما يقربه من تغذية أفكار العولمة، والثالث يرفض ويقاوم مظهر العولمة الحالي وينطلق من مفهوم الهوية الثقافية لخلق تكامل بين الثقافات وبناء مستقبل إنساني أفضل، أما الموقف الرابع فهو يرى في العولمة شكلا من أشكال الغزو والاختراق الثقافي بما يكرس إعادة إنتاج ثنائية التقليد والمعاصرة من ثم يدعو أصحابه إلى الاستقلال الثقافي في مواجهة الهيمنة.

وفي رؤية "مصطفى عبد الغني" أن دور المثقف قد تغير وأصبحت العلاقة لا تقوم بينه وبين الدولة، إلا بقدر ما يكون منتقيا لعصر العولمة وآلياتها الجديدة، أي تغيرت العلاقة من صراع بين السلطة والمثقف التي تحاول بين المثقف وآليات التغيير الأمريكية بينما يؤكد رؤوف حامد أن الدول النامية تعتمد على قوة دفع فكرية لإحداث توازن وطني من حيث المصالح والأهداف والآليات والقيم مع المتغيرات العالمية، بمعنى أن المفكرين الوطنيين في السياسة والاقتصاد والتكنولوجيا مطالبين بتقديم قوة دفع وطني في التعامل مع ظاهرة العولمة تتأسس على منظور فكري وطني استراتيجي.

وعلى ذلك كانت النسب المختلفة في تمثيل العينة المختارة من التيارات الثقافية ومدى إسهام بعض هذه التيارات في المعالجات النظرية للعولمة مفهوما وظاهرة في إطار شروط اختيار عينة البحث الراهن. وقد تلاحظ أن أقل النسب بالجنول وهي ١١,٧٦% كانت ممثلة للتيار الإسلامي المعارض دائما لوجود أية ظاهرة غريبة لتساقا مع طبيعة الرؤية الأحادية ومبدأ نفي الآخر والذي يمثل المكون الأساسي لهذا التيار إلا في إطار ما يرتبط بالرؤية التتورية والتي لا

تمثل إلا جانب استثنائي داخل هذا التيار. أما التيار الاشتراكي أو اليساري طبقا للجدول السابق فقد مثل نسبة ١٧,٦٥% وهي نسبة معتدلة إذا ما قيسَت علي النسب الفعلية التي أسهمت من هذا التيار في مناقشة وتحليل ظاهرة العولمة باعتبارها -طبقا لرويتهم- تمثل إحدى المراحل التاريخية للنظام الرأسمالي، كما يوضح الجدول (٥) أيضا مستوى التقارب للعدي والنسبي بين كل من ممثلي التيار الليبرالي الذي مثل نسبة ٣٢,٣٥% والتيار القومي الذي مثل نسبة ٣٨,٢٤% وكلا من التوجهين كانت له إسهاماته المتفقة مع النسبة المثوية الممثلة لكل منهم.

وينتق تصنيف أفراد العينة علي مستوى فئات للكتاب والمفكرين في البحث الراهن مع تصنيف "حافظ دياب" للقوي الثقافية في مصر وموقفها ومنهجيتها في التعامل مع مفهوم العولمة وتأثيراتها ممثلة في التيارات الآتية: اليسار، الليبراليون، القوميون، الإسلاميون.

ب- خصائص أفراد العينة من الأساتذة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات حسب طبيعة التخصص الأكاديمي:

تحتاج العولمة باعتبارها ظاهرة مركبة ومثيرة لإشكاليات فكرية علي مستوى العديد من الجوانب والأبعاد، الي نوع من التحليل العلمي المتجدد في إطار الضرورة المنهجية الساعية نحو استكشاف حقيقة مفهومها ودلائلها وتداخلاتها وطبيعة التغيرات الحادثة والمستقبلية في ظل تأثيراتها، من ثم فإن ذلك يتطلب منطق خاص للمعالجة لا تغلب عليه التحيزات الأيديولوجية.

فبينما يذكر "حسين أبو شنب" أن العولمة طرحت نفسها علي الدوائر الأكاديمية في مجال علم الاجتماع الثقافي والإعلامي، لكنها لم تستطع الوصول الي تحديد منهجي ذي مضمون معرفي يمكن الاستناد إليه كإطار مرجعي تري "عواطف عبد الرحمن" ان إسهامات علماء الاقتصاد قد أسفرت عن بروز رؤيتين إحداهما تقليدية تري أن مصطلح العولمة يشير الي تحول العالم الي منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد عمقا خلال تحرير التجارة العالمية وهجرة العمالة وتدفق رؤوس الأموال واستخدام التكنولوجيا، أما الثانية فهي رؤية نقدية تاريخية يري أصحابها أن العولمة ليست ظاهرة جديدة بل ترتبط بالاستعمار الغربي لآسيا وإفريقيا والأمريكتين مقترنة بتطور النظام التجاري الحديث في أوروبا والناج عن الثورة وإمكانات توسيع الأسواق وعبور الموانع والحدود.

ويتضح كذلك مدي تنوع التخصصات الأكاديمية الأساسية التي عالجت ظاهرة العولمة فضلا عن التخصصات الفرعية دخلها، وقد كانت تخصصات الاقتصاد والاجتماع والسياسة ممثلة بنسبة مئوية أعلى من النسبة المئوية لكل من تخصصات الإعلام والفلسفة، وذلك نظرا لزيادة درجة الاهتمام لدي أساتذة هذه التخصصات بالظاهرة محل البحث.

جـ - خصائص أفراد العينة من الأساتذة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات حسب طبيعة التوزيع الجغرافي:

تتميز العينة المختارة من الأساتذة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات بتنوع مجالها الجغرافي واستيعابها لأربعة جامعات مختلفة.

وقد مثلت فيها جامعة القاهرة النسبة الأعلى وهي ٤٢,٨٦% وهي نسبة مرتفعة إذا ما قيسَت بالنسبة الممثلة للمجتمع الأصلي المنتج لفكر العولمة، كما مثلت جامعة عين شمس نسبة ٣٢,٦٥% وهي أيضا نسبة تتفق كثيرا مع مفردات المجتمع الأصلي الذي تتمثل أهم خصائصه في الاهتمام بقضية العولمة، وفي نفس الإطار وطبقا لنفس المعايير مثلت العينة في جامعة الإسكندرية نسبة ١٤,٢٩% وفي جامعة حلوان كانت للنسبة ١٠,٢٠% .

هذا ويختلف المجال للجغرافي للأساتذة أعضاء هيئة التدريس في البحث الراهن باعتباره متنوعا عن المجال الجغرافي لدراسة أخرى اقتضت علي تحليل رؤى الأكاديميين للعديد من قضايا العولمة لكن في نطاق جامعة واحدة هي جامعة قابوس.

٣-١ - أدوات البحث:

استخدم البحث الراهن عددا من الأدوات المتنامية مع طبيعة إطاره النظري والمحققة أيضا لطبيعة إطاره المنهجي علي مستوى آخر، وكانت هذه الأدوات كالتالي:

- ١- مقياس الاتجاه نحو ظاهرة العولمة.
- ٢- مقياس الاتجاه نحو النسق القيمي للمجتمع المصري والنسق القيمي للعولمة.
- ٣- مقياس الاتجاه نحو المجال البيئي للمجتمع المصري.

١- مقياس الإتجاه نحو ظاهرة العولمة

قام الباحث بإعداد هذا المقياس في كافة بنوده تحت إشراف الأستاذ الدكتور "قنري محمود حنفي" وبمعاونة خمسة من المادة المحكمين وهم أساتذة

لعلم الاجتماع والاقتصاد والمياسة في كليتي الآداب والاقتصاد والعلوم المياسية
بجامعتي القاهرة وعين شمس.

وفيما يلي خطوات إعداد هذا المقياس:

١- اعتمد الباحث في تصميمه لهذا المقياس علي رصد أغلب الكتابات
النظرية العربية والأجنبية المتناولة بالتحليل والتفسير لظاهرة العولمة
في أبعادها المتعددة: السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية، وكذلك
الدراسات الخاصة التي تعرضت للعولمة باعتبارها مفهوم محوري
معاصر تختلف حوله الرؤى والاتجاهات.

٢- قام الباحث بالاطلاع علي كافة هذه الدراسات والبحوث مما سمح له
بتحديد المكونات والملاح الأساسية المختلفة التي تتألف منها الظاهرة
موضوع البحث، من ثم أمكن تحديد الخصائص الأساسية المميزة لهذه
للظاهرة، مما ساعد الباحث علي محاولته الكشف عن طبيعة علاقة
لتجاهات فئات المتقنين علي اختلاف توجهاتهم الفكرية نحو ظاهرة
العولمة وبين كلا من أنساق القيم والبيئة في المجتمع المصري، ثم
الكشف عما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية علي مقاييس
الاتجاهات نحو ظاهرة العولمة، أنساق القيم، المجال البيئي في المجتمع
المصري.

(جـ) حاول الباحث استقصاء وجود اختبارات تقيس الاتجاه نحو ظاهرة العولمة
للاستفادة من الخبرة البحثية في تصميم مقياس يرتبط بظاهرة جديدة،
واعتمادا علي اقتباس بعض العبارات أو إعادة صياغتها بالشكل الذي يلائم
طبيعة المقياس المراد إعداده وتصميمه، ورغم ذلك لم يجد الباحث أية
اختبارات تقيس درجة الاتجاه نحو الظاهرة حتي يمكن إخضاع ذلك
للتحليل وبناء علي كل ذلك قام الباحث بصياغة مجموعة من البنود التي
تتضمن كافة الأبعاد الخاصة بظاهرة العولمة وعددها (٤٤ بندا) ثم عرضها

- علي السادة المحكمين لإبداء الرأي في مدي تمثيل هذه البنود وصدقها وكفاءتها في قياس ما وضعت لقياسه وما صممت من أجله، وذلك بوضع درجة تتراوح ما بين (١-٥) أمام كل بند بحيث يراعي ما يلي:
- ١- البند الذي يقيس فعلا هذا الجانب وبكفاءة شديدة ويمثله تمثيلا واضحا يوضع أمامه ويمنح درجة تتراوح ما بين (٤-٥).
 - ٢- البند الذي لا يقيس ولا يمثل هذا الجانب يمنح درجة تتراوح ما بين (صفر-١).
 - ج- البنود التي يري المحكمون أنها بين الفئتين السابقتين تمنح درجة ما بين (٢-٣).

ووفقا لذلك فقد تم إعادة صياغة بعض البنود وإلغاء بنود أخرى غسيرة ممثلة ، وخلال ذلك تم صياغة (٣٨بندا) اشتمل عليها المقياس بنسبة اتفاق ٨٦% علي الأقل من المحكمين*

وفيما يلي تعريف جوانب وأبعاد هذا المقياس:

(أ) العولمة الاقتصادية:

يهدف هذا المتغير الي قياس درجة الاتجاه نحو آليات العولمة الاقتصادية والممثلة في (منظمة التجارة العالمية- صندوق النقد الدولي- البنك الدولي- الشركات متعددة الجنسية) في إطار سياساتها وأهدافها واستراتيجيتها والعلاقة الارتباطية بينها والفلسفة التي تقوم عليها هذه العلاقة.

(ب) العولمة الثقافية:

* المحكمون هم: د. أحمد يوسف أحمد، د. فتحي أبو العينين، د. هدي ميكي، د. سميرة فوزي، د. نعيم مسعد،

ويقصد بهذا المتغير قياس درجة الاتجاه نحو ما يعني وجود نسق ثقافي كوني له مجموعة من المعايير والقيم والمدرجات المشتركة المتجاوزة للحدود بشكل يؤثر على الهويات القومية والخصوصيات الثقافية.

(جـ) العولمة السياسية:

ويعكس هذا المتغير درجة الاتجاه نحو القضايا التي تثيرها العولمة السياسية والتمثلة في زوال الدولة القومية وفتح الحدود السياسية والمواطن العالمي والديمقراطية والأمن الدولي.

(د) العولمة الإعلامية:

يشير هذا المتغير الي قياس درجة الاتجاه نحو آليات عولمة الإعلام، ويعني انتشار التدفقات المعرفية والمعلوماتية للوفسدة عبر وسائط الاتصال الإلكتروني المتعددة بهدف خلق تجانس ثقافي بين الشعوب.

٢- مقياس الاتجاه نحو النسق القيمي للمجتمع المصري والنسق القيمي للعولمة:

قام الباحث بإعداد هذا المقياس في كافة بنوده تحت إشراف الأستاذ الدكتور/ "قنري محمود حفني" وبمعاونة أربعة من السادة المحكمين وهم أساتذة لعلم الاجتماع والفلسفة والصحة النفسية وعلم النفس^(*) وفيما يلي خطوات إعداد هذا المقياس:

* المحكمون هم: د.محمود أبو النذل، د.سميرة شندي، د.سامية خضر، د.صلاح قصوة.

- ١- استرشد الباحث في تصميم هذا المقياس بالكثير من الأطر النظرية العربية والأجنبية المرتبطة بدراسات القيم في علم الاجتماع وعلم النفس وعلم السياسة، أخذاً في الاعتبار تلك الخصوصية القيمة للمجتمع المصري بأصالتها التاريخية، ومستخدماً للملاحظة كأداة منهجية في مراقبة وتحديد آليات الثبات والتغير في السلوكيات المجتمعية في إطار الظروف الاقتصادية والمياسية والاجتماعية المعاصرة.
- ٢- تم الاطلاع علي مجموعة من الاختبارات في مجال سوسيولوجيا القيم، وكذلك الاختبارات التي أجري تطبيقها علي عينات مختلفة في المجتمع المصري، بهدف إثراء خبرة الباحث وتعميق الحس النقدي لديه، من ثم إمكانية تحديد واختيار مجموعة القيم التي يتكون منها المقياس الجديد والمتناسبة والسياق الأكاديمي للبحث الراهن.
- ٣- قام الباحث وبتوجه من التراث النظري الخاص بالعلومة ظاهرة ومفهوماً، باختيار عددا من القيم المحورية من دلخل النسق القيمي للمجتمع المصري، ولتي يعتقد أن العلومة بذاتها تستهدف محوها فسي كافة المجتمعات.
- ٤- قام الباحث باختيار عينة استطلاعية من فئات المتقنين اعتمد عليها في تحديد نوعية القيم التي تسعى العلومة نحو ترسيخها، ذلك أن الدراسات النظرية العربية والأجنبية الخاصة بالعلومة -علي كثرة توجهاتها وتنوعها وتشعبها- لم تطرح مفردات للنسق القيمي للعلومة.

أما جوانب هذا المقياس فتتمثل في الآتي:

(١) النسق القيمي للمجتمع المصري:

يتناول هذا المتغير قياس درجة الاتجاه نحو عدد من القيم المصرية المحورية الممثلة للمنظومة القيمية في إطار وجود متغير تمثله ظاهرة العولمة وما تكرسه من نمق قيمي خاص يستهدف إقرار منظومة قيمية أخرى تسود كافة المجتمعات، من ثم فهذا المتغير يعكس اتجاهات المثقفين نحو بعض القيم المصرية الأصيلة وتبنيها أو التوجه نحو استبدالها بقيم جديدة يرضها الظرف التاريخي.

ويمثل هذا المتغير مجموعة من القيم التي تخيرها الباحث معتقدا أنها قيم مستهدفة من قبل العولمة ومستندا في ذلك علي الكثير مما قيمته الأطر النظرية المتأولة للعلاقة الجدلية بين للعولمة والقيم والآخذة في اتجاه تصاعدي مضطرد.

(ب) النسق القيمي للعولمة:

ويهدف هذا المتغير الي قياس درجة الاتجاه نحو المنظومة القيمية لظاهرة العولمة، وإذ لم نتجه للدراسات الي التحديد المباشر لهذه المنظومة، فقد قام الباحث بتحديد مفردات النسق القيمي للعولمة خلال رؤية عينة استطلاعية قوامها عشرة من المثقفين، استطاعت رصد نحو خمسة عشر قيمة من القيم الأساسية التي تسعى العولمة نحو إقرارها لتمثل منظومة من القيم الكونية.

٣- مقياس الاتجاه نحو المجال البيئي للمجتمع المصري:

اطلع الباحث علي العديد من الاختبارات المستخدمة في دراسة المجال البيئي المصري ومنها: مقياس الاتجاه نحو المشكلات البيئية، مقياس الأمن البيئي، مقياس الحماية البيئية، وكذلك مقياس مستوي التدهور البيئي. وقد قدمت هذه المقاييس فكرا ورؤية أكاديمية مكنت الباحث من تقنين بنود اختبارها في إطار موضوع البحث لراهن.

وقد قام الباحث بإعداد مقياس الاتجاه نحو المجال البيئي للمجتمع المصري تحت إشراف الأستاذ الدكتور "قنري محمود حنفي" وبمعاونة مجموعة من السادة المحكمين والخبراء في مجال البحوث البيئية* وينطلق الباحث في هذا المقياس من مسلمة أساسية وهي أن المجال البيئي المصري له مفردات تشكل تكوينه، من ثم فهو يتأثر إيجاباً وسلباً بعوامل خارجية منها معطيات ظاهرة العولمة الساعية نحو تأصيل مفهوم وممارسات تدويل البيئة والمشاعات العالمية لا خصوصية البيئة، ذلك من خلال مجموعة من الظواهر والآليات الفاعلة في إقرار إجراءات العولمة ، ويقوم الباحث خلال هذا المقياس بدراسة اتجاهات المثقفين نحو المجال البيئي المصري والانتماء له في إطار اتجاهاتهم نحو العولمة.

ولم يقسم الباحث بنود هذا المقياس الي مجموعة من الأبعاد والجوانب وإنما اعتمد علي الدرجة الكلية للاختبار في تطبيقها علي أفراد العينة، نظرا الي انه في إطار تأثيرات ظاهرة العولمة يصعب قياس الانتماء للمجال البيئي كعناصر متفرقة وليست كوحدة كلية.

ويتضمن هذا المقياس بعداً واحداً هو:

المجال البيئي للمجتمع المصري:

ويهدف هذا المتغير الي قياس درجة الاتجاه نحو المجال البيئي المصري بكل مفرداته الفيزيائية في إطار وجود متغيرات أخرى تمثلها السياسات والمعايير البيئية لبعض آليات العولمة، من ثم فان هذا المتغير يقف علي حدود العلاقة

* المحكمون: د.مصطفى كمال طلبة، د.فاطمة الجوهري، د.سمير غيور، د.محمود نصر الله، د.محمد صابر، د.محمد رجائي لاشين

الارتباطية بين التحولات الفيزيكية التي تحدث بفعل سياسات العولمة، وبين خصوصية النظام البيئي المصري ومدى تأثيرها فيه.

الفصل التاسع

مناقشة النتائج وتفسيرها

مناقشة النتائج وتفسيرها:

حيث أن الهدف من هذا البحث هو التعرف علي أبعاد العلاقة بين اتجاهات المثقفين نحو ظاهرة العولمة وبين كلاً من أنماط القيم والبيئة في المجتمع المصري، فقد أمكن الوصول الي هذا الهدف بعد تطبيق الأدوات الخاصة بالبحث وهي: مقياس الاتجاه نحو ظاهرة العولمة، مقياس الاتجاه نحو النسق القيمي للمجتمع المصري، النسق القيمي للعولمة، مقياس الاتجاه نحو المجال البيئي المصري علي أفراد العينة الكلية البالغ عددها ثلاث وثمانون مثقف وينقسم الي مجموعتين:

المجموعة الأولى: الكتاب والمفكرين من مختلف للتوجهات الفكرية ويبلغ عددهم أربعة وثلاثون مثقف.

المجموعة الثانية: الأساتذة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات من مختلف التخصصات الأكاديمية ويبلغ عددهم تسعة وأربعون مثقفاً.

وبعد إجراءات التطبيق والمعالجات الإحصائية للمستخدمة أمكن الوصول الي النتائج المشار إليها سابقاً، وسوف يلتزم الباحث في تفسيره لنتائج هذا البحث بالفروض الموضوعية والمعروضة في الفصل الأول، حيث تم بلورة مشكلة البحث في تساؤل رئيسي يشتمل علي خمسة فروض أساسية تفرع عنها أربعة فروض فرعية، بعضها ينقسم الي عدد من المتغيرات التابعة لمقياس الاتجاه نحو ظاهرة العولمة، وبعضها ينقسم الي عدد من المتغيرات التابعة لمقياس الاتجاه نحو النسق القيمي للمجتمع المصري والنسق القيمي للعولمة، والبعض الآخر يتبع مقياس الاتجاه نحو المجال البيئي للمجتمع المصري.

وعلي ضوء هذه الفروض قد يكون من المفيد أن نتعرض للمتغيرات والأبعاد التي طرحناها في هذا المجال لمناقشة تلك النتائج وإلقاء الضوء عليها للكشف عن مدي صحتها.

وفيما يلي مناقشة النتائج وتفسيرها:

١- تفسير نتائج الفرض الأول وفروضه الفرعية

٢- تفسير نتائج الفرض الثاني وفروضه الفرعية

٣- تفسير نتائج الفرض الثالث

٤- تفسير نتائج الفرض الرابع

٥- تفسير نتائج الفرض الخامس

١- تفسير نتائج الفرض الأول:

أ - بالنسبة للمتغير الأول للتابع لمقياس الاتجاه نحو ظاهرة العولمة وهو متغير العولمة الاقتصادية وعلاقته بالاتجاه نحو النسق القيمي للمجتمع المصري، فقد اتضح أنه توجد علاقة ارتباطية سالبة ودالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠٥، مما يعني أنه كلما زادت درجة الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية انخفضت درجة الاتجاه نحو النسق القيمي المصري، من ثم يعكس ذلك أيضاً مدى تأثير الاتجاه الإيجابي نحو العولمة الاقتصادية سلباً على الاتجاه نحو متغير النسق القيمي للمجتمع المصري.

ويري محمد السيد سعيد^١ أنه في إطار عولمة الاقتصاد المصري أو دخول مصر الي الفضاء الاقتصادي للعولمة فإن العولمة الاقتصادية قد تقضي في حالة مصر والبلاد المماثلة لأوضاعها لانقسام ثقافي علي الأقل فيما يتصل بالبعد المؤسسي والتنظيمي للحياة الاجتماعية.

وبتحليل الاتجاه نحو متغير العولمة الاقتصادية لدي أفراد العينة الكلية للبحث تبين أن الاتجاه الإيجابي نحو هذا المتغير بلغ عدده ٥١ فرد بنسبة مئوية ٦١,٤٥% بما يشير الي أن النسبة الأعلى من عينة البحث كان لديها اتجاه إيجابي نحو الظاهرة، بما يعني أن هذه العينة تؤيد مفردات هذا المتغير فيما يرتبط بسياسات وأهداف واستراتيجيات آليات العولمة الاقتصادية مثل: البنك

الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والشركات متعددة الجنسية التي تركز لمسيادة نظام السوق كنظام كوكبي وما يتضمنه من قيم السوق في إطار التبادل الكوكبي للسلع والخدمات، ويعكس ذلك أيضا مدى التناقضية بين طبيعة العولمة الاقتصادية المتمثلة في المعطيات الدالة والمستندة على مجموعة من المبادئ والقيم الاقتصادية النفعية المتنافية بالضرورة مع النسق القيمي المصري، وعلى ذلك يمكن تفسير العلاقة الارتباطية السالبة والدالة بين متغير العولمة الاقتصادية ومتغير النسق القيمي المصري والذي يتضمن مجموعة من القيم المجتمعية الإيجابية التي لا تتفق أو تتكيف مع اتجاهات العولمة الاقتصادية الساعية نحو إقرار قيم السوق باعتبارها قيم اقتصادية يستهدف من وجودها تحقيق أهداف خاصة ترتبط بسياسات النموذج العولمي العام.

وتتفق هذه النتيجة مع رؤية أخرى تؤكد أن مجموعة القيم التي ينتجها وجود رأس المال المعولم وتمثل إنعكاساً مباشراً للتحويلات الحادثة في المجتمع المصري من عدم التجانس لهيكل الاقتصاد المصري وتفعيل دور الشركات الأجنبية، وتنوع السلع والخدمات المستوردة وسيادة روح الاستهلاك وإغراق البلاد بالسلع المستوردة.

وتتفق هذه النتيجة كذلك مع رؤية "عوم تشوميسكي" التي تؤكد أن الإدارة الأمريكية تتوجه نحو منظمة التجارة العالمية لكي تنجز من خلالها مهمة تصدير القيم الأمريكية إلى كافة دول العالم .

وكذلك تتفق هذه النتيجة مع بعض الدراسات التي تؤكد أن الشركات المتعددة الجنسية تعمل كأحرمة ناقلة يتم من خلالها ترويج القيم الاجتماعية والثقافية الي البلدان الأخرى مما يؤدي الي فقدان الخصائص القومية المميزة لثقافات الشعوب التي تتعرض لهذه التأثيرات.

إضافة الي اتفاق هذه النتيجة أيضاً مع نتائج دراسة "لاتوش" التي تذكر أن العولمة الاقتصادية لا تستهدف إلا تحويل العالم الي عالم يهتم بالاقتصاد أكثر من اهتمامه بالأخلاق والقيم الإنسانية التي نترجع تدريجيا وتستبدل بالعلاقات السلعية والربحية النفعية.

وأيضا يتفق كل ذلك مع دراسة "مسعيد نجيدة" التي تؤكد وجود إمبراطوريات جديدة للقوي وشركات عملاقة تعمل علي إحلال قيم السوق محل القيم الإنسانية الأخرى.

وكذلك توجد علاقة موجبة ودالة إحصائيا بين متغير العولمة الاقتصادية ومتغير النسق القيمي للعولمة عند مستوي دلالة ٠,٠٥ ، مما يعني أنه كلما زادت درجة الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية زادت أيضا درجة الاتجاه نحو النسق القيمي للعولمة، ويعني ذلك أن هذه النتيجة تعد منطقية إذ تمثل العولمة الاقتصادية أحد الأبعاد الأساسية لظاهرة العولمة بأبعادها المختلفة، من ثم تمثل العولمة الاقتصادية مجموعة من القيم الممثلة في ذاتها للنسق القيمي للعولمة، إذ يعتبر هذا النسق هو التسويغ المباشر والمرجعية الأساسية لأنماط العولمة علي اختلافها، وعلي ذلك نتفق هذه النتيجة مع رؤية أخرى تتمثل في أن تسيد القيم الأمريكية يحدث عبر عولمة متوحشة حدودها هي الربحية وفتح الأسواق وتسليع كل شيء علي كوكب الأرض حتي الإنسان والثقافة.

وحول ذلك أيضا نتفق رؤية "فيليب مورو" من أن العولمة تضع جميع المعتقدات موضع المنافسة إذ تقيم سوقا كوكبية للقيم والمعتقدات والأيديولوجيات.

أما تقرير منظمة العمل فيشير إلى ما يتفق وهذه النتيجة من أن العولمة الاقتصادية في كل البلدان تتبنى صراحة أيديولوجية للسوق وتحفيز إطلاق قدرات القطاع الخاص وتشجيع تكوين الدينامية للتجارية، من ثم فهي تسهم بشكل إيجابي في بلورة قيم ومفاهيم جديدة تحض على المبادرة الفردية وتشجع

على الابتكار والقبول بالمخاطرة والتخطي التدريجي عن الأعمال التقليدية والارتقاء بمستوى الإدارة الاقتصادية وتعزيز القدرة التنافسية للسلع والخدمات.

* أما بالنسبة للمتغير الثاني التابع لمقياس الاتجاه نحو ظاهرة العولمة وهو متغير العولمة الثقافية وعلاقته بالاتجاه نحو النمق القيمي المصري، فقد تبين أنه توجد علاقة ارتباطية سالبة ودالة إحصائياً عند مستوي ٠,٠٥، مما يعني أنه كلما زادت درجة الاتجاه نحو العولمة الثقافية انخفضت درجة الاتجاه نحو النمق القيمي المصري.

وبتحليل الاتجاه نحو متغير العولمة الثقافية لدى أفراد العينة الكلية للبحث تبين أن الاتجاه الإيجابي نحو هذا المتغير بلغ عدده ٣٥ فرد بنسبة مئوية ١٧,٤٢% بما يشير إلى أن النسبة الأقل من عينة البحث كان لديها اتجاه إيجابي نحو الظاهرة بما يعني أن هذه العينة تؤيد مفردات هذا المتغير فيما يرتبط بقضايا الثقافة للكونية، والخصوصية الثقافية، الهوية، القيم الأمريكية. ويعكس ذلك بالضرورة أبعاد العلاقة العكسية بين متغير العولمة الثقافية ومتغير النمق القيمي المصري باعتبار أن متغير العولمة الثقافية يعني في ذاته التداول الحر للمعلومات والأفكار والاتجاهات والقيم بما يؤسس لثقافة عالمية واحدة مشتركة تنبثق عنها منظومة من القيم للعالمية الرأسمالية، وتتمحور الإشكالية الكبرى فيه حول العلاقة الجدلية بين للكونية والخصوصية، بينما متغير النمق القيمي المصري تعتبر خصوصية الثقافة فيه ممثلة لنظام القيم الأساسي الذي يعكس بالضرورة خصائص الطابع المجتمعي العام. من ثم تكون العلاقة بين المتغيرين علاقة سالبة ودالة إحصائياً.

وتتفق هذه النتيجة مع ما ذهبت إليه نتائج دراسة "علي وطفة" من أن العولمة الثقافية بوصفها تمثل اختراقاً ثقافياً تعمل على تهديد منظومة القيم الأصيلة في المجتمعات وتشكل نوعاً من الازدواجية الثقافية التي تجتمع فيها

تناقضات الأصالة والمعاصرة مما يؤدي لي تهميش أو تغيير ملامح الثقافة الوطنية.

وليضاً في إطار العلاقة بين العولمة الثقافية والنسق القيمي تنطلق رؤية فكرية أخرى مؤداها أن قيم ثقافة معينة غير متطابقة مع قيم ثقافة أخرى لا يعنى احتمال وجود نوع من النسبية على صعيد القيم بل يعنى فقط وجود تعددية قيم غير مهيكلة هرمياً مما يشير إلى الإمكانية الدائمة لنوع من الصراع المحتوم بين القيم إضافة إلى عدم التطابق بين وجهات نظر الحضارات المختلفة أو المراحل المتباينة للحضارة ذاتها.

وحول ذلك يرى الباحث أن الأساس المعياري للمنظومة الكونية هو أساس تعددى بالضرورة ليكون قادراً على احتواء الثقافات المتنوعة وطرائق التفكير المختلفة والتجربة التاريخية للمجتمعات وطبيعة العلاقات الدولية من ثم القيم المتباينة أو المتناقضة باعتبارها وليدة التفاعل التاريخي بين الإنسان والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية داخل المجتمعات.

وكذلك توجد علاقة موجبة ودالة إحصائية بين متغير العولمة الثقافية ومتغير النسق القيمي للعولمة عند مستوى دلالة ٠,٥، مما يعني أنه كلما زادت درجة الاتجاه نحو العولمة الثقافية زادت أيضاً درجة الاتجاه نحو النسق القيمي للعولمة، ويعني ذلك أن الاتجاه نحو العولمة الثقافية باعتبارها تمثل إعادة صياغة للفكر والسلوك والمفاهيم والمدرجات يتوافق تماماً مع النسق القيمي للعولمة باعتباره يمثل النسق المعياري الحاكم للظاهرة في أبعادها المختلفة.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة "السنومي" المؤكدة أنه في إطار العولمة الثقافية فإن من يمتلك القدرات والوسائل التي تكفل له صياغة الوعي الكوني

المقترح فانه يستطيع أن يفرض نظامه القيمي علي الجميع باعتباره النظام القيمي العالمي الصالح.

وتتفق كذلك مع اتجاه دراسة أخرى تشير الي أن القيم التي تبشر بها العولمة ليست إلا تلك التي بشرت بها الحداثة الغربية وأرادت تعميمها كطريقة وحيدة للعيش والحياة، وأن للرسالة التاريخية التي تنهض بها الولايات المتحدة الأمريكية تتمثل في تحقيق عولمة الثقافة الغربية باعتبارها المشروع الكبير الذي لم ينجح الغرب في تحقيقه طيلة خمسة قرون.

- أما بالنسبة للمتغير الثالث التابع لمقاييس الاتجاه نحو ظاهرة العولمة وهو متغير العولمة السياسية وعلاقته بالاتجاه نحو النسق القيمي للعولمة فقد اتضح أنه توجد علاقة ارتباطية موجبة ودالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ مما يعني أنه كلما زادت درجة الاتجاه نحو العولمة السياسية زادت أيضا درجة الاتجاه نحو النسق القيمي للعولمة. وتحليل الاتجاه نحو متغير العولمة السياسية لدي أفراد العينة الكلية تبين أن الاتجاه الإيجابي نحو هذا المتغير بلغ عدده ٥١ بنسبة مئوية ٦١,٤٥% بما يشير الي أن النسبة الأعلى من عينة البحث كان لديها اتجاه إيجابي نحو الظاهرة بما يعني أن هذه العينة تؤيد مفردات هذا للمتغير فيما يرتبط بوجود الدولة القومية وفتح الحدود السياسية وتكريس مفهوم المواطن العالمي والأمن الدولي والديمقراطية وحقوق الإنسان، ويعكس ذلك طبيعة العلاقة الموجبة بين متغير العولمة السياسية ومتغير النسق القيمي للعولمة باعتبار أن متغير العولمة السياسية يشير الي فكرة إحلال الحكومة العالمية والتمدد الأفقي للسياسات بما يسمح بفرض النموذج الغربي في الحكم والمتمثل في الديمقراطية علي النحو الثقافي الأمريكي وتعكس هذه القضايا وجود مجموعة من القيم التي هي

ذاتها للقيم السياسية الممثلة لأحد أبعاد النسق القيمي للعلومة، من ثم تكون العلاقة بين المتغيرين علاقة موجبة ودالة إحصائية.

وتتفق هذه النتيجة مع اتجاه آخر تشير إليه دراسة "هدي مينكيس" يتمثل في أن العلومة السياسية هي إفرار من إفرارات الدولة للقومية في لحظات تضخم قوتها ومحاولتها فرض هيمنتها علي العالم علي نحو ما تنتهجه الولايات المتحدة الأمريكية من فرض لمنظومتها القيمية في ظل نظام العلومة.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه Strabe من أن للعلومة السياسية في اتجاهها نحو علومة القضايا المحلية وعلومة الديمقراطية لا تستهدف ان تكون علومة القيم لدافع أخلاقي بقدر كونها وسيلة لخدمة مصالح القوي الكبرى بما تطرحه من معايير مزدوجة في تقييم النظم المختلفة في مجال انتهاجها للديمقراطية.

- أما بالنسبة للمتغير الرابع التابع لمقياس الاتجاه نحو ظاهرة العلومة وهو متغير العلومة الإعلامية وعلاقته بالاتجاه نحو النسق القيمي المصري، فقد تبين أنه توجد علاقة ارتباطية سالبة ودالة إحصائية عند مستوي ٠,٥، مما يعني أنه كلما زادت درجة الاتجاه نحو العلومة الإعلامية انخفضت درجة الاتجاه نحو النسق القيمي المصري، وبتحليل الاتجاه نحو متغير العلومة الإعلامية لدي أفراد العينة الكلية للبحث تبين أن الاتجاه الإيجابي نحو هذا المتغير بلغ عدده ٣٦ بنسبة مئوية ٤٣,٣٧% بما يشير الي أن النسبة الأعلى من عينة البحث كان لديها اتجاه إيجابي نحو الظاهرة، بما يعني أن هذه العينة تؤيد مفردات هذا المتغير فيما يرتبط بوسائط الاتصال الإلكتروني والتقنيات المعلوماتية ويعكس ذلك بالضرورة أبعاد العلاقة العكسية بين متغير العلومة الإعلامية ومتغير النسق القيمي المصري باعتبار أن متغير العلومة الإعلامية يعني انتشار التنفقات للمعرفية والمعلوماتية والتي تحمل مضمونات موجهة

وخاضعة لاستراتيجيات الدول الكبرى بينما يعتمد متغير النسق القيمي المصري في مكوناته علي مجموعة من القيم التي تتناقض مع الكثير من القيم المتداولة عبر آليات العولمة الإعلامية ؛ من ثم تكون العلاقة بين المتغيرين سالبة ودالة إحصائيا.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة أخرى طرحها دراسة "حسنين توفيق" وهي أن العولمة الإعلامية قد أسهمت في تزايد أنماط القيم الثقافية والسلوكيات الاجتماعية الغربية المرتبطة بالفن والملبس والمأكل والتسلية بغض النظر عن مدى قبول ورفض هذه القيم من قبل الأفراد والجماعات والمجتمعات غير الغربية.

ويتفق ذلك مع نتيجة أخرى تشير الي أن العولمة الإعلامية تتدخل علي نحو بالغ التعقيد مع متطلبات السوق وآليات الاقتصاد الرأسمالي المعولم مع خصوصية المنتجات الإعلامية والترفيهية والمعلوماتية كرموز ثقافية حاملة لقيم ومعان وعادات وسلوك وأنماط حياة.

وكذلك توجد علاقة موجبة ودالة إحصائيا بين متغير العولمة الإعلامية ومتغير النسق القيمي للعولمة عند مستوي ٠,٠٥ مما يعني أنه كلما زادت درجة الاتجاه نحو العولمة الإعلامية زادت أيضا درجة الاتجاه نحو النسق القيمي للعولمة، ويعني ذلك أن آليات العولمة الإعلامية في فعاليتها الدائمة تدخل العديد من قيم العولمة علي الذاتية الثقافية محدثة تحولات متعددة علي هذه الذاتية.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة أخرى تؤكد أن القيم التي سبغ عليها قوانين الإعلام المعولمة إن تكون قيم حرية التعبير التي تطبقها أمريكا في الداخل وإن تكون القيم التي تطبقها باقي دول العالم بل مستكون قيم السوق الإلكتروني الدولي للأفكار والمعلومات والإعلام.

نتائج للفروض الفرعية للفرض الأول:

بالنسبة للفرض (أ)

توجد علاقة سالبة ودالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠٥ بين متغير العولمة الاقتصادية وبين متغير النسق القيمي المصري لدي فئات المثقفين من الكتاب والمفكرين علي اختلاف توجهاتهم وانتماءاتهم الفكرية الممثلة لعينة البحث. وتتفق هذه النتيجة مع رؤية "نبيل راغب" من أن العولمة الاقتصادية لا تعرف سوي سيادة رأس المال وسطوته التي تكتسح في طريقها كل المفاهيم الأساسية والقيم الشرعية مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وكذلك توجد علاقة سالبة ودالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠٥ بين متغير العولمة الثقافية ومتغير النسق القيمي المصري لدي فئات الكتاب والمفكرين.

وتتفق هذه النتيجة مع رؤية أخرى تؤكد أنه في إطار النظام العالمي فالمقاومة الثقافية المنظمة هي جزء من المقاومة السياسية من أجل الاحتجاج علي فرض القيم الثقافية للأقوياء علي حساب للضعفاء بل لابد من ممارسة ضغوط خاصة لإثبات صحة قيمنا.

توجد علاقة موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠٥ بين متغير العولمة الاقتصادية والعولمة الثقافية والعولمة الإعلامية وبين متغير النسق القيمي للعولمة لدي فئات الكتاب والمفكرين، وتتفق هذه النتيجة مع رؤية كلا من "بيتر تيلور وكون فلفت" التي تعتبر أن العولمة الاقتصادية والعولمة الثقافية والعولمة التكنولوجية أو الإعلامية بل كل أنماط العولمة هي أنماط مترابطة بطرق عديدة ومعقدة تأميسا علي أن العولمة لم تتطور من فراغ بل هي تاريخا

من التفاعلات عالمية النطاق، وما افترنت بها من جغرافيا للسلطة والنفوذ في
الثروة أثرت جميعا علي طبيعة العولمة وشكلها.

من ثم يري الباحث أن أنماط العولمة علي اختلافها تمثل ممارسات
فعلية علي أصعدة متعددة تحركها المنظومة القيمية للعولمة.

بالنسبة للفرض ب:

- توجد علاقة سالبة ودالة إحصائية عند مستوي ٠,٠٥، بين متغير العولمة
الاقتصادية ومتغير النسق القيمي المصري لدي فئات المتقنين من الأساتذة
أعضاء هيئة التدريس بالجامعات علي اختلاف تخصصاتهم الأكاديمية.
- توجد علاقة موجبة ودالة إحصائية عند مستوي دلالة ٠,٠٥، بين متغير العولمة
الاقتصادية والعولمة السياسية والعولمة الإعلامية وبين متغير النسق القيمي
للعولمة.

تفسير نتائج الفرض الثاني:

بالنسبة لمتغير العولمة الاقتصادية التابع لمقياس الاتجاه نحو ظاهرة
العولمة وعلاقته بالاتجاه نحو المجال البيئي المصري، فقد اتضح أنه توجد
علاقة ارتباطية سالبة ودالة إحصائية عند مستوي ٠,٠٥، مما يعني أنه كلما
زادت درجة الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية انخفضت درجة الاتجاه نحو المجال
البيئي المصري.

ويشير تقرير برنامج الأمم المتحدة إلى أن للعولمة عددا من الأبعاد
البيئية المتمثلة في تآكل طبقة الأوزون والاحتباس الحراري المؤدى بدوره إلى
التغيرات المناخية والانتشار الواسع للملوثات العضوية المستعصية في إطار ما
يجري الآن من عملية متسارعة للعولمة البيولوجية فضلا عن أن هذه التغيرات

يمكن ان تجرد الأنظمة الإيكولوجية وتؤدي الى خسائر كبيرة فى التنوع البيولوجي.

وتتفق هذه النتيجة مع اتجاه تقرير "منظمة العمل العربية" المشير الى ان الاندماج فى عملية العولمة الاقتصادية يعد استهدافا لتحقيق الربح السريع بما قد يؤدي الى التماهل فى مسائل تدهور البيئة وإغفال مفاهيم التنمية المستدامة. وتتفق هذه النتيجة كذلك مع رؤية دراسة أخرى تشير إلى أن التشدد فى تطبيق المعايير البيئية باعتباره يمثل اتجاه عكسي لسياسات العولمة الاقتصادية سوف يدفع الصناعة المصرية نحو الارتقاء والتحديث من ثم تحسّن قدرتها التنافسية وتجد منتجاتها مكانا فى أسواق العالم.

كما تتفق هذه النتيجة أيضا مع دراسة أخرى تؤكد ان منظمة التجارة العالمية باعتبارها تمثل أحد أهم آليات العولمة الاقتصادية قد كرست التكنولوجيات الملوثة بالتمييز بين المنتجات على أساس العمليات وأساليب الإنتاج بما يعنى أنه ليس بوسع أى بلد رفض ملع بلد آخر حتى لو كانت تنتج على حساب تدمير بيئي كبير.

وبتحليل الاتجاه نحو متغير المجال البيئي المصري لدى أفراد العينة الكلية للبحث تبين أن الاتجاه الإيجابي نحو هذا المتغير بلغ عدده ٥٤ فرد بنسبة مئوية ٦٥,٠٦% بما يشير الى أن النسبة الأعلى من عينة البحث كان لديها اتجاه إيجابي نحو المجال البيئي المصري، بما يعني أن هذه العينة تؤيد الاتجاه نحو خصوصية للمجال البيئي المصري والانتماء له وترفض شيوع وتداخل المجالات الفيزيائية للدول في إطار توحيد المعايير البيئية، أي أنها ترفض النتيجة المنطقية للعلاقة التبادلية بين سياسات التجارة الحرة التي تدعمها آليات العولمة الاقتصادية وبين أساليب وميكانيزمات حماية البيئة بالمفهوم القومي الاعتيادي الذي يخدم الظرف المحلي والإقليمي للنطاقات الجغرافية لمصر، وبذلك فهي ترفض إحلال الممارسات الدولية في ما يرتبط بتطبيق المعايير البيئية الموحدة.

- أما بالنسبة لمتغير العولمة الثقافية فقد اتضح أنه توجد علاقة ارتباطية سالبة ودالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ بين متغير العولمة الثقافية ومتغير المجال البيئي المصري مما يعني أنه كلما زادت درجة الاتجاه نحو العولمة الثقافية انخفضت درجة الاتجاه نحو المجال البيئي المصري.

وتتفق هذه النتيجة أيضاً مع ما طرحه دراسة أخرى من أن هناك تباين واضح في الفكر حول أثر بعض محددات العولمة الثقافية علي نوعية البيئة في العالم ومن ثم علي تحقيق أهداف للتنمية المستدامة.

- وأيضاً توجد علاقة سالبة ودالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ بين متغير العولمة الإعلامية ومتغير المجال البيئي المصري، بما يعني أنه كلما زادت درجة الاتجاه نحو العولمة الإعلامية انخفضت درجة الاتجاه نحو المجال البيئي المصري.

مما يعني أن للمضمونات والعناصر المعرفية التي تبث عن طريق آليات عولمة الإعلام تروج لقيم البيئة العالمية الممثلة في الاندماج الفيزيقي واحتواء فائض الثروات للدول الصناعية الكبرى ونسبية المعايير والسماح بوجود القوانين البيئية المتساهلة داخل الدول النامية ولانعكاسات ذلك علي قدرة النظام الإيكولوجي في هذه الدول والمواصفات الخاصة بالتكنولوجيا للتنظيفة واتباع سياسات الأمن البيئي.

نتائج الفروض الفرعية للفرض الثاني: بالنسبة للفرض (أ):

- توجد علاقة سالبة ودالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ بين متغير العولمة الاقتصادية والعولمة الثقافية والعولمة الإعلامية وبين متغير المجال البيئي المصري لدي فئات الكتاب والمفكرين.

بالنسبة للفرض (ب):

- توجد علاقة سالبة ودالة إحصائية عند مستوى ٠,٥، بين متغير العولمة الاقتصادية والعولمة السياسية وبين متغير المجال البيئي المصري لدى الأساتذة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات.

تفسير نتائج الفرض الثالث:

- أكدت نتائج هذا البحث وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى ٠,٥، بين فئات المتقنين من الكتاب والمفكرين على متغير العولمة الاقتصادية التابع لمقياس الاتجاه نحو ظاهرة العولمة، وذلك على مستوى التيار الانشترلكي والليبرالي للليبرالي لصالح التيار الليبرالي، مما يدل على انخفاض درجة الاتجاه نحو متغير العولمة الاقتصادية لدى هذا التيار، وذلك نظرا للتفاوت النسبي بين المنظورات والرؤى الفكرية لكلا من التيارين تجاه ظاهرة العولمة. ويقوم التأسيس الأيديولوجي لهذا التيار على اعتبار ان العولمة هي ظاهرة حتمية تمثل نوعا من المد التاريخي لمرحل تطويرية للرأسمالية وليست ظاهرة لها صفة الاطلاقية الموجهة لمستقبل حركة التاريخ فضلا عن أنه في رؤية هذا التيار فان العولمة الاقتصادية ليست مستقلة عن إشكالية الهيمنة التي يمثلها المشروع الأمريكي الهادف الى تعميق استقطاب دول الأطراف.

بينما وفي إطار التوجه الفكري التام كان منظور التيار الليبرالي يتمثل في ان العولمة ظاهرة صنعتها التغيرات العالمية الحادثة على كافة الأصعدة سياسيا واقتصاديا وثقافيا وإعلاميا وتحظى بالتأييد المطلق لأنها تتيح كما غير مسبوق من الفرص والإمكانات التي يعتقد أصحاب هذا التيار أنها تفتح مجالات عديدة نحو سبل التقدم والحضارة، وتعنى العولمة الاقتصادية لديهم وجود سوق عالمية واحدة تساهم في توسع التجارة ونمو الناتج العالمي وإحلال سياسات اقتصاد السوق باعتبارها نظم ديناميكية تشارك في عملية التغيير الهيكلي وإزالة الحواجز المعيقة للتجارة. وعلى ذلك تكون هذه النتيجة من النتائج الموضوعية

المشيئة الى تناقضيه للتيارات الفكرية للمؤسسة على الكثير من الأطر والمرجعيات المختلفة والتي تعكس بالضرورة المباشرة على القضايا المطروحة على هذه التيارات، من ثم يرى الباحث ان ظاهرة العولمة تتطلب في ذاتها حين التعامل معها في قياسات أبعادها نوعا من التجرد والحياد المتكافي مع الأيديولوجيات والقولب الفكرية والمنطلقات الفلسفية والتي دائما ما تقدم نتائج أحادية الجانب تغاير المقدمات التي تطرحها العولمة باعتبارها ظاهرة أو عملية أو أيديولوجية .

- وكذلك أكدت نتائج هذا البحث وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى ٠,٥ بين فئات الكتاب والمفكرين على متغير العولمة الاقتصادية للتابع لمقياس الاتجاه نحو ظاهرة العولمة، وذلك على مستوى التيار الليبرالي والتيار الإسلامي لصالح التيار الليبرالي، مما يدل على انخفاض درجة الاتجاه نحو متغير العولمة الاقتصادية لدى التيار الإسلامي، وذلك نظرا الى ان رؤية هذا التيار تعتمد على التأكيد على أن عالمية الإسلام تتفوق على العولمة الغربية وترفض العولمة الاقتصادية لأنها لا تحقق العدل الاجتماعي بين الشعوب إذ تجعل طابع العلاقات الاقتصادية الدولية طابع صراعي قائم على التنافسية السلعية وشيوع قيم الاستهلاك داخل الدول النامية والمتقدمة على السواء.

- تشير نتائج هذا البحث الى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٥ بين فئات المتقنين من الكتاب والمفكرين على متغير العولمة الثقافية للتابع لمقياس الاتجاه نحو ظاهرة العولمة، وذلك على مستوى التيار الليبرالي والتيار الإسلامي لصالح التيار الليبرالي، مما يدل على انخفاض درجة الاتجاه نحو متغير العولمة الثقافية لدى التيار الإسلامي نظرا الى أن رؤية هذا التيار ترتبط بالأرضية التراثية أكثر من ارتباطها بمعطيات الواقع، من ثم فهو يعتبر أن العولمة هي امتدادا حقيقيا معاصرا لميراث الثقافة الغربية بما تضمن من تيارات مادية معادية للثقافة العربية الإسلامية، من ثم أيضا فالعولمة الثقافية

نكرس لقيم الإباحية والنفعية والفردية. بينما تمثلت رؤية الليبراليون فسي أن العولمة الثقافية تدعم قيم الحوار والتسامح والتعددية وقبول الآخر ولا تشكل تهديدا للهوية القومية أو الثقافات الوطنية وتمنح هذه الثقافات فرصا لتأكيد الذاتية الحضارية بالمشاركة الفاعلة في بنية للكيان الثقافي الدولي والمنظومة المعلوماتية.

- وكذلك أكدت نتائج هذا للبحث وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي ٠,٠٥ بين فئات المتقنين من الكتاب والمفكرين علي متغير العولمة الثقافية التابع لمقياس الاتجاه نحو ظاهرة العولمة، وذلك علي مستوي التيار الليبرالي والتيار القومي لصالح التيار الليبرالي، مما يدل علي انخفاض درجة الاتجاه نحو متغير العولمة الثقافية لدي التيار القومي، وذلك نظرا الي أن رؤية هذا التيار تقوم علي أن العولمة الثقافية لها آثارها السلبية المباشرة علي العالم العربي وعلي مصر بشكل أخص كما تعتمد هذه الرؤية ضرورة صياغة عقدا قوميا يتضمن عناصر استراتيجية تنبثق من للحوار المجتمعي.

- كما تشير نتائج للبحث الي وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي ٠,٠٥ بين فئات المتقنين من الكتاب والمفكرين علي متغير العولمة الإعلامية التابع لمقياس الاتجاه نحو ظاهرة العولمة، وذلك علي مستوي التيار الليبرالي والتيار الإسلامي لصالح التيار الليبرالي، نأسبعا علي أن هذا التيار لديه استجابات قوية نحو آليات للعولمة الإعلامية التي تمثلها أنظمة الاتصالات والمنتجات الإلكترونية والثورة التقنية والمعلوماتية والإنتاج المعرفي والقرية الإلكترونية بما يحقق مبدأ توحيد العالم وسيادة نسق خاص من القيم الكونية إضافة الي أن هذه الآليات في رؤية هذا التيار تمثل نقلة نوعية في حياة الإنسانية باعتبارها قد غيرت العلاقة بين الزمان والمكان وبين التاريخ والجغرافيا وبين مفاهيم المعرفة والسلطة والقوة.

- وكذلك توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٥، بين فئات المتقنين من الكتاب والمفكرين علي متغير العولمة الإعلامية للتابع لمقياس الاتجاه نحو ظاهرة العولمة وذلك علي مستوى التيار القومي والتيار الإسلامي لصالح التيار القومي، وتتطلق رؤية هذا التيار في استجابتها نحو العولمة الإعلامية تأسيسا علي إمكانية الاستفادة من معطيات هذه العولمة وتفعيل آلياتها في إطار تحريك مفردات الواقع إيجابا بالشكل الذي يخدم الصالح القومي.

تفسير نتائج الفرض الرابع:

أوضحت نتائج هذا الفرض أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٥، بين فئات المتقنين من الأساتذة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات علي متغير العولمة الاقتصادية التابع لمقياس الاتجاه نحو ظاهرة العولمة علي مستوى تخصص الإعلام وتخصصات أخرى هي الاجتماع والسياسة والفلسفة لصالح الإعلام، مما يدل علي أن الأكاديميين في ميدان الدراسات الإعلامية يعتبرون أن الشركات الإعلامية متعددة الجنسية كأحد أهم آليات العولمة الاقتصادية لها استراتيجية ودور مؤثر يتمثل في خضوع النشاط الإعلامي للاحتكارات الرأسمالية الدولية، ويتسق هذا الدور مع إمكاناتها المالية والتكنولوجية وتستطيع خلاله التخطي المعلوماتي للحدود القومية بما يؤدي الي نشر قيم المعلوماتية في إطار صناعة المكونات المادية والمكونات الفكرية أيضا، من ثم ترويج الآراء والأفكار والصور والرموز ومن ثم أيضا يتحول الاقتصاد العالمي الي اقتصاد معلوماتي تمثل المعلومة فيه عاملا مهما من عوامل إنتاج السلع والخدمات.

تفسير نتائج الفرض الخامس:

أوضحت نتائج هذا الفرض أنه لا توجد فروق دالة إحصائية بين عينتي البحث من الكتاب والمفكرين من جهة والأساتذة أعضاء هيئة التدريس من جهة أخرى علي مستوي أدوات البحث ويعني ذلك تماثل أداء العينة الكلية علي مستوي الاختبارات الثلاثة.

وتشير هذه النتيجة الي مؤشرات عديدة منها وحدة منهج الفكر في المعالجة النظرية لظاهرة العولمة علي اختلاف أبعادها والقضايا ذات العلاقة بموضوع الظاهرة، من ثم فليس هناك دلالات خاصة في النتائج تميز عينة عن أخرى من حيث الفاعلية المعرفية إنتاجاً أو تحليلاً. وتعتبر للمرجعية الأساسية في تفسير هذه النتيجة أن الاتجاه الفكري للمثقف كان هو الموجه الأيديولوجي في التعامل مع الظاهرة ومفرداتها بمعنى أن هذا الاتجاه كان هو المسار أو المعيار الموضوعي في الموقف من الظاهرة، من ثم أصبحت النتيجة رهن الاتجاه الفكري للمثقف، بمعنى أن موقفه من الظاهرة قائم علي الميكانيزم المحوري في الاتجاه الفكري الذي يمثله، من ثم لتفتت الاتجاهات الفكرية للمثقفين موضوع البحث الراهن في أنها تدور حول طبيعة واحدة للفكر لا تغاير الأرضية الفكرية أو الأيديولوجية التي ينطلق منها المثقف ولا تقدم منظومة خلافية غير خاضعة لهذه الأرضية، وهو بالضرورة ذات الموقف الذي تعامل خلاله مع العديد من الظواهر والتيارات الغربية أيضاً مما يتحتم معه للتأكيد علي أن إشكالية تعامل المثقف المصري مع الظواهر المجتمعية تحكمها مجموعة من المعايير والثوابت التي لا تقيم حدوداً أو فواصل بين القضايا.

كذلك علي مستوي عينة الأساتذة أعضاء هيئة التدريس اقتصر الموقف من الظاهرة علي طبيعة التخصص الأكاديمي بما يعني أن المنظور الفكري أو

الرؤية كانت ذات مسار واحد في التعامل مع الظاهرة موضوع البحث، من ثم كانت نتيجة هذا الافتراض منطقية ومتسقة مع الطابع الفكري العام لعينتي البحث. ويتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة "حسين أبو شنت" التي تشير الي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات وبين العديد من المحاور المرتبطة بظاهرة العولمة مثل درجة أو مستوى الاهتمام بالعولمة، مصادر المعلومات عنها، ماهية العولمة وطبيعتها، علاقات العولمة، العولمة والإعلام، العولمة والوطن العربي، العولمة والقضية الفلسطينية، مواجهة العولمة، صفات العولمة مما يؤكد أن عينة الدراسة بكاملها تتوافق نظريتها ورؤيتها للعولمة ويتفق ذلك مع كون عينة الدراسة من شريحة واحدة هي أعضاء هيئة التدريس بالجامعات رغم تباین الانتماءات والاتجاهات السائدة في المجتمع الفلسطيني .

وكذلك تتفق هذه النتيجة أيضا مع نتائج دراسة أخرى من حيث وجود اتساق بين استجابات الأكاديميين حول مفهوم العولمة ولانشاء التاريخية وحول أن التحولات الاقتصادية والتقنية هي السمات الأساسية، كما اتفقت الاستجابات علي ربط العولمة الاقتصادية بالسياسة أو العولمة الاقتصادية بالتكنولوجية، من ثم اتفقت علي أن العولمة يجب للنظر إليها نظرة وظيفية.

وعلي ذلك يري الباحث أن فكر الاختلاف والتنوع له مشروعية ثقافية إذ يمثل أهم مصادر التشكيل المعرفي للمتقين علي مستوي الظواهر والأحداث والأفكار اتساقا مع العديد من الرؤى الحضارية المعاصرة التي تؤكد أن منطقية العقل المتنوع سحل منطقية للعقل الموحد ومستكون فلسفة التنوع هي فلسفة المستقبل العلمي.

النتائج العامة للبحث

توصل الباحث خلال الفترة للزمنية لهذا البحث الي عدد من النتائج العلمية الموضوعية المرتبطة باتجاهات المثقف المصري نحو ظاهرة العولمة في علاقاتها بالاتجاه نحو النسق القيمي المضري والنسق القيمي للعولمة والمجال البيئي المصري، بحيث يمكن الاستفادة من هذه النتائج علي مستوى التراكم المعرفي والتتظير الفكري والأكاديمي.

وتتلخص أهم هذه النتائج في الآتي:

١- لم تختلف اتجاهات المثقف المصري نحو ظاهرة العولمة عن اتجاهاته نحو غيرها من الظواهر والتيارات الفكرية الغربية مثل الحداثة وما بعد الحداثة، من ثم فالموقف من العولمة هو موقف تقليدي يقوم علي اختزال الظاهرة في اتجاهات التأيد والمعارضة والمحايدة رغم للفروق والاختلافات العديدة بين للظاهرة وبين هذه التيارات، وهو أيضا ذات الموقف القائم علي نفس المنهجية من قضية الأصالة والمعاصرة سواء بتأكيد ذاتية التراث الفكري والحضاري أو باحلال النموذج الغربي كلية أو بالمحاولات التوفيقية بينهما، مما يشير الي اشكالية الفكر العربي في إطار سماته للتكوينية والبنويوية.

٢- اقتصرت اتجاهات المثقف المصري نحو ظاهرة العولمة علي حدود التأيد والمحايدة والمعارضة دون أن تقدم مشروع فكري متكامل لبلورة أسس التعامل مع ظاهرة العولمة، وقد مثل ذلك نوعا من الازدواجية مع التصور الرسمي المصري للقائم علي رؤية استراتيجية شاملة تتضمن مجموعة من المبادئ والمعايير المنبثقة عن طبيعة الخطاب السياسي.

٣- كشفت نتائج هذا البحث عن وجود تباين في درجة اتجاهات المثقفين نحو ظاهرة العولمة فضلا عن وجود تباين في الاتجاه نحو كل بعد من أبعاد الظاهرة، ذلك طبقا لطبيعة التوجه الفكري العام بالنسبة للكتاب والمفكرين، وطبيعة التخصص الأكاديمي بالنسبة للأساتذة أعضاء هيئة التدريس

بالجامعات وما يتضمن كلا منهما من منظورات ومرجعيات ثقافية وابتدولوجية وعلمية في قياسات الظاهرة ومعطياتها النظرية والامبريقية.

٤- أوضحت نتائج البحث الميداني أن نسبة ٥٢,١١% من عينات المثقفين من الكتاب والمفكرين والأماندة أعضاء هيئة التدريس لديها اتجاه إيجابي مؤيد للظاهرة في أبعادها المختلفة، بينما كانت نسبة ٣١,٦٣% لديها اتجاه معارض للظاهرة، في حين أن نسبة ١٦,٢٦% كانت لديها اتجاهات محايدة أو متحفظة في التعبير عن رؤيتها مما يعكس طبيعة الشكل المعرفي والإطار الكلي للتفكير لدى أفراد العينة الكلية.

٥- أشارت نتائج البحث الميداني أن نسبة ٦٠,٢٥% من عينات المثقفين من الكتاب والمفكرين والأساتذة أعضاء هيئة التدريس لديها اتجاه إيجابي نحو النسق القيمي المصري، بينما كانت نسبة ٢٤,٠٩% معارضة لبعض قيم هذا النسق في حين أن نسبة ١٥,٦٦% كانت محايدة في موقفها من قيم النسق المصري. وبالعكس ذلك ملامح للتهميش والتأصيل لبعض قيم النسق المصري، كذلك أشارت للنتائج التي أن نسبة ٤٠,٩٦% من أفراد العينة الكلية للبحث لديها اتجاه إيجابي نحو النسق القيمي للعلمة، بينما كانت نسبة ٣٩,٧٦% معارضة لقيم هذا النسق في حين أن نسبة ١٩,٢٨% كانت محايدة في موقفها من قيم العلمة، مما يشير إلى توافق هذه الاتجاهات في إطار متوازن نسبياً مع الاتجاهات نحو ظاهرة للعلمة.

٦- أكدت نتائج البحث الميداني أن نسبة ٦٥,٠٦% من أفراد العينة الكلية للبحث لديها اتجاه إيجابي نحو المجال البيئي المصري، بينما كانت نسبة ١٤,٤٥% لديها اتجاه معارض في حين أن نسبة ٢٠,٤٩% كانت لديها اتجاهات محايدة لإزاء قضايا هذا المجال.

- ٧- أوضحت نتائج البحث علي مستوى العينة الكلية وجود علاقات عكسية بين المتغيرات التالية (العلومة الاقتصادية- العولمة الثقافية- العولمة الإعلامية). وبيّن درجة الاتجاه نحو النسق القيمي المصري.
- ٨- أوضحت نتائج البحث علي مستوى العينة الكلية وجود علاقات طردية بين المتغيرات التالية (العلومة الاقتصادية- للعلومة الثقافية- للعلومة السياسية- العولمة الإعلامية) وبيّن درجة الاتجاه نحو النسق القيمي للعلومة.
- ٩- أوضحت نتائج البحث بالنسبة لعينة الكتاب والمفكرين وجود علاقات عكسية بين المتغيرات التالية (العلومة الاقتصادية- للعلومة الثقافية) وبيّن درجة الاتجاه نحو النسق القيمي المصري.
- ١٠- أوضحت نتائج البحث بالنسبة لعينة الكتاب والمفكرين وجود علاقات طردية بين المتغيرات التالية (العلومة الاقتصادية- العولمة الثقافية- العولمة الإعلامية) وبيّن درجة الاتجاه نحو النسق القيمي للعلومة.
- ١١- أوضحت النتائج أيضا بالنسبة لعينة الأساتذة أعضاء هيئة التدريس وجود علاقات عكسية بين متغير العولمة الاقتصادية وبيّن درجة الاتجاه نحو النسق القيمي المصري.
- ١٢- كذلك أوضحت النتائج بالنسبة لعينة الأساتذة أعضاء هيئة التدريس وجود علاقات طردية بين المتغيرات التالية (العلومة الاقتصادية- العولمة السياسية- العولمة الإعلامية) وبيّن درجة الاتجاه نحو النسق القيمي للعلومة.
- ١٣- أوضحت نتائج البحث علي مستوى العينة الكلية وجود علاقات عكسية بين المتغيرات التالية (العلومة الاقتصادية- العولمة الثقافية- للعلومة الإعلامية) وبيّن درجة الاتجاه نحو المجال البيئي المصري.

١٤- أوضحت نتائج البحث بالنسبة لعينة الكتاب والمفكرين وجود علاقات عكسية بين المتغيرات التالية (العلوم الاقتصادية - العلوم الثقافية - العلوم الإعلامية) وبين درجة الاتجاه نحو المجال البيئي المصري.

١٥- أوضحت نتائج البحث بالنسبة لعينة الأساتذة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات وجود علاقات عكسية بين المتغيرات التالية (العلوم الاقتصادية - العلوم السياسية) وبين درجة الاتجاه نحو المجال البيئي المصري.

١٦- أوضحت نتائج البحث وجود فروق دالة إحصائية بين عينة البحث من الكتاب والمفكرين بتياراتها المختلفة علي مستوي المتغيرات الآتية (العلوم الاقتصادية - العلوم الثقافية - العلوم الإعلامية) لصالح التيار الليبرالي والتيار القومي.

١٧- أوضحت نتائج البحث كذلك وجود فروق دالة إحصائية بين عينة البحث من الأساتذة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات بتخصصاتها الأكاديمية المختلفة علي مستوي متغير العلوم الاقتصادية لصالح تخصص الإعلام.

١٨- أكدت نتائج البحث أنه لا توجد فروق دالة إحصائية بين عينتي البحث من المثقفين للكتاب والمفكرين من جهة والأساتذة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات من جهة أخرى، علي مستوي متغيرات البحث كلية (العلوم الاقتصادية - العلوم الثقافية - العلوم السياسية - العلوم الإعلامية - النسق القيمي المصري - النسق القيمي للعلوم - المجال البيئي المصري) مما يعكس مدي الانساق في ملامح الرؤية وطبيعة الوعي المعرفي بمعطيات الظاهرة.

١٩- يمثل مجتمع البحث نموذجاً ثقافياً له ممارسات فكرية تؤثر في الدينامية الاجتماعية، وقد انحصر موقفه في تقييم ظاهرة العلوم علي توجه نظري

مجرد دون معالجة الانعكاسات الواقعية للظاهرة في المحيط المجتمعي
المصري.

وعلي ذلك تشير نتائج البحث بصفة عامة الي وجود اتجاهات فعلية
للمثقف المصري نحو ظاهرة العولمة تؤثر بدرجات متفاوتة علي اتجاهاته نحو
النسق القيمي المصري والنسق القيمي للعولمة والمجال البيئي المصري أيضا،
من ثم أسهمت هذه الاتجاهات في صياغة وتكوين نوعا من الوعي العام لدخل
المجتمع المصري بظاهرة العولمة.

المراجع

أولاً: القواميس والمعاجم:

- ١- إبراهيم مذكور آخرون: معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥
- ٢- أحمد زكي بدوي: معجم العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٣
- ٣- محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩

ثانياً: الكتب العربية والمترجمة:

- ٤- السيد ياسين: العالمية والعولمة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠
- ٥- _____ : الزمن العربي والمستقبل العالمي، دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨
- ٦- _____ : المعلوماتية وحضارة للعولمة... رؤية نقدية عربية، نهضة مصر، القاهرة، ٢٠٠١.
- ٧- أنتوني جينز: الطريق الثالث ... تجديد الديمقراطية الاجتماعية، ترجمة: أحمد زايد، محمد محي الدين، مراجعة: محمد الجوهري، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٩
- ٨- أ. برلين: للجدع الأعوج لشجرة الإنسانية، فينتج بوكس، نيويورك، ١٩٩٢.
- ٩- أولريش بك: ما هي العولمة، ترجمة: أبو العيد دودو، منشورات الجمل، كولونيا - ألمانيا، الطبعة الأولى، ١٩٩٩

١٠- السيد الحسيني: دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف، القاهرة،

١٩٧٣

١١- أحمد يوسف أحمد، محمد زيادة: مقدمة في العلاقات الدولية، مكتبة

الأنجلو المصرية، للقاهرة، ١٩٨٥

١٢- أحمد مجدي حجازي: الثقافة العربية في زمن العولمة، دار فباء للطباعة

والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠

١٣- إبراهيم عبد الجليل: البيئة والتنمية، سلسلة لقرء، العدد (٦٧٣)، دار

المعارف، للقاهرة، ٢٠٠٢

١٤- بيتر نياور وكوان فلنت: الجغرافيا للسياسة لعالمنا المعاصر، (الاقتصاد

العالمي-الدولة القومية- المحليات)، ترجمة: عبد السلام

رضوان واسحق عبيد، عالم للمعرفة، العدد (٢٨٢)، المجلس

الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يونيو، ٢٠٠٢

١٥- باتريك هارمن: النظام العالمي الجديد... القانون الدولي وسياسة

المكيالين، ترجمة: أنور مغنيث، الدار الجماهيرية للنشر

والتوزيع، ١٩٩٥

١٦- برهان غليون ومسير أمين: ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دار الفكر

للمعاصر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩

١٧- _____ : الأنتلجنسيا والسياسة والمجتمع دار الاجتهاد، بيروت،

١٩٨٩.

١٨- بنجامين باربر: عالم ماك... المواجهة بين التأقلم والعولمة، ترجمة: أحمد

محمود، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٨

١٩- بوتومور: الصفوة وتستنوع... دراسة في علم الاجتماع السياسي،

ترجمة: محمد الجوهري وآخرون، دار المعارف، القاهرة،

١٩٧٨

- ٢٠- بيل جيتس: المعلوماتية بعد الانترنت (طريق المستقبل)، ترجمة: عبد السلام رضوان، عالم المعرفة، العدد (٢٣١)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٨
- ٢١- بول هيرست وجراهام طومبسون: معاملة العولمة (الاقتصاد الدولي وامكانات التحكم)، ترجمة: إبراهيم فتحي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٩
- ٢٢- تقرير لوجانو: مؤامرة الغرب للكبرى، تعليق: سوسان جورج، ترجمة: محمد مستجير مصطفى، دار سطور، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠١
- ٢٣- ثابت ملكاوي: إشكالية العقل العربي بين الذات والآخر الجديد، دار للطباعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٥
- ٢٤- جاري بيرتلس، روبرت. ز. لورانس، روبرت. أ. ليتان، روبوت. ح. شابيرو: جنون العولمة (تفنيد المخاوف من التجارة المفتوحة)، ترجمة: كمال السيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٩
- ٢٥- جاستون باشلار: العقلانية التطبيقية، ترجمة: بسام الهاشم، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧
- ٢٦- جاك ديريدا: أطيف ماركس، ترجمة: منذر عياشي، دار الحاسوب للطباعة، حلب، ١٩٩٥
- ٢٧- جان ماري بيليت: عودة الوفاق بين الإنسان والطبيعة، ترجمة: السيد محمد عثمان، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، العدد (١٨٩)، الكويت، ١٩٩٤

- ٢٨- جلال أمين: العولمة والتنمية العربية (من حملة نابليون السي جولة الأوروغواي)، مركز دراسات للوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩
- ٢٩- جورج لودج: إدارة العولمة، عرض: محمد رؤوف حامد، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٩
- ٣٠- جون جراي: الفجر الكاذب (أوهام للرأسمالية العالمية)، ترجمة: أحمد فؤاد بليغ، المجلس الأعلى للثقافة، مكتبة الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠
- ٣١- جيمس روزنلو: ديناميكية العولمة .. نحو صياغة عملية، مترجم في قراءات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ١٩٩٧
- ٣٢- حسن حنفي، صادق جلال العظم: ما للعولمة، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٩
- ٣٣- دافيد سي كوريتين: العولمة والمجتمع المدني، ترجمة: شوقي جلال، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٩
- ٣٤- دافيد ماكلياند: مجتمع الإنجاز (الدوافع الإنسانية للتنمية الاقتصادية)، عبد الهادي الجوهري ومحمد سعيد فرح، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٠
- ٣٥- رمزي زكي: التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٦
- ٣٦- _____: العولمة المالية (الاقتصاد السياسي لرأس المال المالي الدولي)، دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٩

٣٧- روجيه جارودى: أمريكا طليعة الانحطاط، تعريب: عمرو زهيرى، دار الشروق، للقاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٣

٣٨- روبرت جاكسون: ميثاق العولمة (سلوك الإنسان فى عالم عامر بالدول)، تعريب: فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٣.

٣٩- رونالد روبرتسون: للعولمة .. النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية، ترجمة: أحمد محمود ونورا أمين، مراجعة وتقديم: محمد حافظ دياب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨

٤٠- ملوى شعراوي جمعة: صنع السياسات البيئية فى مصر، الجامعة الأمريكية مركز للبحوث الاجتماعية، القاهرة، ١٩٩٧

٤١- سعد الدين إبراهيم وآخرون: مصر فى ربع قرن (١٩٥٢-١٩٧٧)، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨١

٤٢- سمير نعيم أحمد: للنظرية فى علم الاجتماع، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٧

٤٣- سيف الدين عبد الفتاح: مدخل الى القيم... إطار مرجعي لدراسة العلاقات فى الإسلام، المعهد العالمى للفكر الإسلامى، القاهرة، ١٩٩٩

٤٤- سيرج لاتوش: تغريب العالم، ترجمة: خليل كلفت، دار العالم الثالث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٢

٤٥- سعيد نجيدة: العولمة وحرية الإعلام، دار ظافر للطباعة، ٢٠٠٢

٤٦- سعيد اللاوندى: بدائل العولمة... طموحات جديدة لتجميل وجه العولمة للقيبح، نهضة مصر، القاهرة، ٢٠٠٢

٤٧- صالح السنوسي: العرب من الحداثة الى العولمة، دار المستقبل العربى، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠

- ٤٨- ——— : العولمة أفق مفتوح وارث يثير المخاوف، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣
- ٤٩- صامويل هنتجتون: صدام الحضارات... إعادة صنع للنظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب، تقديم: صلاح قنصوه، دار مطور، القاهرة، ١٩٩٨.
- ٥٠- عبد السلام المسدي: العولمة والعولمة المضادة، دار مطور، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٩
- ٥١- عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة السادسة، ١٩٧٦
- ٥٢- عبد الله عبد الحي موسى: دراسات في علم النفس، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٣
- ٥٣- علي حسين شبكشي: العولمة نظرية بلا منظر، بدون ناشر، القاهرة، ٢٠٠١
- ٥٤- علي حرب: أوهام النخبة أو نقد المتكسف، المركز الثقافي العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٨
- ٥٥- — : حديث لنهايات (فتوحات العولمة أو مأزق الهوية)، المركز الثقافي العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠
- ٥٦- عبد الباسط عبد المعطي: اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، عالم للمعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد (٤٤)، ١٩٨١
- ٥٧- عبد الواحد المغوري: العولمة والجات... التحديات والفرص، مكتبة مدبولي، للقاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠
- ٥٨- غريب سيد أحمد: علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٣

٥٩- فلييب مورو ديفارج: العولمة، ترجمة: كمال السيد، شركة الخدمات

التعليمية، للقاهرة، ١٩٩٨

٦٠- فؤاد البهي السيد: علم النفس الإحصائي وقياس العقل البشري، دار الفكر

العربي، للقاهرة، ١٩٧٩.

٦١- فتحي التريكي: قراءات في فلسفة التنوع، الدار العربية للكتاب، تونس،

١٩٨٨

٦٢- كارل ماركس وفريدريك أنجلز: الأيديولوجية الألمانية، ترجمة: فؤاد

أبوب، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٧٦

٦٣- لمياء محمد أحمد: العولمة ورسالة الجامعة... رؤية مستقبلية، تقديم:

حامد عمار، الدار المصرية اللبنانية، للقاهرة، ٢٠٠٢.

٦٤- محسن أحمد الخضيرى: العولمة (مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصور

الانزولة)، مجموعة النذل للعربية، القاهرة، الطبعة الأولى،

٢٠٠٠

٦٥- : العولمة الاجتياحية، مجموعة النذل العربية، القاهرة،

الطبعة الأولى، ٢٠٠١

٦٦- محمد أحمد بيومي: ظاهرة التطرف... الأسباب والعلاج، دار المعرفة

الجامعة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٩٩٢

٦٧- : علم اجتماع القيم، دار المعرفة الجامعة، الإسكندرية،

١٩٨١

٦٨- مصطفى النشار: ضد العولمة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع،

القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٩

٦٩- محمد أبو الإسعاد: أمريكا جذور الغزو والعولمة، دار سينما، القاهرة،

٢٠٠١

- ٧٠- محمود أمين العالم: الفكر العربي بين الخصوصية والكونية، دار المستقبل العربي، القاهرة، للطبعة الأولى، ١٩٩٦
- ٧١- —: من نقد الحاضر الي إبداع المستقبل (مساهمة في بناء المشروع النهضوى للعربي)، دار المستقبل العربي، القاهرة، للطبعة الأولى، ٢٠٠٠
- ٧٢- محمود السيد أبو النيل: علم النفس الاجتماعي (دراسات عربية وعالمية) الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية، القاهرة، للطبعة الخامسة، ١٩٨٧
- ٧٣- مصطفى عبد الغني: المتقف العربي والعولمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مشروع مكتبة الأسرة، ٢٠٠٠
- ٧٤- —: الجات وللتبعية الثقافية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مشروع مكتبة الأسرة، ١٩٩٩
- ٧٥- محمد علي محمد وآخرون: للمجتمع والثقافة الشخصية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥
- ٧٦- —: الوعي الثقافي والتنمية من الدخل، مطبعة جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، ١٩٨١
- ٧٧- محمد عاطف غيث: للمدخل الي علم الاجتماع، دار للمعرفة الجامعية، الإسكندرية، للطبعة الرابعة، ١٩٩٧
- ٧٨- ماري فرانس ليربوتو: صندوق النقد الدولي وبلدان العالم الثالث، ترجمة: هشام متولي، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، للطبعة الأولى، ١٩٩٣
- ٧٩- محمد رؤوف حامد: الوطنية في مواجهة العولمة، سلسلة اقراء، العدد (٦٤٧)، دار للمعارف، القاهرة، ١٩٩٩

٨٠- نبيل راغب: أفقعة العولمة السبعة، دار غريب للطباعة والنشر والإعلام،

القاهرة، ٢٠٠١

٨١- نبيل علي: للثقافة العربية وعصر المعلومات، عالم المعرفة،

العدد (٢٦٥)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،

الكويت، ٢٠٠١

٨٢- نجيب إسكندر إبراهيم وآخرون: قيمنا الاجتماعية وأثارها في تكوين

الشخصية، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٩٢.

٨٣- نادية رضوان: للشباب المصري المعاصر وأزمة القيم، الهيئة المصرية

العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧

٨٤- هشام شرابي: مقدمات لدراسة المجتمع العربي، الأهلية للنشر والتوزيع،

بيروت، ١٩٧٧

٨٥- هيلاري فرنس: اختفاء الحدود ... حماية كوكب الأرض في عصر

العولمة، ترجمة: أحمد أمين الجمل، الجمعية المصرية لنشر

المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠١

ثالثاً: الدوريات العربية:

٨٦- أحمد مجدي حجازي: المتقف العربي والالتزم الأيديولوجي دراسة في

أزمة المجتمع العربي" مجلد نحو علم اجتماع عربي، سلسلة

كتب المستقبل العربي، العدد (٧)، مركز دراسات الوحدة

العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٩

٨٧- ——— : أزمة المتقف العربي .. الإبداع وأزمة الفكر

السوسيولوجي، مجلد الثقافة والمتقف في الوطن العربي،

سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد (١٠)، مركز دراسات

الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢

٨٨- إسماعيل صبري عبد الله: الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد

الإمبريالية، مجلة الكرمل، العدد (٥٣)، ١٩٩٧

٨٩- —: أبرز معالم الجدة في القرن العشرين، عالم الفكر، المجلس

الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، المجلد (٢٦)،

يونيو، ١٩٩٨

٩٠- السيد ياسين: في مفهوم العولمة، مجلد العرب والعولمة، مركز دراسات

الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٨

٩١- أحمد أبو زيد: تحديات القرن الواحد والعشرين... البحث عن نمق جديد

من القيم، مجلة العربي، وزارة الإعلام، الكويت،

العدد (٤٩٤)، ٢٠٠٠

٩٢- إبراهيم العيسوي وآخرون: أوراق ٢٠٢٠ بدايات الطرق البديلة التي عام

٢٠٢٠، الشروط الابتدائية للسياريوهات الرئيسية لمشروع

مصر ٢٠٢٠، منتدى العالم الثالث، القاهرة، العدد (٢)،

١٩٩٨

٩٣- برهان غليون: نحو تجديد إشكاليات الفكر العربي المعاصر .. من نقد

التراث لى نقد الحداثة، مجلد قضايا فكرية، دار قضايا فكرية

للنشر والتوزيع، العدد (٢٩)، القاهرة، ١٩٩٩

٩٤- —: الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد والعشرين ...

تحديات كبيرة وهم صغيرة، المستقبل العربي، العدد

(٢٣٢)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يونيو،

١٩٩٨

٩٥- تقرير التنمية البشرية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، ١٩٩٧

٩٦- تقرير التنمية البشرية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، ١٩٩٩

- ٩٧- تقرير التنمية في العالم ١٩٩٩/٢٠٠٠: دخول القرن ٢١ البنك الدولي، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠
- ٩٨- نوم جونز: هل للتلوث سلعة للتصدير، رسالة اليونسكو، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، باريس، ديسمبر، ١٩٩٨
- ٩٩- تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (تعداد ١٩٩٦)، جمهورية مصر العربية.
- ١٠٠- تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية: ترجمة: محمد يحيى وآخرون، تقديم: جابر عصفور، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، ١٩٩٧
- ١٠١- تقرير برنامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة وانعكاساتها علي مسائل العمل، منظمة العمل العربية، القاهرة، ١٩٩٤
- ١٠٢- تقرير منظمة العمل العربية: للعولمة وآثارها الاجتماعية، القاهرة، مارس ١٩٩٨
- ١٠٣- تقرير الهيئة العامة للاستعلامات: للعولمة وآثارها علي إفريقيا، القاهرة، يناير، ٢٠٠١
- ١٠٤- ——— : مفهوم للعولمة في العالم المعاصر، القاهرة، بدون تاريخ
- ١٠٥- توقعات البيئة العالمية: للمنظورات العالمية... برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيروبي، ١٩٩٩
- ١٠٦- جورج طرابيشي: العولمة السعيدة، جريدة الحياة اللبنانية، ١٠ مايو ١٩٩٨
- ١٠٧- جمال علي زهران: أزمة القيم وصراع الأجيال في مصر، جريدة الأهرام، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٨ يوليو ٢٠٠١
- ١٠٨- جيمس وولفنسون: ليس للعالم بديل آخر للعولمة، جريدة الأهرام، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١ أغسطس، ٢٠٠١

١٠٩-حسام الخطيب: أي أفق للثقافة العربية وآدابها في عصر الاتصال
والعولمة، عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون
والآداب، الكويت، ديسمبر، ١٩٩٩

١١٠-حسنيين توفيق إبراهيم: العولمة ... الأبعاد والانعكاسات السياسية (رؤية
أولية من منظور علم السياسة) عالم الفكر، المجلس الوطني
للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (٢٨)، ديسمبر،
١٩٩٩

١١١-خلدون النقيب: العولمة في التاريخ ... تعقيب، مجلد العرب والعولمة،
مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية،
١٩٩٨

١١٢-دافيد روثكوبف: في مديح الإمبريالية الثقافية، ترجمة: أحمد خضر،
مجلة الثقافة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون
والآداب، الكويت، العدد (٨٥)، ١٩٩٧
١١٣-رزق الله هيلان: العولمة.. الشؤلة.. الهوية، مجلة الطريق، لبنان،
العدد (٣)، ١٩٩٨

١١٤-رونالد انجلهارت: القيم المتغيرة والتنمية الاقتصادية والتغير السياسي،
المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، مركز مطبوعات اليونكو،
القاهرة، العدد (١٤٥)، سبتمبر، ١٩٩٥

١١٥-رشدى سعيد: تحت ستار العولمة... روضة البنك الدولي لتنمية حوض
النيل، الكتب وجهات نظر، دار الشروق، القاهرة، العدد
(٣٢)، سبتمبر، ٢٠٠١.

١١٦-ستيفن كاسلز: العولمة والهجرة .. بعض التناقضات الصارخة، المجلة
الدولية للعلوم الاجتماعية، مركز مطبوعات
اليونسكو، القاهرة، العدد (١٥٦)، أغسطس، ١٩٩٨

١١٧-سيرج لاثوش: العولمة ضد الأخلاق، ترجمة: غنيف عثمان، مجلة

شئون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث

والتوثيق، بيروت، العدد (٧١)، ١٩٩٨

١١٨-سمير أمين: تحديات العولمة، مجلة شئون الأوسط، مركز الدراسات

الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، العدد (٧١)،

١٩٩٨

١١٩-سعد البازغي: المتقنون والعولمة للضرورة وللضرر، مجلة المعرفة،

وزارة الأوقاف، السعودية، مايو/يونيو، ١٩٩٩

١٢٠-سمير نعيم أحمد: أنساق القيم الاجتماعية ... ملامحها وظروف تشكلها

وتغيرها في مصر، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت،

يونيو، ١٩٨٢

١٢١-عبد الإله بلقزيز: في خطاب البيئة، مجلة الطريق، بيروت، العدد (٣)،

مايو-يونيو ١٩٩٨.

١٢٢-عبد الله موسى: هاجس الحداثة في الفكر العربي المعاصر أو إشكالية

للتجاوز والتأسيس عند (محمد أركون)، مجلد قضايا فكرية،

دار قضايا فكرية للنشر والتوزيع، العدد (٢٩)، القاهرة،

١٩٩٩

١٢٣-عز الدين إسماعيل: العولمة وأزمة المصطلح، مجلة العربي، وزارة

الإعلام، الكويت، العدد (٤٩٨)، مايو، ٢٠٠٠

١٢٤-عبد الخالق عبد الله: العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها،

مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،

الكويت، ديسمبر، ١٩٩٩

١٢٥- علي وطنية: الثقافة وأزمة القيم في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد (٢٠١٢)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،

١٩٩٥

١٢٦- عواطف عبد الرحمن: الإعلام العربي بين غياب الديمقراطية والاختراق الثقافي، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز العربي الإقليمي للدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والبيئة، القاهرة، يوليو-

سبتمبر، ١٩٩٧

١٢٧- عواطف عبد الرحمن: حرية الإعلام المعاصر وتحديات العولمة، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز العربي الإقليمي للدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والبيئة، القاهرة، العدد (٩٣)

أكتوبر-ديسمبر، ١٩٩٨

١٢٨- غازي الصوراني: البعد التاريخي والمعاصر لمفهوم العولمة وتأثيراتها في الوطن العربي، مجلد قضايا فكرية، دار قضايا فكرية للنشر والتوزيع، العدد (٢٩)، القاهرة، ١٩٩٩

١٢٩- فارس أبي صعب: العرب وحتمية الحداثة، مجلد قضايا فكرية، دار قضايا فكرية للنشر والتوزيع، العدد (٢٩)، القاهرة، ١٩٩٩

١٣٠- فرديناندو تراز جنز: معضلة عملية العولمة، إسمدلا خديجة عرفة، قراءات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (١٠)، أكتوبر، ٢٠٠١.

١٣١- كاظم حبيب: للعولمة للجنبة، مجلة الطريق، لبنان، العدد (٣)، ١٩٩٨

١٣٢- كينيدي جراهام: مصلحة الكولك، مجلة التنمية والتقدم الاجتماعي الاقتصادي، منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية، القاهرة، العدد (٧٣)، ١٩٩٨

١٣٣-لويس عوض: الثقافة والتنمية، جريدة الأهرام، مؤسسة الأهرام، القاهرة،

٢٧ أغسطس، ١٩٨٨

١٣٤-مارتن وولف: ولم كل هذا الكره للعلومة، لوموند ديبلوماتيك، الطبعة

العربية، يوليو، ١٩٩٧

١٣٥-محمد حافظ دياب: تعريب للعلومة ... مسالة نقدية، مجلد قضايا

فكرية، دار قضايا فكرية للنشر والتوزيع، العدد (٢٩)، القاهرة،

١٩٩٩

١٣٦-محمد السيد سعيد: العلومة والقيم الثقافية في مصر، مجلد قضايا فكرية،

دار قضايا فكرية للنشر والتوزيع، العدد (٢٩)، القاهرة،

١٩٩٩

١٣٧-محمد فتحي: رفاية الأمريكيين يدفع ثمنها فقراء العالم، مجلة المصور،

دار الهلال، القاهرة، العدد (٣٩٩١)، ٦ أبريل/ ٢٠٠١

١٣٨-محمود أمين العالم: العلومة وخيارات المستقبل، مجلد قضايا فكرية، دار

قضايا فكرية للنشر والتوزيع، القاهرة، العدد (٢٩)، ١٩٩٩

١٣٩-محمود عبد الفضيل: المنقف العربي سعي وراء الرزق والجاه، مجلد

المنقف العربي همومه وعطاؤه، مركز دراسات الوحدة

العربية، بيروت، ديسمبر، ١٩٩٥

١٤٠- —: قيم النهضة وقيم التخلف، مجلة المصور، مؤسسة دار الهلال

القاهرة، العدد (٣٩١٣)، ١٨ أكتوبر ١٩٩٩

١٤١-مصطفى مرتضى علي: العلومة والتحديات المفروضة علي المجتمعات

العربية، (دراسة ميدانية وتحليلية لرؤى الأكاديميين العرب)،

حواليات عين شمس، العدد (٣٠)، أبريل-يونيو، ٢٠٠٢

- ١٤٢- ماهر الشريف: ماذا يعني الاستقلال الثقافي في زمن العولمة، مجلة
للنهج، مركز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية في العالم
العربي، بيروت، العدد (٥٠)، ١٩٩٨
- ١٤٣- مهدي الحافظ: تعقيب، مجلد للعرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة
العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٨
- ١٤٤- منير الحمش: المناقشات، مجلد العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة
العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٨
- ١٤٥- ميشيل كلوغ: أربع أطروحات حول عولمة أمريكا، مجلة الثقافة العالمية،
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد
(٨٥)، ١٩٩٩
- ١٤٦- مجلة رسالة ليونسكو: الانطلاق نحو عالم غير ملموس، منظمة الأمم
المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، ديسمبر، ١٩٩٨
- ١٤٧- محمد شومان: عولمة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي، عالم
الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،
ديسمبر، ١٩٩٩
- ١٤٨- نبيل عبد الفتاح: الليوتوبيا والجحيم... قضايا الحداثة والعولمة في مصر،
المركز القبطي للدراسات الاجتماعية، القاهرة، سلسلة
المواطنة العدد (٤)، فبراير، ٢٠٠١

رابعاً: البحوث والدراسات:

- ١٤٩- أحمد صادق سعد: إشكالية التوظيف الاجتماعي للمثقف المصري، مجلد
الأنجلنسيا العربية (المثقفون والسلطة)، تحرير: سعد الدين
إبراهيم، منتدى للفكر العربي، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٨٨

١٥٠- أنور مغيث: أزمة البيئة وحوار الثقافات، صراع الحضارات أم حوار للثقافات، منظمة تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية، تحرير:

فخري ليبب، القاهرة، ١٩٩٧

١٥١- إبراهيم قشقوش وآخرون: المشروع البحثي القومي (القيم في المجتمعات الريفية والحضرية وعلاقتها بالتنمية)، أكاديمية البحث

العلمي والتكنولوجيا ومعهد دراسات الطفولة، القاهرة، ١٩٩٦

١٥٢- إبراهيم العيسوي: منظمة التجارة العالمية وحماية مصالح شعوب الجنوب، مؤتمر عولمة التجارة الدولية ومصالح شعوب

الجنوب، منظمة تضامن للشعوب الإفريقية الآسيوية ومركز

الدراسات العربية الإفريقية والتوثيق، القاهرة، أكتوبر،

٢٠٠١

١٥٣- إيمانويل والرشتين: القومي والعالمي... هل يمكن أن توجد ثقافة عالمية؟،

في محرر (الثقافة والعولمة والنظام العالمي)، تحرير:

أنطوني كينيغ، ترجمة: شهرت العالم- هالة فؤاد- محمد

يحي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، المشروع القومي

للترجمة، ٢٠٠١

١٥٤- أحمد إبراهيم أمين: مستقبل الدولة في الوطن العربي في ظل العولمة،

مؤتمر رؤية للشباب للعولمة، معهد البحوث والدراسات

للعربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، نوفمبر، ١٩٩٩

١٥٥- بربايان ترنر: وجهها علم الاجتماع ... عالميان أم قوميان (ثقافة العولمة...

القومية والعولمة والحدثة)، إعداد: مايك فينرستون، ترجمة:

عبد الوهاب علوب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠

١٥٦- جوناثان فريدمان: النسق العالمي والعولمة ومتغيرات الحدثة، محدثات

العولمة، إعداد: مايك فينرستون وآخرون، ترجمة: عبد

لوهاب علوب، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي

للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٠

١٥٧-جان نيدرفين: العولمة والتهجين، محدثات العولمة، إعداد: مايك

فيزستون، ترجمة: عبد الوهاب علوب، المجلس الأعلى

للتثقافة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٠

١٥٨-حسين أبو شنب: استطلاع آراء النخبة الفلسطينية إزاء العولمة وتحديات

الغد، أعمال ندوة رؤية الشباب للعولمة، معهد البحوث

والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٩٩

١٥٩-حليم بركات: المنقون في المجتمع العربي المعاصر (ملاحظات حول

أصولهم وانتماءاتهم للطبقة)، مجلد الأنتلجنسيا العربية

(المنقون والسلطة)، منتدى الفكر العربي، عمان، الطبعة

الأولى، ١٩٨٨

١٦٠-حمدي حسن: الإعلام العربي الفرص والتحديات في النظام الإعلامي

العالمي الجديد، مؤتمر (الوطن العربي وتحديات العولمة)،

معهد للدراسات والبحوث العربية، جامعة الدول العربية،

القاهرة، ١٩٩٩

١٦١-حسن. عماد مكاي: أبعاد العولمة وإعادة هيكلة وسائل الإعلام، المؤتمر

العلمي الأول حول الإعلام العربي وتحديات العولمة، معهد

البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة،

إبريل، ١٩٩٩

١٦٢-خالد زكريا أبو الدهب: دور القطاع الخاص المصري في حماية البيئة،

البيئة والتنمية، مركز دراسات واستشارات الإدارة للعلماء،

كافة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد (٩)،

١٩٩٩

١٦٣- زايجمونت باومن: الحداثة والتناقض (ثقافة العولمة ... القومية والعولمة والحداثة، إعداد: مايك فينرستون، ترجمة: عبد الوهاب علوب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠

١٦٤- سعاد كامل رزق: مؤسسات التمويل الدولي كأداة من أدوات العولمة، مركز للبحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، يوليو، ١٩٩٨

١٦٥- سعد الدين إبراهيم: المفكر والأمير... تجسير الفجوة بين صانعي القرارات والمفكرين العرب، الأنتلجنسيا العربية (المتقنون والسلطة)، منتدى الفكر العربي، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٨٨

١٦٦- سلوى شعراوي جمعة: نظم الإدارة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، البيئة والتنمية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد (٩)، ١٩٩٩

١٦٧- سمير أمين: تأملات حول دور الأنتلجنسيا في الثورة الوطنية الشعبية، الأنتلجنسيا العربية (المتقنون والسلطة)، منتدى الفكر العربي، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٨٨

١٦٨- سمير نعيم أحمد: أثر التغيرات البنائية في المجتمع المصري خلال حقبة السبعينات علي أنساق القيم الاجتماعية ومستقبل التنمية، دراسة منشورة في محرر الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي، مكتبة سعيد رافت، القاهرة، ١٩٨٦

١٦٩- سلوى محمد مصطفى: العولمة والقيم الأخلاقية، بحث منشور في محرر الإسلام في عصر العولمة، كتاب المؤتمر الدولي الرابع

للفلسفة الإسلامية، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مايو،

١٩٩٩

١٧٠-سجني دولار ماني: الاقتصاد الأمريكي الجميل والقيح، في محرر
الإمبراطورية الأمريكية، الجزء الأول، مكتبة الشروق،

القاهرة، ٢٠٠١

١٧١-صلاح سالم زرنوقة: مفهوم العولمة (تعريف العولمة وتحديد أبعادها)،
مؤتمر العولمة والعالم العربي، مركز دراسات وبحوث الدول
النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،
بدون تاريخ

١٧٢-طه عبد العليم: عولمة الاقتصاد الاستجابة والتحدى، بحث غير منشور،

٢٠٠٠

١٧٣-عاطف عضيبات: أزمة المثقفين للعرب، الأنجلنسيا العربية (المثقفون
والسلطة)، تحرير: سعد الدين إبراهيم، منتدى الفكر العربي،

عمان، الطبعة الأولى، ١٩٨٨

١٧٤-عبد السلام المسدي: المثقف العربي والتحالفات في عصر العولمة،
مؤتمر العولمة وقضايا الهوية الثقافية، المجلس الأعلى

للثقافة، القاهرة، ١٩٩٨

١٧٥-عبد الباسط عبد المعطى: للمثقف العربي والتفاعل الإبداعي مع العولمة
(ملاحظات حول الممارسات والمفاهيم)، مؤتمر العولمة
وقضايا الهوية الثقافية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة،

١٩٩٨

١٧٦-____: منظومة القيم الثقافية والاجتماعية للأسرة العربية بين الواقع
والإعلام، بحث منشور في محرر ندوة الإعلام وقضايا

للمرأة والأسرة، جامعة الدول العربية، للقاهرة، ديسمبر،

١٩٩٨

١٧٧- عبد الوهاب الميسيري: العولمة وللشرق لوسطية، الإسلام والعولمة،

للدائر للقومية العربية، القاهرة، ١٩٩٩

١٧٨- —: في نهاية التاريخ وصراع الحضارات ، صراع الحضارات أم

حوار الثقافات، منظمة تضامن للشعوب الإفريقية الآسيوية،

القاهرة، ١٩٩٧

١٧٩- عبد السلام طويل: البعد الأيديولوجي للعولمة، ندوة رؤية الشباب العربي

للعولمة، معهد للبحوث والدراسات العربية، جامعة الدول

العربية، للقاهرة، نوفمبر ١٩٩٩

١٨٠- علي حرب: صدمة العولمة في خطاب للنخبة حول الهوية، مؤتمر

العولمة وقضايا الهوية الثقافية، المجلس الأعلى للثقافة،

القاهرة، ١٩٩٨

١٨١- عبد الإله بلقزيز: العولمة والهوية الثقافية... عولمة الثقافة أم ثقافة

العولمة، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية،

بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٨

١٨٢- ليلي حسنين محمد: عولمة مصادر الإعلام وانعكاساتها علي تنفق

الأخبار الأجنبية في الولايات المتحدة ومصر، المؤتمر

العلمي الأول حول الإعلام العربي وتحديات العولمة، معهد

البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة،

أبريل ١٩٩٩

١٨٣- مايك فينرستون: ثقافة العولمة، مجلد ثقافة العولمة (القومية والعولمة

والحدثة) (إعداد: مايك فينرستون، ترجمة: عبد الوهاب

علوب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠

١٨٤- محمد سيد أحمد: العولمة الثقافية وبروز الدور الأمريكي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ومركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والاجتماعية، يوليو ١٩٩٨

١٨٥- محسن أحمد توفيق: محاضرات غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث البيئية، القاهرة، ١٩٨٩

١٨٦- منصف وناس: المساهمات العربية للمعاصرة في مسألة المنقف العربي، الأنتلجنسيا العربية (المنقفون والسلطة)، تحرير: سعد الدين إبراهيم، منتدى الفكر العربي، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٨٨
١٨٧- منذر فراعين: رؤية مستقبلية في الاقتصاد السياسي... (الجات)، مؤتمر عولمة التجارة الدولية ومصالح شعوب الجنوب، منظمة تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية ومركز البحوث العربية للدراسات العربية والإفريقية والوثائق، القاهرة، أكتوبر، ٢٠٠١

١٨٨- مسعود ضاهر: صدام الحضارات كمقولة أيديولوجية لعصر العولمة الأمريكية، صراع الحضارات لم حوار الثقافات، تحرير: فخري لبیب، منظمة تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية، القاهرة، ١٩٩٧

١٨٩- ماهر الشريف: أطروحتا نهاية التاريخ وصدام الحضارات (عرض نقدي)، صراع الحضارات لم حوار الثقافات، تحرير: فخري لبیب، منظمة تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية، القاهرة، ١٩٩٧

١٩٠- مختار عبد المنعم خطاب: الإصلاح الاقتصادي والخصخصة (التجربة المصرية) وزارة قطاع الأعمال، القاهرة، مايو، ١٩٩٩

- ١٩١- محمد عابد الجابري: العولمة والهوية الثقافية ... تقييم نقدي لممارسات العولمة في المجال الثقافي، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٨
- ١٩٢- نورمان جبرفان: مجتمعات فسي خطر ... للتعامل مع التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والبيئة في منطقة الكاريبي، صواع الحضارات أم حوار للثقافات، تحرير: فخري لبيب، منظمة تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية، القاهرة، ١٩٩٧
- ١٩٣- نعم تشوميسكي: الهيام بالأمواق الحرة... تصدير القيم الأمريكية عبر منظمة التجارة العالمية، في محرر (العولمة والإرهاب... حرب أمريكا على العالم)، ترجمة: حمزة للمزيني، مكتبة مدبولي، للقاهرة، للطبعة الأولى، ٢٠٠٣
- ١٩٤- هدي ميتكيس: الآثار السلبية للدخول للعولمة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مايو، ٢٠٠٠
- ١٩٥- وجيه كوثرائي: أزمة نظام عالمي أم أزمة حضارات، صراع الحضارات أم حوار للثقافات، تحرير: فخري لبيب، منظمة تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية، للقاهرة، ١٩٩٧

خامساً: الرسائل الجامعية:

- ١٩٦- ماهر أحمد عبد العال: العولمة والهوية الثقافية... دراسة لموقف المثقف المصري، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب- جامعة عين شمس، ٢٠٠٢
- ١٩٧- مصطفى مرتضي: المثقف والسلطة (دراسة تحليلية لوضع المثقف المصري) رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب- جامعة عين شمس، ١٩٩٧

المراجع الأجنبية:

1. Aleksander Gella (Editor), The Intelligentsia And The Intellectual Theory. Method And Case Study, New York: Sage Studies In International Sociology, 1967
2. Alvin L. Bertrand, A Basic Sociology And Introduction To Theory And Method, Appleton, Century, New York, 1967
3. Ahmed Zayed, Culture And Consumerism In Underdeveloped Urban Areas, Conference Of Mass Culture Life World Popular Culture In The Middle East, February, Germany, Bielefeld, 1985
4. Anthony G. Mc Grew And Paul G. Lewis Global Politics: Globalization And The Nation State (England: Pdity Press, 1992)
5. _____: . Modrnty&Self - Identity: Self And Society In The Late Modern AGE Stanford, CA- Stanford University Press, 1991
6. Barnet, R. I. And J. Cavanagh, Global Dreams - Imperial Corporations And The New World Order, Simon And Schuster . N. Y. 1994
7. Berry General, Theory Of Value, Harvard University, Press, 1950
8. Business Software Alliance Recording Industry Association Of American Euromonitor, 1996
9. Cohen And Sheldon Kamieniecki, Environmental Regulation Through Strategic Planning (San Francisco) : Westview Press 1991
10. Clark, Lan, Globalization And Fragmeentation International Relation In The Twentieth Century (Ny: Oxford University Press INC, 1997)
11. David L. Sills, . International Encyclopedia Of The Social Science (The Macmillan Company The Free Press . New York Collier . Macmillan Publisher, London V . 5 Reprinted 1972)
12. Detlef Sprinz , Environmental Concern And Environmental Action In Western Europe: Concepts , Measurements And Implication : A Paper Delivered At The 1990
13. Drezner, Danile, Globalization Of The World Unite Copyright By The Center For Strategic And International Studies And the Massa Chusetts Institute Of Technology (<http://iez.hwwilsonwe.com/egi/binl>), 1998

14. E . Shils, "The Intellectuals In The political Development Of The New States" Inj .H . Kautsky (Ed) Political Change In Underdeveloped Countries, New York : John Wiley And Sons
15. Egypt Ministry Of economy And International Cooperation Egypt Economic Profile , Cairo 1996
16. Environment Development Magazine, Technical Publication Company Ltd , Vol (4)November_ december , 1999 Vol (5) January , 2000
17. English, H.B &English, A.C Acomprehensive Dictionary Of Psychological And Psychoanalytical Terms. New York: Longmans, Gren &Co. Inc. 1958
18. Encyclopedia Britannica "Value" Vol. 22, London, 1968
19. Economist, The Myth Of The Powerless Of State Copyright By The Economist <http://gw4.eprint.com> 10 July-1995
20. Giddens .A, The Consequences Of Modernity Stanford , C A : Stanford University Prees 1990
21. Global Economic Prospects And Developing Countries World Bank, 1995
22. Gill, Stephen, Globalization Democratization & In Difference In James H . Mittelman (Ed) Globalization Critical Revlection (Boulde And London: Lynne Rienner Publishar, 1996
23. Heike Fabig&Richard Boele, The Changing Of Nature Of N.G.O Activity In A Globalising World, I . D. S Bulletin (Globalization And The Governance Of The Environment) Institute Of Development Studies At The University Of Sussex Brighton, London, Vol 30, July 1999
24. Hirst, Paul And Thompson Grahame, Globalization In Question, The International Economy And The Possibilities Of Governance (Cambridge: Polity Press, 1996)
25. Halliday Fred, Globalization And A New Paradigm For International Relations, International Journal, Aut, 1996
26. Joseph H . Fichter, Sociology, The University Of Chicago Press, Chicago&London, 1957.
27. Jarry Mander, Economic Globalization And The Environment, Was Printed From Find Articles Com Located At <http://www.find.articles.com>, Sept, 2001.
28. Jams Anderson, The Exaggeated Death Of The Nation States In Jams Anderson And Allan Cochran, A . Global World, 1997

29. Kadushin Charles, *The American Intellectual Elite*. Boston : Little Boston, 1974
30. Kelvin, P, *The Bases Of Social Behaviour: An Approach In Terms Of Order And Values*, U K. Holt Rinehart And Winston 2Nd, Ed, 1971
31. Lipset .S .M .And Dobson, Richard . B, *The Intellectual Ascetic And The Rebel, With Special Reference To The United States And The Soviet Union* , *Daedalus Journal Of The American Academy Of Arts And Sciences* , U . S . A Summer, 1972
32. Lucy Ford, *Social Movements And The Globalization Of Environmental Governance*, I.D.S. Bulletin (*Globalization And The Governanc Of The Environment*), Institute Of Development Studies At The University Of Sussex Brighton, London, Vol, 30, July 1999
33. Moser . C, *Survey Methods In Soc Investigation*, The Press . 1959
34. Melvin Seeman, *On the Meaning Of Alienation American Sociological Review* Vol . 24 .1969 .
35. Mahasen . M . Mostafa, *Population Development And Environmental Policies In Egypt* , Cairo Demographic Center Series On Population And Development , 1994
36. Marxit Australia *Assessment Globalization And The Inter National Working Class* Mehring Books
37. Max Weber, *The Protestant Ethic And Sprit Capitalism* Eleventh Impression, George Allen&Unwin Ltd, London, 1971
38. *New Political Economy, Globalization And The End Of The State*, Copyright Of New Political Economy (<http://www.epnel.com/eg-bin/epwbird/mar,1997>)
39. *Oxford Advanced Learners Dictionary Of Current English*, A.S Hornby, Oxford Univ. Press 1982
40. Parker, D.H. *The Philosophy Of Value*. Ann Arbor, The University Of Michigan Press 1957
41. Peter Newell, *Globalization And The Environment (Exploring The Connections)* I.D.S. Bulletin, (*Globalization And The Governance Of The Environment*), Institute Of Development Studies At The University Of Sussex Brighton, London, Vol 30, July 1999
42. Parsons And Shils, *Toward A General Theory of Action* Cambridge: Harvard Univ, Press, 1959
43. Ronald Robertson, *Globalization Social Theory And Global Culture* Sage Publication , London -New Delhi 1996

44. Richard H . Hall, Organization Structure And Process London : Prentice - Hall Inc, 1978
45. Robert H . Miles , Macro Organizational Behaviour (California : Santa - Monica Goodyear Publishing Company , Inc , 1980)
46. Ronald Inglehart, The Silent Revolution : Changing Values And Political Styles Among Western Publics (Princeton University) Press, 1977
47. _____, World Values Surveys And European Values Surveys, 1981-1994, 1990-1993, 1995-1997, Inter _ University Consortium For Political And Social Reserch Ann Arbor, Michigan, February, 2000
48. _____, Globalization And Postmodern Values, The Washington Quarterly, The Center For Strategic And International Studies Washington, Vol 23, Winter, 2000
49. Rokeach, M, The Nature Of Human Values And Values System In: Ep. Hollander, R.G. Hunt (Ads) Current Prespective In Social Psychology Newyork: Univ. Press&The, Ed. 1976
50. Report Of The Commission Global Governance: Our Global Neighbourhood, Oxford University, Press 1995
51. Roseneau, James, Post Internationalism N A Turbulant World, In James Roseneau And Marry Durfee, Thinking Theory Thoroughly Coherent Approaches To An Incoherent World (Newyork Westview Press 1995
52. Seidamn , s . ,d, Post-Modernism , Social Theory The Debat Over General Theory UK (ed) Cambridge MA , Oxford , Blackwell , 1992
53. Salwa Sharawi Gomaa, Environmental Policy Making In Egypt. (florida . University) Of Florida, 1997
54. Sarah Anderson And John Cavangah, The Top 200: The RISE Of Global Corporate, Power: Institute For Policy Studies, Washington, D.C, Sept 1996
55. Sjolander, Claire T, The Rehtoric Of Globalization: Whate s In A World (L) B? International Journal, Autumn, 1999
56. Strabe Talibott, Democracy And The National Interast, Foreign Affairs, Vol 1975, (Nov-Dec) 1996
57. Scholte, jan, The Globalization Of World Politics, John, Baylis And Steve Smith (Newyork: Oxford University Press 1997)
58. Thompson. G, Economic Autonomy And The Advanced Industrial State In. A.Mo. Grew And P.Lewis (Eds) Global Politics. Globalization And The Nation State Polity Press, Cambridge 1992

59. The Nile Basin Initiative Secretariat in Cooperation with the World Bank, The Nile Basin Initiative, Strategic Action Program: An Over View, May 2001.
60. Unesco Unep International Environmental Education (Programme - UnCED , Agenda, 1992
61. Unesco 1997, World Information Report 97/98 Unesco Publication France
62. Virginia Brudine, Running In Place Politics And Environmental A Reader In Ecological Crisis, Good Year Publishing Company, Edited By Walt Anderson Second Edition Inc , Pacific Palisades California USA, 1975
63. World Communication Report, 1997
64. William Rees, In (A . M . N jansson) Eds , Investing In National Capital . Washington Island Press,1994
65. Wolman, B . B . (Ed), Dictionary Of Behavioral Science London, The Macmillan Press Ltd, 1975
66. Warren . A . C. Dictionary Of Psychology. Newyork The Revised Press, 1943

الملاحق

جداول الدراسة الخاصة باتجاهات المتقنين نحو ظاهرة العولمة

جدول (٤)

النسبة المئوية (للمؤيدين-المحايدين-المعارضين) علي عبارات متغير العولمة الاقتصادية

رقم البند	العبارات	الاستجابات					
		موافق		محايد		معارض	
		ك	%	ك	%	ك	%
١	سياسات الخصخصة لا تدعم المشاكل والتي الاقتصادية في مصر أعتمد أن اقتصاد السوق هو أفضل الأنظمة الاقتصادية للممارسة	١٦	١٠,١٥	٢٢	١٠,٥٥	٤٥	٢,١٨
٢	الشركات متعددة الجنسيات أسوأ ما تقدم حلولاً لمشكلات الاقتصاد في الدول النامية	١٩	١٠,٣٤	١٨	١٠,٢٩	٤٦	٢,٢٦
٤	اتساع سياسات العولمة الاقتصادية له آثار عكسية علي التنمية في الدول النامية	٢٩	٢,٠٥	١٧	١٠,٢٢	٣٧	٢,١٤
٧	التنافسية الجسدت لا تعكس في أصلها إلا مصالح الدول الصناعية الكبرى فقط	٩	٤,٤٤	٨	٤,٥٨	٦٩	٤,٨٩
٨	تسييط السياسات الاقتصادية للمعربة وفق النموذج العالمي هو السييل لتكثيف الإتهامي مع حركة الاندماج الاقتصادي	٧	٤,٤٩	٧	٤,٤٩	٦٩	٤,٨٩
٩	البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي كلها يجب أن تلعب دوراً أساسياً في قيادة العالم اقتصادياً وسياسياً	١٨	١٠,٢٩	١٨	١٠,٢٩	٤٧	٢,٢٥
١١	واستجابه	١٠	٧,٠٠	١١	٥,٧٥	٦٢	٤,٣٥
١٢	أرفض تطبيق برامج التثبيت الاقتصادي وتشغيل الميكاني التي ينفذها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ما دامت لا تدعم المصالح الوطنية للدول النامية	٣	٢,٢٢	—	—	٨٠	٥,٦٤
١٣	أعتمد أن ملكية رأس المال لابد أن تكون ملكية محلية بعيدة عن المركز الكوكبي	١٦	١٠,١٥	٣٠	٢,١٤	٣٧	٢,١٤
١٧	تسعي سياسات منظمة التجارة العالمية الي حماية الصناعات الوطنية في بعض الدول النامية	٧	٤,٤٩	١٣	٩,٩٢	٦٣	٤,٤٦
١٨	أرفض مبدأ إنشاء المراكز الحرة باعتبارها تمثل مصفراً حيوياً للدخول القومي	١٤	٩,٩٩	٢٨	١٠,٩٨	٤١	٢,٩٠

تابع الجدول (٤)

رقم البنء	العبارات	الاستجابات					
		موافق		محايد		معارض	
		ك	%	ك	%	ك	%
١٩	أشجع بقاء حياكل إنتاجية للسلع والخدمات تقدم على الزاداء التنافسية التي تسمى العملة لإقرارها	٥٢	٢٠,٦٨	١٢	١٨,٧	١١	١٢,٢٤
٢٤	تسهم سياسات منظمة التجارة العالمية في تعميق مشكلة البطالة في الدول النامية	٥٢	٢٠,٦٨	١٢	١٨,٧	١١	١٢,٢٤
٢٥	تدويع النشاط الاقتصادي كأحد أهداف العملة الاقتصادية يعد استراتيجية مهمة لإقرار التنمية الاقتصادية والاجتماعية	١٦	١,٧٥	١٧	١,٢٢	٥٥	٢,٨٩
٢٧	أعترض القليلة ستروق لللكية الفكرية باعتبارها موجهة لحماية منتجات الدول الصناعية الكبرى	١٥	١,٠٩	٢٥	١,٧٥	٤٣	٢,٠١
٣٠	أعترض أن وجود الأموال المالية يمثل أداة للإصلاح جزائري الدول في نظمها وبرامجها الخاصة بالحماية الاجتماعية	١٣	١,٩٢	٢١	١,٤٦	٤٩	٢,٤٧
٣٧	أرفض انتشار ظاهرة لقطاعات المالية في الدول النامية مع بروز وتنامي ظاهرة الفقر فيها	١٥	١,٠٩	١٥	١,٠٩	٥٣	٢,٧٥
		٣٠	٢١,٥	٢٧	١٩,٤٧	٨٣	٥٩
		٣	٣	٤	٤	٤	٤

جدول (٥)
النسبة المنوية (للمؤيدين-المحايدين-المعارضين) علي عبارات متغير
العولمة الثقافية

رقم البند	العبارات	الاستجابات					
		موافق		محايد		معارض	
		ك	%	ك	%	ك	%
٣	أبني أي نقاء نظري أو صيغة أيديولوجية تدعو لثقافة كورنية	١٦	٢,٣٥	١٦	٢,٣٥	٥١	٧,٦٦
٥	أرفض وصاية أمريكا علي العالم وسميها نحو فرض قيمتها للعالمية	٤	٠,٦٠	٢	٠,٢٩	٧٧	١١,٥٨
٦	الدفاع عن الخصوصية الثقافية في ظل العولمة لم يعد ضمن الخصائص الثقافية للعالمية	٧	١,٠٤	٧	١,٠٤	٦٩	١٠,٧٠
١٠	التمسك بقيم العولمة يعني التماثل مع قيم السمو الحضاري	٦	٠,٨٧	١١	١,٦٠	٦٦	٩,٩٠
١٤	تصدير الأفكار الأمريكية عبر الوسائل والثقافات المختلفة لا يحق بالضرورة امتثال الثقافة المحلية	٢٦	٣,٩١	١٤	٢,٠٩	٤٣	٦,٤٤
٢٦	أرفض فكرة الثقافة الكورنية التي يروج لها الإعلام الأمريكي توجيه أنماط الفكر يتبع مساحة أكبر من تفهم التبادل بين	٥	٠,٧٠	٦	٠,٨٧	٧٢	١٠,٨١
٢٨	البحث علي مستوى الكرة الأرضية سيادة ثقافة كورنية واحدة يؤكد انتماء الأمن الثقافي للثقافات الأخرى	١٤	٢,٠٩	١٨	٢,٧٠	٥١	٧,٦٢
٣٥		١٢	١,٨٠	١٠	١,٥٠	٦١٠	٩,٤٥
		٩٠	١٣,٣	٨٤	١٢,٤	٤٩٠	٧٤,٢٠

جدول (٦)
النسبة المئوية (للمؤيدين - المحايدين - المعارضين) علي عبارات متغير
العملمة السياسية

رقم الرد	العبارات	الاستجابات					
		موافق		محايد		معارض	
		ك	%	ك	%	ك	%
١٥	أعتبر أن دور الدولة باتر بنموذ اقتصادية كثيرة عند انتشار رأس المال العالمي	٧	١,٢٢	٥	٠,٨٨	١١	١٠,٦٩
٢٢	لوافق علي عدم تدخل الدولة في آليات العرض والطلب وذلك عن طريق إلغاء سياسات الحد الأدنى للأجور وإلغاء دعم مستظومات الإنتاج ولتحد من التزامها بالتدخلات الاحتكارية	١١	١,٩٢	٩	١,٥٧	٦٣	١١,٠٣
٢٣	لوسمخ فكرة مشاركة الدول الثامية في الاتفاقيات والمنظمات الدولية بمبح تمويل العملة الي فرصة للعرض نظام احتكاري من الدول الكبرى	٢	٠,٣٥	١٦	٢,٨١	٦٥	١١,٣٨
٢٩	أرفض تصميم هذا الأمن الدولي الذي تفره العملة لأنه يستهدف إضرام السيادة الوطنية للدول	٥	٠,٨٨	٧	١,٢٢	٧١	١٢,٤٤
٣٢	لأريد مبدأ حرية حقوق الإنسان	٤٦	٨,٠٥	٢٠	٣,٥١	١٧	٢,٩٧
٣٦	لأريد تنظيم دور مؤسسات المجتمع المدني في مواجعة سلبات ظاهرة العملة	—	—	٦	١,٠٥	٧٧	١٣,٤٨
٣٨	أشجع سيادة مفهوم المواطن العالمي حين تشكل الدولة سقطاً آمناً علي مواطنيها	١٨	٣,١٥	٢٤	٤,٢١	٤١	٧,١٨
		٨٩	١٥,٠٨	٨٧	١٥,٢٥	٣٩٥	٦٩,١٧

جدول (٧)
النسبة المئوية (للمؤيدين-المحايدين-المعارضين) علي عبارات متغير
العلامة الاعلامية

رقم البند	العبارات	الاستجابات					
		موافق		محايد		معارض	
		ك	%	ك	%	ك	%
١٦	دحول عالم القرية الكتونية الراسدة هو شرط تاريخي تفرضه ظروف الحياة للممارسة	٣٢	٦,٤٣	١٦	٣,٢١	٣٥	٧,٠٣
٢٠	هناك دول مع موضوعية عديدة للاشتراك في شبكات الانترنت	٧٤	١٤,٨٦	٧	١,٤١	٢	٠,٤٠
٢١	التقنيات النشائية المالية لا تروج إلا للأفكار الإيجابية والقيم الاستهلاكية	٥٠	١٠,٠٠	٣٠	٦,٠٢	٣	٠,٦٠
٢١	يحتج الانترنت أفضل وسيلة معرفية معاصرة في الاتصال بالعالم الخارجي	٥٨	١١,٦٥	١٨	٣,٦١	٧	١,٤١
٢٣	أصبح التعامل مع وسائل تكنولوجيا النى تركز لظاهرة العزلة وتحقق الفتح للعز	٤٩	٩,٨٤	٢١	٤,٢١	١٣	٢,٦١
٢٤	والتراسل الإلكتروني بين مختلف الدول والشعوب كمنع الاشتراك في شبكات الانترنت ألكا	٦٣	١٢,٦٥	١٧	٣,٤١	٣	٠,٦٠
	تسهم في تسهيل الأتجار بالمعلومات والسلاح والفساد	٣٢٦	٦٥,٤٨	١٠٩	٢١,٨٧	٦٣	١٢,٦٥

جداول الدراسة الخاصة باتجاهات المتقنين نحو النسق القيمي للمجتمع المصري والنسق القيمي للعولمة

جدول (٨)

النسبة المئوية (المؤيدين-المعارضين) علي متغير النسق القيمي للمجتمع المصري

رقم البند	العبارات	الاستجابات					
		موافق		محايد		معارض	
		ك	%	ك	%	ك	%
١	نسوق الاعضاء لدي المواطن المصري يجب ألا تتأثر بفتح الحدود الوطنية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا	٧١	٨٠,٥٥	٧	٨,٨١	٥	٥,٦١
٢	الشعور بالوطنية في ظل الدولة يجب ألا يتغير مهما احتلت الظروف المحلية أو الإقليمية أو العالمية غير الأسر أو الأقطار	٧١	٨٠,٥٥	٥	٥,٦١	٧	٨,٨١
٣	الولاء للمبادئ والقيم المصرية أصبح يمثل عبءا ثمنا لتكيف مع ظروف ومعطيات الدولة	٤٨	٥٠,٧٨	١٩	٢٠,٢١	١٦	١٧,٠١
٤	التسوية في مصر قيمة حضارية يجب ألا تتأثر بأساليب وسياسات النموذج العالمي في التنمية	٤٩	٥٠,٩١	١٨	٢٠,١٧	١٦	١٧,٠١
٥	الانسحاب عن الأمثلة التاريخية والحضارية لمصر يعني أن يقلص بالضرورة في ظل سيادة مفهوم الكثرة بين الشعوب	٦٢	٧٠,٤٦	١١	١١,٣٣	١٥	١٥,٢٢
٦	الخصوصية التاريخية والجغرافية والثقافية للمجتمع المصري لابد أن يتم الحفاظ عليها مهما انتهت الظروف المحيطة غير الدولة	٧٤	٨٠,٩٣	٧	٨,٨١	٢	٢,٢٤
٧	أعبر أن الترابط الأسري قيمة يجب الحفاظ عليها رغم التغيرات والتحديات الاجتماعية وتلك الدولة بفعل الدولة	٧٨	٩٠,٣٨	٤	٤,٨٨	١	١,١٢
٨	أعبر أن فكرة المساواة بين أفراد الشعب المصري يجب أن تغير منسوجها وتقوم علي المبادئ التي تفرها الدولة كالفكرية غير العمل ومستوي الأمان والإنجاز	٢٩	٣٠,٤٩	٢٥	٢٥,٠١	٢٩	٣٠,٤٩
٩	للمشاركة المصرية الفاعلة للقرن الأخرى سياسيا واقتصاديا وثقافيا يجب أن تتوفر صورا تحقيقا للتراسل الإيجابي مع الدولة	١٩	٢٠,٢١	٢٧	٢٨,٢٥	٣٧	٣٨,٤٥
١٠	التماثل الاجتماعي داخل المجتمع المصري لا يمكن أن يستبدل بالاندماج الذاتي مع المجتمع العالمي	٧٠	٨٠,٤٤	١٥	١٥,٢٠	٣	٣,٣٦
		٥٧	٦٨,٨٠	١٣٣	١٦,٠٠	١٢٦	١٥,١٨

جدول (٩)
النسبة المئوية (للمزيدين-المحايدين-المعارضين) علي متغير النسق
القيمي للعلامة

رقم البد	العبارات	الاستجابات					
		موافق		محايد		معارض	
		ك	%	ك	%	ك	%
١	إحياء مبدأ التنافس التجاري بين الدول دائما ما يؤدي الي تخفيف مستوى حرية السلع	٥٠	٤٠٢	١٥	١٢٢	١٨	١٤٥
٢	أشجع زيادات معدلات الاستهلاك حتي لو زادت في المقابل معدلات الاستيراد	٣	٢٤	٥	٤١	٧٥	٦٠٢
٣	أرفض سيادة الخصبة كقيمة بين الأفراد والمجتمعات والدول مهما	٧	٥٦	٧	٥٦	٦٩	٥٥٤
٤	تعددت مشكلات الحياة المعاصرة	١٨	١٤٥	٢٦	٢٠٩	٢٩	٢٣١٣
٥	لحسم كسيرا بشأن تسمي كل الدول نحو التوحيد الاقتصادي والقطري والسياسي والاجتماعي	١٣	١٠٤	٢٣	١٨٥	٤٧	٣٧٨
٦	الفرقة نحو الفردية هي سلوك ضروري يتفق مع الإبتاع السريع للحياة	٣٧	٢٩٨	٢٥	٢٠٢	٢١	١٦٨
٧	لوحظ إستمرار الديمقراطية من أي قيد توافقا مع الطابع العام للحرية السياسية	—	—	٤	٣٢	٧٩	٦٣٥
٨	أرفض إستمرار توجه النشاط الاقتصادي للشركات متعددة ومتعددة	١٣	١٠٤	١٦	١٢٦	٥٤	٤٣٤
٩	الخصبة في مصر	٥١	٤٠٩	٢٠	١٦٢	١٢	٩٦
١٠	تسيط الأخلاق والمبادئ والتقاليد وطرق التفكير بين الشعوب له	٤	٣٢	٢٢	١٧٦	٥٧	٤٥٨
١١	إبتكارات الآليات التكنولوجية الرقيقة هو للمبار الومضعي لتأكيد ذاتية الكيان القومي للدول	٥٨	٤٦٦	١٥	١٢٢	١٠	٨١
	أعتبر أن الإنتماءات السلبية لطائفة البرلة نذكي دائما الإنقسام حول حقوق الإنسان						
	لنستش سلطة الدولة القومية يستهدف عاليا تغير إستراتيجيتها وإعداد توجه طائفا						

تابع الجدول (٩)

رقم البند	العبارات	الاستجابات					
		موافق		محايد		معارض	
		ك	%	ك	%	ك	%
١٢	يجب التمسك بمفردات النموذج العملي في التعددية السياسية	٢٤	١,١٣	١٦	١,٢٦	٤٣	٣,٤٥
١٣	تطبيق أعلى معدلات من الرتبة يجب أن يحد هذا في ذاته لأي نظام اقتصادي مهما تمدهت الوسائل نحو ذلك	١٠	٠,٨١	١٠	٠,٨١	٦٣	٥,٠٦
١٤	لوافق على دعم مبدأ تمويل وليس لئلا آثاره الإيجابية على النشاط الاقتصادي المحلي	١١	٠,٨٨	٢١	١,٦٨	٥١	٤,٠٩
١٥	أعبر عن تسريع المنتج الأجنبي بمثل نوع من الاستيلاء الاقتصادي لمؤرد قبول المستوردة	١١	٠,٨٨	١٧	١,٣٦	٥٥	٤,٤٢
		٣١٠	٢٤,٩٠	٢٤٢	١٩,٤٤	٦٩٣	٥٥,٦٦

الجدول الخاص باتجاهات المتقنين نحو المجال البيئي المصري

جدول (١٠)

النسبة المئوية (للمؤيدين-المحايدين-المعارضين) علي متغير المجال

البيئي المصري

رلم الـد	العبـارات	الامتجابات					
		موافق		محايد		معارض	
		ك	%	ك	%	ك	%
١	أرفض استيعاب المستشفيات القروية الخرجية في المجال البيئي المصري مهما تحقق من دخل اقتصادي كبير	٨٢	٥	—	—	—	—
٢	أرفض أن تتبع مصر سياسة الحدود للتوسط في التجارة لأنها تقلل معاملات الأمان وربما تؤدي إلي عتار أو كوارث بيئية	٥٨	٢,٤٩	١٦	١,٩١	٩	١,٥١
٣	لأوسسات البيئية المحلية يجب أن تعتمد مجموعة من الأساليب والبرامج ذات الكفاءة الخاصة الواسعة ظاهرة تميز للمناخ في مصر الشروط البيئية المتضمنة في اتفاقية الجلمت تعمل علي حماية البيئة في مصر وغيرها من الدول	٨١	٤,٨٧	١	١,٠٦	١	١,٠٦
٤	أنتسق كثيرا مع ضرورة التسك بمبدأ الخصوصية البيئية للمجال البيئي المصري	٢٤	١,٤٤	٢٨	٢,٢٨	٢١	١,٢٩
٥	أقبح سياسات الدولة لا يسهم في حل مشكلات البيئة المصرية. أرفض أن تستخدم أي دولة اقتصاديا في تصدير للتفوتات للملثة للمجال البيئي المصري أو غيره تحت أي شعار	٦٧	٤,٠٣	٩	١,٥٤	٧	١,٤٤
٦	أرفض وجود الشركات متعددة الجنسية في مصر ما قامت تقوم بدور في تلوث البيئة المصرية	٤٥	٢,٧١	٢٦	١,٥٦	١٢	١,٧٢
٧	أفضل أن تكون التشريعات البيئية في مصر صارمة حفاظا علي التوازن البيئي	٨١	٤,٨٧	٢	١,١٢	—	—
٨	أؤيد أن تكون للمصلحة البيئية القوية الأولوية مطلقة علي للمصلحة البيئية الكركية	٧٢	٤,٢٩	٩	١,٥٤	٩	١,٠٦
٩		٨٠	٤,٨١	٢	١,١٢	١	١,٠٦
١٠		٥٢	٣,١٢	٢٠	١,٢٢	١١	١,٦٩

تابع الجدول (١٠)

رقم البند	العبارات	الاستجابات					
		موافق		محايد		معارض	
		ك	%	ك	%	ك	%
١١	أفضل أن تكون للمدير البيئية في مصر بسيطة ومشاعلة لتتواءم مع المعايير البيئية في الدول الأخرى	٣٦	٢,١٥	٢٠	١,٢٢	٢٧	١,٦٥
١٢	المجال البيئي المصري يجب أن يستوعب التكنولوجيا الحديثة للعركة	٦٢	٣,٧٣	١٤	٠,٨٤	٧	٠,٤٤
١٣	لو كانت قليلة التلوث	٧٩	٤,٧٥	٤	٠,٢٦	-	-
١٤	المؤسسات البيئية في مصر عليها أن ترفض العديد من القيود على أي نشاط لا يعمل على تحقيق التنمية المستدامة	٤٩	٢,٩٥	٣٠	١,٨٠	٤	٠,٢٦
١٥	حصة مصر من الطاقات المتجددة البيئية يجب ألا تخضع للشراء من أي دولة أخرى	٥٢	٣,١٣	٢٣	١,٣٨	٨	٠,٤٩
١٦	التوسع في ممارسة سياسات الخصخصة بشكل خاطئة على التوازن البيئي في مصر	٣٥	٢,١٠	٢٤	١,٤٤	٢٤	١,٤٤
١٧	أرفض مشروع نفاذ البيئي المصري لمطير موحدة في ليس حرة الأعداء البيئي	٣١	١,٨٦	٢٧	١,٦٤	٢٥	١,٥٥
١٨	أفضل أن ترفع مصر أسعار اللحم والفاصل والبرول إلى مستويات السوق المحلية كمشاهدة منها لانخفاض الائتمانات العالمية من غاز ثاني أكسيد الكربون	٥٨	٣,٤٩	١٩	١,٠٤	٦	٠,٣٧
١٩	عدم الاستجابة لسياسات السوق القاعمة لزيادة أنماط الاستهلاك يمكن أن ينعكس إيجابيا على التوازن البيئي في مصر	٦٩	٤,١٥	١٠	٠,٦٢	٤	٠,٢٦
٢٠	مؤسسات البيئة في مصر يجب أن تدير وفق سياسات المؤسسات الأمريكية ضمانا لتجاوز الأزمات البيئية أشك أن مبدأ تفويض القواعد والمواصفات البيئية يعمل على تدهور التوازن البيئي في مصر	٣٢	١,٩٢	٤٢	٢,٥٣	٩	٠,٥٤
		١١	٦٨,٩	٣٣	٢٠,١	١٧٧	١٠,٨
		٤٧	٧	٦	٧	٦	٦

فهرست

١	مقدمة:
١٣	الفصل الأول: موضوع البحث ومشكلته وأهميته وأهدافه تمهيد:
١٧	أولاً: موضوع البحث
٢٢	ثانياً: مشكلة البحث وفروضة
٢٣	ثالثاً: أهمية البحث
٢٦	رابعاً: أهداف البحث الأساسية
٢٨	الفصل الثاني: مصطلحات ومفاهيم البحث تمهيد:
٢٩	أولاً: مفهوم المثقفين
٣٣	ثانياً: مفهوم العولمة
٤١	ثالثاً: مفهوم نسق القيم
٤٦	رابعاً: مفهوم البيئة
٥٠	الفصل الثالث: الدراسات السابقة تمهيد:
٥٢	أولاً: دراسات عن المثقفين والعولمة
٦٣	ثانياً: دراسات عن العولمة والقيم
٧٢	ثالثاً: دراسات عن العولمة والبيئة
٨٤	تعقيب على الدراسات السابقة
٨٦	الفصل الرابع: المثقفون والعولمة قراءة نقدية في دلالة العلاقة تمهيد:
٩٠	أولاً: وضعية الفكر العربي المعاصر ونموذج الواقع المعلوماتي
٩٧	ثانياً: موقف الفكر العربي المعاصر من الحداثة وما بعد الحداثة
١٠٢	ثالثاً: أنماط المثقف العربي والسياق التاريخي للعولمة

١٠٦	رابعاً: محاور أزمة المثقف العربي
١١١	خامساً: الإشكالية الفكرية للمثقف المصري مع العولمة
١١٧	الفصل الخامس: الأسس الفكرية والمعرفية لظاهرة العولمة
	تمهيد:
١٢٠	أولاً: الإطار التاريخي لنشأة ظاهرة العولمة
١٢٥	ثانياً: أسباب ظهور العولمة
١٣١	ثالثاً: آليات العولمة... رؤية تحليلية لفلسفة التوجهات
١٤٧	رابعاً: أنماط العولمة... ملامح الإيجابيات والسلبيات
١٦٠	خامساً: العالم العربي ودينامية سياسات العولمة (مصر نموذجاً)
	سادساً: العولمة بين أطروحة نهاية التاريخ وأطروحة صدام الحضارات
١٦٩	(محاولة للتأصيل الفكري)
١٧٤	الفصل السادس: العولمة وأنساق القيم (منظور منهجي)
	تمهيد:
١٧٧	أولاً: إشكالية القيم في النظريات الاجتماعية
١٨١	ثانياً: آليات التغير والثبات في المنظومة القيمية
١٨٥	ثالثاً: النسق القيمي للمجتمع المصري... التحولات والتغيرات وأشكال الصراع
١٩٣	رابعاً: العولمة والتمهيش القيمي علاقة جدلية
٢٠٠	خامساً: العولمة والنسق القيمي للمجتمع المصري
٢٠٧	الفصل السابع: العولمة والمنظومة الأيكولوجية في مصر
	تمهيد:
٢١٠	أولاً: ملامح المنظومة الأيكولوجية والنموذج الأمريكي
٢١٦	ثانياً: آليات العولمة والنظام البيئي في مصر
٢٢٣	ثالثاً: العولمة وإشكالية السياسات البيئية في مصر
٢٢٩	الفصل الثامن: منهج البحث وعيته وأدواته:
	تمهيد:
٢٣١	أولاً: منهج البحث

٢٣٤	ثانياً: عينة البحث
٢٤٢	ثالثاً: أدوات البحث
٢٥٠	الفصل التاسع: مناقشة النتائج وتفسيرها
٢٧٠	النتائج العامة للبحث
٢٧٦	المراجع:
	أولاً: المراجع العربية
	ثانياً: المراجع الأجنبية
٣٠٤	الملاحق

ديكتاتورية العولمة قراءة تحليلية في فكر المثقف

يمثل هذا الكتاب صورة مثيرة من المشهد الدرامى الأخير للفكر العربى فى تلاحه وتواجهه مع العولمة كأخطر ظاهرة معاصرة تغيرت معها الثوابت النظرية والفلسفية تجاه الأشياء والأحداث واشتباكها المباشر فى علاقات جدلية مع أنساق القيم والبيئة رغم تناقضية التجربة التاريخية للمجتمعات عامة ومصر بشكل أخص .

وتتمثل خطورة هذا الكتاب فى كشفه المتميز عن عمق القطيعة المعرفية للمثقف المصرى والعربى على السواء مع تيارات الفكر الغربى وما ينبثق عنها من مفاهيم وظواهر ومصطلحات ، كما تتمثل تلك الخطورة أيضاً فى أنه لم يطرح إجابات قاطعة بقدر ما طرح كماً من التساؤلات الحادة والموضوعية التى تجدد إشكالية الوعى وربما تفتح أفقا جديدا نحو آلية أخرى للفكر لها طابع متفرد مقتحم للخضم المعلوماتى وتضاريس البنية المعرفية المعاصرة ، وتنسف فى الآن نفسه ذلك الموقف غير المنسق منطقيا مع ديكتاتورية الظاهرة التى تجلت وبحق خلالها صدمة الجماهير فى المثقف وصدمة المثقف فى ذاته أيضاً .

